RAGIP PAŞA
3003

T. C
MİLLİ EĞİT
RAGIP P.
MÜD
Say

نومرولی و(١)

یازیله قوزطاشی

ده دفعهٔ ثالثه

ؤلفات

صوص

٩٧٤

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 3003

راغب پاشا کتبخانه‌سی

اشبو محشی ملا جامی نام کتاب معارف نظارت جلیله سنك (۲۸۲) نومرولی و (۱) تشرین ثانی سنه ۳۲۲ و (۲۸) رمضان سنه ۳۲٤ تاریخلو رخصتنامه و امتیازیله قرطاشی جاده سنده (۳٦) نومرولی قریمی عبدالله افندینك مطبعه سنده دفعهٔ ثالثه اوله رق طبع اولنمشدر

صاحب امتیازی باب فتوای پناهیده متشکل تدقیق مؤلفات اعضاسندن علی رضا افندی اولوب اشبو مهر مخصوص ایله ممهور اولمیانلره ساحته نظریله باقلوب متجاسرلری قانوناً مسئولدر

م

R.0.7
3407

فهرست ملا جامى

صحيفه	
٣	الكلمة
١١	الاسم مادل
١٥	ومن خواصه
١٧	فالمعرب
٢٢	فالرفع علم الفاعلية
٢٦	جمع المذكر السالم
٢٧	التقدير فيما تعذر
٢٩	غير المنصرف
٣٣	فالعدل خروجه
٣٨	الوصف شرطه
٤٠	التأنيث بالتاء شرطها العلمية
٤٠	المعرفة شرطها ان تكون علمية
٤٢	العجمة شرطها ان تكون علمية
٤٣	والجمع شرطه صيغة منتهى الجموع
٤٨	التركيب شرطها العلمية
٤٩	الالف والنون اذا كانا فى اسم
٥٠	وزن الفعل شرطه
٥٣	وخالف سيبويه الاخفش
٥٥	وجميع الباب باللام
٥٦	المرفوعات
٥٨	واذا انتفى الاعراب
٦٠	وجب تقديم الفاعل على المفعول
..	فى جميع هذه الصور
٦٢	وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
٦٣	وقد يحذفان معا فى مثل نعم
..	واذا تنازع الفعلان
٦٤	مطلب عدم التنازع فى ضمير الفصل
٦٩	مفعول ما لم يسم فاعله
٧١	ومنها المبتدأ والخبر
٧٣	فان طابقت مفردا جاز الامران
٧٣	والخبر

صحيفه	
٧٤	واصل المبتدأ التقديم
٧٥	شراهر ذاناب
٧٦	والخبر قد يكون جملة
٧٧	واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام
٨٠	وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط
٨٢	وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا
٨٦	خبر ان واخواتها
٨٨	خبر لا التى لنفى الجنس
٨٩	اسم ما ولا المشبهتين بليس
٩٠	المنصوبات
٩١	وقد يكون للتأكيد
٩٢	وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه
٩٣	وقد يحذف الفعل الناصب المفعول
..	المطلق قياسا
٩٦	ويسمى تأكيدا لغيره
..	ومنها ما وقع مثنى
٩٧	المفعول به هو ما وقع
٩٨	وقد يحذف الفعل وجوبا فى اربعة مواضع
٩٩	الموضع الثانى المنادى
١٠٠	ويبنى المنادى على ما يرفع به ان كان
...	مفردا معرفة
١٠١	وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
١٠٢	ويفتح المنادى لالحاق الف الاستغاثة
١٠٣	وتوابع المنادى المفردة
١٠٦	والبدل والمعطوف حكمه حكم المنادى المستقل
١٠٩	والمنادى المضاف الى ياء المتكلم
١١٠	يا ابت ويا امت معا
١١١	وترخيم المنادى جائز
١١٥	وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب
١١٦	واختص المندوب بوا وحكم المندوب
١١٧	ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس

صحيفه	
١١٩	وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا
...	من تلك المواضع الاربعة ما اضمر
...	عامله على شريطة التفسير
١٢١	ويختار الرفع بالابتداء
١٢٢	ويختار النصب بالعطف
١٢٤	ويستوى الامران اى الرفع والنصب
١٢٥	ويجب النصب بعد حرف الشرط
١٢٧	والآية جملتان عند سيبويه
١٢٨	الرابع التحذير
١٣٠	المفعول فيه
١٣١	وشرط نصبه تقدير فى وفسر
...	المبهم بالجهات الست
١٣٣	المفعول له
١٣٤	وشرط نصبه تقدير اللام
١٣٥	وانما يجوز حذف اللام اذا كان فعلا له
١٣٦	المفعول معه
١٣٨	الحال ما يبين هيئة الفاعل
١٤١	وشرط الحال ان تكون نكرة وصاحبها
...	معرفة
١٤٣	وجب تقديم الحال على صاحبها
١٤٦	وتكون الحال جملة
١٤٧	فالاسمية بالواو والضمير معا
١٤٨	ولا بد فى الماضى المثبت من قد
١٤٩	ويجوز حذف العامل فى الحال
١٥٠	التمييز ما يرفع الابهام
١٦٠	ولا يتقدم التمييز على عامله
١٦٠	المستثنى
١٦٦	ويجوز فى المستثنى النصب ويختار البدل
١٧٢	واعراب غير فى الاستثناء كاعراب
...	المستثنى بالا
١٧٣	لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

صحيفه	
١٧٤	واعراب سوى وسواء النصب
١٧٥	خبر كان واخواتها
١٧٧	اسم ان واخواتها
...	المنصوب بلا التى لنفى الجنس
١٨٢	ونعت اسم لا المبنى
١٨٦	المجرورات هو ما اشتمل
١٨٧	والمضاف اليه كل اسم
١٨٩	الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام
١٩١	شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف
١٩٢	والاضافة اللفظية ان يكون صفة
١٩٨	ولا يضاف موصوف الى صفته
...	وصفة الى موصوفها
١٩٩	ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم
٢٠١	واذا اضيف الصحيح الى ياء المتكلم كسر آخره
٢٠٤	التوابع كل ثان باعراب سابقه
٢٠٦	النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه
...	وفائدة النعت
٢٠٨	وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم
...	الضمير ويوصف بحال الموصوف
٢١٤	واذا عطف على المرفوع المتصل
...	اكد بمنفصل
٢١٥	واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
٢١٦	والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز
٢١٨	واذا عطف على عاملين مختلفين
٢١٩	التأكيد تابع يقرر امر المتبوع
٢٢٣	البدل تابع مقصود
٢٢٤	البدل انواع اربعة
٢٢٦	بدل الغلط واذا كان البدل نكرة من معرفة
٢٢٧	واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
٢٢٩	المبنى مبنى الاصل
٢٣٠	وهى المضمرات واسماء الاشارات
٢٣١	المضمر ما وضع لمتكلم
٢٣٧	عطف البيان تابع يوضح

صحيفه	
٢٣٧	ولا يبدل الظاهر من مضمر بدل الكل
...	الا من الغائب
٢٤١	ويتوسط بين المبتدأ والخبر منفصل
...	مطابق للمبتدأ ويسمى فصلا
٢٤٢	ضمير غائب يسمى ضمير الشان
٢٤٤	اسماء الاشارات
٢٥٠	واذا اخبرت بالذى صدرتها
٢٥٣	وما الاسمية موصولة وموصوفة
٢٥٥	اسماء الافعال
٢٦٠	المركبات
٢٦٢	الكنايات
٢٦٣	فكم الاستفهامية مميزها
٢٧٠	الظروف
٢٧٩	المعرفة والنكرة
٢٨٠	الاعلام
٢٨٠	ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض
٢٨٩	ومميز مائة والف وتثنيتهما
...	وجمعه مخفوض مفرد
٢٩١	وتقول فى المفرد من المتعدد
...	باعتبار نظيره
٢٩٣	المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظا
٢٩٥	واذا اسند الفعل الى المؤنث فالتاء
٢٩٧	المثنى ما لحق آخره
٣٠١	ويحذف نون التثنية للاضافة
...	المجموع مادل
٣٠٣	المجموع صحيح ومكسر
٣٠٧	جمع التكسير ما تغير بناء واحده
٣٠٨	جمع القلة
٣١١	اسم الفاعل ما اشتق
٣١٥	فاذا دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع
٣١٦	اسم المفعول هو ما اشتق
٣١٧	الصفة المشبهة
٣٢٤	اسم التفضيل

صحيفه	
٣٢٦	الفعل مادل على معنى
٣٢٨	ومن خواص الفعل دخول قد
...	الماضى مادل على زمان
٣٢٩	المضارع ما اشبه الاسم
٣٤٠	فالهمزة للمتكلم
٣٤١	ولا يعرب من الفعل غير المضارع
٣٤٣	وينتصب المضارع بان ولن وكى
٣٤٩	وينتصب المضارع بتقدير ان بعد
...	الواو بشرطين
٣٥١	وينجزم المضارع بلم ولما ا ه
٣٥٢	فلم يقلب المضارع ماضيا وينفيه
٣٥٣	وكلم المجازاة تدخل على الفعلين
٣٥٦	وان مقدرة بعد الامر والاستفهام
...	والتمنى والعرض
٣٥٧	الامر
٣٦٢	والمتعدى يكون الى واحد والى اثنين
٣٦٣	افعال القلوب ومن خصائصها
٣٦٨	افعال الناقصة
٣٧٤	ويجوز تقديم اخبار افعال الناقصة
...	كلها على اسمائها
٣٧٦	افعال المقاربة
٣٨٠	فعل التعجب
٣٨٣	افعال المدح والذم
٣٨٥	وقد يحذف المخصوص اذا علم
٣٨٦	الحرف مادل وحروف الجر
٣٨٩	الباء للالصاق
٣٩٠	ورب للتقليل لها صدر الكلام
٣٩١	واو القسم انما يكون عند حذف الفعل
٣٩٢	وقد يحذف جواب القسم اذا توسط القسم
٣٩٤	الحروف المشبهة بالفعل
٣٩٥	فان المكسورة لا تغير معنى الجملة
٣٩٦	فان جاز التقديران جاز
...	الامران

فهرست ما فى بعض الحواشى

صحيفه	
٤٠٠	ويجوز دخول ان المخففة على فعل
...	من افعال المبتدأ والخبر
٤٠٠	وتخفف المفتوحة فتعمل فى
...	ضمير شان مقدر
٤٠٣	ولكن للاستدراك
٤٠٤	الحروف العاطفة
٤٠٥	فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها
٤١٠	حروف التنبيه الا واما وها
...	حروف النداء
٤١٠	حروف الايجاب نعم وبلى واى
٤١١	واى اثبات بعد الاستفهام
٤١٢	حروف الزيادة ان وان وما ومن
٤١٤	حروف المصدر ما وان وان
٤١٥	حروف التحضيض هلا والا ولولا
...	حروف التوقع قد
٤١٦	حرفا الاستفهام الهمزة وهل
٤١٧	حروف الشرط ان ولو واما
...	لها صدر الكلام
٤١٨	ويلزمان اى ان ولو الفعل لفظا
٤٢١	واما للتفصيل
٤٢٣	حرف الردع كلا
٤٢٥	التنوين نون ساكنة

صحيفه	
٢	فاعلم ان العلل اربع عندهم
٠	العلة الفاعلية
٣	اعلم ان التقدم خمسة
٢٠	سبب اختلاف آخر المعرب ثلثة
٤٣	ان العربية قسمان عربية قحطان وعربية عدنان
٠٠	وجميع الكتب نزلت بالعربية
٥٢	مطلب التضاد قسمان
٥٣	بعض ترجمة سيبويه اعلم ان
٠٠	الاخفش ثلثة
٨٠	مطلب التعدد بحسب اللفظ والمعنى
٨٣	مطلب الفرق بين اذا المفاجأة
٠٠	واذا الشرطية
٨٤	مطلب لولا الشعر بالعلماء يزرى
٩٩	مطلب النداء على سبعة مراتب
٠٠	فى القرآن
١٠٥	مطلب ان العلم عند المحققين على ثلثة انواع
١٠٧	مطلب اذا كان الابن بين العلمين فى غير النداء
١١٠	مطلب الفرق بين جميعا ومعا
١٢٧	مطلب اخذ القراء القرآن عن صاحب الشريعة
١٢٨	مطلب ما الحكمة فى تقديم المرأة فى
...	بيان حكم الزنا على المرء
١٣٨	مطلب الحال تنقسم على اثنى عشر قسما
١٤٩	مطلب علامة حال المؤكدة
١٦٦	وانما كان المختار ههنا لوجوه
١٨٥	مطلب الفرق بين لا لنفى الجنس
...	ولا المشابهة بليس
١٨٩	مطلب الاضافة بمعنى اللام على
...	ثلثة اوجه
١٨٩	مطلب نسب الاربع
١٩٤	مطلب المصادرة على اربعة
...	اضرب

صحيفه	
٢٠٠	مطلب الفرق بين الترادف والتوكيد
٢٠٦	مطلب الفرق بين الصفة والنعت
٢١١	ان الاسماء بالنسبة الى الوصف
...	والوصف بها ثلثة اضرب
٢١٤	مطلب الشرط علة الجزاء
٢٢٦	مطلب بدل الكل من الكل يوافق
...	المتبوع فى الافراد
٢٢٦	مطلب درجة الاسد
٢٤٣	مطلب الفرق بين ضمير الشان والمبهم
٢٥١	مطلب شرط اخبار بالذى
٢٦٣	مطلب الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية
٢٩١	مطلب باعتبار تصغيره
٢٩٤	مطلب المؤنث السماعى
٣٠٨	مطلب الفرق بين جمع الكثرة والقلة
٣٠٩	مطلب الفرق بين المصدر واسم المصدر
٣٣١	مطلب شرط عمل اسم التفضيل
٣٨٨	مطلب الفرق بين الشاذ والنادر
٣٩٣	الاستعلاء على ثلثة اقسام

بين المشارق والمغارب عند الفضلاء مقبول اولان (عبد الرحمن جامى) حضرتلرينك علم نحودن (فوائد الضيائية) نام كتاب مستطابنك مشكلات وغوامضنى طلبهٔ علومه حل ايدر درجه‌ده زبرده اساميلرى مذكور كتابلردن تحشيه وايضاح اولنديغى كبى ائمهٔ نحاتك اسملرى كلان يرده تاريخ تولد ووفاتلرى وتأليف ايلمش اولدقلرى كتابلرك عددلرى دخى نفعاً للطالبين علاوه اولنه‌رق مجرد اخوان خلصدن بر دعا آرزوسيله موقع انتشاره وضع اولندى

اسامى كتب

عصمت الله محى الدين مصطفى چلبى احمد بن كمال محمد امين عصام الدين عبد الغفور وجيه الدين
قاوقجى نافع الشيروانى عمال عصام على الكافيه انموزج محصول تسهيل فاضل الامير فاضل الهندى
عوض نام ديكو عافية على الكافيه قدقى خلاصة الافكار ضوء على المرتضى اطه‌لى داود الخوافى ابن خلكان
محرم افندى التوقادى زينى زاده محمود افندى دوه‌لوزاده كاملة سيد الشريف سعد الله سلكوتى
هوادى مغنى اللبيب نجدوانى حافظ الداشكندى اصفهندى مفاتيح جمع الجوامع حسن افندى لباب
بيضاوى كفاية الطالبين متوسط شيخ الرضى مختصر الكافية للبركوى فيض الله مكمل اصباح مظهر
حل الابيات فالى نجم الدين مختصر المعانى مطول مفصل حسن چلبى شرح موشح جيبى
شرح الكافيه شرح الالفية شيخ زاده كشف الوافية شرح المجمل قطب الكلانى جاروى
امتحان الاذكياء ايضاح سيد عبد الله ابوبى افندى عيسى الصفوى شرح الارشاد للهندى مصباح وغيرها

اشبو محشى ملا جامى نام كتاب داخليه نظارت جليله‌سى مطبوعات اداره‌سنك (٥٤٩) نومرولى و (١٨) تشرين ثانى
١٣١٨ سنه تاريخلو رخصتنامه وامتيازيله قرطاشى جاده‌سنده (٣٦) نومرولى قريمى عبد الله افندينك مطبعه‌سنده دفعه ثانيه
اوله‌رق طبع اولنمشدر

اشبو مهر مخصوص ايله ممهور اولميانلر ساخته نظريله
باقيلوب متجاسرلرى قانوناً مسئولدرلر

لورد ٩٧٧

ملا جامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه
اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف
والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل
وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر
رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزأ منها هضما لنفسه بتخييل
ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى
حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا

مصطفى جلبي
ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم علم الادب
وما ذكروا ان الباء للاستعانة وان الآلات والوسائل غير مقصودة فمدفوع
بان الوسائل قد يكون مقصودا كالانبياء عليهم السلام فانهم وسائل الى
الله تعالى مع انهم مقصودة ايضا ولذا يتم الايمان بهم
فان قيل لم قال الحمد لوليه ولم يقل الحمد للخالق او للرازق او غيرهما من الاوصاف
المشتقة قلت لئلا يتوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف
فلو قال الحمد للخالق لتوهم ان استحقاق الحمد مختصة بهذا الوصف دون وصف
الآخر — محي الدين

٦
قوله بعد الظرف من الظروف المكانية استعير ههنا للزمان لكونه مضافا
اليه — حافظ سيد

٧
قوله فهذا اي هذه الامور الحاضرة في العقل على تقدير تقدم المقاصد
وفيه او في التلفظ وفيهما في الكتابة على تقدير تقدمها على الدباجة — عصمت

٨
قوله فوائد هي اسم كتاب في المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارق اسم
كتاب في الحديث وفي درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف من التحسين للكلام
التبليغ — عصام

١٠
قوله للعلامة هو من احاط الفنون والاصول وجمع بين المنقول والمعقول
كالشيخ في الفضل والاشتهار كالشمس في داو النهار يرشدك تتبع كتبه اصولا
وفروعا معقولا ومنقولا ومن ههنا ظهر فساد ما قيل في وصف ابن الحاجب
بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء من جمع جميع اقسام
العلوم كما هو حقه من النقلية والعقلية وليس ابن الحاجب الا من اهل
العلوم العقلية — احمد بن كمال

١٢
قوله الشيخ هو صاحب الوقار سنا او علما
وكلا المعنيين محتمل كما صرح الجزري في اسماء الرجال انه مات وهو ابن ستة
وسبعين سنة ومن لم يتنبه على ذلك زعم ان المراد هو الثاني بناء على ان الشيخ
قيل شابا — ابن كمال

١٣ قوله الشيخ ابن الحاجب وهو ابو عمرو عثمان بن عمرو بن ابي بكر كان والده حاجبا للامير عز الدين توفي في الاسكندرية وولد سنة سبعين
وخمسمائة ٥٧٠ ومات سنة ستة واربعين وستمائة ٦٤٦ ودفن خارج
باب البحر — ابن خلكان

حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه وبدأ
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما
فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون
افرادها جزأ من افراد الكلام ومفهومها جزأ من مفهومه فقال (الكلمة)
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير
معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما
بالجرح حيث قال * جراحات السنان لها التيام * ولا يلتام
ما جرح اللسان * والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل
قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس
والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة
والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس
ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة
النحاة (لفظ) اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت
النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ

لا يستدعي تعريفه مثل السمع والبصر وغير ذلك فلا يحتاجان الى التعريف
فلا يصح قوله كيف يبحث الخ وان قرأ بالتخفيف يصح هذا القول ولكن لا يتم
التقريب لان المطلوب بيان وجه الابتداء بالتعريف ولم يعلم من هذا الدليل
الا كون معرفتهما مما لا بد منه لا تعريفهما ويقال في الجواب ان في الكلام مقدمة
مطوية طويت لامكان معرفتها بادنى تامل وهي هذه وهما نظريان لا يمكن
معرفتهما بطريق من طرق المعرفة سوى التعريف لانهما ليسا من المبصرات ولا
من المسموعات حتى يمكن معرفتهما بتلك الطرق وهذه المقدمة ان قرئ
لم يعرفا بالتشديد يقدر قبله وان قرئ بدونه يقدر بعد قوله كيف يبحث
عن احوالهما فتأمل في هذا المقام حتى ينكشف لك فوائد الكلام — فخر الشرواني

فان قلت اذا كان الكلم جنسا واللام للجنس يجتمع جنسان قلت معنى الجنس
الاول اسم الجنس والثاني الحقيقة فلا اجتماع — داود

وهو لفظان وضعا لمعنيين مفردين ولا شك ان الاول جزء من الثاني والجزء
مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليناسب الوضع الطبع — مصطفى جلبي

٦
اعلم ان التقدم خمسة التقدم بالزمان وهو وقوع الشيء في زمان مقدم كتقدم
الاب على الابن وتقدم بالرتبة وهو اقربية الشيء الى مبدأ معين بالنسبة الى شيء آخر
كتقدم الامام على المأموم وتقدم بالذات وهو سبق بعض اجزاء الزمان على بعض
كتقدم العلم على العلوم وتقدم بالطبع وهو كون المتقدم بحيث يحتاج اليه
المتأخر ولا يكون علة للثاني كتقدم حركة اليد على المفتاح وتقدم بالشرف
وهو كون الشيء صاحب كمال وفضيلة بالنسبة الى الغير كتقدم المعلم على المتعلم — تعريفات سيد

٧
الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور المناسبة
المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي
في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق او يكون لازما للآخر
كاشتقاق الكلمة والكلام من الكلم بمعنى الجرح وهو غير لازم للكلمة والكلام
لكن لازم للازمهما اي التأثير في النفوس — عصام مع چلبي

وهو مؤلف الوافيه
٨
قوله وقد عبر بعض الشعراء قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي ابن
ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر
عنه ببعض الشعراء — فاضل محشي

٩
اول الشعر
رضاب الفضا من الاعداء ضيقة * سم الخياط مع الاحباب ميدان
ث

قال المص الكلمة اقول ان الكلمة لغة تطلق ويراد بها الكلام التام كقوله تعالى وكلمة الله

كالخلوق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوى في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال اللفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ احصر (وضع) الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان

من مقولة الواجب وقد يكون من مقولة الجسم وقد يكون من مقولة العرض فقد اشتبه الدال بالمدلول فان مقولتهما انما هو مرجعه لا نفسه الذي هو من الكيفيات
وحيد الدين

٨
بعد الاستعارة والمراد باحكام الاسناد والعطف عليه وتاكيده وكونه ذا حال وغير ذلك
عصى

١٠
ولم يقل الفاظ الله تعالى رعاية للادب لان اللفظ يطلق على المهمل والمستعمل بخلاف الكلمة فانه لا يطلق على المهملات ولان اللفظ خاص مما يخرج من الفم بخلاف القول فلا يقال لفظ الله كما يقال قول الله تعالى
سيدى

١١
نقل من عجايب المخلوقات ان نوعا من الجن يقال له الهاتف صاح على حرب بن امية فمات فقال له ذلك الجني في مرثية وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر اى خال عن الماء والكلاء =
ح ع ب

١٢
قوله والدوال الاربع وكذا امثالها مثل ضرب النقارة الدال على ركوب السلطان النقار طبل الو بل ضيق الوسط واسع الطرفين ومثل عض الشفتين الدال على اسكات الغير وكتحريف الاجفان الدال على تحريك العين
ناوحى مع عصام

١٣
قوله غير داخلة في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا
عبد الغفور

١٤
لان الدوال الاربع ليست مما يتلفظ به الانسان اصلا وغيره وما لم يتلفظ به حقيقة لا يكون داخلا في اللفظ
ع م

١٥
قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة يعني عدل عن قول صاحب المفصل لفظة مع انه اخصر منه لانه لم يقصد الوحدة لانه وقع حيث يشمل الالفاظ بين المبتدأ والخبر واجب فلا وجه للعدول عنه قلت المطابقة غير لازمة لان المطابقة مما تشترط فيما اذا كان الخبر مشتقا مع ان اللفظ اخصر من اللفظة فرجح على اختيار اللفظة ولم يخبر اختيار ايهما شاء على السوية
وجيه الدين

١٦
لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا احتياج الى قصدها فيها لصدقها بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المص ما وضع لمعنى مفرد فناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله عند المص ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافي
عصام الدين

في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد (المعنى) ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة واجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم

لام اجلية لا لام صلة على خلاف ما ذكر في لمعنى فلا يلزم ان يكون غرض التركيب معناه حتى يلزم التباين والمخالفة بين قوله لغرض التركيب وبين قوله لا بازاء المعنى الهجاء بكسر الهاء وبالالف الممدودة قال في القاموس والهجاء ككساء تقطيع اللفظ بحروفها وهجيت الحروف تهجية وهذا على هجاء هذا على شكله الموضوعة لغرض التركيب اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلث كالى وزيد واربعة كجعفر وخمسة مثل جحمرش
فاضل جلبي

٩
قوله خرجت بقوله لمعنى آه فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد اى معنى الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء
عصام الدين

١١
فان قلت موضع هذا السؤال انما هو بعد قوله مفرد فلم اورد ههنا قلت نعم الا انه اورد عقيب هذا السؤال لاشتراكهما في الجواب الاخير
تامل

١٢
قوله فكيف يصدق عليه انه وضع اعلم انه لو قال المص وضع لمفرد لكان التعريف احصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة ستعرفها فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف يصح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل مقدمة وهمية هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات سنة مؤكدة
فاضل عصام

١٣
كالامثلة السابقة لان المتكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من مثلا فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والحرف والفعل
نوفادى

اعلم ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كانت صفة اللفظ على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه قد وضع لفظ مفرد لمعنى تفكر تنل وتقرير السؤال انه اذا كان المعنى قد يكون لفظا يتوجه الاشكال بان بعض الكلمات المفردة قد وضع بازاء الالفاظ المركبة كلفظة الجملة الموضوعة بازاء زيد قائم فلا يكون موضوعا لمعنى مفرد فلا يصدق عليه حد الكلمة وتقرير الجواب

كلي افراده الفاظ كلفظة الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له
خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة (مفرد)
وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا
او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء
معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة
فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده
رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول
بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف

واحد من الافراد بخصوصياتها كيلا يلاحظ مفهوم
لك الملاحظة يضع لفظ انا مثلا لكل واحد من افراد المتكلم
وجيه الدين

وله في الحقيقة لان هناك مفهوم كلي يجعلون الموضوع
ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم
وضوعا له مجازا فالمراد انه موضوع بجزئيات هذا المفهوم
دوه لوزاده

الكتاب مستعمل على خمسة معان الاول في مقابلة المركب
في والتقييدي والمزجي والتضمني والثاني في مقابلة المثنى
فالمفرد المنصرف والثالث في مقابلة الجملة نحو خبر
مفردا وقد يكون جملة والرابع في مقابلة المضاف
المنادى ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا والخامس
نحو قوله في التمييز فالاول مفرد مقدر وهنا في مقابلة
كامله رحمه الله

لفظ آه من حيث انه جزء لفظ فمعنى حيوان ناطق حال
في مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه
الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى
لادكى

وفيه نظر لانه يوهم ويمكن كون وفيه خبرا مقدما وما بعده
يهام ناشئ عن القاعدة المشهورة بين الطلبة وهي ان
الصفة للموصوف فاذا قلت جاءني زيد راكبا يكون الركوب
لت جاءني زيد العالم يكون زيد متصفا بالعلم قبل المجيء
مصطفى حلمي

وم يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه والعمد
نبي حرض المؤمنين على القتال قال من قتل قتيلا فله
سمي به مجاز القربة بالقتل باعتبار ما يؤول اليه ويسمى
زا مرسلا فقس عليه هذا اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
ليه
محرم مع هندكي

ضع اللفظ موقوف على وجود المعنى لانه اذا لم يوجد
ذا لم يوجد المعنى فالدور لازم وهو باطل وكذا الملزوم
مقدمة على وضع اللفظ والمعنى التفصيلي مؤخر عن
مدفوع
فاضل هندكي

حيث انه جزؤه لا يدل على جزء معناه المفهوم من
ن الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى
ظ بالذات وبالعرض للمعنى
عبد الغفور

لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية
او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها
مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب
باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة
حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه
فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان
انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون
الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على
وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل
(وهي) اي الكلمة (اسم وفعل وحرف) اي منقسمة الى هذه الاقسام
الثلثة منحصرة فيها (لانها) اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم

والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا جزء الثاني وفي الثاني
الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيها اعراب
بالحقيقة وفيه تأمل وتفكر
عبد الغفور

٩
ان عبد الله باعتبار الوضع السابق على الوضع العلمي كلمتان مضاف ومضاف اليه
فالمضاف اليه معرب بالاضافة المقتضية له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه
العامل
لكوكي

فان قلت عبد الله علما مفرد ولا يدل جزء لفظه على جزء معناه فلم اعرب باعرابين لفظا
والمفرد لم يكون له اعرابان لفظا قلت عبد الله علما لفظ منقول عن مركب
من المضاف والمضاف اليه وعلم باستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار
المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه
سرح

١١
اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة اصول اللفظ وصحة اعرابه فاهمال جانب
اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال
لا يجري في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة
الواحدة
لاركي

١٢
انا النحو باحث عن احوال اللفظ دون المعنى فاللفظة الواحدة مفردة
وان كان معناه مركبا واللفظتان المعربان باعرابين مركب وان كان معناه مفردا
محمدي

١٣
ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري تآليفه فائق
اللغة اساس البلاغة ربيع الابرار متشابه اسامي الرواة نصائح الكبار
ونصائح الصغار ضالة الناشد والرائض في علم الفرائض والمفصل في
النحو وانموذج في النحو والمفرد والمؤلف في النحو ورؤوس المسائل في الفقه
وشرح ابيات سيبويه وتفسير الكشاف والمستقصى في الامثال وغيرها
زمخشر بلك ولادتي ٤٦٧ وفاتي مكة مكرمه دن عودتده جرجانيه
٧١ سنة معمر اولدي ٥٣٨
خوارزمده
ابن خلكان

١٥
قوله واعلم ان الوضع جواب عن السؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل اخذ
في تعريفه الكلمة الدلالة وترك ابن الحاجب مع ان الكافية مختصر من المفصل فهذا
مخالفة في المذهب ام اختصار منه فاجاب الشارح بان الوضع يستلزم
الدلالة يعني لما ذكر المص الوضع اولا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام الوضع
الدلالة التي ذكرت لكان حشوا بخلاف تعريف المفصل لانه لما ذكر فيه الدلالة اولا
احتاج الى ذكر الوضع لان الدلالة لا يستلزم الوضع لان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم
الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان كالفرس وغيره
مصطفى حلمي

١٧
الالف واللام للعهد الخارجي اي الوضع الذي هو تخصيص شيء بشيء آه والقرينة الاخير
هو الدلالة
دوه لوزاده

١٩
انما قيد المسموع اذ لو سمع ديز من زيد حال كونه مشاهدا لم يظهر دلالته ولم يدل

الدلالة فهي اما من صفتها (ان تدل على معنى) كائن (في نفسها) اي في نفس
الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى
انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ومن صفتها ان لا تدل على معنى
في نفسها بل تدل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم
استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله القسم
(الثاني) وهو ما لا يدل على معنى في نفسها (الحرف) كمن والى فانهما يحتاجان
في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة
في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف
في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف (و) القسم (الاول) وهو ما يدل
على معنى في نفسها (اما) كلمة من صفتها (ان يقترن) ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها
في الفهم عنها (باحد الازمنة الثلثة) اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين
يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها
ان (لا) يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها مع احد الازمنة
الثلثة القسم (الثاني) وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة (الاسم) مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة

عن الاول يثبت الثاني فقط وفي كل موضع لا يمكن الاعراض عن
الاول يثبت الاول والثاني — دده لوزاده

٦ قوله الثاني الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال
ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول ما كذا او كذا اعطف
على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف ولا تجعل المجموع جوابا وكذا
الحال في قول الثاني الاسم والاول الفعل — عبد الغفور

٧ وانما قدم في الدليل وان كان اخره في الدعوى لان الحرف في اللغة الطرف
فذكره مرة في طرف ومرة في طرف آخر ولان الشروع في البيان من القريب
اولى ولعدم التقسيم فيه ولانه عدمي والعدمي مقدم — فاضل هندي

٨ الى من والى لتكون تلك معينة في الدلالة على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام
لم يفهم معناهما لان الابتداء والانتهاء ليس معنى الحرف والا لما كانت
من والى حرفا بل اسما لان الاسمية والحرفية انما هو باعتبار المعنى
مطول في بحث الحقيقة والمجاز

٩ اشار بهذا الى ان المراد بالابتداء والانتهاء ابتداء خاص وانتهاء خاص
لا مطلق الابتداء والانتهاء — چلبي

١٠ قوله اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل وفي جانب من الكلام لانه
قد يقع جزأ له نحو زيد لا حجر — غفور

١١ يعني شبه القسم الثاني بمعنى الحرف في الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه
للمشبه و هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولك رأيت
اسدا في الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه — توقادي

١٤ في حد الاسم ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا مسندا
فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا اليه — محرم

١٥ والمراد بالاقتران الاقتران وضعا فلا يرد على عكس التعريف نحو عسى
ونعم وبئس وما احسن مما خرج من الاقتران في الاستعمال ولا طرده
نحو هيهات وصه ومه ونحو زيد ضارب الآن او امس مما
اقترن بالعارض — هندي

١٦ قوله ذلك المعنى المدلول الخ يشير الى دفع ما ورد على ظاهر عبارة
المص من ان ضمير يقترن راجع في الظاهر الى اللفظ لانه في صدد تقسيم
الكلمة والاقتران بالزمان وصف المعنى فاشار بقوله ذلك المدلول عليه
بنفسها بانه مجاز من قبيل وصف الدال بوصف المدلول ويمكن ان يكون
مراده بان الضمير راجع الى المعنى في قوله ما دل على معنى في نفسها من قبيل
اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون حقيقة — مصطفى چلبي

لانه علامة على مسماه والقسم (الاول) وهو ما يدل على معنى مقترن
باحد الازمنة الثلثة (الفعل) سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
(وقد علم بذلك) اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة (حد كل واحد منها) اي من تلك
الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن
باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وليس
المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى
حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها
فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع (الكلام) في اللغة ما يتكلم به قليلا
كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة (ما تضمن) اي لفظ تضمن (كلمتين) تحقيقا او
حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن
اسم مفعول وهو كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما (بالاسناد) اي
تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد

لانه لا يخلو من ان يعلم من هذا التقسيم حد كل من الاسم والفعل والحرف
او لا يعلم فان علم فلا يحتاج الى قوله وقد علم آه وان لم يعلم يلزم منه الخلف
في قد علم آه قلنا قد علم من التقسيم حد كل واحد منها الى الكيس المتطلع دون
الغبي المتبلد لان صورة الحد غير مذكورة في القسمة بالفعل بل بالقوة
فقد اشار الى انه يمكن ان يعلم من القسمة حد كل واحد منها بقوله وقد علم آه
وصرح بالنسبة الى الغبي دون الزكي ان الزكي يعلم من التقسيم الصحيح الدائر
بين النفي والاثبات — اصفهاني مع هندي

٤ اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام حصر عقلي وهو الحصر الدائر بين النفي والاثبات
كحصر الكلمة في الاقسام الثلثة وحصر استقرائي وهو الذي يوجد مع الاستقراء
والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية في الانواع الثلثة اللامية والبيانية و
الظرفية وحصر جعلي وهو الذي يكون بجعل الجاعل كانحصار خلق الانسان
في العناصر الاربعة وكانحصار الكل في اجزائه — محرم افندي

٦ فان قلت كيف قال واحد منها مع ان الحد لا يتركب الا من الاجزاء الداخلة
وما ذكر فيه من المميز امور عدمية كعدم الدلالة وعدم الاقتران ومن المحال
ان يكون الماهية مركبة من الوجودي والعدمي قلت هذا باعتبار الوضع
والاصطلاح وما ذكرتم في الامور الحقيقية لا في الاعتبارية — عوض افندي

٧ ثم تفسير الشارح قوله هذا بقوله اي بوجه الحصر اشارة الى ان قوله قد علم
بيان لقول المص — چلبي

٨ قوله لكنه مقترن انما اورد كلمة لكن لانه لما ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها بعد
قوله الحرف كلمة لا تدل على معنى آه توهم منه ان يكون في الفعل مجرد الدلالة
ام يحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه مقترن بخلاف الاسم فانه لا يجري
فيه هذا التوهم فلا يحتاج الى دفعه فلم يورد فيه كلمة لكن

١٠ واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها
عن بعض ليصح قوله وقد علم بذلك آه لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق
وبالعلم المشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال المصنف بالفاء
المفيدة للتمييز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف — محرم

١١ يعني ان الحرف مشترك لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى الا انه امتاز عنهما
بكون المعنى في غيره — توقادي

١٣ قوله وليس المراد ج س م كانه قيل المص حد كل واحد منها مع ان الحد لا يكون
الا بالذاتيات وعدم الدلالة في تعريف الحرف وعدم الاقتران في تعريف
الاسم ليسا بذاتيين لكونهما عدميين فظاهر ان قول المص تعريف كل واحد
منها بدل حد فان التعريف عام يكون بالذاتيات وغيرها فاجاب بقوله وليس
المراد آه وحاصل الجواب انه ليس المراد بالحد في هذا الفن التعريف الذي يكون
بالذاتيات كما هو مصطلح المناطقة وغيرهم من العقلاء حتى يجب ما ذكر من سؤال المقدر
بل المراد بالحد في هذا الفن هو تعريفها الجامع لافراده والمانع عن دخول غيرها سواء

نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة يصح
السكوت عليها فخرج بقيد تضمن كلمتين
ما ابتنا ولى المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل
فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وزيد قائم او انشائية
مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية
وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا
كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه فان الاخبار فيها
مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل
وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ
اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان
الكلام هو ضربت ومتعلقاته خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب
اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه
قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيد بكونه مقصودا لذاته و
من جعل اخص من الجملة قيد به فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة
اخبارا واوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو
الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة

وهو ان يقال ان تعريف الكلام غير جامع مثل زيد هو دائم لانه
ليس متضمن كلمتان احدهما مسند والآخر مسند اليه وهو دائم
مسند وليس كلمة هل هو كلمة فاجاب بما ترى

٩
قدمران الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون كلاهما
كلمتين حقيقة او على العكس والا ولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما
او على العكس وسواء كانت الكلمة التي في حكم الكلمة جملة اسمية مثل
زيد ابوه قائم آه

١٠
وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سيأتي في حكم الفعل المضارع فتكون
في حكم جملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقوم ابوه ويجوز
ان يكون المثال الاخير في حكم الجملة الاسمية وذلك لانه يجوز فيه الامران
احدهما يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد
الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدأ مؤخرا وعلى كلا التقديرين
تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتدأ الذي قبلها وسيأتي
لهذا زيادة تحقيق في قوله وان طابقت الامران
نوفادى

١١
حاصل الكلام ان تعميم الكلمة من الحقيقة والحكمية يوجب دخول
هذه الجملة في تعريف الكلام لانها وان لم يكن كلمتين حقيقة بالاسناد
لكنها كلمتان مع الاسناد حكما او كون هؤلاء الكلمات حكمية اما للتركيب
او لكونها مهملا تأمل
محمودى

١٢
قوله مع انها مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر
عندهم قائم وفاعل خارج من الخبر ولا يذهب عليك الا الامثلة المذكورة
داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين حقيقة وحكما
عصام الدين

١٣
لان النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد
لارى

١٤
فيه انه مركب لصدق تعريف المركب عليه اللهم الا ان يقال الخبر هو
المضاف مع الاضافة دون المضاف اليه

١٦
فان المقصود منه هذا واللفظ للتعيين اي لفظ جسق مهمل ولفظ ديز
مقلوب زيد ولذا اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم
الكلمة حقيقة
محمد افندى

١٨
قوله اعلم آه هذا بيان لما يفهم من عبارة المص وصاحب المفصل وصاحب
اللباب من الاختلاف
وجيه الدين

٢٠
قوله كلام تقديره كلام مجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين
بالاسناد ويصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن
كلمتين بالاسناد ويصدق على مثل ضربت فقط مع ان الكلام في
هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه

(ولا يتأتى) اي لا يحصل (ذلك) اي الكلام (الا في) ضمن (اسمين) احدهما مسند
والآخر مسند اليه (او في) ضمن (اسم) مسند اليه (وفعل) مسند وفي بعض النسخ
او فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة
اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف و
ثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين
ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل اما الاقسام الاربعة الباقية
ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف
المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان
مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل
والاسم الذي هو المنوي في ادعو (الاسم ما دل) اي كلمة دلت
على معنى كائن (في نفسه) اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء
على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في
ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره
في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك

الكلام بالحصر ولم يصرح به في الكلمة قيل التركيب العقلي يرتقي
الى ستة فاحتاج الى الحصر ولو قال الكلام ما تضمن اسمين او فعلا
واسما بالاسناد لكان احصر لكن ما ذكره اصوب واوضح هندى

٦
لامتناع الاسناد في غيرهما وفي بعض النسخ من اسمين فلا يكون
الظرف والمظروف شيئا واحدا
هندى

٧
فالاول مناسب لسباق الكلام والثاني مناسب لصورة ما
وقع فانه اذا ركب الكلام من فعل واسم يقدم الفعل على الاسم
لكونه عاملا
چلبى

٨
قوله فان التركيب علة ولا يتأتى او للمحذوف اي وانما انحصر الكلام
في هذين القسمين فان التركيب آه
حسن افندى

٩
لا يزيد على القسمة اذا روعي الترتيب وعلى الستة اذا لم يراع ترتيب

١٠
قوله ومن البين خبر مقدم وجوبا لما سيأتي ان الخبر اذا كان خبرا عن ان
المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ يجب
تقديمه عليها وههنا كذلك اي ومن البين الواضح الغير الخفي محرم

١١
فلا بد من الاسم تحقيقا للمسند اليه ثم ان كان معه اسم وهو القسم
الاول وان كان معه فعل وهو القسم الثاني فاحفظه عن التطويل

١٣
محمد واف
قوله ونحو يا زيد آه جواب سؤال مقدر وهو لزوم النقض على فاعل
حصر الكلام في القسمين وهو ان يا زيد كلام مفيد مع انه مركب من حرف
واسم فاجاب ان اصله ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو الضمير المنوي في ادعو وهذا ايضا
اعتراض على المبرد حيث حصر الكلام الى ثلثة اقسام وجعل القسم
الثالث ما ركب من حرف واسم مثل يا زيد وجوابه ظاهر مصطفى چلبى

١٤
هذا خطبة بعد خطبة حيث ذكر الكلام بلا عاطفة وذكر تعريف
الاسم ايضا بلا عاطفة وهذا داب المص في اكثر مواضع هذا الكتاب
كما ترى
مصطفى چلبى

١٥
المراد من الدلالة الدلالة الاولية فلا يرد اسماء الافعال فان قيل
ان اريد بالدلالة المطابق دخل الفعل في حد الاسم لان مدلوله
المطابقي وهو الحدث مع الزمان غير مقترن والا لزم اقتران

قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه
لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث
قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك
في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه
وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما
فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة الحرف
اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا
في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله آلة لتعريف حاليهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ
الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والآت لتعريف احوالها وذلك
المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ايضا ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل

والمتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل الابتداء القراءة

والحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بذاته في صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بغيره في عدم كون كل واحد منهما وكذا الدال عن تلك المعنى ايضا
توقادي

قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه
عبد الغفور

كالاعيان الغائبة عن الحس البصري اذا لاحظها العقل قصدا بالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم بها مثل نوع من الحيوان تمساح يسكن في النيل وتصلح لان يحكم عليها مثلا التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ
توقادي

وهذا اي ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية
محمد افندي

فان قلت ما الفرق بين الحاصل والمحصول قلت الفرق بينهما عموم وخصوص مطلقا العام هو الحاصل والخاص هو المحصول لان الحاصل يدل الى الاجمال والتفصيل والمحصول يدل الى التفصيل فقط
طاشكندي

مستقل بنفسه في المفهومية يصلح ان يحكم عليه وبه

بالمفهومية ولا تصلح ان يكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل منها
ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك
الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها
وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا
علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة
عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور
في نفسه يحتمل ان يرجع الى الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر
ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل
ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل
ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه
الى المعنى ومما سبق من التحقيق ظهر انه لا يخل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف
منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف
الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد
ذاتها انما تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن

وهو معنى الاسم وبعض آخر من المفهومات يكون ملحوظا باعتبار انه آلة لملاحظة امر آخر وملتفتا بطفيليته ويحتاج الا اللفظ الموضوع بازائه في الدلالة عليه الى انضمام اللفظ الدال على ذلك الامر معه وهو معنى غير مستقل بالمفهومية وهو معنى الحرف علمت ان المراد آه
عصمت افندي

قوله ان المراد آه وقد علمت ايضا ان المراد بكينونته في غيره عدم استقلاله بالمفهومية واحتياج الدال عليه الى انضمام كلمة اخرى معه ليدل عليه ولم يلتفت اليه لان البحث في تحقيق مفهوم الاسم وان كان قوله ومما سبق من التحقيق الخ يستدعي ذكره
عصمت

بناء على تقدير ارجاع الضمير الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة
توقادي

المرجع يكون مصدرا ميميا واسم مكان فالاول يستعمل بالى كما في هذا الكتاب والثاني يستعمل بلا الى فيقال مرجع الفناء اي محله ومخرجه ويقال مرجع الجور الى الفناء اي رجوعه اليه
مصطفى چلبي

وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها بتانيث الضمير
علي رضا

ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما في المآل وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا في التوجيه اورد ههنا بيان الاولى والاليق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل
توقادي

ان معناه الاول ان الاسم ما دل على معنى في نفس الكلمة والثاني ان الاسم ما دل على معنى في نفس المعنى
لمحرره علي رضا

لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله (غير مقترن باحد الازمنة الثلثه) اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقول عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على فوقات مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه

والاكثر اقتران الزمان بالزمان فيكون الشيء مقترنا بنفسه واراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني وغيره فيدخل في حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة اقسام مطابقي تضمني التزامي — نوقادى

٦ — يعني ان اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فدخل فيه الفعل يحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل باعتبار الشيء له على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن — عبد الغفور

٧ — اشار الى ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى مع وان الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت في حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى من اللفظ الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران كون الزمان مقارنا للمعنى في الواقع ولا كونه مفهوما قبل فهم ذلك وبعده من لفظ آخر فلا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في قولنا في الماضي زيد ضارب وزيد ضارب امس — عصمت

٨ — وفي بعض النسخ وهو بالواو وهو الظاهر واما الفاء فهي للبيان اذ التعريف غير مناسب ثم هو مجرور على تقدير الوصفية ويجوز نصبه بان يكون حالا من المعنى ورفعه بان يكون خبر مبتدأ محذوف اي وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وانما احتاج الجر والوصفية لان النصب على الحالية يحتاج الى تكلف جعل المعنى مفعولا به وح يحتاج الى تقييد الدلالة بحال عدم الاقتران والرفع على الجزئية يحتاج الى ارتكاب الحذف — عصمت رحمه

٩ — قوله والمراد آه لما كان ههنا مظنة سؤال هو ان حد الاسم غير جامع لخروج اسماء الافعال عنه بقيد عدم الاقتران فان معانيها مقترنة باحد الازمنة وغير مانع ايضا لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان اذ معانيها المستعملة فيها بعد الانسلاخ مستقلة غير مقترنة باحد الازمنة اراد ان يدفع ذلك فقال والمراد الخ — عصمت بجاري

١٠ — قوله منقولة عن المصادر ومعناه ان الكل في الاصل مصادر موضوعة لمعنى مصدري نقل الى معنى الفعل وهذا المعنى متبادر من تلك العبارة

بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وابن الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال (ومن خواصه) منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم (دخول اللام) اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهوم يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه

اعلم ان العلماء اختلفوا في المضارع فقال بعضهم انه حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال وقال الآخرون من الاولين بالعكس ... لا يجد في العظيم

مشترك بين الحال والاستقبال لان لفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل فهو اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة معينا وكذا في الاستقبال والتباس ذلك المعين لا يخل بكونه لاحدهما معينا — شيخ زاده

٣ — ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية — م

٤ — قوله وابن الدلالة من الارادة اذ الدلالة وصف الكلمة والارادة وصف المتكلم ولا يتصور ان يريد المتكلم الحال والاستقبال مع ارادة الآخر بخلاف الكلمة فان يضرب مثلا يدل على الحال والاستقبال ما لم يخص بالقرينة باحدهما — چلبي

٥ — خبر قدم للاهتمام به وللقصر ومبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا — لارى

٩ — احترز به عن لام الامر ولام الابتداء ولام التأكيد فانها تدخل على الفعل فكان اللام فيها بدل عن المضاف اليه وللعهد الخارجي وللذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه — عصمت عبد الغفور

١٠ — اجيب عن هذا بان الميم داخل في اللام لانها بدل عن اللام كما صرح في بحث الابدال — مصطفى چلبي

في لغة حمير وهي قبيلة من طي لما قال حميري لرسول الله ... عليك السلام امن امبر امصيام في امسفر قال عليه السلام في جوابه ليس من امبر امصيام في امسفر ولكان شاملا لحرف النداء ايضا والاولى ان يتعرض لها ايضا وقيل لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا واما لانه ليس للتعريف مطلقا مع قصد — بجارى

تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف
التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك
سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا (و) منها دخول (الجر) وانما اختص
دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به
تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص
بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم
ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية
فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به
الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل (و) منها
دخول (التنوين) باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب
ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاصه
ماعدا تنوين الترنم به ووجهه عدم اختصاص تنوين الترنم به (و)
منها (الاسناد اليه) هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله
لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان
في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما
اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه (و) منها (الاضافة) اي كون

اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويضده الاول حرف الجزم
لاري

٥
قوله اما الاضافة اللفظية جواب سؤال مقدر وهو ان المدعى ان الجر مطلقا من خواص الاسم والدليل افاد ان الجر الذي هو اثر حرف الجر لفظا او تقديرا من خواص الاسم فبقي الجر الذي لم يكن اثر حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا كالجر في المضاف اليه بالاضافة اللفظية فلم يثبت كونه صاحبة الاسم فاجاب بما حاصله ان هذا التعليل مخصوص بالجر الذي هو اثر حرف الجر كما ترى واما علة اختصاص الجر الذي ليس كذلك كما في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية
عصمت افندي

٦
قوله باقسامه كانه تعريض للرضي حيث ذكر التنوين باقسامه في هذا المقام لكن لما ذكره المص في اخر الكتاب كان المناسب تاخيره الى محله
مصطفى چلبي

٧
وهو ان يكون مذكورا في آخر الكلمة كالجر والتنوين
توقادي

٨
خبر مبتدأ محذوف اي وكذا الحال يعني ان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال
محرم افندي

٩
قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه فسر بهذا حتى لا يكون كلام المص لغوا يريد ان الالف واللام في الاسناد اليه عبارة عن الشيء وهو العام من الاسم فلا يكون مستدركا هذا ملخص كلام المحشي وقال الاستاد مراد الشارح من هذا التفسير ان قوله الاسناد اليه ماخوذ ومشتق باشتقاق الاعتباري من المسند اليه المصطلح وامثال هذا كثير في كلامهم
مصطفى چلبي

١٠
اي كانتفاء كليهما في الاسناد اليه انتفاء كليهما في الاضافة فهما ايضا بالرفع عطف على الدخول والكلام المذكور في الاسناد كالكلام في الاضافة فيكون التشبيه باعتبار مجموع الدليل والنتيجة
عصمت افندي

الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء
مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع
الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير
حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا (وهو) اي الاسم قسمان (معرب ومبني) لانه لا يخلو اما
ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا
اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل وهو المعرب وما عداه اعني غير المركب
والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني (فالمعرب) الذي هو قسم من الاسم
(المركب) اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل
فيه زيد وقائم وقام هؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف
ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف باتا زيد عمرو بكر
وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام
في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص (الذي لم يشبه)
اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب (مبني الاصل) اي المبني الذي
هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف

٤
مع ان قوله الآتي والجر علم الاضافة يدعو الى تفسيره على نظيره هو الاسناد اليه لكون الشيء مضافا اليه ويحوج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر
عصام

٥
اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل والجملة مع ان الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها وتفصيله ان الجملة التي وقعت مضافا اليه لاسم الزمان اما ان تكون فعلية كالمثال المذكور واما ان تكون اسمية نحو اتيتك يوم زيد منطلق فاختلف في الاولى انها مع المضاف اليها بتمامها او الجزء الاول فذهب المص الى الثاني وذهب الى الاولى واتفقوا في المثال الثاني على ان المضاف اليه هو الجملة بتمامها
عصام وحسن افندي

٦
فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد في الاسم والفعل او الجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا
محرم

٧
ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر فانه لازم الاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما سياتي المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأبى عن الاسناد اليه
عبد الغفور

٨
سواء اريد منها المضاف والمضاف اليه او النسبة التي بينهما ومعنى اختصاص النسبة بالاسم ان يكون طرفاها اسما
عصمت

٩
قوله وهو معرب ومبني اي الاعراب على ثلثة اقسام اعراب بالاصالة كاعراب الاسم واعراب بالمشابهة كاعراب الفعل واعراب بالتبعية كاعراب التوابع والبناء ايضا ثلثة الاول بالاصالة كبناء الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام على اصح القول والثاني بالمشابهة كاسماء المبنية والثالث بالتبعية كالمنفي والمنادى في قولك لا رجل ظريف ويا زيد بن عمرو
مولانا سعد الدين

١٠
ولفظ المركب يطلق على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الآخر او الاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب الى زيد ويطلق على المجموع

وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها المبني الاصل
كما سيجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول
من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد
التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص
مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك
يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور
من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم
النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف
احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو
ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا ان يعرفوا انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا
بانه مما يختلف اخره في كلام المعرب ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم

اذ الاستحقاق بالفعل لا يتحقق بدون صلاحية الاستحقاق
بخاري

فهنا امور ثلثة صلاحية استحقاق الاعراب وحصول استحقاق الاعراب ووجود الاعراب والاولان اعتبروا والاخير ان لم يعتبره احد في كون الاسم معربا فان زيدا في جاءني زيد معرب حال الوقف ايضا
عيسى الصفوي

٧ اذ به يحصل الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب بالفعل فلم يعتبره احد والحاصل ان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل والمص اعتبر بالقوة القريبة من الفعل
عصمت

٨ مثل جاءني زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر
محرم

٩ قوله لم تعرب الكلمة آه فيه انه لم يوجد عند المص معرب هكذا لانه لا يخلو معرب عن اعراب محقق او مقدر الا ان يقال المراد سلب الاعراب بحسب الظاهر فيما اذا كان اعرابه لفظيا ولم يظهره المتكلم كما يقال جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد بالسكون من غير وقف فقال حينئذ لم تعرب الكلمة وهي معربة
عصمت

١٠ اي اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض
محرم

١١ ولما ورد ههنا سؤال وهو ان المص في تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به والمخالفة للجمهور من عين الخطأ فاجاب الشارح بقوله وانما عدل آه
نوقادي

١٢ اي من جمع مسائله وتعيين موضوعه وبيان اصطلاحاته وكتبه في الكتب
عصمت

تقديم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل
ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المص (وحكمه) اي من جملة احكام المعرب
واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب (ان يختلف اخره) اي اخر المعرب
اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحركة (باختلاف العوامل) اي بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما
خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا
مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه
الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف
باختلافها (لفظا او تقديرا) نصب على التمييز اي يختلف لفظ اخره
او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك
جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وبفتي انقلبت
الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم
من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا
رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى

في المسلمين هي الياء لا النون لان النون بدل من التنوين ولهذا اسقط بالاضافة
مصطفى ملكي

٧ كتبدل حركة احمد بسبب اختلاف العوامل بان الفتحة في حالة النصب وان كان عينها في حالة الجر لكنها غيرها حكما
فاضافة الحكم الى الضمير للملابسة او للجنس
افندي

٨ قوله او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له
عبد الغفور

اعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام اعراب بالاصالة كاعراب الاسماء واعراب بالمشابهة كاعراب المضارع واعراب بالتبعية كاعراب التوابع والبناء ايضا على ثلثة اقسام الاول بالاصالة كبناء الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والثاني بالمشابهة كاسماء المبنية والثالث بالتبعية كالنفي والمنادى في قولك لا رجل ظريف ويا زيد
سيدي

٩ انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف اخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه عصام لكن بسبب هذا القيد يخرج عن هذا الحكم اختلاف الاخر بسبب اختلاف العوامل المعنوية فانها غير داخلة على المعرب اذ الدخول هو اللحوق بالاول او الاخر وذا لا يتصور في الامور المعنوية ويمكن ان يقال الخروج مثل هذا غير مضر
عصمت رحمه الله

١٠ اي منصوب كل واحد منهما على انه تمييز عن النسبة في جملة يختلف اخره والتمييز عن النسبة في الجملة يكون في المعنى فاعلا ولهذا فسر بقوله اي يختلف لفظ اخره او تقديره ولم يحمل على ان يكون تمييزا عن النسبة في قوله باختلاف العوامل حتى يلزم حينئذ تعميم العوامل المختلفة
عصمت

١١ قوله يختلف لفظ اخره اي صورة اخره او تقديره اي يختلف اخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الاخر فقط كما في مسلمي او تقدير صفته كما في عصي وقاض او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وعصا فان اخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبول بحسب الخارج
عب

او مجموعاً فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة
بل حكماً فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال
في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة
فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامل ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل
هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب
والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه
فان للمعرب احكاماً كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضاً من هذا
القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة (الاعراب ما)
اي حركة او حرف (اختلف آخره) اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً
او صفة (به) اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة
او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو بقيت على عمومها لخرجا بالسببية المفهومة
من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب
البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص
لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه
ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعاً ومنعاً لكن المص
اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني

يلزم ان لا يكون خاصة شاملة لجميع افراده ولا محذور فيه فان الخاصة ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره سواء وجد في جميع افراده او بعضها كالضاحك بالفعل او بالقوة
وجيه الدين

٣ يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف ايضاً في آخر المعرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف في العمل
محرم افندي

٤ لان الاسم قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المص مبني فلما دخل عليه العامل صار معرباً وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه
توقادي

٥ لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلا فساد في عدم دخول بعضها
م

٦ وانما سمي الاعراب اعراباً لانه يبين المعاني الفاعلية والمفعولية والاضافة ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن صحبته اذا تبين
ودي

٧ كالقرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف وما سنذكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده لخ

٨ اي صفة آخر الاسم او المعرب انما جعل الاعراب في الآخر لانه دال على الوصف اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف
فاضل هندي

٩ لان العامل والمقتضي الفاعلية والمفعولية والاضافة وهذه الثلاثة يقتضي الاعراب والاعراب يقتضي الاختلاف والقريب هذا الاعراب
طاسكندي

١٠ اعلم ان للاختلاف في آخر المعرب ثلاثة اسباب الاول العامل والثاني المعنى المقتضي والثالث الاعراب اعني الرفع والنصب والجر والاول بعيد بالنسبة الى الآخرين والثاني متوسط بالنسبة اليهما وانما قال الحركات الاعرابية سبب قريب للاختلاف لحصوله بها بلا واسطة شيء آخر بخلاف باقي الاسباب
شرح

المعاني المعتورة عليه وكأنه اراد هذا المعنى حيث قال ليس من تمام الحد لانه
خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق
بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره (ليدل) الاختلاف وما به الاختلاف
(على المعاني) يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة (المعتورة) على صيغة اسم
الفاعل (عليه) اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني
المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها
ينبغي ان يكون علاماتها ايضاً كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر
المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف
به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب
لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة
متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضاً متأخراً عن الدال
عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية للاعراب
او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه
ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض (وانواعه)

الاختلاف اي المصدر الذي يدل اختلف عليه واما الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الحركة او الحرف
مصطفى جلبي

٢ قوله على تضمين مثل معنى الورود جعل السيد المعتورة بمعنى الداخلة بالنوبة ولو مجازاً ليسلم عن تكلف التضمين ويدل عليه قول الشيخ اي المتعاقبة فاحفظ ولا تغلط
عيسى الصفوي

ج التضمين هو ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى الآخر بما يناسبه والمعنى الآخر مراد يدل عليه ذكر متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلاً والمحذوف حالاً وتارة يجعل المحذوف اصلاً والمذكور حالاً
ملا خسرو

٦ التضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتاً والمضمن حالاً تقديره ليدل على المعاني المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثاني ان يكون الاصل زائداً والمضمن اصلاً تقديره ليدل على المعاني الواردة او المستولية عليه وبين معناه اللغوي بقوله يقال اعتوروا
محرم

٧ فيه اشارة الى ان بابي الافتعال والتفاعل بمعنى في هذه الكلمة والى انها يتعدى بغير حرف فيعلم منه وجه التضمين والى انها يتعدد الفاعل في هذه الكلمة ويكون المفعول به واحداً ويعرف منه وجه كونه على صيغة اسم الفاعل لانه اذا كان على صيغة اسم المفعول يلزم تعدد المفعول به دون الفاعل على خلاف استعمال هذه الكلمة
جلبي

٨ قوله على سبيل المناوبة اي واحداً بعد واحد فلا يجتمع اثنان آن قلت ان اراد ذلك في تركيب واحد فتداول المعاني فاسدة وان اراد في التراكيب فعدم الجمع ممنوع فان اراد اقتضاء الفاعلية والمفعولية في تركيبين قلت اراد التداول في تراكيب وعدم الجمع في واحد اي معاني يتصف الاسم باحدها في تركيب ثم بآخر في تركيب آخر ولا يتصف بهما في تركيب واحد فلا تغفل مما غفل عنه
عيسى

٩ قوله وانما جعل الاعراب آه اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالاً في الآخر او جعل مطلق الاعراب في الآخر

اى انواع اعراب الاسم ثلثة (رفع ونصب وجر) هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة (فالرفع) حركة كانت وحرفا (علم الفاعلية) اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما (والنصب) حركة كانت وحرفا (علم المفعولية) اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به (والجر) حركة كانت وحرفا (علم الاضافة) اى علامة كونه لشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة نفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير وانما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له (والعامل) لفظيا كان او معنويا (ما به يتقوم) اى يحصل (المعنى المقتضى) اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية (للاعراب) ففى جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة

معه ان الحركات نفس الاعراب المعنى ان كلا منها منسوب الى مطلق الاعراب لنسبة الخاص الى العام والمقصود الامتياز عن الحركة البنائية فالحركة تنسب الى الاعراب والبناء فتدبر وقوله فالرفع اى اذا عرفت ان وضع الاعراب للدلالة فجعل الرفع دالا وعلامة على احدها فحمل الفاعلية على الفاعل خطأ عيسى الصفوى

٣ قوله على قلة آه مع القرينة كما فى قوله بالضمة رفعا فيكون النسبة بين الرفع والنصب والجر وبين الضمة والفتحة والكسرة عموما وخصوصا من وجه فانهما يجتمعان فى الحركات الاعرابية ويصدق الرفع والنصب والجر على الحروف الاعرابية دون الضمة والفتحة والكسرة ويصدق الضمة والفتحة والكسرة على الحركات البنائية دون الرفع والنصب والجر عصمت

٤ وانما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علم الفاعل وحده لوجوده فى غيره كالمبتدأ وغيره بل علم للفاعل والاشياء المنسوبة الى الفاعل كالمبتدأ والخبر واسمى كان وما وغيرهما ولهذا لم يقل النصب علم المفعول فان النصب علم المفعولية لمحرره

٥ وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعى الرفع لكن قد يختلف عنه لعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب والجر او الفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق لارى

٦ ويجوز حمل الياء على النسبة فى قوله علم الفاعلية والنصب علم المفعولية اى الرفع الخصلة والحالة المنسوبة الى الفاعل وهى الفاعلية فى الفاعل وكون الاسم عمدة من كل وجه فى الملحقات به والنصب علامة الخصلة والحالة المنسوبة الى المفعول وهى مفعولية المفاعيل وكون الاسم فضلة او مشابها بها فى الملحقات بها ورجح المصدرية لكونها اقرب الى الفهم ولان الاضافة مصدر فالمناسب حمل عديلها ايضا على المصدرية عصمت

علامة لها (فالمفرد المنصرف) اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل (وكذا الجمع المكسر المنصرف) اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما (بالضمة رفعا) اى حالة الرفع (والفتحة نصبا) اى حالة النصب (والكسرة جرا) اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة (جمع المؤنث السالم) وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم (بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا) فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجئ ذكره مثل جاءتنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات (غير المنصرف بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا (وجرا) فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد (اخوك

٢ اورد مثالين للمفرد المنصرف تنبيها على انه اعم من ان يكون معرفة او نكرة حسن افندى

٣ لو قال الجمع الذى لم يلحق بآخره واو ونون لكان اولى لئلا ينتقض بمثل سنون فى جمع سنة وثبون فى جمع ثبة وضربات بفتح الراء فى جمع ضرب بالسكون عصمت

٤ لو كان سالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السالم فاعرابه بالحركات الا انه ناقص محرم

٥ طلبة جمع طالب كفسقة جمع فاسق وجهلة جمع جاهل وكفرة جمع كافر ح

٦ ليكون الدال على صفة الشئ كالصفة الدال عليه ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمى ولو سلم فلا تقتضى الا الاصالة بحسب الذات لا فى الاعراب ليس بشئ عصام

٧ اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف ويحتاج الى تقدير هذا المضاف ان جعل الباء للسببية واما ان جعل الباء للملابسة فلا يحتاج الى هذا التقدير جلبى

٨ قيل ان الضم والكسر والفتح بلا تاء مختصة بالمبنى والرفع واخواته بالمعرب واما الضمة واخواتها بالتاء فمشتركة بينهما حسام الدين

٩ وانما سمى جمع المؤنث لكون واحده مؤنثا غالبا وسالما لسلامة نظمه عند الجمع قال بعض المحققين وينبغى ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولوا الى جمع المذكر السالم عصمت

١٠ قوله وهو ما يكون بالالف آه المراد ما زيد فيه الف وتاء للجمعية او جمع فيه الف وتاء لئلا يشكل بكثير من المفردات فى آخرها الف وتاء وحينئذ يخرج نحو عرفات فانه لم يرد به جمع عرفة على ما صرح به المص وفصل فى شرح المفصل بل هى ملحقة بالجمع وكان ينبغى ان يذكر لمن قال انه اعم من ان يكون جمعا حالا او باعتبار الاصل فدخل نحو وفات وقد خالفه المص بما ليس بشئ عيسى الصفوى

للمشاكلة بينهما حسن افندى

ابوك وحموك) بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف
الا اليها (وهنوك) والهن الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة والصفات
الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصة واوية (وفوك)
وهو اجوف واوى لامه هاء اذ اصله فوه (وذو مال) وهو لفيف مقرون
بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه
لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا
والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها
معربة بالحركات نحو جاء اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة
اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة و(مضافة) لانها اذا كانت مكبرة وموحدة
ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاء اخ ورأيت اخا ومررت باخ
فينبغى ان تكون مضافة ولكن (الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء)
لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم
يكتف فى هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف
وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى
وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا
كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا

٤ لانه موضوع لان يتوسل به الى الوصف باسماء الاجناس
مثل رجل ذو مال يوصف الرجل بالمال بواسطة ذو ولا
يتأتى الوصف الا به — وجيه الدين

٥ فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ بحذف المضاف
والى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها
يعنى يكون اعرابها بالحروف سواء اضيف الى الكاف
او الهاء او الاسم الظاهر — تم

٦ لما اشار الى التجريد قوله اخوك وابوك اه عن خصوصياتها
بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة يتوهم تجريدها
عن كونها مكبرة وموحدة ايضا استدرك وقال
لكن لا مطلقا — عصمت

٧ قوله وموحدة هذا التقييد بالنسبة الى الخمسة
من الاسماء لان كلمة ذو ولا يجمع ولا يثنى — محرره

٨ قوله مضافة حال من المبتدأ وما عطف عليه على قول
المالكى بلا تأويل او بالتأويل بالمفعول او نائب الفاعل
اى يعرب العرب هذه الاسماء او يعرب هذه الاسماء
حال كونها مضافة فيكون الحال حالا من مفهوم الكلام
او مفعول اعنى المقدر كما فى شرح العصام او حال من
الضمير المستكن فى الظرف المستقر الآتى على قول الاخفش
وابن برهان فان الاخفش جوز تقديم الحال على عامله
الظرف بشرط تقديم المبتدأ وابن برهان جوز مطلقا
كما فى الرضى لا على قول سيبويه فانه لم يجوز مطلقا
وقيل خبر كان المقدر اى اذا كانت هذه الاسماء مضافة
وهو تكلف بعيد — زينى زاده

٩ وانما كان اعرابها بالحركات حال الافراد لا بالحروف لئلا
يلزم اجتماع الساكنين فى المنكر مطلقا نحو ابن ابان
ابين وفى المعرفة حال كونه موصوفا نحو الابو الكريم
الابا الكريم الابى الكريم فان قلت الم يلزم هذا المحذور
عنه فى حال الاضافة فى نحو ابو البقاء قلت نعم الا انه
لا اعتداد به لقلته بالنسبة الى الاول لان لزومه ههنا
بالاضافة الى المعرف باللام وهى ليست بالاكثر
وايضا لم يعتبر على الاضافة مطلقا بل خصها بكونها
الى غير ياء المتكلم — عوض افندى

اختاروا الاسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا
فى مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمناسبتها
المثنى فى كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فى اواخرها
حين الاعراب سماعا بخلاف سائر اسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه
لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب (المثنى)
وما يلحق به (و) هو (كلا) وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا
(مضافا) اى حال كون كلا وكلتا مضافا (الى مضمر) وانما قيد
بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه
يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيه
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب
لفظه الذى هو الاصل فاعرب بالحركات التى هى الاصل لكن تكون
حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالالتقاء الساكنين نحو جاء
كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذى هو الفرع روعى جانب معناه الذى هو الفرع واعرب
بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر (واثنان)
وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها

١ وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل فى المفرد ولجواز رجوع
ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى
كلتا الجنتين آتت اكلها وللزوم الالف فى الاحوال
الثلثة حال الاضافة الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى
لا يمال والف بدل من الواو ولا بدال التاء منها فى المؤنث
ولم تبدل التاء من الياء الا فى ثنتين — عبد الغفور

شرع الى القسم الثانى من الثلثة التى كان اعرابها بالحروف
ناقصا — لمحرره

٢ لان كلتا مؤنث كلا وشاع المذكر وترك المؤنث على
المقايسة عليه فى الاحوال المشتركة اعلم ان التاء فى
كلتا للتأنيث مع ان التأنيث لا تلحق فى وسط الكلمة
وايضا لا يكون ما قبلها الا مفتوحا ولهذا صرح بعضهم
بان التاء فيه ليست للتأنيث بل عوض من الف كلا
والف كلتا الف التأنيث — عصمت

٣ وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره
ولا يجوز ان يكون متعددا غير تثنية — عصام

٤ لا دخل لهذا القول فى اثبات تقديرية الاعراب لان
كون آخره الفا مستقل فى كون اعرابه تقديريا بل لدفع
توهم ان يقال ليس فى آخره الف حال الاضافة الى المظهر — بجادى

٨ فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة
تقديريا فى الاحوال الثلثة — محرم

٩ قوله واذا اضيف الى المضمر آه وايضا لما كان المضمر
امرا خفيا بالنسبة الى الاسم الظاهر روعى عند الاضافة
اليه جانب المعنى الذى هو ايضا خفى مستتر — عصمت

١٠ اى لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف
وعند الاضافة الى المظهر معربا بالحركات او لكون
اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابها بالحروف — نوقادى

صوق التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها (بالالف) رفعا (والياء) المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء (جمع المذكر السالم) والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون (و) ما الحق به وهو (اولو) جمع ذو لا عن لفظه (وعشرون واخواتها) اى نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل بمعان معينة ولا تعيين في الجموع (بالواو) رفعا (والياء) نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس بينهما ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى

٣ اى جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف والمراد صيغة الجمع المذكر فلا يرد نحو سنين وسنين وقلين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن هندى

٤ وانما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع لوضع جمع السلامة وليس منه المفرد وكذا عشرون واخواتها وليس عشر وثلث واربع آحاد العشرون وثلثون واربعون شيخ الرضى

٤ وانما قدم اولو على عشرين لانه ادخل في الجمع منه لانه وضع الجماعة بمعنى الاصحاب من غير معين كما هو مقتضى الجمع بخلاف عشرون هندى

٥ فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به واما ذو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته عبد الغفور

٦ المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعار الاخت للمثل استعارة غريبة غير مصنوعة للنحاة عصام

٧ جواب سؤال مقدر وهو ان عشرون واخواته مما صدق عليه جمع المذكر السالم لا من ملحقاته لكون عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة وعلى هذا القياس فلا وجه لافرادها فاجاب بان عشرون واخواتها ليس بجمع والاصح آه عصمت

٨ اى كما ان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة للعلة المذكورة كذلك م

المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكسرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال (التقدير) اى تقدير الاعراب (فيما) اى في الاسم المعرب الذي (تعذر) الاعراب فيه اى امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا للتعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين (كعصا) بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة (و) كما في اسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو (غلامي) فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل

٥ كانه قيل الانسب ان يقسم الاعراب الى اللفظي والتقديري ثم بين مواضعهما فدفع ذلك بان المص قد اشار الى التقسيم فيما سبق حيث قال لفظا او تقديرا كما سنكشفه

٥ في حكم المعرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وفي هذا البيان فوائد الاولى ان قوله التقدير اشارة الى بيان الاقسام للتقسيم السابق لا تقسيم آخر للاعراب والثانية ان لام التعريف في قوله التقدير وفي قوله اللفظي عهدي والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال عصمت

٦ قوله ولما كان التقديري اقل وما هو اقل فهو اخف واضبط فيكون اولى بالتقديم واحالة عديله عليه ولان التقديري لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان والمقصود من هذا الكلام الاعتذار عن تقديم الاعراب التقديري مع ان اللفظي اصل لان الاعراب علامة وحق العلامة ان تكون ظاهرة عصمت

٧ جعل اللام عوضا عن المضاف اليه اى للعهد اشارة الى تقدير الاعراب الذي فهم في حكم المعرب والمناسب بعديله اعني قوله واللفظي فيما عداه وبما سبق منه في بيان قسمي الاعراب اللذين اشار الى تقسيمه اليهما سابقا ان يفسر التقدير بالاعراب المقدر بان يجعل المصدر بمعنى اسم المفعول او بان يجعل ياء النسبة مقدرا بان يكون التقدير في الاصل التقديري كما ان العرض اللازم والعرض المفارق في عبارة المنطقيين بمعنى العرضي عصمت

٨ اشار الى ترجيح جعل ما موصولة بمرجح التبادر والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف في قوله تعذر اى تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم يتسارع اليه عصام

٩ فى معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو الاعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا

عليه حركة الجر بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي (مطلقا) اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها (او استثقل) عطف على قوله تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين (كقاض) او غير محذوفة كالقاضي (رفعا وجرا) اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة (ونحو مسلمي) عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة (رفعا) يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع

٤ او كان الاعراب بالحروف واجتمع ذلك الحرف مع حرف آخر يوجب ثقل الكلمة على اللسان وانما قلنا ذلك ليصح التمثيل بنحو مسلمي وعطف على قوله كقاض عصمت

٥ للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حالة الرفع في جاءني قاضي واجتماع الكسرتين في حال الجر في مررت بقاضي لكون ما قبل اللام مكسورا م

٦ وانما قال في آخره ياء مكسورة ما قبلها احترازا من نحو ظبي فان اعرابه لفظي لعدم الاستثقال عصمت

٧ يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره ولك ان تجعل صدرا اي استثقال رفع وجر او حالا مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعا او مجرورا عبد الغفور

٨ وانما استثقل الكسرة على الياء لانه يجتمع اربع كسرات كسرة الضاد وكسرة الياء والياء عبارة عن الكسرتين فيجتمع اربع كسرات حاشية

٩ على الياء المكسورة ما قبلها وذلك مخصوص لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبل الياء يستثقل الحركة كظبي وكرسي عصمت

١٠ وقد بين الشارح فائدة زيادة النحو بقوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولهذا قال فيه كعصا وغلامي بالعطف على المجرور فالحاصل ان المص اراد التنبيه بان تقدير الاعراب للاستثقال نوعان بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه نوع واحد جلبي

١١ فهو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه النفي ظاهر اذ قد يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك يجب ان الاحسن ان يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاض ع

الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلاث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا (واللفظي) اي الاعراب المتلفظ به (فيما عداه) يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال (غير المنصرف ما) اي اسم معرب (فيه علتان) تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره (من) علل (تسع او) علة (واحدة منها) اي من تلك التسع (تقوم) هذه العلة الواحدة (مقامهما) اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع (عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب) والعدل في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن (والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل

باعتبار ما ذكروا القضية الحقيقية المنفصلة وهي قوله التقدير فيما تعذر او استثقل من قبيل مانعة الجمع فقط فالظاهر ان يقال فيما عداهما كما في قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما الآية ولما خالف المص للظاهر بافراد الضمير لزم التاويل وبهذا التحقيق سقط ما ذكره المحشي عصام الدين جلبي

تسقط في الدرج

٤ فالمقصود انك اذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة كان فاعلم ان ما سواه لفظي من الاسماء المعربة ولم يذكر للاعراب اللفظي ضابطة لتعسر ضبطه لكثرة معروضه عوض افندي

ومحلها شرع في بيان صنف من الاسم عوض

٥ قوله ولما ذكر آه يريد ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف بان التفصيل الذي سبق للمعرب في بيان مواضع الاعراب بالحركات والاعراب بالحروف بقوله فالمفرد المنصرف آه يحتاج الى بيان المنصرف وغير المنصرف عصمت

٦ قوله غير المنصرف ماخوذ من الصرف اما بمعنى التحويل والتغيير فلما كان التحويل والتغيير فيه عن حالة الاصلية اكثر بسبب دخول الحركات الثلث والتنوين يسمى منصرفا وما ليس بهذه المثابة كانه لم ينصرف بالنسبة الى القسم الاول يسمى غير منصرف واما بمعنى الزيادة فسمي المشتمل على زيادة الاعراب والتنوين منصرفا عصمت

من واحدة جلبي زاده

٧ اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الاخر لوضوح امره واشتهاره

٨ قوله تؤثران اراد دفع ايراد وهو ان المراد علتا منع الصرف فيلزم اخذ منع الصرف في تعريف غير المنصرف وهو فاسد لان من لم يعرف غير المنصرف لم يعرف منع الصرف ومن عرف عرف فاشار الشارح الى ان المراد بالعلتين ما يؤثران تأثيرا ما فيلزم ملاحظة منع الصرف قوله صفة مخصصة بما هو المطلوب ولعل فائدة الوصف بكونهما علتين الاشارة الى كونهما علتين لمنع الصرف فليتدبر ويمكن ان يكون المراد

وهذا القول تقريب) فقوله زائدة منصوب على انه حال ذا المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها الا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان فى عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم انها احدى عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال (عمر) مثال للعدل (واحمر) مثال للوصف (وطلحة) مثال للتانيث (وزينب) مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة

هذا من توجيه الثانى ايضا فتأمل عصمت

٣ والمراد من هذا التوجيه اما كون الالف فاعل الظرف واما كون الالف مبتدأ والظرف خبره وعلى كلا التقديرين قوله زائدة حال من النون والجملة الظرفية حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر فى زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة لمحرره

٤ لانه يكون معنى الكلام ح وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى نوقادى

٥ بان تكلم الالف ثم النون المزيدتان والمعنى حال كونه متصفا بزيادة الالف قبل اتصافه بالزيادة رجب الدين

٦ لا يخفى ان هذه الارادة بعيدة من الطبع لا تقتضيه وضع ولا قاعدة الا ان الشارح ادعى ان هذا المفهوم عرفا بدليل ان هذا المعنى مفهوم من نظيره وهو قولك جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه عصمت

٧ لا ان تجعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه محرم

٨ ولا يلزم ان يكونا راكبين على فرس واحد بل يجوز ان يكونا راكبين على فرسين على حدة بل المراد هنا هذا لمحرره

٩ الاولى ان يقال او القول بان كل واحد منها مانع لان المذكور فى نظم ابى سعيد المانع لا العلة حيث قال موانع الصرف تسع اه وقد اعتذر عن هذا بان الموانع جمع مانعة وتانيثه باعتبار ان موصوفه العلة فكانه قال العلل الموانع للصرف تسع عصمت

١٠ والاثنان اى الحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى الاسم ففى وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كشكر علما واما التركيب ففى البواقى وقد تكلف فى اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنى له عب

طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى (وابراهيم) مثال للعجمة (ومساجد) مثال للجمع (ومعدى كرب) مثال للتركيب (وعمران) مثال للالف والنون (واحمد) مثال لوزن الفعل (وحكم) اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما (ان لا كسر فيه (ولا تنوين) وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلى (ويجوز) اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضرورى (صرفه) اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين

٥ اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر ككون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه عبد الغفور

٦ اعلم ان لمشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء كما فى اسماء الافعال ويمنع جميع انواع الاعراب عنه واوسطها يوجب عدم الانصراف كما فى غير المنصرف وادناها يوجب كون الاسم عاملا كما فى الاسم الفاعل لمحرره

٧ اى الاعراب المختص بالاسم الجر تمام لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان فى الفعل والاسم والجزم بالفعل فوقا بين اعرابهما وتعادلا نوقادى

٨ قوله والتنوين عطف على قوله وهو الجر وصحة الحمل مع قطع النظر عن عمومه فى قوله الاعراب ما اختلف آخره به لكونه وصفا عاما لانواع الاعراب فيكون مجازا بعلاقة التلازم وعطفه على الاعراب لا يخ عن ركاكة كما لا يخفى سيد جلال

٩ قوله وانما قلنا لكل علة فرعية اه الظاهر انه ليس المراد بالفرعية فى المقام الا تأخر المرتبة فقول المحشى والاعتبار ١٥٦ اى بان يكون اعتبار احدهما متأخرا عن اعتبار الاخر كما فى المذكر والمؤنث فان اعتبار المؤنث بعد اعتبار المذكر ولذا تقول قائم ثم تقول قائمة والاعتبار سواء توقف واحتاج الى الاصل او لا فتتم الفرعية فى الكل بلا تكلف ثم الظاهر من كلامهم ان المراد فرعية اللفظ للفظ كما فى الفعل لا فرعية المعانى والاوصاف ولذا يستدل على فرعية التانيث والتعريف للتذكير بانك تقول قائم ورجل ثم قائمة والرجل وح يشكل اتمام بعض ما ذكروه الا بالتكلف والاولى تعميم المراد بالفرعية تأمل عيسى الصفوى

١١ قوله لان العدل فرع المعدول عنه اذ لولا تحقق المعدول عنه اولا لم يمكن العدل وهذا اولى مما قيل لان الاصل بقاء الاسم على حاله عيسى

فيه لاجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة
تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل
المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى
حكمه (للضرورة) اى لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا
وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه
عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله ؞ صُبَّتْ
عَلَىَّ مَصَائِبٌ لَوْ اَنَّهَا ؞ صُبَّتْ عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا ؞ واما الثانى
فكقوله ؞ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع ؞
فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه
زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن
الزحاف ليس بضرورى فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن
بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضرورى عند الشعراء واما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله سلام على خير الانام وسيد
حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمى مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد
فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى
فى سائر الابيات الدال المكسورة (او للتناسب) اى ويجوز صرف غير المنصرف
ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات

وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة عصام

مه يشير الى ان كون اللام للعوض عن المضاف اليه والعهد
فان الضرورة مخصوصة بالشعر لا توجد فى النثر و
قوله للضرورة من قبيل خرجت مخافة الشر چلبى

قائله ام المؤمنين فاطمة الزهرى
اول البيت
ماذا على من شم تربة احمد ؞ ان لا يشم مدى الزمان غواليا
والمعنى ما الذى واى شئ وقع على من شم تربة احمد فى
ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام
للانكار والمعنى لم يقع عليه شئ لانه استغنى بشمه عن شم
الغوالى والمعنى ماذا وجب على من شم تربة احمد ان لا يشم
آه والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال
الاستغناء عن شم الغوالى عصام الدين

مد والمعنى نزلت علىّ مكروهات مكررات لو نزلت
على الازمنة فى نهاية الصفاء وصارت تلك الازمنة فى
الظلمة كالليل قبل غروب الشمس فلو لم يجعل مصائب
فى حكم المنصرف بادخال التنوين لكان المصراع الاول
ناقصا عن المصراع الثانى بحرف لان التنوين يعد حرفا
عند الشعراء رضا

مه قائله امام الشافعى فى مدح امام الاعظم
اول البيت
هنيئا لارباب النعيم نعيمهم ؞ وللعاشق المسكين ما يتجرع

مه جواب سؤال مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح
عن ذلك الامر بحذف اللام رضا

مد وانما كان كلمة لكن من حروف العاطفة كيف تجامع
مع الواو العاطفة مع انه لا يجوز اجتماع حروف العطف
قلنا نعم الامر كذلك ان كلمة لكن اذا وقعت بعد الواو
يخرج عن كونها للعطف وتتمحض للاستدراك
كما ان اللام اذا اجتمعت مع سوف تخرج عن كونها للحال
وتخلص للتاكيد شيخ زاده للقاضى

مد مبتدأ مخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك
اى سلام منى اى سلام من قبلى اى التنزيه من كل آفة ونقيصة
والتبرئة من كل عيب توقادى

الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة (مثل سلاسلا واغلالا)
حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا وفى سلاسلا
واغلالا امثال المجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف
لتناسبه (وما يقوم مقامهما) اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين
من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين
لتكررهما احديهما (الجمع) البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر
فيه الجمعية حقيقة كأكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة
لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التأنيث
لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه (و) هو (الفا التأنيث) المقصورة والممدودة
اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا انفكاقهما
اصلا فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة
تأنيث اخر فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض
اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعى (فالعدل)
مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا (خروجه) اى خروج الاسم
اى كونه مخرجا (عن صيغته الاصلية) اى عن صورته التى يقتضى الاصل
والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست

مه تعليل لصحة التمثيل او للمكان اشارة الى قراءة اخرى
بدون رعاية التناسب عصمت

مه ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله اراد
ان يبين السبب الذى يقوم مقام السببين فقال وما يقوم
مقامهما م

مد وهذا التفسير اشارة الى ان هذا التفصيل اى قوله
المص وما يقوم مقامهما تفصيل لما اجمل المص فى تعريف
غير المنصرف حيث قال او واحدة تقوم مقامهما چلبى

قوله وما يقوم مقامهما قيل هذا من تتمة بيان التعريف
فينبغى ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب
كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة ولا مشاحة
فى وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها من
التعريف قدمنا الى هنا عصام

ملا قوله منتهى مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل واضيف
الى الجموع اضافة الصفة الى الموصوف والمراد من الجمع
الفرد الكامل وهو الجمع المكسر فان الجمع الصحيح لسلامة
واحده كانه لم يجمع هح

مه قوله تكرر فيه الجمعية آه اعلم ان فى علة قيام الجمع
مقام العلتين اقوالا الاول تكرار الجمعية حقيقة او حكما
والى هذا ذهب المص ولهذا اختاره الشارح والثانى
ان الجمعية فيه وصل الى حد التناهى بحيث لا يصح جمعه ثانيا
جمع التكثير فكأنه له كمال قوة فى الجمعية والثالث انه لا نظير
لهذا الجمع فى الآحاد بخلاف سائر الجموع فله قوة فى الجمعية
يصح ان يقام مقام السببين وبعض كاكلب واجمل
وان لم يكن لها نظير فى الآحاد كما قيل لكن لكونها جمع قلة
تناسب الآحاد فلا يقوى قوة يقوم بها مقام السببين عصمت

مه وانما كانت تلك الالف قائمة مقام العلتين لان فيها
تأنيثا ولزوم تأنيث فالتأنيث علة واحدة ولزومها
بمنزلة علة اخرى فكان فيها تأنيثين وانما كان اللزوم
بمنزلة العلة لكونه مشابها لسائر العلل المعتبرة فى الفرعية
لان الاصل ان لا يلزم التأنيث الكلمة ولزومه فرع على
ذلك الاصل هذا هو المفهوم من كلام القالى عمادية

مد قوله فارقة بين المذكر آه دفع بهذا الكلام ما يقال من

صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها
وان المتبادر من خرجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير
انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اى مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة
كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نم انها مخرجة عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل
اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما
اعنى اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب
على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب
واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه
فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه
فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا بأس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح
هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات و(اعلم) انا نعلم قطعا انهم
لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا

قوله كما كانت الاولى داخلة تحته اى تحت اصل كثلاثة
ثلاثة مثلا فانهما من اسماء العدد والاصل القاعدة في
اسماء العدد من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلاثة
الى العشرة والثلاثة داخلة في تلك الاصل بخلاف ثلث
ومثلث فانهما ليسا بداخلين تحت اصل وقاعدة
اذ ليس اصل وقاعدة حتى يكون ثلث ومثلث داخلة
تحته شجاع

قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية نحو قال وقول ومقام
ومكان فان كلا منهن داخل تحت القاعدة اما الثلاثة فظاهر
واما قول فلانه ماض يفعل بضم العين يجئ على فعل
بفتحها وجيه الدين

قوله واما المغيرات الشاذة جواب سؤال وهو ان المغيرات
الشاذة كاقوس وانيب مغيرة عما هو القياس فيهما
كاقواس وانياب على ما عرف من ان الاصل في الاجوف
واويا كان او يائيا لا يجمع على افعل وتقرير الجواب
انا لا نسلم ان الصيغة الاصلية انياب واقواس وانهما
خارجتان عنهما بل انما جمعا على اقوس وانيب ابتداء من غير
ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب ثم عدل عنهما الى
اقوس وانيب بخلاف نحو ثلث فان اعتبر اولا ثلثة ثلثة
ثم عدل عنه الى ثلث وجيه الدين

قوله واما المغيرات نقل عن المصنف انه لا بد في العدل من خروج
عن المعنى ايضا لئلا يرد الجموع الواردة على خلاف القياس
والمصغرات والمنسوبات كذلك وح لا حاجة الى ما ذكره
الشارح الا ان السيد امر بالتأمل في جريان ذلك في جميع
المعدولات فتأمل وقد تعرض به دار الحديث وابنه ثم
انه نقل عن المصنف ايضا شرط اتحاد المعنى لئلا يرد المشتق ونحوه
ولعل المراد اتحاد اصل المعنى وان اختلف شئ من العوارض
فلا منافات فتأمل فارجع الى المطولات عيسى الصفوى

اما الجموع الشاذة التى لا وجود لاصولها فلا يتوهم
وروده اصلا فتأمل وجهه ان يختص الجموع الشاذة
ههنا انما هو بناء على ان لا بد للعدل التحقيقى من المعدول عنه
المحقق المستعمل وهو في حيز المنع اذ اللازم له انما هو اقتضاء
دليل غير منع الصرف ان يكون اصل المعدول سببا آخر
ولم يلزم وجود ذلك الشئ في نفس الامر منه

ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب
آخر ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا
عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد
في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما
اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك
الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود
الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا يوجد
دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك
الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى انما هو باعتبار كون
ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن
ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا
قوله (تحقيقا) معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل
غير منع الصرف (كثلث ومثلث) والدليل على اصلهما ان في معناهما
تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ
ايضا مكررا كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر
وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع
ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب

العدل المحقق ما لو وجدناه منصرفا ايضا لكان هناك طريق معرفة
كونه معدولا بخلاف المقدر وذلك مناف لتحقيق الشارح والشارح
لم يبين تحقيقه على دليل بل على دعوى العلم القطعى وهو ممنوع
منعا ظاهرا بل الذى يظهر من كلامهم ان مرادهم بالدليل في هذا
المقام الامارة وما يناسب الشئ ثم انهم لما علموا ان الاسم على
خلاف القياس حكموا حكما ظنيا مناسبا بان الاسم مخرج عما هو
القياس مع قطع النظر عن منع الكسر والتنوين وعدمه وجعلوا
الدليل على مخالفة الاصل دليلا ظنيا وامارة في الجملة على اخراجه
عن ذلك الاصل فحيث وجدوا امارة في نفس الكلمة على انها
على خلاف الاصل جعلوها امارة للخروج عنه وسموه عدلا تحقيقيا
وحيث لا يجدوا سموه عدلا تقديريا وقد صرح المص بان التحقيقى
ما يكون في نفس اللفظ مخالفة لفظ يعرف بها انه مخرج عن الاصل
وهو صريح فيما قلنا فافهم والتحقيق في بيان مرادهم في المقام عيسى

نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلا شك
كان العدل محققا ايضا بلا شك وان كان مقدرا كان العدل مقدرا
لان الفرع يتبع الاصل م

كأنه قائلا يقول قد ذكرتم انه لا بد في كل اسم معدول من امرين
احدهما وجود الاصل والثانى اعتبار اخراجه وان وجد في بعض
تلك الامثلة دليل على وجود الاصل وفي بعضها لا يوجد دليل
في منع الصرف فالدليل على اعتبار الاخراج فاجاب بقوله واما آه
لمحرره رضا

قوله واما اعتبار آه فلا دليل عليه ان اراد لا دليل قطعيا او قويا
فمسلم لكن لا يفيد ان معنى تحقيقيا عندهم ما ذكره وان اراد
انه لا دليل عليه عندهم فممنوع بل هم جعلوا ما يدل على تحقق
الاصل امارة وموجبا للحكم بان المعدول اخرج عن ذلك
الاصل وسماه عدلا تحقيقيا كما هو المشهور والمتبادر
من كلام الجمهور وليس فيه محذور فهو اولى بالاعتبار في بيان
مرامهم عيسى الصفوى

قوله فعلى هذا اى انقسام العدل الى التقديرى والتحقيقى
باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا چلبى

والمنع محقق في جميعها فاعتبار الاخراج ايضا محقق لا مقدر
فانه يصح انقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى باعتبار الاخراج
فلا يرد ما قيل مولانا سعيد

مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارهم فيما وضعا له (واخر) جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخراً ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم انه معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهبا الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخريين (وجمع) جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعي وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسماً وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كانياب واقواس

ب ٣
اي حصلت لهما بالتركيب لان ثلثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه في اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلثة رجال
توقادي

ب ٤
وظاهر ان صيغته صيغة افعل واشتقاقه ايضا كاشتقاقه يقال آخر آخران آخرون واواخر كافضل افضلان افضلون وافاضل اخرى اخريان اخريات واخر كفضلى فضليان فضليات وفضلى فلا يرد ان يكون معناه اشد تأخراً لا يستلزم كونه اسم التفضيل لان مثل هذا المعنى يتحقق في صيغ المبالغة ايضاً
عصمت

ب ٥
يعني الى المعنى المجازي وهو النفي بقرينة السؤال تحقيقاً كما اذا قيل ازيد في الدار يقال آخر اي ليس فيها او تقديراً لان في اسم التفضيل ايضا معنى النفي لان الوصف الزائد في المفضل منفي باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءني زيد ورجل آخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر وامرأة اخرى
شيخ الرضي

ب ٦
وهو الاصح لانه لو كان معدولا عن المعرف باللام لكان معرفة وليس كذلك لوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى من ايام اخر والفرق بينه وبين امس مما يلتفت اليه
لمحرره رضا

ولقائل ان يقول لا يصح ان يكون معدولا عن آخر من لان اخر جمع اخرى واخر مفرد فكيف يصح معدولا الجمع من المفرد قلنا في جوابه ان افعل التفضيل اذا كان مستعملا بمن يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع فيكون اخر معدولا عن الجمع
محمود افندي

ب ٧
يعني ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافي لا يخلو اما ان يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا عن المحذوف نحو حينئذ واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف كقبل لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بني على الضم لما سيأتي
ملخص من الشرح

ب ٨
واما ان يوجب ان يليه تركيبا جنسيا في مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه في الثاني عين المضاف والمضاف في الاول يكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف في الاول نحو يا تيم تيم عدي

واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول (او تقديراً) اي او خروجاً كائناً عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير (كعمر) وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر (و) مثل (باب قطام) المعدول عن قاطمة واراد بباب كل ما هو على فعال علماً للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء (في) لغة (بني تميم) فانهم اعتبروا المعدول من هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار ووبار فانهما مبنيتان وليس فيهما الا سببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل

احدها منع الصرف وثانيها عدم وجدان علة اخرى سوى العلمية والثالث عدم صلاحية علة اخرى للاعتبار سوى العدل والجواب ان الداعي يكون امراً وجودياً وهو منع الصرف ههنا لا غير واما الامران الاخران العدميان فهما ارتفاع المانع ولا يقال لهما الداعي
عصمت

ب ٥ ~~لصرف غير موجود~~
قوله في العدل التقديري ان يكون الداعي منع الصرف هذا احسن مما اشتهر في الشروح من ان الداعي منع صرفه وذلك لانهم اختلفوا في اسم امتنع اخواته ولم يعرف حاله في كلامهم انه منصرف على الاصل والقياس وجزم الشيخ الرضي وآخرون بانه غير منصرف الحاقا بالاغلب فان قلنا به فيجب ان يقال في تعريف التقديري ان يكون الداعي منع صرفه او منع صرف اخواته ونفسر التعريف المشهور ويجب ان يزاد في التحقيقي ايضا ان يكون دليل غير منع صرفه او منع اخواته وان قلنا بصرفه فالتعريفات على الظاهر وقول الشارح منع الصرف عبارة حسنة يمكن ان يحمل على المذهبين فعلى مذهب الشيخ يراد منع صرفه او اخواته وعلى غيره يراد منع صرفه فتدبر
عيسى الصفوي

ب ٦
لا يقال ان هذا مناف لما سبق وهو قوله اعلم انا نعلم قطعاً آه اذ يفهم منه ان الداعي الى تقديره امور ثلثة وهي وجدانه غير منصرف وعدم وجدانهم فيه سبباً ظاهراً غير العلمية وكون العدل فقط صالحاً للاعتبار لانا نقول ان المذكور فيما سبق هو الداعي الى تقدير العدل واما المذكور فيما نحن فيه الداعي الى تقدير الاصل المعدول عنه فاندفع المنافاة
سيد جلال

ب ٧
قوله ولم يوجد اه اما انتفاء الوصف والتأنيث فلكونهما علمين للمذكر وتضاد الوصف العلمية والتذكير التأنيث واما انتفاء العجمة وغيرها فلكونهما عربيين وكون كل منهما موحدة وليس فيهما الف ونون مزيدتان وليسا على وزن الفعل اذ لم يجيء الفعل على هذا الوزن
وجيه الدين

ب ٨
قوله عدل عنهما ذكر المصنف وغيره لانهم قصدوا ان يجعلوا عامر وهو وصف علما ثم عدلوا عنه الى عمر ففيه تقدير ان تقدير عامر علما وتقدير خروج عمر عنه لكن في كلام الشيخ انه معدول عن اسم الجنس وهو بنا في عامر فيمكن الجمع بانه حكم بعدوله عن اسم الجنس بعد تقديره ايضا علما فتدبر

لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها (الوصف) وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدود لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص (شرطه) اي شرط الوصف في سببية منع الصرف (ان يكون) وصفا (في الاصل) الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه (فلا تضره) بان تخرجه عن سببية منع الصرف (الغلبة) اي غلبة (الاسمية) على الوصفية

يخرج اسم المكان والزمان ومضرب مثلا معرب معناه مكان الضرب فيدل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها لكن على صفات نفسه
كفاية الطالبين

٣
فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف
نوقادي

٤
وهو كون الاسم انما فسره لان الوصف يطلق على معنيين احدهما تابع يدل على معنى في متبوعه والثاني كون آه ان المعتبر في باب منع الصرف هو الثاني وجيه الدين الفرق بين الوصف والصفة والمتكلمون فرقوا بينهما وقالوا الوصف قائم بالواصف والصفة قائمة بالموصوف هكذا احتاج الى هذا التأويل لان الاسباب امور معنوية ولو لم يؤول يلزم كونه لشيء سببا لنفسه هذا
چلبي

٥
اي في احمر والموصول مع الصلة صفة البعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله فالعصام والذكورة ايضا وفيه ان مثل الذكورة والانوثة لو كانت من جملة الصفات التي كان الاخذ معها موجبا للوصفية يلزم ان يكون جميع الاسماء النكرة وصفا لانها تدل على ذات مبهمة مأخوذة مع الذكورة والانوثة فيلزم ان يكون مثل انسان وفرس وحيوان وحجارة وتجارة وكتابة وصفا وليس كذلك
عصمت

٦
يفهم من هذا الكلام ان الوصفية انما تعرض لاسماء العدد اذا جعلت نعتا لمعدوده واطلقت عليه دون سائر استعمالاته مع ان كل اسم عدد استعمل مع مميزه يراد منه ذات ما له تلك المرتبة من مراتب العدد فيكون اكثر استعمالات العدد بل جميعها في معنى الوصفية
نجار

٧
وصف باربع دفعا للتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد لان العدد لا يكون معدودا
نوقادي

٨
فان قيل لم فسر الشارح معنى الاربع بان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية قلنا لانه وقع صفة النكرة

الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصا ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة (فلذلك) المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة (صرف) لعدم اصالة الوصفية (اربع في) قولهم (مررت بنسوة اربع وامتنع) من الصرف لعدم مضرة الغلبة (اسود وارقم) حيث صارا اسمين (للحية) الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض (وادهم) حيث صار اسما (للقيد) من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم تهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها الوزن الفعل والوصف في الاصل والحال (وضعف منع افعى) اسما (للحية) على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من العفوة التي هي الخبث (و) كذلك منع (اجدل للصقر) على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة (واخيل للطائر) اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد بها المعاني الوصفية مطلقا

اشارة الى المتعدد لانه اراد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المضرة ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلاثة معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب
عج

٥
تفسير للدهمة وهي السواد يقال فرس ادهم وناقة دهماء اي اسود وسوداء وفي قوله تعالى مدهامتان اي سوداوان والحديد الاسود كقول قبعثرى ملك من العرب للحجاج بن يوسف وقال الحجاج للقبعثرى متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد هذا مقول قول الحجاج فقال مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم الذي غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير
مختصر

٦
قوله الاول للحية السوداء تبع الشارح الشيخ الرضي وبعض كتب اللغة لكن مقتضى كلام المص كما صرح به السيد ان اسود للحية مطلقا وبه صرح في القاموس حيث قال انه الحية العظيمة ولم يعتبر السواد وارقم لاخبث الحيات او ما فيه بياض وسواد للحية الذكر انتهى ومنه يعلم انه لا يلزم في عروض الاسمية بقاء المعنى الوصفي في الجملة كما جزم به الشيخ واقتضاء كلام الشارح وان المصنف لم يرد بالغلبة المعنى الاصطلاحي بل مجرد اكثرية الاستعمال في معنى اسمي
عيسى الصفوي

٧
جواب سؤال مقدر وهو انه من اين علم انها اوصاف بحسب الوضع واذا استعمل اسود في كل واحد من افراده يلاحظ فيه الوصفية واذا نقل الى الاسمية بالغلبة لا يلاحظ فيه الوصفية
لمحرره

٨
قوله بالكلية لانها استعملت في نوع من انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب في الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد وان تغيران في معانيها الاسمية نسبة من معانيها الوصفية
نوقادي

لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف (التأنيث) اللفظي الحاصل (بالتاء) لا بالالف فانه لا شرط له (شرطه) في سببية منع الصرف (العلمية) اى علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة (و) التأنيث (المعنوى كذلك) اى كالتأنيث اللفظى بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التأنيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوى شرط لجواز منع الصرف ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله (وشرط تحتم تأثيره) اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى في منع الصرف احد الامور الثلثة (زيادة على الثلثة) اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب (او تحرك) الحرف (الاوسط) من حروفها الثلثة مثل سقر (او العجمة) مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تأثير تأنيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى هي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب (فهند يجوز صرفه) نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه (وزينب وسقر) علما الطبقة من طبقات النار (وماه وجور) علمين

عن الالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليست بشرط فيه متوسط

ه
في منع الصرف لما سبق ان الالف سبب قائم مقام السببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تأنيثا وضعيا لازما للكلمة

حح

د
يشير الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة من ان العلمية وصف لا يقوم الا بالموصوف فلا يستقيم الحمل فاجاب بان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه على الاختلاف عند البصرية والكوفية

چلبى

لا
لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عايشة من عاش يعيش فهو عائش وعائشة وهو لجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقط وضعته ثانيا معها وصار التاء كلام الكلمة في هذا الموضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا ثانيا

وجيه الدين

٨
قوله اى كالتأنيث بالتاء في كونه مشروطا بالعلمية لان التأنيث المعتبر هو اللازم والا لا يكون لازما الا بالعلمية ولذا لا صرف جريح في مررت بامرأة جريح مع تحقق الوصف الاصلى والتأنيث المعنوى بدون العلمية

سعد الله

٩
يعنى ان هذا التأنيث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شيء آخر

م

يعنى ان التأنيث المعنوى اذا جعل علما لم يجب منع صرفه بل يحتاج في وجوبه الى شيء آخر • توقادى

مد
لا يخفى انه لا يفهم من ظاهر عبارة المصنف ان احد الامور الثلثة وجوب تأثير التأنيث المعنوى مع العلمية الا ان يرجع ضمير تأثيره الى التأنيث المعنوى الذى يشترط فيه العلمية وتحققت وانما قال وشرط تحتم تأثيره ولم يقل وشرط تأثيره لان احد ما ذكرنا من الامور الثلثة ليس بشرط التأثير بل هو شرط لوجوب التأثير كما لا يخفى كبير

عد
قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور آه القوم اعتبروا ثقل السببين في غير المنصرف يدل على ذلك تفحص كتب النحو فمنعوا منه الجر والتنوين لئلا يلزم زيادة الثقل ولعل وجهه

علمين لبلدين (ممتنع) صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة (فان سمى به) اى بالمؤنث المعنوى (مذكر فشرطه) في سببية منع الصرف (الزيادة على الثلثة) لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها (فقدم) وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل (منصرف) لان التأنيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم مقامه شيء والعلمية وحدها لا يمنع الصرف (وعقرب) وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل (ممتنع) صرفها لانه وان زال التأنيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمى (المعرفة) اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة (شرطها) اى شرط تأثيرها في منع الصرف (ان تكون علمية) اى تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة

سمى بهما رجل انصرفا وثانيهما ان لا يكون تأنيثها بنا وبل كرجال فان تأنيثه بنا وبل الجماعة فاذا سمى به مذكرا انصرف وثالثهما ان لا يغلب استعماله بحسب المعنى الجنسى في المذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا او مؤنثا يساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف راجح واجيب بان مراد المصنف ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الاخران من تحرك الاوسط والعجمة بعد التسمية للمذكر وذلك لا ينافى لوجوب شرائط اخر وفيه ان السؤال انما وقع من وجه ترك شرائط آخر لا بد منها فالجواب بهذا الوجه غير مفيد ويمكن ان يقال في الجواب بان المراد بالمؤنث المعنوى في قوله فان سمى بالمؤنث المعنوى مذكرا الاسم الذى هو مؤنث معنوى لا غير فلا حاجة ح الى هذه الشرائط الثلثة

عصمت

قوله لان الحرف الرابع في حكم التأنيث فكما ان تاء التأنيث لفظا يؤثر وجوبا في علم المذكر كطلحة فكذا ما في حكمها ولم يعتبر هنا تحرك الاوسط لانه نائب عن حرف الرابع واعتبار نائب النائب بعيد وكذا العجمة لانها تقوى التأنيث ولا تؤثر في التأنيث الساكن الاوسط وقد زالت التأنيث بالعلمية للمذكر

وجيه الدين

ه
وانما شرط في المعنوى الزيادة اذا سمى به مذكرا لان التأنيث المعنوى باعتبار مدلوله وقد فات بتسمية المذكر فلم يبق الا اعتبار اللفظ فاعتبر الزائد على الثلثة لان فيه شمائة تاء التأنيث فكان فيه تاء ولا يعتبر ما دون ذلك لفوات المعنى ما يتقدر بالتاء

مد
قوله وعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمى كذا ذكره المصنف ايضا ولك ان تقول اراد بالمؤنث المعنوى في المقام ما يكون التاء فيه مقدرة سواء كان مؤنثا حقيقيا اولا والتاء في عقرب مقدرة كما صرح به الشيخ فلا يكون حكميا فليتأمل فلا يتصور كونه سببا ذهب المصنف وكثيرون الى انه نجعله في حكم المنصرف وح يتصور كونه سببا ان كان في حكم المنصرف ويمكن ان يكون له اثر فيما اذا اخذ فاله التعريف واعتبر التعريف الاصلى كما قيل في اجمع فكان الوجه ان يقول او في حكم المنصرف فلا يناسب جعله سببا ويمكن التوجيه بالتكلف في العبارة عيسى الصفوى

واناجعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لايوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا لمنع الصرف والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية (العجمة) وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان (شرطها) الاول (ان تكون علمية) اي منسوبة الى العلم (في اللغة (العجمية) بان تكون محققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير متصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح فيه سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمة (و) شرطها الثاني احد الامرين (تحرك) الحرف (الاوسط او زيادة على الثلثة) اي على ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين (فنوح منصرف) هذا تفريع النظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر

قوله وانما جعل يعني لم يجعل العلمية سببا كما جعل جار الله العلامة لانهم جعلوا الكلها من العلل فرعا عن غيره وكون التعريف فرعا عن التنكير اظهر من فرعية العلمية لمقابلة التعريف التنكير دون العلمية فان قيل لما لم يكن العلمية سببا عنده فلم قال فيما سيأتي وما فيه علمية مؤثرة بل الواجب ان يقال وما فيه معرفة مؤثرة قيل جرى فيه على اصطلاح غيره او محمول على التجويز بان يراد بالعلمية التعريف العلمي وجيه الدين

لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية له بالواسطة لان العلمية نوع من انواع التعريف الذي هو فرع التنكير جلبي

وجه الاظهرية في تعريف بلا واسطة وفرعية العلمية بواسطة كونها فرعا من المعرفة مطلقا ولاشك ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بالواسطة سعيد افندي

وتعريف العجمة منها مخالفة ابنية كلام العرب ومنها ترك الصرف في اعلامها ومنها جهل اشتقاقها ومنها اجتماع الصاد والجيم في كلمة كالصروج وهو ما يجتمع فيه الماء والجصر ومنها يقع الراء والنون نحو نرجس ومنها اجتماع القاف والجيم فانهما لا يجتمعان في العربية الا في القبح وهو الجقل قال في الصحاح هو فارسي معرب لان القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة وهو واحدة كلام ومنها يقع الزاء العجمية للدال المهملة نحو مهندز ومنها ان يكون فيها غير حروف العربية كالقاف والياء والجيم والزاء فاضل جلبي

لان العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له علامة ظاهرة كالتانيث اللفظي او علامة مقدرة كالتانيث المعنوي لم تؤثر في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاج فيه الى امر زائد غير العلمية الا انها لما كانت اخفى من التانيث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفات مثل اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلثة حيث لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية توقادي

امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث المعنوي فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها للتقوية سبب اخر اعتبار سببيتها ههنا بالاستقلال (وشتر) وهو اسم حصن بديار بكر (وابراهيم ممتنع) صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهو قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح (والجمع) وهو سبب قائم مقام السببين (شرطه) اي شرط قيامه مقام السببين (صيغة منتهى

فلو مثل بلمك على وزن عضد اسم ابي نوح عليه السلام لكان اسلم عب

قوله حصن بديار بكر في القاموس هو قلعة بايران بين بودعة وكنجه وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث من حيث اسم بلدة وكان الشارح فر من هذا وقال اسم حصن ولم يقل اسم بلدة لكنه لا ينفعه اذ الظاهر انه اسم لنفس البلدة لا لجدرانه عصمت

وانما بين المص فائدة الشرط الثاني ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية في العجم توقادي

قوله ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان ينازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذا المثابة لاري

قوله والاولى تقديم ما هو متفرع اقول فيه بحث فانا لا نسلم ان المتفرع على وجود الشرط ينبغي ان يتقدم على المتفرع على عدمه فان معنى الشرط انتفاء المشروط عند انتفاء الشرط لا وجوده عند وجوده وح كان الاولى تقديم ما يتفرع على اصل معناه فتدبر بحس فائدة الاسم الاعجمي اذا وافق عربيا كاسحق فانه مصدر اسحق فلو سمي به فان قصد المعنى المصدري فلا اعتداد بالعجمة او قاصدا للفظ فغير منصرف قال ابو حيان فان جهل القصد حمل على عادة الناس في التسمية باسم الاتباع عيسى الصفوي

قوله واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام اي الاسماء المشهورة المتداولة في لسان العرب قيل فلما يخلو عن هذه الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه صد فشيث وعزير فلا عجب ان يقصى فيه العجب انتهى يعني الحصر غير مستقيم لانتقاضه بشيث وعزير والجواب ان شيثا لم يذكر في القرآن وان عزيرا استعمل منصرفا وغير منصرف وقد قرأ بهما في قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله والحاصل ان لفظ شيث لم يذكر في القرآن

الجموع) وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا تغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما تجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة ممنوعة عن قبول التغير فتؤثر (بغير هاء) منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف والمراد بها تاء التأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فاره وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فتمتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها (كمساجد) مثال لما بعد الفه حرفان (ومصابيح) مثال لما بعد الفه ثلثة احرف وسطها ساكن (واما فرازنة) وامثاله مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء (فمنصرف)

لان المفردات الواردة على هذه الصيغة يقبل التغير جلبي

بغيرها اي بغير التاء التأنيث وسمي هاء باعتبار انقلابها اليه عند الوقف ولهذا يندفع ما قيل انه منقوض بفوارهة لكون هائه ليس للتأنيث لانه اذا كان بالتاء يكون منصرفا لمشابهته المفرد لفظا ومعنى نحو ملائكة فانه مشابه لكراهية اما المشابهة بينهما لفظا فمن حيث الموازنة وهو ظاهر واما المشابهة من حيث المعنى فلوقوع كل منهما على كثيرين ثم وقوع الجمع عليه ظاهر واما وقوع المفرد المذكور فلانه مصدر وهو صالح لان يقع على القليل والكثير عاقد

والمراد بالهاء الحرف الدال على التأنيث غير الالف بطريق عموم المجاز وهو ان يراد باللفظ معنى شامل لمعناه الحقيقي والمجازي او المعنيين الحقيقيين والقرينة شهرة استعمال الهاء بهذا المعنى في عرفهم كما ان القرينة لا اضع قدمي دار فلان اي لا ادخل دار فلان العرف العام يشتمل حالتي الوصل والوقوف واما ارادة التاء بطريق الاولى او حقيقة الهاء ومراد بهاء الموقوفة فلا يشتمل الحالتين اقول يمكن ان يجيب بان يقال ان كونه بغير تاء يستلزم كونه بغير هاء لان الهاء حاصل من التاء في حال الوقف فاذا لم توجد التاء لم يوجد الهاء وهو ظاهر فارادة التاء بطريق الاولى شامل للحالتين وكذا كونه بغير هاء منقلبة من تاء التأنيث يستلزم كونه بلا تاء لان جميع الاسماء صالح للوقف مختصر الكافية للبركوي

عطف على مقدر تقديره المراد بها ان تكون منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف والمراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها في الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفي الثاني على مجازية باعتبار الاولية م

قال الازهري قوله تعالى فارهين اي حاذقين والفارهة من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهري ويقال للبرذون والبغل والحمار فاره بين الفروهة وجمع فرهة وفره مثل صحبة صحب لمحرره

جواب سؤال مقدر تقديره كانه قيل لو قال المصنف لغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني فانه على صيغة منتهى الجموع بغيرها ومع انه منصرف فاجاب بقوله ولا حاجة آه لمحرره

فينصرف) لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء (وحضاجر علما للضبع) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونها علما للضبع (غير منصرف) للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية (لانه منقول عن الجمع) فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم البطن كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع بشرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية (وسراويل) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد عرف الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد

صيغة منتهى الجموع وهو كاف لمنع الصرف لمحرره رضا

فان قلت شرط السبب يعينها سبب لتأثيره فكيف منع سببيته وثبت شرطيته قلت المراد نفي السبب العرفي المعدود في تعريف غير المنصرف لا مطلق السبب ع ص

قوله حال كونه علما فهو حال اما عن المبتدأ كما رأى ابن مالك واما عن مفعول اعني المقدر واما عن الضمير المستكن في غير منصرف على ما اختاره الشارح وجيه الدين

قوله بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع بينه الشارح على ان قوله لانه منقول عن الجمع ليس علة لوجود الجمعية الاصلية التي هي سبب لمنع صرف حضاجر والجمعية المانعة من الصرف اعم من ان يكون حالية او اصلية ويمكن تقرير الجواب عن النقض بحضاجر بان حضاجر لفظ له معنيان احدهما المعنى الجمعي الاصلي والثاني المعنى العلمي الحالي وعلة منع صرفه كونه جمعا بصيغته منتهى الجموع وهي غير منفكة عنه حال كونه علما للضبع كما ان مصابيح حال علمية لكتاب ايضا غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع فان قلت العلمية ضد للجمعية فكيف يعتبر الجمعية الاصلية حال العلمية قلت الممتنع اعتبار الضدين في حكم واحد لا اعتبار الضدين عند وجود الاخر وههنا اعتبر الجمعية وحده ويمنع الصرف حال العلمية ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف فيه عصمت

فكذلك وضع مساجد علما على شخص يكون غير منصرف وان كان في اللفظ اسما مفردا الا انه في التقدير جمع لمحرره

لا الجمعية الحالية فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم في الحال كمساجد وفي الاصل كحضاجر علما للضبع لمحرره

قوله قلنا علمية اي علمية لفظ حضاجر بهذا الاعتبار اي باعتبار كونه علما للضبع مع كون الضبع انثى الضبعان غير مؤثرة في منع الصرف لانه علم جنس والمؤثر في منع الصرف هي العلمية الشخصية والتأنيث غير مسلم فيه لان حضاجر علم لجنس الضبع مذكرا كان ومؤنثا فقوله مذكرا كان او مؤنثا من باب التسامح في العبارة لان الشارح صرح بان الضبع هي الانثى الضبعان لكن

والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت (فقد قيل) في التفصي عنه (انه) اسم (اعجمي) ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل (حمل) في منع الصرف (على موازنه) اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن (وقيل) هو اسم (عربي) ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه (جمع سروالة تقديرا) وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل (واذا صرف) اي سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف (فلا اشكال) بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه (ونحو جوار) اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي (رفعا وجرا) اي في حالتي الرفع والجر (كقاض) اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني

يشير الى ان اسم الفاعل ماض مضافا الى مفعول لا عتماده على الموصول المقدر اي على ما يوازنه سراويل ويشاركه في الوزن — توقادي

قوله لكنه من قبيله حكما آه يريد به جواب سؤال اورده صاحب المتوسط فيه انه كان على المصنف ان يقول ان موانع الصرف عشرة على الجواب الاول وهو الحمل على الموازن وان الجمع المانع عن الصرف تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المص لهما وجوابه كما ترى — چلبى

ومن الجواب الاول يلزم كون الاسباب عشرة ومن الثاني يلزم كون الجمع على ضربين تحقيقي وتقديري كالعدل — محرره

قوله جمع سروالة تقديرا يعني لم يستعمل المشهور سروالة فيقدر ليكون واحد سراويل لئلا ينتقض القاعدة وقيل بل هو جمع محقق قال الشاعر: عليه من اللوم سروالة ¤ فليس يرق لمستضعف ¤ فعلى هذا لا كلام في منع الصرف فالسروالة في سروالة لغة في السراويل اذ ليس مراد الشاعر عليه من اللوم قطعة من فرق السراويل قال صاحب المتوسط اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض لهما في موضعهما واجيب عن الاول بان حمل الشيء على الشيء للاشتراك في الوزن لا يوجب ان يكون معدودا في اصول العلل وعن الثاني بان المراد مطلق وهو يتناول التحقيقي والتقديري ولذلك لم يتعرض للتحقيقي والتقديري اولا ثم بين كونه مقصودا — عافية شرح الكافية

قوله فلا اشكال فيه لان هذا الوزن انما يمنع الصرف اذا كان جمعا فلما انتفت الجمعية عنه صرف من غير اشكال فانا لا نسلم ان منع صرفه بدون الجمعية ان كان عربيا وبدون العجمة ان كان عجميا فيحتاج الى التصحيح قال في الشرح واما من قال العلة كونه لا ينظر في الآحاد فلا اشكال عليه صرف او لم يصرف وفيه بحث — عوض افندي

وهو جواد يريد به ما كان جمعا لفاعلة معتل اللام كعوالي على عالية ومواشي جمع ماشية ونظائرهما اعلم ان البعض

جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه ح يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة

ايضا منصرف فلا يرد ما قيل انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرض في التركيب عوض الياء المحذوفة او حركتها هذا مبني على اختلاف المذهبان — وجيه الدين

ولان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة — ع

قوله فاصل جوار الى قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتأخر عن الاعلال بناء على ما ذكر من ان الاعلال متقدم على ما يعرض على الكلمة بعد تمامها — عصام

اي القاعدة المقررة في علم الصرف وهي ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهي مضمومة منونة تثقل عليها الحركة والتنوين سيما في الجمع الممتد — م

قوله على وزن سلام يعني لم يبق فيه صيغة منتهى الجموع ويكون على وزن المفردات مثل وازنة المشبهة بكراهية — عصمت

قوله وذهب بعضهم يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال يوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جواري بالتنوين لان الاصل في الاسم الصرف ثم جواري بحذفها واثبات الحركة ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء للساكنين — لاري

وهو الاكثر كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذي هو الجمعية والشرط الذي هو صيغة منتهى الجموع بغيرهما موجودين قبل الاعلال واذا السبب والشرط ان يكون غير منصرف لكونه يلزم اهدارهما وبعد الا ايضا — م

خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جوارى بالضم
بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء
لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا حالة
واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في الحالتين كما عرفت
(التركيب) وهو صيرورة كلمتين واكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء
فلا يرد نحو النجم وبصرى علمين (بشرط العلمية) ليأمن من الزوال فيحصل
له قوة فيؤثرها في منع الصرف (وان لا يكون باضافة) لان الاضافة تخرج
المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده
اعنى منع الصرف (ولا باسناد) لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت
عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة
فلو تطرق اليها التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل
المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعرب فان قلت
كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا
بحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة
عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك

اعتبار هذا القيد فما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفي الاضافة
والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة
لم يظهر اثر تركيبهما فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب
ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا
ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه لارى

٣
اى من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط
من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه
لازما لزم نفيه لان غير المنصرف لا يكون الا في المعربات فلا يرد
م

٤
قوله فلا يرد آه وجه الورود ان الشرط المذكور مع التركيب
يتحقق فيه فيكون غير منصرف وليس كذلك ولما اعتبر في
مفهوم التركيب عدم جزئية الحرف فهما خارجان عن التركيب
طاشكندى

٥
لان التركيب الاضافي يوجب خروج الاسم الى حكم الصرف فكيف
تؤثر في منعه هندى

٦
قوله يخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه على اختلاف المذهبين
في غير المنصرف فلا يجعل المنصرف غير المنصرف لان الشئ الواحد
لا يصلح ان يكون سببا للحكمين المتنافيين مثل عمركم وعثماننا
يكون منصرفا او في حكمه وجيه الدين

٧
قوله فكيف تؤثر في المضاف اليه اى التركيب الاضافي في المضاف اليه
ما يضاده اى منع الصرف الذي تضاده الصرف اياه او يضاد
منع الصرف اياه فلا يرد عليه نحو مررت بغلام احمد فانه منصرف
والمضاف اليه غير منصرف لان انصرافه وعدمه وان كانا ضدين
لكن لا يجتمع في رسم واحد حتى يلزم اجتماع المتضادين
على ان الكلام على تقدير عليه المركب الاضافي يخرج للمضاف
الى الصرف الا انهم قالوا المركب الاضافي علما كيف العلم
في الاعراب الا يرى ان عبد الله علما معرب باعرابين حافظ الدين السكندى

٨
قوله في المضاف اليه انما قال في المضاف اليه ولم يقل في المجموع
المركب من المضاف والمضاف اليه لان المضاف يعرب على
القط والاجرم يظهر تأثير التركيب في المضاف فقط
وجيه الدين

فلذلك احتاج الى اخراجها (مثل بعلبك) فانه علم لبلدة مركب من بعل
هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير
ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما (الالف والنون) المعدودان
من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان
مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث
عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه واما شابهتهما لالفي التأنيث والراجح هو
القول الثاني ثم انهما (ان كانا في اسم) يعني به ما يقابل الصفة ولا اسم
المقابل للفعل والحرف فانه لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة
من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى
اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم
الشامل للاسم والصفة (فشرطه) اى شرط الالف والنون في منعهما من
الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه
من الصرف (العلمية) تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق
شبههما بالفي التأنيث (كعمران او) كانا (في صفة فانتفاء فعلانة)
اى ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول
تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالهما ولهذا انصرف

٣
اى من الحروف التي يكون الحروف الزوائد منها غالبا وهي حروف
اليوم تنساه وجيه الدين

٤
يعني كان تاء التأنيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذي فيه الف
التأنيث لامتناع اجتماع الفي التأنيث كذلك لا تدخل على الاسم
الذي فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة
فتنعقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة
فينصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان م

٥
قوله وللنحاة خلاف اختلف النحاة في سببيتهما لمنع الصرف
فقال البصريون المانع الزيادة المشبهة لالفي التأنيث
لا نفس الزيادة والا لزم ان يمنع نحو مسجد علما وقال الكوفيون
المانع من الصرف نفس الزيادة وان لها تأثيرا لان المزيد فرع المزيد
عليه ويلزمهم ان يمنعوا من الصرف نحو عنكبوت ولذا ترجح
القول الاول وجيه الدين

٦
قوله والراجح هو القول الثاني فان قلت هذا مخالف لما سبق
من ان سببية كل واحد من العلل التسع لكونهما فرعا لشئ
والالف والنون المزيدان فرع لما زيد عليه فانه يقتضي
رجحان المذهب الاول قلت لعل هذا سببان فائدة اشتراط
انتفاء فعلانة او وجود فعلى اذا كان الالف والنون في صفة
انما يظهر على المذهب الثاني دون الاول كما لا يخفى عصمة

٧
قوله ما يقابل الصفة الاسم قد يطلق ويراد به ما يقابل الفعل
والحرف وقد يطلق ويراد به ما يقابل الكنية واللقب
وقد يطلق ويراد به ما يقابل الصفة وهو المراد ههنا
وجيه الدين

٨
بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير معينة
اما قائمة بذاتها كرجل وفرس وحجر واما قائمة بغيرها
كالعلم والطول م

٩
قوله وافراد الضمير آه فعلى هذا كان المناسب ان يقال في منعه من الصرف
بافراد الضمير موافقا للمتن فان قلت ما وجه ايراد ضمير التثنية
في قوله ان كانا في اسم وايراد ضمير الواحد في قوله فشرطه
وعدم جعلهما موافقين افرادا وتثنية وعدم اختيار
العكس قلت الالف والنون باعتبار الوجود امران

عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة (وقيل) شرطه (وجود فعلى) لانه متى
كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلان فيبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حاله
(ومن ثمه) اى ومن اجل المخالفة فى الشرط (اختلف فى رحمن) فى انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة
لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من
شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى
فهو منصرف (دون سكران) فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على
المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة (و) دون (ندمان) فانه لا خلاف
فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا
اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة (وزن الفعل) وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببيته منع الصرف بل
(شرطه) فيها احد الامرين (اما ان يختص) فى اللغة العربية (بالفعل)
بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل (كشمر) على صيغة
الفعل الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما
للفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فعال نقلت الى
الاسمية واما نحو بقم اسم الصبغ معروف وهو العندم وشلم علم الموضع

انه منصرف لانتفاء شرطه وهو وجود فعلى لان الشرط عند ذلك
وانما لم يجيء منه فعلانة وفعلى لانه لما كان مختصا بالله تعالى
لم يتصور فيه تأنيث لا بالتاء ولا بالصيغة فامتناعه فيه ليس
لامر يرجع الى اللفظ بل الى الموصوف عافية

٣
قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط فالاولى
ان يحمل الاختلاف الى الاستعمال واجيب بان لفظة الرحمن
لم يستعمل عاريا عن اللام او الاضافة فابهم الاستعمال واما
ماجاء فى تبارك رحمانا رحيما ومولانا فغير معتد به لكونه من كلام
المصنفين چلبى

٤
اعلم يختلف فى منع صرف سكران لوجود العلتين فيه معا وهما انتفاء
فعلانة ووجود فعلى فمنع من الصرف بالاتفاق واما قول بنى اسد
سكرانة وغضبانة فلغة ردية عوض افندى

٥
قوله فان مؤنثه سكرى لا سكرانة قد شرح فى القاموس بمجىء سكرانة
اللهم الا ان يحمل على ما فى الجوهرى من انه لغة بنى اسد فالمراد عدم
المجىء فى اللغة المشهورة الفصيحة واما فى تلك اللغة فهم يصرفون
سكران صرح به ابو حيان عيسى الصفوى

٦
قال وندمان لما كان المراد بندمان اللفظ كان علما غير منصرف
فينبغى ان لا ينون ولا يكسرها الا للمشاكلة المسمى لادى

٦
قوله دون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه آه الاحسن ان يكون المعنى
انهم لم يختلفون فى ندمان اصلا لا بمعنى النديم فانهم اتفقوا
على عدم صرفه فلا حاجة الى تقييد كلام المص الا ان الشارح تبع
عامة الشروح حتى شرح المص فحمل على ما كان بمعنى النديم ولا
له ان يريد ما مر ويمكن حمل كلام الشارح عليه بكمال التكلف
فادركه عيسى الصفوى

٧
اى الشريب من المنادمة فى الشرب اما اذا كان بمعنى النادم من ندم
ندامة فهو غير منصرف لوجود الشرطين وجيه الدين

٨
قوله وهو كون الاسم على وزن يعد آه يشير بذلك الى ان الاضافة
فى قوله وزن الفعل محمول على النسبة لا على زيادتها والا لم يجمع

بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح فى ذلك
الاختصاص (و) مثل (ضرب) على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه
ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على
البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع الصرف الا بعض النحاة
(او يكون) غير مختص به لكن يكون (فى اوله) اى اول وزن الفعل واول
ما كان على وزن الفعل (زيادة) اى زيادة حرف وحرف زائد من حروف
(كزيادته) اى مثل زيادة حرف وحرف زائد فى اول الفعل (غير قابل)
اى حال كون وزن الفعل وما كان وزن الفعل غير قابل (للتاء) لانه يخرج
الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير
قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع
اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود
فان مجىء التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى
لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية (ومن ثمه) اى
ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء (امتنع احمر) عن الصرف لوجود الزيادة
المذكورة مع عدم قبول التاء (وانصرف يعمل) لقبوله التاء لمجىء يعملة
للناقة القوية على العمل والسير (وما فيه علمية مؤثرة) اى كل اسم غير منصرف
يكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطية سبب آخر

فان قيل اول احمر هى الزيادة فيتحد الظرفان والمظروف
قيل بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح مظروفا
للاخص ويراد اول حروف الاصول او بما لمعناه فى اوله
صفة الزيادة وقوله زيادة اى عرضية او على حقيقة هندى
فاضل

٦
قال زيادة كزيادته او كالزيادة فى اول الفعل المضارع
كتغلب ويشكر واحمد فان وقع الاسم على هذا الوزن
ولم يكن الحرف الاول منه زائدا كان منصرفا نحو ايفق واولق
فان وزن الفعل فعلل فى الاول ووزن الثانى فوعل دون افعل
لكون الهمزة فيهما اصلية عوض افندى

٧
قوله ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذى آه قال الشيخ
الرضى الحاق التاء باسودة لا يضر لانه عارض بسبب غلبة الاسمية
والاصل ان يقول فى مؤنثه سوداء ومنه يعلم ان المراد غير قابل
بحسب الاصل ولا حاجة الى التطويل بقولنا بالاعتبار آه
ثم ان المراد عدم القبول ولو لاجل العلمية حتى ان جعل يعمل
او ما يقبل التاء علما امتنع لانه بعد العلمية لا يدخل التاء صرح
به فى المتوسط وغيره فلا تغفل فالمراد عدم قبول التاء بحسب
الاصل ولاجل العلمية ويمكن ايراد اربع ايضا لان دخول التاء
ليس على الاصل عيسى الصفوى

٨
قوله ومن ثمه قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلنا
قد جرى عادة المصنفين من النحاة وغيرهم ان يجعل القاعدة
المفهومة المستنبطة شرطا تسهيلا على المتعلمين فكان انتفاء
الشرط المذكور يستلزم انتفاء المشروط فيكون عادتهم
امارة لثبوت الحكم مصطفى چلبى

٩
بمعنى الذى عبارة عن الاسم الغير المنصرف والضمير المجرور يرجع اليه
فالمعنى ان الاسم الغير المنصرف الذى وجد فيه علمية آه عوض افندى

كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان كل ما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد صرف ينتج او كل ما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف وصغرى هذا الدليل نظرية يحتاج
الى البيان فبينها المص بان قال كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
بقى بلا سبب او على سبب واحد لان كل ما فيه علمية مؤثرة اما
ان يكون العلمية شرطا فيه او تكون سببا محضا وما يكون

ولتحترز بذلك عما يجامع الفي التأنيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منها كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية (اذا نكر) بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق (صرف لما تبين) اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق (من انها) اى العلمية (لا تجامع مؤثرة الا ما) اى السبب الذى (هى) اى العلمية (شرط فيه) وذلك فى التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية (الا العدل ووزن الفعل) استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر (وهما) اى العدل ووزن الفعل (متضادان) لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف (فلا يكون) اى لا يوجد معهما شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط (الا احدهما) فقط لا مجموعهما (فاذا نكر) غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (بقى بلا سبب) اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانعدام انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الآخر

الاصلية لانه يعلم من قوله اعتبارا للصفة الاصلية ان العلمية لم تجامع الوصفية يكون معلقا مصطفى چلبى

ن
وعد صاحب المتوسط المعرفة منها فيكون خمسة قيل عليه ترك ذكرها اولى لان المراد من المعرفة فى هذا الباب نفس العلمية فلا المغايرة بينهما حتى يصح معنى المجامعة نوح افندى

٧
استثناء من مفهوم قوله الا ما هى شرط فيه لا من منطوقه لانه لو كان من منطوقه لم يكن المستثنى منه عاما مع انه يكون المستثنى عاما ومفهوم التأنيث والعجمة والالف والنون المزيدتان ان كان فى اسم فوائد

ش
قوله اى لا تجامع غير ما آه فيه اشارة الى مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة من ان الاستثناء تكلم بالباقى بعد الثنيا والا يلزم التناقض فى الكلام فعلى هذا المعنى قولهم جاءنى القوم الا زيدا جاءنى غير زيد فلا يرد انه يلزم تعدد الاستثناء من واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى من المقيد اى بعد تقييد الحكم بالاستثناء الاول چلبى

٩
وانما قلنا ان العلمية ليست بشرط فى العدل ووزن الفعل لمنع الصرف العدل من غير العلمية فى نحو ثلث ورباع ويمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية فى احمر اذا كان صفة متوسط

١٠
اذ لو كانت شرطا فيهما لزم ان لا يتحقق العدل والوزن بدونها والثانى باطل فالمقدم مثله ملازمة فظاهر واما بطلان التالى بدونها كما فى ثلث واحمر وان الشيء عام على العدل والوزن وعلى احدهما معا وانما قدر لصحة استثناء قوله الا احدهما والا ع ج

١١
قوله وهما متضادان اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا فى العدل ووزن الفعل فجاز ان تكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست شرطا فيهما فاذا لم يصدق ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان

المشروط بالعلمية من حيث هو وضعف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين فى اصمت وراء العدل وهما العلمية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله (وخالف سيبويه الاخفش) الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك (فى انصراف نحو احمر علما) والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه فعل التأكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه

٣
على الشذوذ من يصمت بضم العين وتعريف العدل لا يصدق على الشذوذ لما عرفت فى بحث العدل من عدم ايراد جموع الشاذة على قاعدة العدل فاصمت ليس معدولا من اصمت بضمتين محمد امين

ك
قوله ان يجيء بضمتين لانه اذا كان عين المضارع مضموما يجيء بهمزة الوصل فى امر ذلك الباب اتباعا لعين المضارع ولانه اذا فتحت يلتبس المضارع المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنهما نوقادى

ف
والجواب ان اصمت الذى هو علم البرية من تصمت بكسر العين وهو لغة فى تصمت بالضم وان لم يشتهر فلا عدل فيه سيكى

٦
قوله لجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود اصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن لحفظ نسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولو لا مدفع للنقض باخر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم

٧
قوله وايضا قد عرفت به يندفع النقض باخر على وزن الفعل حيث قيل انه معدول عما كان مع اللام او الاضافة اومن وسمعت عن بعض اساتذتى اذا العمر وكمال رغبته لاوى

٨
اى لا يقتضى منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل موجودا محققا نوقادى

٩
اعلم ان قوله هذا بمنزلة الاستثناء عن قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال كل ما كان فيه صفة مع سبب آخر اذا نكر بعد التسمية كان غير منصرف عند سيبويه فلم لم يتعرض لاخراجه واما تقدير الجواب فظاهر ثم اسناد المخالفة الى سيبويه اولى على مذهب المص لكون مذهب الاخفش موافقا له فيكون نصبه ظاهرا على المفعولية عوض افندى

ع
اعلم ان الاخفش ثلثة ابو الخطاب استاذ سيبويه وابو الحسن سعيد بن سعد تلميذ سيبويه وابو الحسن سعيد بن

قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار
افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية
فيه بسبب من التفضيلية (اذا نكر اعتبارا للصفة الاصلية) انما
خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية (بعد التنكير)
فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية
لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
فيه اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما الخ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي
فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية
التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت عنه بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب
واحد وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر فلا اعتبر

للصفة او ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينا او مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة او بحذف مضاف اي خالف مخالفة اعتبار للصفة وان كان سيبويه مفعولا يجوز ما ذكرنا من الوجوه لا كونه مفعولا له لعدم اتحاد الفاعل ويمكن ح ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتباره هندى

فالخلاف راجع الى ان الوصفية الاصلية بعد الحكم بزوالها بالعلمية هل معتبرة ام لا فاعتبرها سيبويه ولم يعتبرها الاخفش شرح لباب

فالحاصل ان احمر قبل العلمية غير منصرف للصفة ووزن الفعل وكذلك بعدها للوزن والعلمية لا للوصفية لزوالها بها اتفاقا واما بعد التنكير ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش قال سيبويه انه غير منصرف ايضا لاعتبار الوصف الاصلي بعده لان المانع عن اعتباره هو العلمية وهو قد زالت العلمية وهي بالتنكير فيبقى على سبب واحد فصرف لعدم اعتبار الوصف بعده لكون حق الزائل ان لا يعتبر واما القياس بنحو اسود وارقم ففاسد لان بينه وبين المبحوث عنه فرقا ظاهرا وهو ان شائبة الوصفية باقية فيه بعد التسمية لما ذكر في بحث الوصف بخلاف احمر بعد العلمية فانها ليست باقية فيه بعدها فلا يلزم من اعتبارها في احدهما اعتبارها في الاخر وبهذا يندفع ما يقال هذا يستلزم صرف ما يمنع منه من الصفات التي غلبت الاسمية عليها مع وجود الاتفاق على منعه عوض

٧
الظاهر انه عطف على وزن الفعل وفيه ان الالف والنون ليسا سببا لانتفاء شرطه وهو العلمية ويمكن ان يقال انه عطف على سبب واحد اي فلم يبق الا سبب واحد وهو وزن الفعل في نحو احمر او لم يبق الالف والنون في نحو سكران وهو ليس بسبب لكن لا يخلو عن بعد فالظاهر ان يقول فيبقى بلا سبب او على سبب واحد خواقى

٨
هذا هو المشبه تقديره فان قلت لا باعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل في الاسم الصرف كما انه لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية تم

سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال
العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه
المص بقوله (ولا يلزمه) اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد
التنكير في مثل احمر علما (باب حاتم) اي كل علم كان في الاصل وصفا
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه
للعلمية والوصفية الاصلية (لما يلزم) في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
(من اعتبار المتضادين) يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص
والوصف للعموم (في حكم واحد) وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف
مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد
زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن (وجميع الباب) اي باب
غير المنصرف (باللام) اي بدخول لام التعريف عليه (او الاضافة) اي
اضافته الى غيره (ينجر) اي يصير مجرورا (بالكسر) اي بصورة الكسر
لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا

٤
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي لكونه وصفا في الاصل ولو كانت الوصفية معتبرة لكان حاتم غير منصرف للعلمية والوصفية الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة متوسط

٥
قوله باب حاتم وهو كل اسم كان في الاصل صفة مثل قائم وضارب ومضروب وغير ذلك فقاعى

٥
وانما لم يعتبر الوصفية في باب حاتم لمانع خاص وهو انا نعلم ان الوصفية تنافي العلمية في المعنى لان العلمية وضع الشيء لمدلول بعينه لا يتجاوزه والوصفية وضع شيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا فكيف يكون الشيء مختصا غير مختص فامتنع لامتناع اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف فلما نكر زال المانع لاعتبار الوصفية فاعتبرت لزوال المانع فوافقت علة اخرى فوجب منع الصرف لذلك شرح المص

٦
بان كان في الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها مما كان في الاصل صفة ثم جعل علما تم

٧
اي سيبويه لكان متعلق بنفي الفعل لا بالفعل المنفي والا توجه النفي الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فيفسد المعنى هندى

٨
وفي هذا المقام احتياج الى علم الحكمة في اقسام التقابل والمتضادان شيئان لا يجتمعان كالليل والنهار محمد

٩
قوله لكنه شبيه آه لا يخفى عليك ان سوق الدليل قبل ايراد السؤال بقوله فان قلت وجوابه ان اللزوم اي اعتبار متضادين في حكم واحد باطل وينقض جوابه ان اعتبار الوصفية حال العلمية غير مستحسن بخاري

١٠
اي جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير منصرف وانما صرح الشارح بباب غير المنصرف لئلا يتوهم ان المراد باب ما فيه علمية مؤثرة عصمت

بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف
في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه
منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة
قويت جهة الاسمية فيرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف
مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر
انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا
في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط
التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا
باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا
او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام
او الاضافة وان كانت العلمية شرطا لسبب آخر زالتا معا كما في ابراهيم
وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية
كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به
غير المنصرف (المرفوعات)
جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع

فانه قد يكسر لكن لما منع من غير المنصرف تنوين التمكن الذي يدل على امكنة الكلمة الحركات الثلث الاعرابية ناسب ان يمنع منه احدى الحركات ليكون لمنع التنوين فائدة ومعنى فاختاروا الكسرة التي هي علامة الجر الذي ليس في الفعل فوقع الكسر بتبعية منع التنوين عصمت

قوله لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا ولو كان احدهما على سبيل المجاز فلو اكتفى به لم يعلم انه معرب والوجه ان يقول على الحركة الا ان يريد احدهما او افرادها في الكلمات ثم نقول الاولى ايضا ليفيد انه لو اكتفى بالكسر لتبادر البناء على انه لو اطلق على حركة الاعراب كما هو المفهوم مما يعنا لم يحتج الى قوله اي بصورة الكسر فتأمل الا ان يكون المراد من التفسير ان هذا الاطلاق ليس على الحقيقة فتأمل عيسى

قوله اعني اللام والاضافة لك ان تقول يدخل عليه خواص آخر كالاسناد اليه والفاعلية ونحوهما وحكم المنع بحاله فلم خصصه خاصة بذلك وقيل وجهه انهما مغيرتان لمدلول الاسم دون غيرهما فتأمل عيسى الصفوي

قوله وحيث ضعفت آه قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلف وهو اللام والاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة واللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر عب

قوله وسقوط التنوين آه هذا خلاف الظاهر مع وجود اللام المحسوس ويرد عليه ان ضعف المشابهة مع اصالة الانصراف تعين الانصراف كما ان وجود احدى التعين لضعفه لا يجعل الاسم غير منصرف ثم ان اهل لهذا الخلاف ثمرة ام لا قيل لا ثمرة واقول بل فيه ثمرة لان من قال يعلم الانصراف يجوز فتح صفة لتوهم الفتح فيه ونظيره في كلام العرب كثير علي اسكندري

فان قيل المرفوعات جمع المرفوعة لا جمع المرفوع قلنا انه جمع غير العقلاء وجمع السلامة يجمع بالالف والتاء لا مع الواو لان الواو مخصوص بالعقلاء فاذا يكون واحدها مرفوع لا مرفوعة رضا

هذا الجمع مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال
سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات (هو) اي المرفوع الدال عليه المرفوعات
لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد (ما اشتمل) اي اسم اشتمل (على
علم الفاعلية) اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي هو انه في محل
لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا
الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا
كما سيجيء (فمنه) اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية (الفاعل)
وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي
هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ
لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه
يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق (وهو) اي الفاعل (ما) اي اسم حقيقة او حكما ليدخل
فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا (اسند اليه الفعل) بالاصالة لا
بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها (او شبهه)

يعني العلامة لان له معان آخر والحاق الياء مصدرية جلبي

كل ما يرفع الفاعل تسعة الماضي والمضارع والامر والمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة وفعل ما لم يسم فاعله واسماء الافعال ثم الفاعل على ثلثة اضرب فاعل في اللفظ والمعنى نحو قام زيد وفاعل في اللفظ دون المعنى نحو مات زيد وفاعل في المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى وكفى بالله شهيدا اي كفى الله شهيدا

قوله ولا شك الى قوله اذ معنى الرفع المحلي في محل جواب سؤال اورده الهندي حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه محلي لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا هذا كلامه ولقد اورد الشارح عبارته جوابا للسؤال وهذا من باب الزام الخصم بما اورد سؤالا مصطفى جلبي

لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية وجعل العهد على ما مر آنفا لاري

من اسم بمعنى البعض مرفوع محلا بانه مبتدأ خبره الفاعل كما في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا تقديره وبعض الناس من يقول آمنا فيض الله

قوله او مما اشتمل على علم الفاعلية لكن لكنه بعيد جدا لانه خلاف عادتهم لان عادتهم تقسيم المعرف بعد التعريف لا تقسيم التعريف والاولى ارجاعه الى المرفوعات وتذكيره على تأويل المرجع بما اشتمل آه وعلى هذا يوافق قوله ومنها المبتدأ جلبي

وانما قدم الفاعل لان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي وما كان عامله لفظيا اولى مما كان عامله معنويا وقدم ابو علي الفارسي المبتدأ على الفاعل لان المبتدأ مع خبره جملة اسمية وهي اقوى من الفعلية لان الاسم في الافادة مستغن عن غيره شيخ الرضي

وهذا يوافق بما نقل عن امير المؤمنين علي رضي الله عنه قال الغير

اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف (وقدم) اي الفعل او شبهه (عليه) اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل (على جهة قيامه به) اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل وشبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به (مثل) زيد في (قام زيد) فهذا مثال لما اسند اليه الفعل (و) مثل ابوه في (زيد قائم ابوه) فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل (والاصل في الفاعل) اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع (ان يلي الفعل)

في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين زيد ضرب فجعلوا زيد في المثالين فاعلا فلاحاجة عندهم الى قيد قدم عليه في تعريف الفاعل بل لابد من تركه وآما عند البصريين ومن تبعهم فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الى ضمير الاسم والجملة الفعلية مسند الى الاسم فالفعل ليس بمسند الى الاسم والاسم ليس بفاعل بل مبتدأ فلاحاجة الى اخراجه من تعريف الفاعل بقيد وقدم بل خرج بقيد اسناد الفعل اليه عصمت

لانه يصدق عليه انه اسند اليه شبه الفعل وقدم عليه آه مع انه ليس من افراد الفاعل لكن التقديم في امثال هذه المواضع ليس بواجب فخرج عن التعريف بتقييد التقديم بالوجوب كذا

فان كريما اسند الى من يكرمك ومقدم عليه لكن لايجب تقديم نوعه لجواز ان يقال من يكرمك كريم نجم الدين

منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه وجوبا فالفاء جواب شرط محذوف اي اذا كان الامر كذلك فان قلت آه طاشكندي

قوله قلت المراد آه وفيه نظر لان اعتبار الوجوب في قوله قدم عليه بعد تسليم اعتبار وجوب تقديم نوعه خصوصا في التعريفات وان سلم هذه التكلفات فلا يخلو عن دور لانه يتوقف تعقل اولا لان هذا النوع اعني نوع الفاعل من جنس المسند اليه الواجب تقديمه فيتوقف تعريف الفاعل على تعريف الفاعل فالاولى ما قال المص في شرحه ان لفظ قدم عليه ليس للاحتراز بل لدفع توهم الدخول چلبي

لان تقديم نوع ما اسند الى الفاعل واجب لانه اذا اخر صار مبتدأ وخبرا لا فعلا وفاعلا كذا وانما لم يقل قيامه به لئلا يخرج نحو مات زيد وطال زيد هندى

قيام الفعل بذلك الاسم وصدوره عنه وطريق قيامه به ان لا يكون على صيغة المجهول فاحترز به عن نحو ضرب زيد ومضروب زيد هندى

قوله اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه

المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (فلذلك) الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل (جاز ضرب غلامه زيد) لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز (وامتنع ضرب غلامه زيدا) لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء (واذا انتفى الاعراب) الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع (لفظا فيهما) اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة (القرينة) اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما

التزم تأخيره عنه وضعا كاملة

قوله توالي اربع آه ليس كون الفاعل كالجزء علة مستقلة لذلك والا يلزم توالي اربع حركات في مثل ضرب زيد ايضا وليس كونه مضمرا متصلا بالفعل علة مستقلة لذلك والا يلزم التوالي في مثل ضربك ايضا بل المجموع كون الفاعل بحسب اللفظ مضمرا متصلا وكونه بحسب المعنى كالجزء باعث لكون المجموع كالكلمة الواحدة عصمت

قال فلذلك اللام للتعليل فيفيد ان الولي اصلا علة الجواز للمثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام محب

الاولى ترك هذا التفصيل في قوله الذي يقتضي آه لانه يلزم ان يكون المقتضي والمقتضى شيئا واحدا وذا غير جائز چلبي

مع مخالفته الاصل لتقدم مرجع الضمير رتبة بالسبب المذكور هو هذا الاصل عصمت

قوله خلافا للاخفش وابن جني اعلم انهما متفقان في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ولم يخالفا وان دل ظاهر العبارة في بادي الرأي لكن خالفا في لزومه في المثال المذكور وامثاله وتحقيقه انهما يقولان ان فعل المتعدي كما يحتاج الى الفاعل يحتاج الى المفعول به ايضا بلا مزية بينهما فكان حقهما ان يلي الفعل فاذا يلي الفعل الفاعل كان المفعول به ساقطا عن مرتبته فان يلي المفعول به كان الفاعل ساقطا عن مرتبته لان حق كل منهما ان يلي الفعل فاذا تقدم احدهما كان الآخر ساقطا عن حقه ومرتبته فعلى هذا لا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة فقط وهذا جائز بالاتفاق واذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح خلافا للاخفش وابن جني ليس بسديد وجعل المخالفة متعلقا الى قوله لتأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا الى قوله وذلك غير جائز يأبى عنه السباق والسياق مصطفى چلبي

لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى (او كان) الفاعل
(مضمرا متصلا) بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب
غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل
زيدا ضربت (او وقع مفعوله) اى مفعول الفاعل (بعد الا) بشرط
توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا
(او بعد معناها) نحو انما ضرب زيد عمروا (وجب تقديمه) اى تقديم
الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب
فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل
مضمرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع
المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمروا
انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر
والمفهوم من قوله ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد
مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب
الحصر المط وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير
لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمروا زيد
فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو واذا الحصر انما هو

متعلق بالاخير فدفع هذا الوهم بذلك القول او نقول مقصوده تحرير المدعى ليستدل على كل منها بقول اما فى صورة انتفاء الاعراب عصمت

ولانه لو قيل المتأخر فاعل والمتقدم مفعول لكان عدولا عن الاصل من غير حاجة ولا دليل متوسط

قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال آه اقول هذا القدر انما يتم اذا اريد بالاتصال المعنى اللغوى كما هو المتبادر من كلام الشارح والظاهر انه ليس بمراد يدل عليه قوله او اتصل مفعوله وهو غير متصل اذ لو اريد المعنى اللغوى لضاع القيد واذا اريد المعنى الاصطلاحى يتجه ان اراد الاتصال اللغوى فلا منافاة وان اراد الاصطلاحى فلا يلزم الانفصال اذا قدم المفعول متصل كما لا يلزم الانفصال اذا كانا متصلين وقدم الفاعل وبالجملة اذا جاز اتصال ضميرين فلا يلزم الانفصال الاصطلاحى ولا ينافيه الانفصال لغة ولو كان المراد لمنافاة اتصال الفاعل اصطلاحا انفصاله لغة عندهم او لمنافاتهما لغة ولما تنافيا لغة لم يجوزوا ان يكون اصطلاحا منفصلا لغة فالحاصل ان الفاعل الذى سموه اصطلاحا متصلا لم يجوزوا ان يصير منفصلا واما المفعول الذى سموه متصلا جوزوا انفصاله لغة بالفاعل المتصل لانه كالجزء من الفعل كما عرفت المتصل به كالمنفصل بالفعل فكانه ليس بمنفصل فجوزوا ذلك وبالجملة فرقوا بين اتصال وانفصال وعند هذا يظهر ان قول المحشى يلزم خلاف المفروض ليس بشىء فى تحقيق المقام عيسى الصفوى

لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل هذا خلف ولا يقال ضرب زيد اك وت ولا غلامه ضرب لمنافاة الاتصال الانفصال متوسط

وحاصل الملازمتين ان المتكلم اذا اراد الحصر فى الفاعل وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا لانه لو اخر الفاعل ينقلب الحصر عن الفاعل الى المفعول ويلزم خلاف الغرض وان اراد الحصر فى المفعول وجب تقديم المفعول على الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد

فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان
معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الا عمرا زيد
فيفيد انحصار صفة كل منهما فى الآخر وهو ايضا خلاف المطلوب واما وجوب
تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا
فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا (واذا اتصل به)
اى بالفاعل (ضمير مفعول) نحو ضرب زيدا غلامه (او وقع) اى
الفاعل (بعد الا) المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم والتأخير
نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا
(او) وقع الفاعل بعد (معناها) اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد
(او اتصل مفعوله) بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
(وهو) اى الفاعل (غير) ضمير (متصل به) نحو ضربك زيد
(وجب تأخيره) اى تأخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور
اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين

لان المفهوم من قوله انما ضرب زيد عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو فلو اخر الفاعل انما ضرب عمرا زيد فان معناه انحصار مضروبية عمرو فى زيد فاذا كان كذلك انقلب المعنى قطعا

ولما فرغ من بيان العوارض التى تعرض للفاعل فتوجب تقديمه شرع ان يشير الى العوارض التى تعرض فتوجب تأخيره بعد ان كان الاصل فيه التقديم وهى اربعة ايضا عوض افندى

اى اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تأخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر متوسط

وكذا اتصل بصلته وصفته ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضرب غلامها محب

لانه لو قدم الفاعل مع الا فيقال ما ضرب زيد الا عمرا فالظاهر انحصار مضروبية عمرو فى زيد فعلم انه لو لم يتوسط الا لا يجب تقديم المفعول وتأخير الفاعل

اذا كان انما فى اول الكلام فانما معنى الا بان يجعل ما فى اول الكلام والا مقدما على الجزء الاخير فاى من الفاعل والمفعول وقع آخر فهو بعد معنى الا فالسؤال يرد على

اشارة الى ان ضمير به راجع الى الفاعل والى ان المراد باتصال مفعوله به اتصاله بالفعل والى رد ما قيل انه لا حاجة الى قوله وهو غير متصل لخروج مثل ضربته بقوله فان المفعول لم يتصل بالفعل بل بالفاعل داود خوافى

قوله ضميرا متصلا بالفعل بقى فيه نحو زيد ضربك فان المفعول حينئذ ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل

ولقائل ان يقول من المواضع التى وجب تقديم المفعول على الفاعل كون الصفة جرت على غير من هى له نحو زيد هند

الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم
الفاعل نحو ضربتك (وقد يحذف الفعل) الرافع للفاعل (لقيام قرينة)
دالة على تعيين المحذوف (جوازا) اى حذفا جائزا (فى مثل زيد) اى فيما
كان جوابا لسؤال محقق (لمن قال من قام) سائلا عمن يقوم به القيام
فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول زيد
بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى وكذا
يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر
فى مرثية يزيد بن نهشل (ليبك) على البناء للمفعول (يزيد) مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله (ضارع) اى عاجز ذليل وهو فاعل
الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من
يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد
فليس مما نحن فيه (لخصومة) متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز
عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت
(ومختبط مما تطيح الطوائح) والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة
الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة
ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة

كذلك بل للفعل الرافع للفاعل فلا يرد فيض الله

واللام بمعنى الوقت كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك
الشمس اى وقت دلوك الشمس واشترط القرينة لانه
عمدة لا يجوز حذفه بدون القرينة متوسط

قال لقيام قرينة مقام الفعل فى الدلالة على ما هو المرام
واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث
لاري

قال جوازا منصوب على انه نعت مصدر محذوف اى حذفا
جائزا او مفعول مطلق بحذف المضاف اى حذف جواز ثم
حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه
او باضمار فعل من لفظه اى يجوز جوازا متوسط

قوله اى حذفا جائزا اشارة الى ان جوازا مصدر بمعنى اسم
الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذى هو
الحذف عصمت

قيل لا مطابقة بين السؤال والجواب لان السؤال جملة اسمية
والجواب فعلية قلنا من قام وان كانت بحسب الظاهر اسمية
لكنها فى الحقيقة فعلية سيد

قوله وانما قدر الفعل دون الخبر آه دفع لما قال الشيخ الرضى
ان زيدا فى المثال المذكور مبتدأ لا فاعل ليطابق الجواب السؤال
جملة اسمية فان قدر الفعل لم يطابق وان قدر الخبر يطابق
فان قلت ان فى تقدير الخبر رعاية مطابقة السؤال والجواب
وهذا راجح على رعاية تقليل الحذف قلنا فى تقدير الفعل عاية
مناسبة للمعنوية مع تقليل الحذف فان اصل من قام اقام زيد
ام عمرو ام بكر لا ازيد قام فان الفاظ الاستفهام وحروف
النفى بالفعل اولى صرح به الشارح فى بحث اسم الفاعل وكذا زيف
مصطفى چلبى

اول البيت
سقى جدثا اعسى بدومة ثاويا ❊ من الدلو والجوزا غاد ورائح ❊
ليبك يزيد ضارع لخصومة ❊ ومختبط مما تطيح الطوائح ❊
الجدث القبر ودومة اسم موضع قبر فيه يزيد ثاويا اى مقيما منصوب
على انه خبر امسى او بالعكس او خبر بعد خبر الدلو والجوزا من
منازل القمر فاذا وصل اليها يمطر كثيرا غاد مرفوع فاعل سقى

من اجل هلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان
معطى السائلين بغير وسيلة (و) قد يحذف الفعل الرافع للفاعل بقرينة
دالة على تعيينه (وجوبا) اى حذفا واجبا (فى مثل) قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك) اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام
الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف
المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك
جاءنى رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر
باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقام معنى
عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف
الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل (وقد يحذفان) اى الفعل
والفاعل (معا) دون الفاعل وحده (فى مثل نعم) جوابا (لمن قال
اقام زيد) اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها
وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى
مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الجملة
الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال فى كونه جملة فعلية (واذا تنازع الفعلان) بل العاملان

فى النفوس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يؤدى معناه
كان واذا لاري

لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بلغ مبلغ
الشهوة لم يعلم متى طلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان
ما هو المراد منه فقيل اى زيد نوقادى

استأمنك وطلب منك جوارك (فاجره) فامنه (حتى يسمع
كلام الله) ويتدبره ويطلع على حقيقة الامر ثم ابلغه مامنه
موضع امنه ان لم يسلم قاضى

فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا آه فعلم من ان هنالك
فعلا محذوفا ومن الفعل المذكور انه بمعناه حذف وفسر
ليتحقق الابهام ثم التفسير فان امكن فى الذهن عيسى

هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان الحذف خلاف الاصل
والارتكاب بالحذف تعذر ولا عذر فيه والاولى ان يكون
احد مبتدأ واستجارك خبر فلم لم يجز احد مرفوعا بالابتداء
فاجاب بقوله ولا يجوز طاشكندى

نصب على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه وهو متعلق
بما وقع حالا عن الضمير فى يحذفان اى كائنا كل واحد مع
صاحبه اى عنده او بالمصدر اى حذف كل واحد مع تحكيم

قوله دون الفاعل وحده فان قلت كما يجوز ان يقال نعم بحذف
الفعل والفاعل وان يقال نعم قام زيد بذكرهما يجوز
ان يقال نعم قام بذكر الفعل وحذف الفاعل فيجوز حذف
الفاعل قلت اذا قيل فى جواب اقام زيد نعم قام كان الفاعل
ضميرا مستترا فى قام راجعا الى زيد المذكور فى السؤال
لا محذوفا فلم يلزم حذف الفاعل وحده عصمت

فقوله نعم اى نعم زيد قام فان نعم دال لتصديق ما سبق
عليه وحذف الجملة ههنا جائز لا واجب ونعم قرينة له
لا ساد مسد الجملة فلو كانت سادة الجملة كان الحذف
واجبا فان السؤال قرينة دالة على جنس المحذوف ونعم قرينة
دالة على كيفية نسبته من الايجاب والسلب

اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال بالفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان لظاهر اي اسما ظاهرا واقعا (بعدهما) اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لان نحو لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراده بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما

الا مفعولا فيه وعلى كلا التقديرين يكون التنازع في هذا المقام مجازا ولذا قال انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه
چلبى

اي حين كون معنى التنازع بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح

لان المتصل يجب اتصاله بعامله وانما هو كجزئه ولا ينفصل بعامل آخر رضى سواء كان ضميرا غائبا او مخاطبا او متكلما وسواء كان الضمير مرفوعا او غيره اذ لا تنازع في الضمير المتصل لعدم قطع التنازع بالحذف ولا بالاضمار
سيدى

قوله فلا يكون فيه مجال تنازع مقتضاه انه لا يصح التنازع ولا يجوز ان يكون العمل الا للاول وليس كذلك بل صرح الشيخ بوجود التنازع اذا كان المقدم او المتوسط مفعولا واتفق هو والسيد بانه يجوز اعمال الثاني وحقق ان المراد اعمال الاول مختار الفريقين ح وليس في النزاع المذكور فلعل ذلك مراد الشارح ومنه يظهر ان في الدليل بحثا وجوابا ولك ان تقول انه ليس من التنازع اصطلاحا بل من تجويز وجهين في كل فتامل
عيسى الصفوى

لانهم اختاروا اعمال الفعل الثاني لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي ولورود الاستعمال
م ت

قوله ومراد المص الاولى ان يقول المراد ما فيه الاحكام المذكورة ليتم القاعدة الكلية اذ لا يظهر داع الى تخصيص الارادة بالطريقة المذكورة اذ الغاية مناسبة ارادة حال الفاعل لانه في بابه واما ارادة الاضمار فقط ففيه ما فيه على انه يتجه ان في الظاهر ايضا ما لا يمكن اضمار الفاعل بان يكون بعد الا فكما انه خصصه لك فليتم الكلام اولا ويخصص الضمير الفاعل بعد الا ايضا ويمكن دفعه بان الاهتمام على عموم القاعدة وكان الضمير غالبا خارجا فاخرجه حفظا على العموم والضبط بحسب الامكان والملوق الظاهر واراد التخصيص بالضرورة فتامل
عيسى

فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت (فقد يكون) اي تنازع الفعلين (في الفاعلية) بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية (مثل ضربني واكرمني زيد و) قد يكون تنازعهما (في المفعولية) بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية (مثل ضربت واكرمت زيدا و) قد يكون تنازعهما (في الفاعلية والمفعولية) وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله (مختلفين) لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه

مفعول ما لم يسم فاعله الذي هو فاعل حكمي
عصمت

وقد يقال الاعراب صريح او غير صريح فالصريح ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل كما كان في زيدا في مثال المتن وغير صريح وهو ان يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب وذلك لا غير
لباب

وغير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة فان يستفتونك ويفتيكم تنازعا في الكلالة وهو مفعول غير صريح لانه لو كان صريحا لكان منصوبا
كامل وسيدى

اي تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية
محمد وانى

اي اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر

قوله على وجهين وله وجه آخر ايضا غير ما ذكر من الوجهين وهو ان يقتضي احد الفعلين الفاعل والمفعول والآخر المفعول فقط نحو ضربت وحسبت زيدا منطلقا ان كان النزاع في زيدا منطلقا بان يكون فاعلا ومفعولا للاول او يكون مفعولا للثاني
عصمت

لان ضرب واهان تنازعا بالفاعلية في زيد والمفعولية في عمرو فانهما لا يكونان مختلفين في الاقتضاء بل متفقان في اقتضاء الفاعلية والمفعولية
س

قوله وليس هذا لما يتوهم ان هذا قسم آخر من التنازع لم يذكره المص وذلك ان النزاع على ثلثة اقسام احدها ان يتفقا في اقتضاء الفاعلية والثاني في اقتضاء المفعولية والثالث ان يختلفا فيهما بان يقتضي احدهما فاعلية والثاني المفعولية وهذا قسم اجتماع القسمين لا آخر اذ لم يشترط في اقتضاء الفاعلية قيد فقط
وجيه الدين

بل اجتماع القسمين الاولين فان وحدة المقسم معتبرة في جميع التقسيمات لئلا يحل في الحصر اجتماع القسمين
عصمت

كثيرة مثل ضربني وضربت زيداً واكرمني واكرمت زيداً واكرمني وضربت زيداً وضربني واكرمت زيداً وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً (فيختار) النحاة (البصريون اعمال) الفعل (الثاني) اى اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول (و) يختار النحاة (الكوفيون اعمال الاول) اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر (فان اعملت) الفعل (الثاني) كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا (اضمرت الفاعل في) الفعل (الاول) اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف (على وفق) الاسم (الظاهر) الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقاً للمرجع في هذه الامور (دون الحذف) لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده (خلافاً للكسائي) فانه لا يضمر الفاعل في الفعل الاول بل يحذفه تحرزاً عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي (وجاز) اى اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل (خلافاً للفراء) فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم

لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافاً للكوفيين مع انه احصر وبعبارته في البيان اوفق لانه حينئذ لا يعلم ان المختار عند الكوفيين اعمال الاول لاحتمال المساوات الداشكندي

ليس المراد من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة ووافقهم آخر وقال ما قالوا نسمي كلهم ببصريين فلا يرد ان الكسائي كوفي فكيف عده من البصريين عصمت

ويلزم واحد من الفريقين مخالفة القاعدة اما البصريون فيلزمهم الاضمار قبل الذكر في الفاعل وهم منعوه واما الكوفيون فيلزمهم الفصل بين الفاعل وهو الفعل وبين مفعوله باجنبي وهو الفعل الثاني قاكي

ويجاب من طرف البصريين بان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف حذف الفاعل بدون سد شيء مسده فانه لم يوجد اصلا هندي

بناء الخطاب الفاء جزائية او تفسيرية شروع الى مذهب الفريقين

ذا كان العاملان متساويان في القوة واما اذا كان احدهما فعلا والآخر شبه فعل فلا شك ان اعمال الاول اولى لقوته مقدما كان او مؤخراً الداشكندي

احترز بقوله اضمرت عن الاظهار فانه لو اظهر لم يكن من هذا الباب والمراد بالفاعل هو الفاعل وما يقوم مقامه فيدخل مثل ضرب وضربت زيد متوسط

قوله دون الحذف دون بمعنى غير صفة مصدر محذوف فالتقدير اضماراً غير حذف الفاعل عن الاول شارح اول

على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور واما حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين واضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيداً هو ورواية المتن غير مشهورة عنه (وحذفت المفعول) تحرزاً عن التكرار لو ذكر او عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر (ان استغني عنه والا) اى وان لم يستغن عنه (اظهرت) اى المفعول كما في نحو حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً لانه لا يجوز حذف واحد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة (وان اعملت الفعل الاول) كما هو مختار الكوفيين (اضمرت الفاعل في) الفعل (الثاني) لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيداً فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميراً راجعاً الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط وهو جائز (واضمرت المفعول في) الفعل (الثاني) لو اقتضاه (على) المذهب (المختار) ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور

استغنى فعل الشرط والجزاء محذوف وجوباً بقرينة ما قبله اى حذفت المفعول وانما وجب حذف الجزاء لكون الجملة المتقدمة عوضاً عنه او كالعوض عنه تركيب

بان يكون في غير افعال القلوب سواء كان من الفعل المقتضي للمفعول الواحد او المفعولين مثال الاول نحو ضربت وضربني ومثال الثاني اعطيت واعطاني زيد درهما عافية

اى عن ذكر المفعول واظهاره لا عن نفس المفعول فلا يرد ان الاستغناء عن المفعول في الفعل المتعدي غير متصور عصمت

مركبة من ان ولا قلبت النون الى اللام ثم ادغم في لام لا فصار الا مفردة من حروف الاستثناء بدليل دخول الواو عليه

قوله وعن الاضمار قيل وربه رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يخص العمدة نحو فقضيهن سبع سموات نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة ع ص

لانهما بمنزلة الواحد فلو حذف احدهما لكان كحذف الجزء وهو غير جائز محمد افندي

على وفق الظاهر نحو ضربت وضربني زيد ضربت وضربا الزيدين ضربت وضربوني الزيدين ضربني واكرمني زيد ضربني واكرماني الزيدان ضربوني واكرموني الزيدون حبيصي

والمراد من الفاعل ههنا هو وما يقوم مقامه ليدخل مثل ضرب واكرم على صيغة المبني للمفعول محمد وافي

ويكون الضمير ح راجعاً الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد
(الا ان يمنع مانع) من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار (فتظهر) المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل
الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث
اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو
انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو
قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لا
المفعول الثاني اسماء دالا على اتصاف ذات بما بالانطلاق من غير ملاحظة
تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني
لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرئ القيس ❊ ولو انما اسعى لادنى معيشة ❊
كفاني ولم اطلب قليل من المال ❊ بحيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني
ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه
بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح
شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره

لانك لو اضمر نحو حسبتهما اياهما ليطابق المفعول الاول وهو هما لان هما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع واجب لخالف المرجع اليه وهو منطلقا — داود خوافي

وكذا لا يتصور التنازع في مثل ضربني واكرمت زيدا الا اذا لاحظت زيدا اسما صالحا لان يكون فاعلا ومفعولا ومرفوعا ومنصوبا من غير ملاحظة فاعلية ومفعولية ورفعه ونصبه والا فالظاهر لا تنازع بين الفعلين فيه لان الاول يقتضي ان يكون فاعلا مرفوعا والثاني مفعولا منصوبا فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع وكذا مثل ضربا بي واكرمت زيدين وكذا ضربني واكرمت زيدا لامتناع توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد فظهر ما ذكرنا ان قوله آه ليس مخصوصا للصورة التي ذكرها بل عام لجميع صور التنازع ولهذا قالوا ان التنازع انما يكون في القلب قبل التركيب لا بعده ونأولوا قوله واذا تنازع الفعلان الى قصد تنازعهما وهو ظاهر لا محل عنه لمن تأمل وتتبع ووقع لبعضهم لا يخفى فساده — داود خوافي

اي في صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعول الاول مثنى والآخر مفردا حيث كان مفعول الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى ليس بموجود في هذه الصورة يعرف بالتأمل في وقت من الاوقات

صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله لادنى

لو حرف شرط لدنى على امتناع الشئ الثاني لامتناع الاول ان حرف من حروف المشبهة بالفعل وما مصدرية مع ما بعدها في تقدير اي لو ان اسعى والمصدر اسم ان لادنى معيشة

اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال (او و
امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه) اي من باب التنازع
(لفساد المعنى) على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال
لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال
وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخوله المثبت شرطا
كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا
فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز
والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله ❊ ولكنما اسعى لمجد مؤثل ❊
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ❊ وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى
لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل
الثابت واسعى له (مفعول ما لم يسم فاعله) اي مفعول فعل او شبه
فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل
المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه
بعض النحاة فاعلا (كل مفعول حذف فاعله) اي فاعل ذلك المفعول
وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به (واقيم
هو) اي المفعول (مقامه) اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او
شبهه اليه (وشرطه) اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله

امتناع جزائها لامتناع شرطها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين يجب انتفاؤهما وان كانا منفيين يجب ثبوتهما ولو كان احدهما مثبتا والآخر منفيا يجب نفي المثبت وثبوت المنفي لان نفي النفي اثبات وايضا حكم المعطوف على جزائها حكم جزائها فعلى هذا كان قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة لانه مثبت وقع في سياق لو فلو توجه لم اطلب الى قليل وهو معطوف على جزائها لوجب ان يكون فيه اثباتا الطلب القليل فلزم من امتناع السعي لادنى معيشة ان لا يكون طالبا القليل من المال لانه يستلزم — عافية

قوله على تقدير توجه كل من كفاني آه ازقلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني واما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخير للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع واو العطف والاعتراض تنبو عن ذلك وذلك لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب آه قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي هنا الطلب مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ — عب

لانه يلزم اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احدهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثاني ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو — متوسط

اي بنسيا منسيا كما في قوله يقبض ويبسط اي له القبض والبسط اي لم يكن مني الطلب مع القليل من المال — كباب

اي ولو كان سعي لقليل من المال المنفي ما وجدته منه ولم يكن مني طلب ولكن السعي لتحصيل مجد مؤثل اي مدخر لنفسي او لعقبي يرجع اليه عند التفاخر — شيخ الرضي

قوله وانما لم يفصله آه اعلم ان الفصل هو ترك العطف وكان المص في هذا الكتاب فصل العنوانات وهو واقع ههنا

فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا (ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ) اى الى الماضى المجهول (ويُفعَل) اى الى المضارع المجهول فيتنا مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها (ولا يقع) موقع الفاعل (المفعول الثانى) من مفعولى (باب علمت) لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام (ولا) المفعول (الثالث من) مفاعيل (باب أعلمت) اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا (والمفعول له) بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب (والمفعول معه كذلك) اى كل من المفعول له والمفعول كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه (واذا وجد المفعول به) فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز

الفاعل فلم يكن اسناده الى الفاعل حين اسند تاما كالاسم

لا زائدة ويقال بدلها حرف الفار هذا عند البصريين وعند الكوفيين يعبر عن الزائدة بالصلة او الحشو

وكذا ثانى مفاعيل عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة هندى

قيل مع اللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل ولا يقوم مقامه وكذلك المفعول معه عب

قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلابد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضى الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا يقتضى العلية وانما يعلم عليته بالنصب كقصدها عص

وفيه نظر لان النصب لا يدل على العلية بل انما يدل عليها اللام المقدرة ويمكن ان يجاب عنه بانه وان كان لازما كما قلت لكون النصب دل على تقدير اللام واللام دال على العلية فكان النصب دالا عليها بالواسطة هندى

قوله فات النصب فات النصب بسبب جعله مسندا اليه ووقوعا وفات الاشعار بسبب انتفاء النصب المشعر للعلية فعلى هذا لا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك عصمت

قوله بخلاف ما آه فان المشعر بعلية وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير ولا بد ان يفهم معنى المفعولية فى كل مفعول اقيم مقام الفاعل عصمت

وقوعها موقع الفاعل (تعين) اى المفعول به (له) اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة (تقول ضُرِبَ زيد) باقامة المفعول مقام الفاعل (يوم الجمعة) ظرف زمان (امام الامير) ظرف مكان (ضربا شديدا) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه (فى داره) جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها (فتعين زيد وان لم يكن) اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به (فالجميع) اى جميع ما سوى المفعول به (سواء) فى جواز وقوعها موقع الفاعل (و) المفعول (الاول من باب اعطيت) اى الفعل المتعدى الى المفعولين ثانيهما غير الاول (أولى) بان يقام مقام الفاعل (من) المفعول (الثانى) لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا (ومنها) المبتدأ والخبر) وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ و جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل

معنى لا دالا عليه الفعل سعد الله

المفهوم من الفعل وشبهه

وهى الشدة لا باعتبار الذات اذ لو كان كذلك لقيل ضربة بكسر الضاد نوقادى

الكاف زائدة

جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان ذكر الشديد فى ضربا شديدا والجمعة فى يوم الجمعة وكذلغو لان ما يقوم مقام الفاعل هو الضرب واليوم آه محرره

الجملة للتعليل

قوله فى داره مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المص فهو مفعول فيه حيث جعل تقدير فى شرط النصب لا شرط المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بالواسطة هندى

والفاء تعليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين فكانه قيل مثاله كذا لانه تعين زيد كما ترى هندى

الكل فى عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا هندى

لان يقوم مقام الفاعل وكذلك البواقى نحو ضرب يوم الجمعة وضرب امام الامير وضرب شديد وضرب فى داره بان يكون غير متعلق محمد افندى

الفاء جوابية فالجملة الاسمية مجزومة المحل جزاء الشرط والجملة الشرطية لا محل لها تفصيل وقيل استئناف او اعتراض

وكذا المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثانى لان الاول عالم والثانى معلوم عصمت

فلا يعرف الآخذ من المأخوذ

لانه مكتسب وعاط اى آخذ فهو انسب اى اقرب بالفاعل واليق بالقيام مقامه ويجب عند اللبس نحو اعطى زيد عمرا هندى

مبتدأ مقدم الخبر والجملة عطف على قوله ثمنه الفاعل

اذ معنى اعطيت زيدا درهما بالتركى مثلا بن زيدى درهم اخذ ايدى يعنى قلدم باخود بن درهم اخذ ايتدردم وهذا معنى قوله لانه عاط اى آخذ الخ مصطفى چلبى

ان كان منه

اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع

فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ (هو الاسم) لفظا او تقديرا
ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم (المجرد عن العوامل اللفظية) اي الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان
وكان وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه
مثل بحسبك درهم (مسندا اليه) واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ
الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين (او الصفة) سواء
كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن وجارية مجراها كقرشي (الواقعة
بعد حرف النفي) كما ولا (والف الاستفهام) ونحوه كهل وما ومن
وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش
يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير
ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله
الذي هو منكم باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا
لكونه كالجزء (رافعة لظاهر) او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو
اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر
لم يجز تثنيته (مثل زيد قائم) مثال للقسم الاول من المبتدأ (وما قائم
الزيدان) مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي (واقائم الزيدان) مثال

استعمال في التعريف عطف على الاسم ته

٨ كقريشي بحذف الياء التصغير منسوب الى قريش اسم لابي
قبيلة تصغير قرش على وزن فرس وهو دابة عظيمة
يكون في بحر الهند تعبث بالسفن يفر من النار تاكل ولا
تاكل وتعلو ولا تعلى فسمي به نضر بن كنانة من اجداد النبي
عليه السلام لكمال قوته وشجاعته ثم تسمى به قبيلته كذا
في الهوادي مصطفى چلبي

٩ وكانه ذكر الف الاستفهام لانها للاصل في باب الاستفهام
وما عداها ملحق بها وليس الحال في حرف النفي كذلك اذ ليست
حرف هو الاصل في النفي وما عداه محمول عليه هندي

١٠ هذا على لغة من يعمل اسم التفضيل في الظاهر مطلقا حكاها
سيبويه ويونس ولهذا قال ابن هشام في القطر ولا يرفع
في الغالب الا في مسئلة الكحل داود

١١ ووجه الحسن ان الصفة يعمل عمل الفعل كما ان الفعل يعمل
مطلقا فكذلك الصفة التي تشابهه كبير

١٢ آخر البيت
اذا الداعي المثوب قال يالا التثويب في الفجران يقال الصلاة
خير من النوم سعد الله

١٣ خبر مبتدأ محذوف اي ذلك وما فيه مصدرية ولو زائدة
وبالعكس اي بخلاف كون نحن

١٤ الاولى ان يقول لكونه معمولا اذ كل ما هو معموله من حيث انه
اسم التفضيل ليس باجنبي وان لم يكن كالجزء والا ان يجعل
لبيان الواقع داود

قوله رافعة لظاهر احتراز عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام
وحرف النفي الرافعة لمضمر نحو اقائمان الزيدان فانها لم تكن
مبتدأ بل خبر مبتدأ والزيدان فاعلا لها ساد مسد الخبر
لم يثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم

للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام (فان طابقت) اي الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما (مفردا) مذكورا بعدها نحو ما قائم
زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان
او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها ح خبر ليس الا (جاز الامران)
كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها
مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما
عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا
للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ونحو فيه الامران
كما عرفت (والخبر هو المجرد) اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد
انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم (المسند)
اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه
مسند اليه لا مسند به (المغاير للصفة المذكورة) في تعريف المبتدأ
واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند
الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير

عليه فيكون رافعة لمتصل فيخرج عن حده وعن سيبويه جواز
الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى
ذلك حسنا خبيصي رحمه الله

بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل وخبر مبتدأ محذوف
تقديره احدهما كون آه

وح لم يدخل تحت الحد لكونها رافعة لمضمر وارتفاع زيد
بالابتدائية وانما اشترط في جواز الوجهين التطابق في
الافراد لان التطابق لو كان في التثنية والجمع لم يجز الامران
عافية

لتضمن الصفة معنى مقتضيا للصدر الكلام وهو النفي
والاستفهام عصمت

اي يجوز ان يكون قائم مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد
الخبر ح يدخل في قوله لظاهر ويجوز ان يكون خبرا وما بعده
مبتدأ ح لا يدخل في قوله رافعة لظاهر بل رافعة لمضمر هندي

فان قلت فما الحاجة الى قوله المجرد قلت هو رد على جعل المبتدأ
عاملا في الخبر هندي

فان قلت ان تعريف الخبر غير جامع لخروج نحو زيد لم يضرب
فان قوله لم يضرب خبر بالاتفاق مع عدم تجرده عن العوامل
اللفظية قلت المعنى بالعوامل اللفظية عوامل الاسماء
فاندفع ما ذكر تم كامل

قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند
المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم اقول فيه تطويل
مخل وكان اللائق لا يصدق التعريف عليه لانه ليس باسم
فتدبر ووجه العبارة انه لا يصدق عليه وما اريد من
قوله المجرد الى آخره اذ المراد انه اسم كذا وهو ليس باسم
قيل ينتقض التعريف بمؤمن في ولعبد مؤمن خير من
مشرك اقول المراد المسند بالاسناد التام فخرج
بلا اسناد حقيقة على ما هو تعريفه في اول الكلام فتدبر
عيسى الصفوي

للصفة المذكورة تأكيداً واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شىء او يسند اليه شىء فعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية (واصل المبتدأ) اى ينبغى ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع (التقديم) على الخبر لفظاً لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها (ومن ثمة) اى ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظاً (جاز) قولهم (فى داره زيد) مع كون الضمير عائداً الى زيد المتأخر لفظاً لتقدمه رتبة لاصالة التقديم (وامتنع) قولهم (صاحبها في الدار) لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذى اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز (وقد يكون المبتدأ نكرة) وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معيناً والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل (اذا تخصصت) تلك النكرة (بوجه ما) من وجوه التخصيص بقلة اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك)

اى اصل المبتدأ ان يكون مقدماً على الخبر لانه محكوم عليه فان قيل الفاعل محكوم عليه وليس من حقه ان يكون مقدماً على فعله قلنا قد عرض ههنا مانع عن ذلك وهو كون الفعل عاملاً في الفاعل ومن حق العامل ان يقدم على معموله سيد على الكبرى

لان المبتدأ ذات والمحكوم صفة وصفها لذات ان يتقدم في الذكر على الصفة ليكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى حواشى هندى

وانما قيد الشارح بقوله لفظاً لان احد التقديمين اعنى التقديم المعنوى واجب قطعاً واما التقديم اللفظى فقد يكون وقد لا يكون والاصل ان يكون دائماً لانه محكوم عليه وافية

اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذى يستخرج منه شىء مشبه بالمكان لارى

لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى اما تقدمه لفظاً فظاهر واما معنى فلان صاحبها مبتدأ وحقه ان يكون مقدماً

قوله وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معيناً آه المشهور الاستدلال بانه المبتدأ محكوم عليه ومن شأن المحكوم عليه ان يكون معلوماً ليفيد الحكم عليه ولما ورد عليه النقض بالفاعل عدل عنه الشارح الى ما ذكره وقد اجيب عنه بان تقدم الحكم والفعل يوجب تعريفه في الجملة بان شخصاً كذا فاكتفى به وفيه بعد التسليم انه ينبغى ان يجوز الابتداء بالنكرة عند تقدم الخبر مطلقاً وهو فاسد فلو سلم فهو يقتضى كون المحكوم عليه معلوماً ولو بوجه وذلك لا يقتضى التعريف الاصطلاحى اذ العلم بالوجه يوجد في النكرات ايضاً وما ذكره الشارح فيه انه اذا اريد التعيين الشخصى فهو ممنوع وان سلم فالداعى له والكلام فيه وان سلم وذلك لا يوجد في المعارف كلها وان اريد الاعم فهو لا يقتضى التعريف الاصطلاحى ويمكن الاتمام بالخطابيات فتأمل عيسى الصفوى

نقول قد يقع المبتدأ نكرة من غير مخصص في كثير من المواضع احدها التعجبية على مذهب سيبويه والثانى المبتدأ الذى هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب والثالث المبتدأ الذى

فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره (و) مثل قولك (ارجل في الدار ام امرأة) فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره (و) مثل قولك (ما احد خير منك) فان النكرة فيها وقعت في حيز النفى فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة (و) مثل قولهم (شر اهر ذا ناب) لتخصصه بما يتخصص الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيراً كما اذا كان لمجيء حبيب مثلاً وقد يكون شراً كما اذا كان لمجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشأم به يكون شراً لا خيراً فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثانى لا يصح فيقدر وصف حتى يصح

اى كان ان النكرة اذا وقعت في حيز النفى تعم جميع الافراد فتقع

يعنى مقصود بهمزة الاستفهام يعادلها ام متصلة اما تحقيقاً كما في المثال المذكور او تقديراً كما في كم الاستفهامية فانك اذا قلت كم غلاماً اشتريت كان التقدير اعشرين غلاماً ام ثلثين اشتريت شرح لباب

هذا قول عمر رضى الله عنه قصته هذا الحديث ان اهل حمص اصابوا جراداً في احرامهم فجعلوا يتصدقون مكان كل جراد درهماً فقال عمر ارى دراهمكم كثيراً يا اهل حمص تمرة خير من جرادة مطول

لان الاصل ما اهر ذا ناب الا شر فشر فاعل اهر محكوم عليه بالاهرار مخصوص بتقديم اهر واسناده اليه ليس الفاعل مطلق الشىء بل هو شىء موصوف بالاهرار فلما قصد الاختصار اسقط حرف النفى والا فقدم المحكوم عليه على المحكوم به ليحصل الاقتصار مع بقاء الحصر لان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر على ما صرحوا به محمد امين

فشر مبتدأ نكرة واهر فعل ماض وفاعله مضمر عائد الى الشر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ متوسط

وقال الشيخ عبد القاهر انما قدم شر لان المراد ان يعلم ان الذى اهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير فجرى مجرى ان يقول رجل جاءنى يريد انه رجل لا امرأة وقول العلماء انه انما يصلح لانه بمعنى ما اهر ذا ناب الا شر بيان لذلك ايضاح

شر اهر ذا ناب يضرب في ظهور امارات الشر ومخائله سمع يضرب في ظهور امارات الشر ومخائله لما سمع هرير الشفوق من طارق شر فقال ذلك تعظيماً للحال عند نفسه ومستمعه اى ما اهر ذا ناب الا شر ولهذا حسن الابتداء بالنكرة قاموس

اى لان ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر فيما يليه حرف النفى الفظ بانه يفيد التخصيص مضمراً كان او مظهراً معرفاً كان او منكراً من غير شرط لكنه لم يمثل الا بالمضمر وكلام السكاكى صريح في انه

القصر فيكون المعنى شرّ عظيم لا حقير اهرّ ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة (و) مثل قولك (في الدار رجل) لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقرائه في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة (و) مثل قولك (سلام عليك) لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذا صله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكأنه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة و على بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال (والخبر قد يكون جملة) اسمية (مثل زيد ابوه قائم) وفعلية مثل (زيد قام ابوه) ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها (فلا بد) في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ (من عائد)

اذ معنى سلام عليك اي سلام الله عليك جلبى

لان السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل نوقادى

اعلم ايها اللبيب ان الجملة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن واذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا تجددها فليس كل جملة اسمية مفيدة فان قولك زيد يقوم يفيد تجدد القيام وقولك زيد في الدار يفيد الدوام وان قدر العامل ماضيا يفيد تجدد الحصول ان قدر العامل حصل فلا يلتفت الى ما يقال من ان الجملة الاسمية تدل على الدوام مطلقا فان هذا القول ليس بجيد مطلقا ابراهيم

والجملة الاسمية تدل على الثبات والاستمرار بخلاف الفعلية لان الفعل يكون اما ماضيا واما مستقبلا واياما كان لا يدل على الدوام شرح ايضاح

قوله اي سلام من قبلي انما فسر بذلك ليشعر ان سلاما وان تعين بنسبته الى المتكلم الا انه باق على نكارته كما في جميع المصادر الواقعة مفعولا مطلقا فيصح وقوعه مثالا للنكرة المخصصة وحيد الدين

ويمكن ان يقال المراد بقوله اي سلام من قبلي عليك ما ذكره المحققون بان لا معنى لتخصصه بالنسبة الى المتكلم بل الصواب ان يقال لتخصصه بالنسبة الى الله تعالى فيكون معنى سلام من قبلي عليك سلام الله من قبلي عليك فيحمل على التجوز بعلاقة المحلية والمصدرية خذ هذا وكن من الشاكرين تنفعك في مقام شتى مصطفى جلبى

بخلاف كوكب انقض فانه لا يجوز لعدم الفائدة لان انقضاض الكوكب من غير ذكر الساعة معلوم قبل ان يقول ع

قوله وهذا القول اقرب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة وهل من مزيد وقوله عليه السلام فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف لاري

يربطها به (وذلك) العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد (وقد يحذف) العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما (وما وقع ظرفا) اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا (فالاكثر من النحاة) وهم البصريون (على انه) اي الخبر الواقع ظرفا (مقدر) اي مأول (بجملة) بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله (واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام) اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل (من ابوك) فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك

الحاقة اي الساعة والحالة التي يحق وقوعها وتقع فيها حواق الامور من الحساب والجزاء والبعث ما الحاقة واصلها ما هي اي اي شيء هي على التعظيم لشأنها والتهويل لها فوضع الظاهر موضع المضمر لانه اهول لها قاضي

ضمير نحو من ابوك ومن ربك ونحوها محمد

حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه تقديره مذهب الاكثر لمحرره

الفاء جواب شرط تضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة عب

وهو من الافعال العامة الشاملة غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك لقيام قرينة على تعيينه وسدّ الظرف واما في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده ساكن غير متحرك عب

لان اسم الفاعل والمفعول اذا كانا مسندين الى فاعلهما مظهر الا يكون جملة لان اسنادهما لا بالاصالة بل لمشابهتهما للفعل نحو زيد ضارب ابوه فزيد مضروب ابوه شرح

وقول الاكثر اولى لان الظرف جاء صلة في جاء الذي في الدار والفعل احق بها من الاسم من شأن الصلة من حيث انها صلة عدم الاستبداد وهو من مرادفات الفعل لا الاسم محمد واني

وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني حسن جلبي

للاستيناف وعطف القصة على القصة وهو الاصل في المبتدأ التقديم محمد فى

للاتساع وعدم التضييق كما دأب العرب ونهذا كان لغتهم اوسع اللغات ع ق

وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة (ومن) خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام (او كانا) اى المبتدأ والخبر (معرفتين) متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق (او) كانا (متساويين) فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا (مثل افضل منك افضل منى) دفعا للاشتباه (او كان الخبر فعلا له) اى للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس (مثل زيد قام وجب تقديمه) اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما فى الصورة الاولى فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقديم ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند (واذا تضمن الخبر المفرد)

فى اصل التخصيص لا فى قدره ٢٥

ى

اى يصح المبتدأ ان يكون فاعلا لذلك الفعل او تأكيدا لفاعله او تأخر المبتدأ مثلا انا قمت وانا سعيت فى حاجتك

لوقاوى

ى

ومن الواجب تقديم ما وقع خبره بعد الفاء نحو الذى يأتينى فله درهم ومنه قولها اقترن الخبر بالا لفظا كقوله تعالى وما محمد الا رسول او معنى كقوله انما انت نذير ومنه ضمير الشأن

چلبى

ى

حذرا من تأخير ذى التصدر فى الاول وهو ما اشتمل على ماله صدر الكلام وبالالتباس فى الثانى وهو اذا كانا معرفتين والثالث وهو او كانا متساويين

خبيصى

ى

من العلل وهو قوله حفظا لصدارته فى الاول وقوله دفعا للاشتباه فى الثانى والثالث ع م

ى

اى كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين فى قدر التخصيص مثل افضل منك افضل منى وتوبنا توبكم فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص بمعمول منلا

ى

فان قلت ان زيدا على هذا التقدير ليس مبتدأ لانه يجوز ان يكون بدلا من ابوه فان ابوه فاعل وزيد يكون بدلا منه قلت لا يجوز ان يكون بدلا لانه لو كان بدلا يلزم الاضمار قبل الذكر وانه غير جائز كما مر غير مرة

سعد

ى

يعنى لم يعلم ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل تميز مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان يعنى جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديم المبتدأ لازالة هذا الالتباس

لوقاوى

ى

فان قلت قد وقع التباس المبتدأ بالفاعل فى القسم الثانى من المبتدأ فى قائم زيد لو جعل زيد مبتدأ واقام خبره والتباس المبتدأ بالخبر والفاعل بالمبتدأ ايضا لو جعل اقام القسم

اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة (ماله صدر الكلام) اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام (مثل اين زيد) فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى جملته (او كان) الخبر بتقديمه (مصححا له) اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فقدمه يصح وقوعه مبتدأ (مثل فى الدار رجل) فان فى الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقى المبتدأ نكرة غير مخصصة او (كان لمتعلقه) بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل (ضمير) كائن (فى) جانب (المبتدأ) راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى (مثل على التمرة مثلها زبدا) فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل (او) كان الخبر (خبرا عن ان) المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ فى تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ

ى

قوله او كان الخبر بتقديمه مصححا له آه حاصل الكلام ان يكون تقديم الخبر مصححا لكن لما كان الضمير فى السابق واللاحق الى الخبر اراد الشارح ارجاع الضمير هنا الى الخبر فلذا قال الخبر بتقديمه ولم يقل بتقديم الخبر لانه لم يسبق له ذكر ليكون مرجعا فهو احتراز عما اذا لم يكن التقديم مصححا ومنه يظهر ضعف الحاشية من انه احتراز عن كون تأخير الخبر مصححا نحو زيد قام فانه لو قدم وجب ان يكون فاعلا

عصمتى

ى

يعنى يا المتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديمه حتى لا يلزم الضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير فى الصفة المبتدأ نحو على التمرة زبدا مثلها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز

شيخ الرضى

ى

قوله او كان لمتعلقه بكسر اللام قال الامام الحديثى ان فتح لام المتعلق يراد به مجموع الخبر لفظا وهو على التمرة فى مثالنا نظرا الى ان الخبر استقر وان كسرت يراد به المرجوع اليه اى التمرة نظرا الى انه جزء الخبر وهذا يدل على جواز الامرين فلم يتعين الكسر تأمل

عيسى الصفوى

ى

قوله يمتنع معها انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشىء على نفسه فان الخبر فى المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور

لارى

ى

لان الخبر فيه ليس الجار والمجرور فعبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله مفعول متوكل مقدم عليه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر توجيه الايراد ان الضمير الذى فى المبتدأ وهو عبده يعود الى متعلق الخبر وهو على الله والخبر متوكل وما ذكرتم صادق فى هذه الصورة مع انه لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ ههنا لانه لم يلزم اضمار قبل الذكر لفظا وحكما ويمكن ان يجاب عنه بانا نقول لا نسلم انه مؤخر بل مقدم فى التقدير تقديره متوكل على الله

لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة (مثل عندي انك قائم
وجب تقديمه) اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا
(وقد يتعدد الخبر) من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك
التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف (مثل زيد عالم عاقل) واما بحسب
اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز
وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد
وجوز العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير
عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا
في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا
اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار
عليه لذلك (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) وهو سببية الاول للثاني
او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ
الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء (فيصح دخول الفاء في الخبر)
ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما
اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما
اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه (وذلك) المبتدأ المتضمن

معنى الشرط اما (الاسم الموصول بفعل او ظرف) اي الذي جعلت صلته
جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط
ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
(او النكرة الموصوفة بهما) اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليهما
(مثل الذي يأتيني) هذا مثال للاسم الموصول بفعل (او الذي في الدار)
هذا مثال للاسم الموصول بظرف (فله درهم) واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم (و) مثل (كل رجل يأتيني) هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
(او) كل رجل (في الدار) هذا مثال للاسم الموصوف بظرف (فله درهم)
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل
غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم (وليت ولعل) من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره (مانعان)
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر
للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام
من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع
انما هو (بالاتفاق) من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني فله

فلله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت
ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل
لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما
(والحق بعضهم) قيل هو سيبويه (ان) المكسورة (بهما) اى بليت ولعل
فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج
عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم
كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان المكسورة
بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره
مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل
على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل
على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما
غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا
لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة)
لفظية او عقلية (جوازا) اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب
حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك

بدخولها اى ان مجدوانى

٦ فلن يخلص من عذاب يوم القيمة الفاء محمول على الزيادة
عند سيبويه كبير

٧ ذهب هذا البعض الى منع هذه الحروف من دخول الفاء فى الخبر
مع عدم مساعدة القرآن وكلام الفصحاء كذلك
فى غاية القبح والنحاة استنبطوا قواعد النحو من كلام
الفصحاء فكيف يخالفون فى الحكم بكلام الفصحاء عصمة

٨ وهو قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل
من الآية مجدوانى

٩ الاولى ان يقول الفاء عن دخولها الان منع متعد الى مفعولين
الاول بنفسه والى الثانى بعن ولعل حذف المفعول فوضع
المظهر مقام المضمر فى المفعول الثانى داود افندى

١٠ ما فى ما غنمتم موصولة العائد اليه محذوف ومن شئ بيانه
تقديره جميع ما غنمتموه حتى الخيط والمخيط فان لله خمسه
اى فان فحقه خبر مبتدأ محذوف اى فالحكم او مبتدأ محذوف
الخبر فواجب ان لله خمسه تفسير كواشى

١١ اوالبيت
واما الوداد فى القلوب فراسخ ؛ وان كان ما بين الجسوم فراسخ
معنا البيتين اما سزك محبتكز بزم قلبمزده ثابتدر هرنقدر
جسملرمز ارا سنده مسافه بعيده وار ايسه ده امدى تحقيق
بن سزى سزه بغضا ولديغم حالده ترك ايتمدم لكن عند الله
تقدير اولنان البته قضا اولنور لمحرره

١٢ الاعراب الفاء للعطف والواو للقسم وجوابه ما فارقتكم
قاليا حال من التاء فى فارقتكم من قلى يقلى قليا اذا ابغضه
باب ضرب يضرب فيكون معناه باغضا حال كونى منغضا
ولكم متعلق به واللام زائدة كما فى ضربته وضربت له وما
موصولة ويقضى صلته اسم لكن وسوف يكون خبره بمعنى
الوجود فيكون تامة سيدى

فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك وقد يحذف ايضا عند من قال فى نعم الرجل
زيد ان تقديره هو زيد (كقول المستهل) اى المبتدأ المحذوف جوازا
مثل المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته
عند ابصاره (الهلال والله) اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل
تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون
ويروه كما راه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم
نصب الهلال عند الوقف (و) قد يحذف (الخبر جوازا) اى حذفا جائزا
لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه (مثل) الخبر المحذوف جوازا فى
قولك (خرجت فاذا السبع) فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص
عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف
زمان للخبر المحذوف وغير ساد مسده اى ففى خروجى السبع واقف (و)
قد يحذف الخبر لقيام قرينة (وجوبا) اى حذفا واجبا (فيما التزم)
اى فى التركيب الذى التزم (فى موضعه) اى موضع الخبر (غيره) اى غير
الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذى بعد
لولا (مثل لولا زيد لكان كذا) اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع
الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب

٦ ذكر القسم لازالة التردد ولان المقام مقام التردد
فانه اذا لم يجئ بعد الهلال شئ يجوز ان يتوقف عليه ويحتمل
النصب بتقدير رأيت عج

٧ النعت الرفع
ورأيت او ارى وذلك لان الاصل فى المفرد الوقف
لادى

٨ عطف على المبتدأ وجوازا على جوازا السابق من قبيل
عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد
٤٣

٩ يعلم الحذف
والقرينة للخبر اذا المفاجات لانها تستعمل جملة ابتدائية
وحكم عليه بالهلالية م مجدوانى

١٠ لانه لو اقيم شئ مقامه بعد حذفه مقامه لكان حذفه
واجبا لا جائزا م

عطف على قوله جريا
١١ خرجت فعل فاعل فاذا الفاء السببية مبنى على ان اذا
ظرف زمان مبنى على السكون منصوب المحل مفعول
فيه لواقف المحذوف خبر للسبع وهو مبتدأ والجملة
لا محل لها من الاعراب هندى حواشى

١٢ والفرق بين اذا المفاجات واذا الشرطية هو ان اذا المفاجات
يدخل على الاسم واذا الشرطية يدخل على الفعل محمد
افندى

١٣ احتراز عن مذهب المبرد واما على مذهب الغير الصحيح
فليس مما نحن فيه لان عنها ان اذا ظرف مكان خبر من
السبع اى فى مكان خروجى السبع عصمة

١٤ فان اذا تدل على مطلق الوقوف وبانضمام الخروج
يدل على الوقوف المقيد وهو الوقوف بالباب فحذف
للاختصار رضى

١٥ والتقدير ففى السبع واقف وقت خروجى قدم لكون
الخروج سببا للمفاجاة السبع الواقف فالسبب
يجب ان يكون مقدما على المسبب م

نائب فاعل التزم
١٦ اشار الى كون ما موصولة والعائد محذوفة وهو ضمير

لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما
واما اذا كان خاصا لايجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم
الذي بعدها فاعل الفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي
الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او بتأويل
منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما
اذا كان زيد مفعولا به (و) مثل (ضربي زيدا قائما) او قائمين وان ضربت
زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف
اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى
الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما
مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا
مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر
معنى كان الناقصة الى معنى التامة والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي
زيدا يلابسه قائما اذا ارادت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما

وقال الخير البشر علماء امتي كانبياء بني اسرائيل فقدم
للحصر لان الازدراء انما يلحق بهم — توقادي

٤ اسم شاعر مشهور بالفصاحة جلي وآخر البيت
ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي
قائله امام الشافعي رح

٥ فان لولا عندهم كلمة ملتئمة من كلمتين كما يترائى واليه ذهب
الكسائي لان لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية
لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسره كما هو
شأن الافعال الواقعة بعد اداة الشرط ووجب تكرار لا
لان لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب
القسم الا مكررا في الاغلب — عب

٦ وقال الكوفيون هو من باب حذف الفعل اي لولا وجد زيد
لكان كذا لتشبيه لولا بحرف الشرط ولاختصاص لولا التحضيضية
بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها — هندي

٧ ولم يلزم عليه حذف الفعل وجوبا من غير المفسر ومن غير
امر زائد على القرينة — عصمة

٨ ويلزم على الفراء ان لا يكون في الشرط اسناد اذ لا يوجد
بين الحرف ومعمول — عصمة

٩ لنيابتها من الفعل المقدر ويعني لولا اسم من اسماء الافعال
عنده — داود

١٠ مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية
يجمعها الواو على الاصح — لاري

١١ فضربي مضاف الى ياء المتكلم والياء محلها رفع لانها فاعل
وزيد مفعول وكذلك اكثر شربي بعينه — محكم
اي كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتأويله مضافا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حال مفردة او جملة او كان اسم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر ويجب حذف خبره

اذا كان عن الفاعل ولي ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي
ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول
الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر
راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات
البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل
قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد مسده
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال
اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع
وذلك (مثل كل رجل وضيعته) اي كل رجل مقرون مع ضيعته
فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون
واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به
وخبره القسم (و) ذلك مثل (لعمرك لافعلن كذا) اي لعمرك
وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم

٦ اي يعلم عمومه بدليل الاستعمال فيكون المعنى ضربي زيد المخصص
بحال القيام حاصل — خواجه

٧ هذا اذا كان الحال من المفعول واذا كان من الفاعل ضربي زيدا
مني قائما

فان معنى ضربي زيدا قائما كل ضرب واقع مني على زيد حاصل
في حال القيام بناء على اضافة المصدر يفيد الاستغراق
وهذا يفيد الحصر فانه في معنى ما ضربت زيدا الا قائما فان قلت
ما وجه التخصيص بالمصدر فانه يجوز ان يقصد بمكان
الاضافة الجنس والعهد ذهنا او خارجا لا استغراق مثل
اللام قلت نعم ولكن في المصدر دائما وجه التخصيص
بالاستغراق فلقلة كثرة الاستعمال ايضا — حواشي هندي

٨ اعلم ان قول المحشي وغيرهم قوله كذا وكذا فالغالب فيه
ان مبتدأ لا خبر له لان قولهم وان كان من كلامهم لكن ما بعد
كلام غيرهم وفي مثله وقوع المبتدأ بلا خبر كثير ولا يبعد
فاما قولك من يكن مني اكرمه مبتدأ لا خبر له في وجه لكنه قليل

٩ وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع
ولم يجز نصبها وان كانت بمعنى مع لانه لا بد للنصب من فعل
او معناه وكلاهما متفق

١٠ يعني يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناهما
١١ قوله وعطف عليه شيء آه فان قلت سيجيء في بحث المفعول معه
ان الواو بمعنى مع لم يكن للعطف قلت المراد بالعطف معناه
اللغوي اي الارتباط المعنوي فان قلت ح يجب ان يكون رفع
هذا الواو لا رفع مدخوله قلت لما كان صورته موافقة
بالعاطف اجرى عليه حكمه ولهذا قال الكوفيون ان الواو بمعنى
مع خبر ينتقل رفعه الى مدخوله لعدم قبول الاعراب — عصمة

١٢ والضيعة في اللغة القعاد وههنا كناية عن الضيعة سميت
بها لانك اذا اعتنيت بها ضعت وان اغفلتها ضاعت
وكانهم شبهوا ضيعة الرجل بالارض المغلة التي لا تغني — رضي وغيره

١٣ العمر بفتح العين وضمها وبسكون الميم وبالضمتين

المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله (خبر ان واخوتها) اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى انّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله (هو) اى خبر ان واخوتها (المسند) الى شيء آخر (بعد) دخول احد (هذه الحروف) عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا يراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم فانه مأوّل بقائم

لكن الرفع مقدم فى الفعل ومؤخر فى هذه الحروف تنبيها بفرعيتها

٧ ولم يقل الى اسم ان ليدخل فيه ان زيدا يقوم ابوه جملة فان المسند فيها مسند الى الفاعل ثم هو مع الفاعل مسند الى اسم ان — نوقادى

٨ قوله احد هذه الحروف وانما قدر لفظ احد حتى لا ينتقض التعريف بقائم فى قولنا ان زيدا قائم لانه لا يكون مسندا بعد دخول هذه الحروف بل هو مسند بعد دخول احد هذه الحروف — حاشية

٩ وانما قال عليهما لان الدخول بمعنى ورود هذه الحروف لايراث الاثر ليس الا لمجموع المسند والمسند اليه فيكون بيانا للواقع وان كان التعريف لا يقتضى ذلك بل يكفى ذكر عليه كما لا يخفى — عصمت

١٠ كخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثانى من باب اعلمت وكالمبتدأ فى اقائم الزيدان — سيدى

١١ اى عن التعريف سوى خبر هذه الحروف وانطبق التعريف عليه — محرره

١٢ قوله لفظا او معنى على سبيل منع الخلو لا الجمع والاثر لفظا الاعراب ومعنى التحقيق والتمنى والتشبيه والترجى — منه

١٣ اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيها الى معانيهما فان تأكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير ينتقض التعريف بمثل يقوم ويخبر المبتدأ الذى بعد ان المكفوفة او بعد ان المخففة الملغاة — ع ب

١٤ حاصل السؤال ان يقال ان يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه يصدق عليه انه هو المسند بعد دخول هذه الحروف مع انه ليس بخبر وحده بل الخبر يقوم مع فاعله — ح من

مثل) قائم فى (ان زيدا قائم) فانه المسند بعد دخول هذه الحروف (وامره كامر خبر المبتدأ) اى حكمه كحكم خبر المبتدأ فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفى شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك (الا فى تقديمه) اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلى ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعى لم يتصرف فى معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل (الا اذا كان الخبر ظرفا) اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا

٦ كما اذا كان فيه معنى الاستفهام نحو زيد اقام فانه لا يقع خبرا لهذه الحروف او جملة استفهامية نحو زيد هل قام او امرية نحو زيد اكرمه او نهيية نحو زيد لا تهنه لان الامر والنهى للانشاء وان للخبر فلا يجتمعان معا فلا يقال ان زيدا هل قام وان عمرا اكرمه وان خالدا لا تهنه — شرح لب

٧ نحو اين فى اين زيد لا يصح ان يكون خبرا لان وجوه المانع تكون ان يقتضى التحقيق والاستفهام التردد ولفوت صدارة الاستفهام — وجيه الدين

٧ فان ان يقتضى تحقق مدخوله نحو ان زيدا قائم فان ان يقتضى تحقق قيام زيد وان اين يقتضى ابهام مدخوله نحو اين زيد فان اين يقتضى ابهام زيد وبينهما تناقض — محمد واى

٧ مجرور بها مضاف الى ضمير يرجع الى الخبر وهو مجرور مستثنى ومستثنى منه محذوف وتقديره وامره كامر خبر المبتدأ فى جميع الوجوه من كونه مفردا او جملة او نكرة او معرفة او واحدا او متعددا مبتدأ او مؤخرا الا فى هذا الوجه — هجع

٨ حق العبارة ان يقال الا فى التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول يرجع الضمير الى المتكلم بعيد — ع ب

٩ فان تقديم خبر المبتدأ جائز عليه وتقديم خبر ان ليس بجائز فلا يقال ان قائم زيدا وذلك لانها حروف وعملها ضعيف — عوض

٩ وحكمه حكم ان الا فى جواز تقديم الظرف فان خبر ان يتقدم اذا كان ظرفا على اسمه ولا يتقدم خبرها وان كان ظرفا على اسمه فلا يجوز لا فى الدار رجل وجاز ان فى الدار غلام رجل وذلك لان ان مشابه للفعل الماضى فى كونه ثلاثيا مفتوح الآخر وفى اتصال الضمير المنصوب به وفى اتصال نون الوقاية وغير ذلك فكان كانه فعل بخلاف لا فانه محمول على ان فرع عليه فانحط رتبة عن رتبة ما هو اصل وهو ان — شرح لباب

١٠ لان الفعل اصل فى العمل وهى المشابهة به للعمل بها فتكون فرعا فيه — نوقادى

كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك
لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها (خبر لا التي) الكائنة (لنفي
الجنس) اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا
لنفي الرجل نفسه (هو المسند) الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر
ان وكان وغيرها (بعد دخولها) اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار
والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب
ابوه (نحو لا غلام رجل ظريف) انما عدل عن المثال المشهور وهو
قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة
بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته
على ما هو الظاهر (فيها) اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره
(ويحذف) خبر لا هذه حذفا (كثيرا) اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود
الا الله (وبنو تميم لا يثبتونه) اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا
فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج

٦ اسم الفاعل المقدر في مثل بمعنى الثبوت واللام فيه حرف
التعريف لا اسم الموصول فلا يلزم حذف الموصول مع
بعض صلته جلبي

٧ قدر متعلق الظرف المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى
لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور في امثاله تقدير
النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض صلته فانه لا يجوز
عند البصريين فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل
كائنة حالا من كلمة لا بتأويلها بالمفعول بمعنى الفعل
المستفاد من اضافة الخبر اليها اي ثبت حملة لكلمة لا عصام

٥ لما كان لفظ لا مشتركة بين ما يكون لنفي الجنس وبين ما
يشابه بليس وصفها بقوله التي لنفي الجنس تعيينا للمقصود
واحترازا عما هو غيره عوض

٦ والخبر مرفوع بلا ان لم يكن اسمها مبنيا بسبب لا عند جميع النحاة
وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه
بانه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء لانه لما صار
الاسم بدخول لا مبنيا وصار دخول لا عليه سبب بنائه
مع قربه بلا كما كان مع اسم لا المنصوب داود خوافي

٧ قوله والمراد جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان يضرب
في لا رجل يضرب ابوه يصدق عليه انه هو المسند بعد دخول
لا مع انه ليس بخبر لا فلا يكون التعريف مانعا محرره

٨ ظريف صفة مشبهة فاعل فيه راجع الى غلام رجل وهو مع
مركب مرفوع خبر لا والجملة استينافية

٩ قوله انما عدل قال المص ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا
لان ظريف في الظاهر صفة اسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا
والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وفي مثالنا لا
يحتمل ظريفا الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا
بمنصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم
واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما
في توابع اسم ان لاري

الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على
الصفة دون الخبر (اسم ما ولا المشبهتين بليس) في معنى النفي
والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها (هو المسند اليه)
هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه (بعد دخولهما) خرج به غير
اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في مثل ما زيد
ابوه قائم (مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك) وانما اتى بالنكرة
بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة
هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعا بالابتداء كما كانا قبل دخولهما
وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا (وهو) اي عمل ليس
(في لا) دون ما (شاذ) قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي
الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال
فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن
قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان
لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت
اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون
مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع

التعميم في مراد بني تميم لان نفي العام يستلزم نفي الخاص
ويدل عليه قول المص اصلا ايضا عافية

١ اي على تقدير كون الخبر وجب الحذف وعلى تقدير ان لا يكون
لها خبرا اصلا م

٢ فيجعلون في تلك المادة مرفوعا باعتبار محل الرجل لان الرجل
مبني وتابع المبني تابع لمحله عصمت

٣ وفيه ان كون مدخول لا مبتدأ قبل دخول لا مع كونه نكرة
صرفة محل نظر فتأمل عصمة

٤ وكذا ان النافية ترفع وتنصب عند المبرد والكسائي نحو
ان هو مستوليا على احد الا على اضعف الملاعين فان الشاعر
اعمل ان في هو وفي مستوليا وفي المفصل يجوز اعمال ان
عمل ليس عند سيبويه خواقي واما مذهب اكثر
البصريين والفراء ان ان النافية لا تعمل شيئا وهو مذهب
الكوفيين خلافا للفراء انها لا تعمل عمل ليس وقال به
من البصريين ابو العباس المبرد وابو بكر السراج وابو علي
الفارسي وابو الفتح ابن جني واختاره المص وزعم ان
في كلام سيبويه اشارة الى ذلك وتعمل في النكرة والمعرفة
فتقول ان رجل قائما وان زيد القائم شرح الفية

٥ وقد يكون اسمه وخبره معرفتين او نكرتين او الاول
معرفة والثاني نكرة دون العكس م
ويرد عليه قول النابغة
وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا
وزعم بعضهم ان لا تعمل في المعرفة كما في النكرة شرح الفية وغيره

٦ لان هذه المشابهة لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه به لان
ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع
فيكون ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا
عن تستتبعه في العمل م

٨ وما هن امهاتهم واذا عملا في الثاني عمل في الاول
وعن عاصم امهاتهم بالرفع على لغة تميم وقرئ امهاتهم

فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال
(المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية)
قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون
الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين (فمنه)
اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية (المفعول المطلق) سمي به
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع
واللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة
المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به
او فيه او معه او له (وهو) اى المفعول المطلق (اسم ما فعله فاعل
فعل) والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه
لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم
جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل
هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر
كلها (مذكور) صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة
كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا

٤ ضمير منفصل مبتدأ ثان راجع الى المنصوبات والتذكير باعتبار الخبر وليس هو ضمير فصل كما توهم لوجوب مطابقته للمبتدأ شرح

٥ وانما لم يقل ما اشتمل على النصب لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة لان معنى المنصوب مشتمل على النصب كاملة

٥ والتعريف يشتمل على العلل الاربع علة فاعلية وعلة صورية وعلة مادية وعلة غائية

٦ واما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة كقولك ضربت ضربا شديدا وضربت زيدا وضربت يوم الجمعة وضربت امامك وضربت بالسوط وجلست والسارية وجاء زيد راكبا وطاب زيد نفسا وما ضربت الا زيدا وما ضربت الا زيدا ايضاح

٦ اى من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا ينتقض تعريف المنصوبات بمثل مسلمات ومسلمين اذ ذات الكسرة والياء في هذه الامثلة وان كانت علامة كون الاسم مفعولا لكنها ليست ملابسة بهذه الحيثية عصمت

٧ قوله اى من المنصوب يعني ان الضمير راجع الى المنصوب في المذكور في ضمن المنصوبات موافقا للضمير هو في قوله هو ما اشتمل وهو المناسب باعتبار جعل القسم موافقا لما جعل معرفا قوله او مما اشتمل آه ليوافق ضمير اشتمل الراجع الى ما وهو المناسب باعتبار قرب المرجع عصمت

٨ بدأ بالمفعول المطلق اذ هو مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه محمد وانى

٩ وزاد السيرافي مفعولا سادسا سماه مفعولا منه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اى من قومه

نحو فضرب الرقاب واسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج
به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع
على زيد بمعناه صفة ثانية الفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى
ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد به ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته
تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل
عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي
فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل
المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل المذكور
مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة
فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة
فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك
كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل
مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على
المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود
جامعا ومانعا (ويكون) اى المفعول المطلق (للتاكيد) اذا
لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل (والنوع) ان دل

لان الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبة فاعل يعني والمفعول يدل على الحدث فقط فلا يحمل الاكثر على الاقل فاجاب بقوله وليس المراد سمع

٨ اى معنى الفعل الذي هو الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل

٩ قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فيه انه يلزم خروج المفعول المطلق النوعي والعددي من تعريفه لانهما يدلان على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا على معنى الذي هو المطلق اشتمال الكل على الجزء والجواب ان معنى المفعول هو ذات الحدث الذي دل عليه اللفظ وكون ذلك الحدث من نوع كذا او بعدد كذا قيد او صاف لذلك المعنى فالمعنى المعتد به في المفعول المطلق هو ذات ذلك الحدث والفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء في جميع اقسامه او المراد من معنى المفعول المطلق ما قصد به من الافراد والفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء او المراد من الحدث الحدث الذي في ضمن ذلك الفرد وبالجملة تحقق الفعل باعتبار الجزء الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم الذي هو المفعول المطلق لانهما متحدات بالذات فعلى هذا لا يخرج عن حد المفعول المطلق انواعا في ضربت انواعا آه عصمت

١٠ الاولى ان يقال ان ههنا كراهتين احدهما ما وجد من فعل وعبر عنها بكراهتي والاخرى ما وجد بعدها تعلقت تلك الكراهة الاولى لتعلق الفعل بالمفعول به فعبر عنها بقولك كرهت فهما متغايران بحسب الوجود ويجوز ان يراد بكراهتي معنى مصدر كرهت لا ما وقعت سابقة عليها فح يكون مفعولا مطلقا والفعل مشتمل على ما قصد منه مثل ما ذكر في كرهت عصمت

١١ فيكون المصدر مؤكدا للفعل والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كراهة م

١٢ اى باعتبار كونه قائما بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها الفعل المسند الى ذلك الفاعل يعني باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل العامل فيها م

على بعض انواعه (والعدد) ان دل على عدده (مثل جلست جلوساً للتأكيد وجلسة) بكسر الجيم (للنوع وجلسة) بفتحها (للعدد فالاول) اى الذى للتأكيد (لا يثنى ولا يجمع) لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين وجلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد (بخلاف اخويه) اللذين هما النوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها (وقد يكون) المفعول المطلق (بغير لفظه) اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل (قعدت جلوسا) او بحسب الباب مثل انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا (وقد يحذف الفعل) الناصب للمفعول المطلق (لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم) من سفره (خير مقدم) اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه (ووجوبا) اى حذفا واجبا (سماعا) اى سماعا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها (نحو سقيا) اى سقاك الله سقيا (ورعيا) اى رعاك الله رعيا (وخيبة) اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه (وجدعا) اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن

يدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك

قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا فى نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك لارى

لانه موضوع للحقيقة بدليل صحة اطلاقه للضرب القليل والكثير والقوى والضعيف وهو شىء واحد لا يقبل التثنية والجمع لان التثنية ضم شىء الى شىء والجمع شيئين فصاعدا الى الشىء تامل

السماع بالفتح المصدر وبالكسر الاسم

السماع ما سمع من العرب ولم يسمع نظيره او سمع لكنه قليل

عند من لم يفرق بين القعود والجلوس والا فمفعول مطلق مجازى لا حقيقى

قال زين العرب فى شرح المصابيح ان الفصحاء يستعملون القعود فى مقابلة القيام والجلوس فى مقابلة الاضطجاع

فعلى هذا جلوسا مفعول مطلق لجلست المقدر اى جلست جلوسا ذينى زاده

استينافا او اعتراض او عطف على مقدر اى يذكر الفعل كثيرا وقد يحذف

ومذهب المبرد والمازنى والسيرافى وصححه ابن مالك وقال الرضى هو اولى لانه منصوب بالفعل الظاهر وهو الاولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه وعند سيبويه والجمهور وصححه ابن حيان ان جلوسا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه اى وجلست جلوسا واختار الفارسى وابن جنى فان اريد به التأكيد عمل فيه المضمر لا الظاهر لانه من قبيل التأكيد اللفظى وان اريد به النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه نكت السيوطى

توصيف الفعل بالناصب للمفعول المطلق مع ان شانه كذلك

والشفة واليد (وحمدا) اى حمدت حمدا (وشكرا) اى شكرت شكرا (وعجبا) اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العامة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له (و) قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا (قياسا) اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما (فى مواضع) متعددة (منها) اى من هذه المواضع موضع (ما وقع) اى مفعول مطلق وقع (مثبتا) اى زيدا اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه (بعد نفى) داخل على الاسم الذى لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه (او) بعد (معنى نفى داخل على اسم لا يكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية (او وقع) المفعول المطلق (مكررا) اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض

قال الشيخ الرضى الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعنى قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب وسبحان الله وسعديك وسبحانك وحمدا لك عب

اى حمدت الله حمدا

ويجوز ان يكون المراد منه هو الدليل الموجب للحذف وهو التزام غيره موضع مع القرينة الدالة عليه عافية

نبه بصيغة جمع الكثرة على انه لا ينحصر حذف الواجب فيما ذكره من المواضع الستة توقادى

قال منها ولم يقل هى كذا وكذا لان المواضع لا تنحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذى يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس قيام لارى

بان يقع بعد النفى ثم ينتقض النفى بالا وانما بخلاف ما اريد نفيه بان لا ينتقض النفى وجيه الدين

اى الفعل الناصب للمفعول المطلق لانه لا يقوم مقام الفعل فيه لفظا بخلاف ما زيد الا سيرا فان كلمة الا يقوم مقام الفعل محمد وائى

قوله بعد نفى داخل الظاهر انه قيد لنفى صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون نابعة لموصوفين وقيل صفة لنفى فالمقدر صفة معنى نفى وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقول نفى او معنى نفى بتأويله بواحد من نفى او معنى نفى والصفة فى الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفى داخل على الاسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفى المقيد لكان اوضح فافهم عصى

ذكاذكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه (نحو ما انت الا سيرا) اي تسير سيرا (وما انت الا سير البريد) اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبه به فعله او المفرد ومضاف (وانما انت سيرا) اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي (وزيد سيرا سيرا) اي تسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا (ومنها) اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا فيها (ما وقع) موضع مفعول مطلق وقع (تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة) والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى (فشدوا الوثاق فاما منا بعد) اي بعد شد الوثاق (واما فداء) فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن والفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما يفدون فداء (ومنها) اي من تلك المواضع (ما وقع) اي موضع مفعول

مفرغ مفعول مطلق لتسير المقدر قائم مقام الخبر موشح

يعني ما انت الا تسير سيرا مثل سير البريد فاذا كان النفي كذلك مفعولا مطلقا مجازيا تكمل

لان السير في المثال الثاني فعل البريد وليس بفعل المخاطب الذي هو السير المقدر ويشبه فعل البريد حاشية

وانما وجب الحذف هنا لان المبتدأ يقوم مقام الفاعل والتكرار مقام الفعل نجم الدين

وانما سمي اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصوله كالاثر يكون بعد المؤثر وانما وجب حذف الفعل هنا لان فشدوا الوثاق لما كان متضمنا لفوائد من المن والاسترقاق والعقل يدل على الفعل المحذوف كلمة اما قائمة مقام الفعل ولهذا لم يجب حذف الفعل فيما اذا لم يقع تفصيلا نحو مننت منا لعدم كلمة اما وجيه الدين

قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها آه فان قلت هذا انما يصح في الجملة الفعلية وما في حكمها واما اذا كانت الجملة اسمية مثل زيد جسم او حيوان او انسان فمضمونها اذ ليس لها مصدر قلت يجوز في جميع الجمل اخذ المعنى المصدري باعتبار ارتباط مسندها بما اسند اليه بالحاق الياء المصدرية بالمسند نحو جسمية زيد او حيوانية زيد او انسانية زيد في زيد جسم او حيوان او انسان مثلا والمراد المعنى المصدري الذي استنبط من الجملة واعلم ان التعميم المفهوم من قوله مصدرها المضاف الى الفاعل

مطلق وقع (للتشبيه) اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه (علاجا) اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح (بعد جملة) واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار (مشتملة) تلك الجملة (على اسم) كائن (بمعناه) اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار (و) على (صاحبه) اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار (نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار) اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له (و) نحو مررت به فاذا له (صراخ صراخ الثكلى) اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها (ومنها) اي من تلك المواضع (ما وقع) اي موضع مفعول مطلق وقع (مضمون جملة لا محتمل لها) اي لهذه الجملة (غيره) اي غير المفعول المطلق (نحو له علي الف درهم اعترافا) اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله له علي الف درهم لان

لانه لو نصب لبقي المبتدأ بغير خبر وما يقوم مقام الخبر موشح

اي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب المصدر وهي المكنى عنه بالضمير في قوله له وجب الحذف لسد الجملة السابقة مسد الحذف هج

قوله وعلى صاحبه آه اي صاحب مدلوله بتقدير المضاف ومشتملة تلك الجملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الاسم الذي اشتملت تلك الجملة ولما كان ظاهر هذه العبارة مضطربة متناقضة اذ الصاحب اي صاحب ذلك الاسم المتكلم في الحقيقة وفي المثال المذكور الضمير المجرور في قوله له وجهه بقوله اي الذي قام به معناه فيكون مجازا من قبيل وصف الدال بصفة المدلول ونظيره قول المنادي وهو المطلوب اقباله اي اقبال مدلوله لان المنادى من اقسام الكلمة مثل يا زيد والمطلوب اقباله هو مدلول يا زيد وهو الشخص المعين خذ هذا فانه ينفعك في مواضع شتى مصطفى چلبي

فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي له صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم ولا يجوز حذف الفعل لان الاسم بغير صاحب المصدر لا يدل على معالجة الفعل فان دل في بعض الامثلة فذلك انما يكون من المادة فلا يعبأ به چلبي رم

وصوت حمار مرفوع اما على الوصفية او البدلية ويحتمل ان يكون النصب على تقدير كاف التشبيه چلبي

هذا اشارة الى جواب كان السائل قال فان الصوت اسم جامد ليس بمصدر فاجاب بمن صات فح يكون مصدرا شرح لب

قوله من صات آه يعني ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانك كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم آواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت عب

وفي المقاليد الصوت والتصويت بمعنى فقوله بمعنى صوت تصويتا ليس له كثير فائدة وجيه الدين

مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه (ويسمى) هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيدًا لنفسه) اى نفس المفعول لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار (ومنها ما وقع مضمون جملة لها) اى لهذه الجملة (محتمل غيره) اى غير المفعول المطلق (نحو زيد قائم حقا) اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل (ويسمى) هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيدا لغيره) لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل (ومنها ما وقع مثنى) اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولابد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف (مثل لبيك) اصله

الب لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد (و) على هذا القياس (سعديك) اى سعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام (المفعول به هو ما وقع) اى اسم ما وقع (عليه فعل الفاعل) ولم يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق عما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر (نحو ضربت زيدا) فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم (وقد يتقدم) المفعول به (على الفعل) العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في خبر ان نحو من البر ان تكف لسانك (وقد يحذف الفعل) العامل في المفعول به (لقيام قرينة) مقالية او حالية (جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب) اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية (ووجوبا في اربعة مواضع) تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو اخاك اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب (الاول) من تلك المواضع الاربعة (سماعي) اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى (نحو امرأ ونفسه) اي اترك امرأ ونفسه (وانتهوا خيرا لكم) اي انتهوا عن التثليث

بالذكر لاصالته هندى

حال من الفاعل والمفعول او خبر ان لكان المحذوف واسمه راجع الى الفاعل والمفعول عصمت

٩
قوله اما جوازا اشارة الى تقدم المفعول على الفعل باحد الوجوه الثلثة اما جائز واما واجب واما ممتنع عصمت

١٠
قوله واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر عبد الغفور

١١
واضيفا الى ما تضمن معنى الاستفهام نحو ايهم ضربت اي حين تركب وغلام ايهم ضربت رضى

١٢
بتاء الخطاب فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا رأيت ام عمرا في محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا يبطل الصدارة تم

١٣
وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا في محل النصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة توقادى

١٤
لان ان موصولة فلا يتقدم ما في حيز الموصول لانه كجزء الكلمة منها فكما لا يتقدم جزء الكلمة على اولها فكذلك لا يتقدم ما في حيز الموصول عليه ايضاح

١٤
وكذا لا يتقدم المفعول به اذا كان الفعل مؤكدا بنون التأكيد والسر في ذلك ان التأكيد يؤذن الاهتمام بشان الفعل وتقديم المفعول توهم خلافه فلا يتقدم المفعول وكذا لا يتقدم المفعول على فعل التعجب مثل ما احسن زيدا لانه لا يتصرف فيه وكذا لام الابتداء عصمت

١٥
قيل توصيفا لفعل بالعامل اشارة الى ان هذه الحذف غير مختص بالفعل بل يحذف عامله الذي هو شبه الفعل ايضا لكن يجب ان يعلم ان العامل الاعم انما هو في الحذف جوازا او فيما اضمر عامله واما في الحذف وجوبا سماعا

واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد (واهلا وسهلا) اي اتيت اهلا اي مكانا ما هو لا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا (و) الموضع (الثاني) من تلك المواضع الاربعة (المنادى وهو المطلوب اقباله) اي توجهه اليك اما بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت منزلة من صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى دخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى (بحرف نائب مناب ادعو) من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد (لفظا او تقديرا) تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض (و) للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية

الاقبال ونحو يا الله لا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال اللهم الا ان يحمل على التخيل كانيابه المنية وفيه انه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوبا الاقبال او يكون المراد المطلوب اقباله ولو حكما فيصدق عليه لانه سؤال الاجابة هندى

٥
اي اقبال مدلوله بحذف المضاف اليه او من قبيل وصف الدال بصفة المدلول جلبى

٦
ولو قال فلا يدخل بهذا القيد اذ قيد واحكاما في تعريف المنادى لكان انسب باول كلامه واخره واوضح داود

٧
اي في اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب اقباله وادخال امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقي والحكمي توقادى

٧
قوله وفيه تحكم لان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله كما في نحو يا سماء وجبال والظاهر ما قال المص وهو المندوب ليس بمنادى لانه في الحقيقة متفجع عليه لا يقصد نداؤه حتى يتكلف طلب الاقبال فيه واما نحو يا سماء ويا جبال فلما لم يكن فيه امر آخر غير النداء تكلف فيه معنى النداء وطلب الاقبال وجيه الدين

٨
قوله فاذا قلت يا محمداه الخ لا يخفى عليك ان هذا المعنى بعيد وليس مقصودا للنادب بل مقصوده اظهار التألم للسامعين بسبب المندوب وليس مراده طلب اقبال المندوب له بوجه من الوجوه لا حقيقة ولا حكما مع ان المندوب باب واسع كثير الدور ان على السنتهم فجعله داخلا على المجاز في المنادى مستبعد جدا فلم يكن جعل المندوب بابا على حدة تحكما مع ان المقصود جعله ذا جهتين فنظرا الى كونه مناسبا بالمنادى في اكثر الاحكام لم يجعل بابا مستقلا ولم يفصل من المنادى ولم يقل في صدر البحث ووجوبا في خمسة مواضع بجعله موضعا خامسا ونظرا الى كونه بابا واسعا كثير الدوران على السنتهم وعدم شمول تعريف المنادى بدون التكلف لزم مخالفته بالمنادى في بعض الاحكام وفي كونه مدخولا وذكره على حدة في بحث المنادى فكان المص اعترض اعتراضا فعليا على صاحب المفصل عصمت

بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او المنادى والمنادى الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى
عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا
فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على في بعض كلامه
ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد
جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه كلا جزئى الجملة اى الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل
مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه (ويبنى)
اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما (على ما يرفع به) اى
على الضمة او الالف والواو التى يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل
مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير
ملايم لسوق الكلام (ان كان) اى المنادى (مفردا) اى لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه (معرفة)
قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية

٧ وقول ابى على باطل لانه يجوز حذف حرف النداء مع بقاء عمله
بخلاف اسم الفعل ولانه يستعمل بالافادة بالنظر الى مسماه
لانه جملة وحرف النداء ليس كذلك ولانه يلزم منه كون اسم الفعل
على حرف واحد في الهمزة ولم يوجد ذلك في اسماء الافعال واذا
بطل في الهمزة بطل في الكل حملا عليها هندى

٨ قوله عند المبرد آه فيه ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة
معناه والفاعل ضمير مستتر لا يكون ايضا مقدرا الا تبعية
الفعل فلا بد ان يحمل كلام المبرد على ان الحرف قائم مقام الفعل
في العمل وكلا جزئى الجملة مقدر عصمت

٩ وهو لفظ انا في ادعو فيقال له فاعل لحرف النداء مجازا على مذهبه
كما في الظرف ع ب

١٠ اى يجبان يبنى كما هو الاسلوب في الاحكام والقواعد ثم
لما كان العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر مما يختار فتحه
ولم يجب فيه البناء وعلى ما يرفع به فهو بمنزلة المستثنى من هذه
القاعدة عصمت

١١ اى يجبان يبنى والاحسن في العبارة ان يقال المنادى
الا كان مبنيا ترك كما هو ح هـ

١٢ قوله لقلتها بالنسبة الى النصب فانه في ثلاثة مواضع بخلاف فهما
موضعان وهما المفرد المعرفة والمستغاث كذا قيل وهذا
انما يقتضى التقديم لو كان بيانها قليلا بالنسبة الى بيانه ولا
يظهر ذلك على ما ذكره المص فالاولى ان يوجه بانها قليلة
باعتبار الموضع والقليل بالنسبة الى الكثير تحقيقا للمناسبة
بمنزلة المفرد من المركب والمفرد مقدم على المركب فقدم بيان
القليل على بيان الكثير ايضا وجيه الدين

١٣ قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبنى
قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك
نظرا الى كونه مفعولا به واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر
على قدر الضرورة كما قال الشاعر: سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام عبد الغفور

١٤ يعنى انه مرقبيا ارضعت بهذه المرأة هذا الشاب ولك

المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى
لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل) مثال لما هو مبنى على الضمة
اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء (ويا زيدان)
مثال المبنى على الالف (ويا زيدون) مثال المبنى على الواو (ويخفض)
اى يجر المنادى (بلام الاستغاثة) اى بلام يدخل وقت الاستغاثة به
وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من امثاله
بالدعاء (نحو يا لزيد) وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف
المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم
ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر
لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها
نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على
المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو وكسرت لام المعطوف لان الفرق
بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا
فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف فاعترض

شابه لذلك المنسى ع

٨ فان قيل قوله يا زيد يعرف بالنداء والعلمية قيل في ذلك وجهان
احدهما انا نقول ان تعريف العلمية قد زالت منه ووجد فيه
تعريف النداء والقصد فلم يجتمع فيه تعريفان والثانى ان الاسم
ان تعريف النداء والعلمية اجتمعا فيه ولكن جاز ذلك انا انما
منعنا من الجمع بين التعريفين اذا كانا بعلامة كيا مع الالف
واللام والعلمية ليست بعلامة لفظية فبان الفرق بينهما
كشف

٩ قال ويا زيدان فان قلت الصواب في التمثيل يا رجلان لانهم
قالوا ان العلم اذا ثنى وجمع بالواو والنون لزمه لام التعريف
وايراد لام التعريف لا يصح ههنا فلا بد من تغيير المثال قلت
هذه القاعدة مختصة بغير المنادى فان حرف النداء قائم مقام
لام التعريف فلا حاجة الى ايراد اللام عصمة الله

١٠ الجر عبارة البصريين والخفض عبارة الكوفيين وهما بمعنى
واحد الفية وانما قال ويخفض ولم يقل ويكسر لكونه معربا
لان الخفض من القاب المعرب والكسر من القاب المبنى محرره

١١ وانما اختير اللام من بين الحروف اذ المستغاث مخصوص من
بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار
هندى

١٢ وهو من الغوث وهو استدعاء المطلوب احدا لدفع الظلم
عنه وهو يقتضى مدعوا ومدعوا عليه فالمدعو المستغاث به
والمدعو اليه المستغاث جلبى

١٣ اشارة الى اضافة اللام الى الاستغاثة لادنى الملابسة وليس
الاستغاثة معنى اللام بل معنى اللام هو الاختصاص عصمت

١٤ فان قيل هذه اللام حرف الجر اذا دخلت على المظهر يجب كسرها لتوافق
حركة معمولها ومفتوحة في الضمير لكون الفتح اخف والضمير
اثقل واجاب بقوله وانما فتحت لدخوله على الكاف حكما محرره

١٥ لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا
في مقام الاغاثة او التعجب والتهديد عص

١٦ فلان زيدا وعمرا كلاهما مدعوان ولكن اللام تفتح

على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الخصومة وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه التعجب ويتخلص عنه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص فى الايضاح وهو ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى ليس الماء ولا الدواهى وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها ح كما هو الظاهر مما سبق (ويفتح) اى يبنى المنادى على الفتح (لالحاق الفها) اى الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها (ولا لام) فيه لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما (مثل يا زيداه) بالحاق الهاء به للوقف (وينصب ما سواهما) اى ينصب على المفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى

قوله كان المهدد اسم فاعل يعنى كان المهدد يستغيث ويقول يا مهدد اغثنى لاجل خصومتى واحضر منى لانتقم فيدفع الم خصومتى او توجه الى بقلبك حتى اهدد فاتخلص من الم ترك المامور به وكذلك المتعجب يستغيث ويقول يا متعجب منه اغثنى لاجل العجب واحضر او دم على حالتك ليقضى منك العجب فتخلص منه والاول اذا كان المهدد والمتعجب منه غايبا او بعيدا والثانى فيما اذا كان قريبا فلا يرد ما قيل انه يأبى عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء فى حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشئ لاحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاستغاثة منه
وجيه الدين

٨ من تعد عجبه الى احوال ويتبع من عجائبه ولم ينظر مرة اخرى هذا معنى التخلص
عبد الله قلعى

٨ وهذا تعسف بارد على ان التهديد يقتضى الاستيلاء ولا استغاثة الذليل وان الموجود قبل النداء وسببه الضحك والسبب كيف يقتضى منه العجب ويراد التخلص امتحان

٩ قوله فيشكل آه الاشكال انما يكون اذا انحصر وجه الفتح فيما سبق والا فلا اشكال اذ يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة فتأمل
عصمت

١٠ ويمكن الجواب بانه منادى حكما وصورة لقيامه مقامه
ح

١١ لانه يظهر مما سبق ان فتح اللام لوقوعه موقع كاف الضمير اى كاف الخطاب كذلك لان الماء والدواهى ليس موقع الكاف بل القوم وقع موقعه تأمل

١١ وهذه الالف تدل على ان الاسم مستغاث كدلالة اللام فى يا لزيد ولذلك لا يجمع بينهما
خواجه
اى فلم يجمع العرب بينهما

١٢ ولا يجتمعان تحرزا عن التكرار والجمع بين العوضين لا فائدة فى الجمع بين لفظ اذا وحين الا ان يقال الجمع بينهما للمبالغة والتأكيد
ح

١٣ قوله فبين اثريهما تناف فيه انه يجوز الجر بالفتحة كما فى غير المنصرف فلم يكن بين اثريهما تناف فى هذه الصورة مثل يا لاحمداه الا ان يعتبر اطرادا للباب ويمكن ان يقال ان التنافى فى بين

المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا (مثل يا عبد الله) والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف (مثل يا طالعا جبلا) والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة (مثل يا رجلا) مقولا (لغير معين) اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثانى يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين لان هذه العبارة اعم من ان يراد بها معينا او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة (وتوابع المنادى المبنى) على ما يرفع به (المفردة) حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا

يا طالعا جبلا معرفة بدليل تعرف صفته يقال يا طالعا جبلا الطريق بخلاف يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل عدم تعرف صفته لا يقال يا رجلا الصالح قيل انه اعتمد على موصوف معرفة مقدر والتقدير يا ايها الطالع فحذف اى للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع الف التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارع المضاف
وجيه الدين

٤ وانما قال لغير معين لان النكرة بالقصد والاقبال يصير معينة مخاطبة فيقع موقع حرف الخطاب فيبنى فقيد بذلك احترازا عنها
محمد وانى

٥ قوله لا تقييد له بان يكون حالا عن رجلا يعنى انما يكون تقييدا له اذا احتمل نصب رجلا مقولا لمعين وليس بمحتمل له فلا يمكن ان يكون تقييدا له فيلزم ان يكون للتوقيت يعنى كون الرجل منصوبا وقت كونه مقولا لغير معين
حواشى هندى

٥ يعنى ان كون الرجل مقولا لغير معين قيد النصب لزم ان يكون نصب بدون هذا القيد لان المقيد عام والعام يوجد بدون الخاص وح يلزم ان يوجد نصب الرجل حال كونه مقولا لمعين وهو باطل ح يبنى على الضم فلم يوجد نصبه فما فرض قيدا فليس بقيد بل هو توقيت له
حاشيه

٦ نقل عنه فى الحاشية وانما قيدنا بقوله ظريفا ليكون نصا فى كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال الحسن الوجه الظريف انتهى اعلم ان فى شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بالجملة فانه ح لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل القدوسى بل يقال قدوسا ويقال يا نخلة من ذات عرق طويلة ولا يقال الطويلة
عصمت

٧ اذ حرف التعليل حيث للشرط بمعنى اذا مضافا الى الجملة اتضح وهو فعل شرط وسهل جزاء الشرط والجملة مفعول له للم يورد
لمحرره

٨ قوله وهذه الامثلة آه كانه قد قال وينصب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث ومثل بما سوى المفرد المعرفة ولم يمثل بما سوى المستغاث فاجاب بقوله وهذه الامثلة
قدقى

٩ غير المستغاث بالالف فانه مبنى على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم فانه صفة لازمة الرفع كما سيجئ
هندى

الا وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو
لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح
لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة
حقيقة بان لا تكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما
بان تكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة
المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه
بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب نحو يا زيد
الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر
الحكم الاتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا
بل لا بد فى بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد
فيما هو محتاج اليه فقال (من التأكيد) اى المعنوى لان التأكيد اللفظى
حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه
رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوى
(والصفة) مطلقا (وعطف البيان) كذلك (والمعطوف) بحرف
(الممتنع دخول يا عليه) يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير
الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء (ترفع حملا على
لفظه) الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز

قوله كامل وفى الكامل ههنا المضاف المعنوى — اصابع

قوله لما لم يجر الحكم يعنى لم يجر الحكم الاتى وهو الرفع على اللفظ والنصب فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلق بل مع قيد فلا بد من تفصيل التوابع الجارى فيها هذا الحكم لتعين تلك التوابع ويخرج ما سواها ولا بد من تقييد لتعين ما هو جار فيه وهو المعطوف بحرف لا تمتنع دخول يا عليه فظهر ترتيب التفصيل والتقييد فلا يرد ما قيل ان عدم الجريان لا يقتضى التفصيل بل التقييد — وجيه الدين

صفة التوابع لان من البيانية ان كان بعد المعرفة يكون صفة وان كان بعد النكرة يكون حالا عنه وههنا هو الاول — هندى

قوله اى المعنوى على ما فسره الشارحون وكان المختار عند المص ذلك اى اعراب التأكيد اللفظى رفعا ونصبا واما تقييده فى الشرح المفصل فبناء على الاعم الاغلب هذا توجيه ما ذكره الا ان ظاهر المختار عنده فى شرح المفصل كما يشعر به التمثيل للتأكيد فى شرحه للكافية بنحو يا تميم اجمعون واجمعين — وجيه الدين

لعدم جواز الوجهين فيه قوله حكمه فى الاغلب راجع الى البناء فقط فالاولى حكمه حكم الاول اعرابا فى الكل وبناء فى الاغلب بل الاولى حكمه حكم الاول فى الاغلب لان المبحوث عنه توابع المنادى المبنى — داود

لان الثانى عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول — لارى

قال الاصمعى لا توصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه فارتفاع الظريف فى قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته كونه مثله فى جميع الاحكام — رضى

اى سواء كانت صفة جرت على من هى له او صفة غير من هى له سواء كانت ممتنعة دخول الياء عليه او غير ممتنعة وقوله عطف البيان كذلك اى مطلقا سواء كان ممتنعا دخول الياء عليه او غير ممتنع — هندى

المراد من يا مطلق حرف النداء اذ ذكره بطريق المثال ويجوز ان يراد خصوصها

ان يكون تابعا للفظه (وتنصب) حملا على (محله) لان حق تابع
المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم
اجمعون واجمعين فى التأكيد (ويا زيد العاقل والعاقل) فى الصفة
واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا فى عطف
البيان ويا زيد والحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا
عليه (والخليل) بن احمد وهو استاذ سيبويه (فى المعطوف) بحرف
الممتنع دخول يا عليه (يختار الرفع) مع تجويزه النصب لان المعطوف
بحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه
على تقدير مباشرة حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها
ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصار رفعا
(وابو عمرو) بن العلاء النحوى القارئ المقدم على الخليل يختار فيه
(النصب) مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة
اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله
ومحله النصب (وابو العباس) المبرد (ان كان) المعطوف المذكور (كا
لحسن) اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه (فكالخليل) اى فابو العباس مثل
الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام
عنه (والا) اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام

رتبا وعلما فى الدرجة لانه ناقل عن النبى فى العلم لان القراء اعلى من النحاة — قدقى

لان المعطوف على المبنى انما يجب على المحل لا على اللفظ بدليل ضربنى هؤلاء وزيدا بالنصب — لباب

قوله فانه لما امتنع تقديره آه فالاولى لما امتنع فيه مباشرة حرف النداء بواسطة اللام لا يكون كالمنادى المستقل واما عدم امتناع حرف النداء فيه هو عدم كونه منادى مستقلا فلا شك فيه — داود خوافى

اعلم ان العلم عند المحققين على ثلثة انواع نوع لا يجوز دخول اللام فيه نحو جعفر واسامة ونوع يجب اللام فيه وهو كل اسم صار فيه العلمية وفيه اللام وصارت كالجزء ونوع يجوز دخولها واسقاطها وهنا كان صفة فى الاصل او مصدر ومنهم من جعلها على ضربين فقط واهمل القسم الذى يجوز دخول اللام عليه واسقاطها — چلبى

قوله لان المعطوف بحرف آه نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال — لارى

فيه انه على هذا ينبغى ان يكون المختار النصب عند ابى عمرو فى سائر التوابع ايضا فلا وجه للتخصيص بالمعطوف المذكور — عصمت

فان الصفة اذا جعلت علما جاز اثبات اللام فيه ونزعه — لب

اى كل علم يكون فى الاصل صفة يجوز دخول اللام وعدمه كالحسن يعنى المعرف باللام الذى يمكن نزعها منه اى لا يكون موضوعا معها — نجم وداود

وابو العباس ولم يختر احدهما بالتعيين بل ردد فهو ان كان المعطوف المذكور كالحسن بان كان من الاسماء المعرفة التى انتزاع الالف واللام عنها وذلك انما يكون فى الصفة

عنه مثل النجم والصعق (فكان عمرو) اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا (والمضاف) عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية (تنصب) لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقع توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل يا عبد الله فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقة (والبدل والمعطوف غير ما ذكر) اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره هو المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه (حكمه) اى حكم كل واحد منهما (حكم) المنادى (المستقل) الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه (مطلقا) اى حال كون كل منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا

اللفظية فى حكم الانفصال وجيه الدين

٥ ان هذا الدليل يقتضى ان لا فرق بين المضاف بالاضافة الحقيقية واللفظية والمشابه للمضاف لانه يجرى فى جميعها مع انه ادخل المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف فى المفرد الذى حكمه جواز الرفع والنصب عصمت

٦ اى توابع المنادى اذا كانت مضافة لم يجز فيها الا النصب مع عدم الاتحاد بينهما وبين متبوعها كما يؤخذ من قوله المضاف فان ترتب الحكم على المشتق يشعر بعلية مأخذ الاشتقاق داود

٧ من رفعها لان النصب اصل فى المنادى وتوابعه ولا مانع منه

٨ وفى العلة نظر لانها مشتركة للمفردة لان حرف النداء لا يباشرها ايضا ولا بأس بفساد العلة النحوية قدى

٩ نظرا الى عينها فى نفسه غائب وجوز الشيخ الرضى كلكم نظرا الى الخطاب العارض لارى

١٠ وفيه ضبط ظاهر وهو ان ذو انما وضع بجعل اسماء الاجناس صفات للنكرة لا غير وهنا ليس كذلك حاشية سيوطى

١١ كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انك جئت من كل واحد من التوابع المذكور المضاف بمثال غير المعطوف الممتنع دخول يا عليه فما مثاله فاجاب بقوله ولا يجئ قدى

١٢ الظاهر ان يقال فى الدليل لان الكلمة المعرفة باللام والالف لا تضاف اضافة معنوية قياسا واستعمالا فلا يقال الغلام زيد فى غلام زيد محرره

١٣ لان الغرض من دخول اللام التعريف ولا يمكن دخولها على المضاف لحصول الغرض بالاضافة بل التجريد فى الاضافة المعنوية واجب محرره

١٤ فان قيل الغير هنا صفة المعطوف مع انه نكرة والموصوف معرفة والمطابقة فى المعرفة والنكرة واجبة ...

جبلا ويا زيد ورجلا صالحا (والعلم) اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم (الموصوف بابن) مجرد عن التاء او ملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو (مضافا) اى حال كون ذلك الابن مضافا (الى علم آخر) فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن (يختار فتحه) لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا به (واذا نودى المعرف باللام) اى اذا اريد نداؤه (قيل) مثلا (يا ايها الرجل) بتوسيط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصل (ويا هذا الرجل) بتوسيط هذا (ويا ايهذا الرجل) بتوسيط الامرين معا (والتزموا) يعنى العرب (رفع الرجل) مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر (لانه) اى الرجل مثلا (هو المقصود) بالنداء فالتزموا رفعه لكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية

منصغر ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما فى حكم ما فى هذا الباب لعدم الكثرة هندى

٤ اى اذا وصف المضموم بابن قيده بالمضموم ليخرج المضاف نحو يا عبد الله ابن زيد فانه ليس من هذا الباب شرح اللب

٥ منصوب على الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ اعنى ان حركة المنادى بنائية دون حركة الابن على الصحيح لان الابن مضاف فهو معربة وقيل بنائيهما وقيل باعرابهما كامل

٥ قيل يشترط ان يكون صفة مفردة غير مثناة ولا مجموعة ولا مصغرة ولا مفصولا بينه وبين الموصوف فان وجد احد هذه الامور لزم بناء المنادى على الضم نحو يا زيد وعمرو ابنى خالد ويا زيد وعمرو وبكرا بنى خالد ويا زيد ابنى خالد ويا هند ابنة عاصم ويا زيد وعمرو ابن خالد بضم الاول سواء جعل تابعا اولا لاجل الفصل لعدم كثرة الاستعمال حاشية موشح

٦ وهى كون المنادى علما وكونه موصوفا بابن وكون ابن متصلا وكونه مضافا الى علم آخر دهى

٧ اى بالفتحة التى هى مشابهة لحركة الاصلية صورة لا ان هذه الفتحة عين حركته الاصلية لان هذه الحركة حركة بناء وحركته الاصلية حركة اعراب وبينهما فرق فافرق داود

فائدة اذا كان الابن بين العلمين فى غير النداء فان جعل الابن صفة لما قبله حذف التنوين من موصوفه وحذف الالف من الابن فى اللفظ والكتابة مثاله جائنى زيد بن عمرو وحذف التنوين من زيد والالف فى الكتابة من الابن وان جعل الابن خبرا لما قبله لم يحذف التنوين مما قبله ولا الالف من الابن فى الكتابة مثاله زيد ابن عمرو فزيد مبتدأ وابن خبره ولم يحذفا التنوين من زيد ولا الالف من الابن فى الكتابة والابنة كالابن فى جميع ما ذكرنا وانما حذف التنوين من الموصوف والهمزة من الابن لان الصفة والموصوف كشئ واحد فكانا الصفة والموصوف اسما واحدا ولا يكون فى وسط الواحد تنوين ولا همزة وصل وانما لا يحذف التنوين والالف اذا جعل الابن خبرا لان الخبر منفصل عن المبتدأ ولا يمكن ان يجعل المبتدأ والخبر كاسم واحد ويحذف الالف من الابن فى الكتابة فى المنادى ايضا اذا وقع الابن بين العلمين شرح الجمل

التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر ههنا ك
ما يخرج صفة الاسم المبهم عن ذلك القاعدة (وتوابعه) بالجر عطف
على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها
الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال (لانها توابع) منادى (معرب)
وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني (وقالوا) بناء
على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة
(يا الله) لان اصله اله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت
الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال (خاصة)
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة
لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة
الكلام فلا تجوز ان يقال يا النجم ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة
في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها
ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه

٦ فان قلت قد يتبع محل فيجوز فيه وجهان فالحصر المستفاد من انما ممنوع قلت الحصر اضافي يعني من بين توابع المنادى لا يجوز الوجهان في توابع المنادى المعرب بل في تابع المنادى المبني عصمت

اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان يقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان اللام الذي في الله ليس للتعريف بل هي عوض عن حرف اصلي وهو الهمزة في اله فنقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت الهمزة ثم ادغمت اللام في اللام فصار الله وكما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة على الله تعالى متوسط

٧ قيل عليه كما كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعها معها في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه ان التعريف في الاله من قوله الاله من الحكاية لا من المحكي ومراده ان الله اصله اله منكر كما ذكر في تفسير القاضي وانما دخل حرف التعريف في خبر المبتدأ افادة للحصر كما في زيد الامير كذا في حاشية المطول

٨ لدفع العموم الذي ذهب اليه الكافة من تسمية اصنامهم وادغمت اللام في اللام ومن ثم يقطع الهمزة في النداء قدقي

٩ لعدم وجود شيء من افراد هذه القاعدة الكلية في الخارج الا فرد واحد فقط مع امكان الغير وهو يا الله وهذا من قبيل الكلي المنحصر في فرد واحد مع امكان كالشمس فراجع داود

١٠ كلمة خاصة اشارة الى ثلثة احكام يختص بها لفظ يا الله في باب النداء الاول قطع همزته والثاني اختصاص ندائه

بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين
كليهما حكموا بانه اشد شذوذا (ولك) اي وجاز لك (في مثل يا تيم تيم عدي)
اي تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور
بالاضافة في الاول (الضم والنصب) وفي الثاني النصب فحسب اما
الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب فلانه
مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف
والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف
بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي واجاز الفتح مكان النصب
على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني
كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او
تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال
جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة
اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم (و) المنادى (المضاف الى ياء
المتكلم يجوز فيه) وجوه اربعة فتح الياء مثل (يا غلامي) وسكونها
مثل (يا غلامي) واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها
كسرة احترازا عن مثل يا فتاي مثل (يا غلام) وقلبها الفا نحو يا غلاما

معطوف على قوله واما الضم في الاول قدقي

٨ والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف وانما جاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك وجيه الدين

٩ والفاصل بين المضاف والمضاف اليه جائز بالتاكيد في هذا المثال وبالعطف في غيره نحو بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم قوله بين ذراعي وجبهة الاسد اوله يا من رأى عارضا اسر به صفة عارضا اي عارضا سر به وهو السحاب الذي يعترض بالافق وذراعي الاسد كوكبان منيران ينزل فيهما القمر وجبهة الاسد كوكب ينزل فيه القمر واذا كان السحاب بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد يكون مطر هندي وحواسي

١٠ مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك خاصة في الظرف كما يجيء في باب الاضافة رضي

١١ قوله والسيرافي كان المصنف لم يختر بل اشار الى رده بتقديم الخبر اعني لك حتى ينحصر الاحتمال في الضم والنصب عصمت

١٢ قوله مكان النصب الاولى مكان الضم بل الصواب والسيرافي اجاز الفتح ايضا كما اجاز الضم والنصب كما لا يخفى على من تتبع كلامهم فتتبع داود

١٣ قوله لانه اما تابع مضاف وتيم الثاني تابع منصوب بالصفة على تقدير الاول وهو كون تيم الاول منادى مفردا معرفة وتابع مضاف بالاضافة والصفة على تقدير الثاني اما الاضافة فعلى تقدير كون تيم الاول مضافا الى عدي المذكور واما الصفة فهو اذا كان تيم الاول مضافا الى العدي المقدر عصمت

١٣ عند سيبويه والمبرد والسيرافي في حال النصب كما هو الظاهر على من تامل فلا تغشه في العفور داود

وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان الملق غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لدلالة الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم (بالهاء) في هذه الوجوه كلها (وقفا) اى في حالة الوقف تقول يا غلامه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل (وقالوا) اى العرب في محاوراتهم (يا ابى ويا امى) على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله (ويا ابت ويا امت معا) اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء (فتحا وكسرا) اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته

النون ثم زيد الهمزة في اوله فقيل ابن ثم صغر الابن فيعود الى الاصل فصار بنيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار بنى ثم ادخل عليه حرف النداء فقيل يا بنى حواشى هندى

يعنى قياسا مطردا فيهما كما في باقى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه الاربعة المذكورة آنفا في الوصل والقطع تم

قوله بالهاء في هذه الوجوه آه على تقدير ان يكون جعل قوله وبالهاء وقفا مستقلا على حدة عطفا على جملة السابقة او على خبرها يدل على وجوب الهاء في الوقف في الاحوال الاربعة المذكورة لكن الوجوب ليس الا مع الالف والاولى ان يكون قوله بالهاء عطفا على بلا هاء محذوف في تقديره ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بلا هاء وبالهاء وقفا فيفيد العبارة الجواز لكن يحمل على ما يشمل الوجوب ايضا لئلا يشكل بصورة الالف فان الهاء مع الالف كما ذكرنا عصمت

يعنى اذا كان هذه الوجوه توصل الى ما بعده بلا فاصل لا يؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل تم

وقالوا استئنافا واعتراض مستثنى معنى من الوجوه الاربعة للمنادى المضاف الى ياء المتكلم فان لهما سيأتى وجهان زائدا على الوجوه الاربعة المتقدمة او عطف على ما قبلها من حيث المعنى فكأنه قيل قالوا هكذا في مثل يا غلامى وقالوا آخر زينى زاده

جمع محاورة اى مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب او الام الى ياء المتكلم توقادى

لان الانسان يكثر نداءه لابيه وامه وكثرة النداء تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر ذا كثرة الوجوه توقادى

(و) قالوا يا ابتا ويا امتا (بالالف) بعد التاء جمعا بين العوضين (دون الياء) فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز (و) قالوا (يا ابن ام ويا ابن عم خاصة) هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام وابنت عم على الوجوه الاربعة اسمثل باب يا غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا (وقالوا) بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم (يا ابن ام ويا ابن عم) بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال (وترخيم المنادى جائز) اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فاذ دعت اليه ضرورة فالطريق الاولى (و) هو (في غيره) اى غير المنادى واقع (ضرورة) اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام (وهو) اى ترخيم المنادى (حذف في آخره) اى آخر المنادى (تخفيفا) اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم (وشرطه) اى

والجارية اذا صارت سهلة النطق يقال رخيمة ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل النطق بها عصمت

الترخيم في اللغة اسم الصوت الرقيق رخم صوته اذا رفع صوت رخيم اى ضعيف وعن الاصمعى قال الخليل ما اسم الصوت الضعيف قلت الترخيم عبد حمد الله

اعلم ان المص لما اراد تخصيص البيان بالترخيم في حال السعة نبه عليه بهذا القول اولا فالجواز يوجد في الضرورة ايضا وذلك لكثرة النداء في كلامهم ولان النداء انما يكون لامر مهم فهو يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف حينما يتم الكلمة عافية شرح الكافية

قوله اى واقع آه حمل الجواز على الوقوع الذى وقع في سعة الكلام من غير ضرورة وفهم الترخيم الضرورى الواقع في المنادى للضرورة بالمقايسة بالطريق الاولى وح يقابل قوله في غيره ضرورة تقابل الضد بالضد ويجوز ان يحمل الجواز على معنى اعم من الواقع في سعة الكلام والواقع للضرورة فيقابل ح بقوله وفي غيره تقابل العام بالخاص عصمت

السعة بكسر السين بمعنى الوسعة وهو المراد هنا وبفتح السين بمعنى القدرة حلبى

قوله واقع ضرورة اى لضرورة آه الظاهر انه حمل نصب قوله ضرورة على انه مفعول له والفعل المعلل هو الوقوع الذى قام بالترخيم والضرورة قائمة بالمتكلم فلم يتحقق شرط جواز تقدير اللام في المفعول له وهو كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل الا ان يجعل الاضطرار صفة للترخيم اى الترخيم في غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع فتأمل عصمت

ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية اى الترخيم في غيره اثر ضرورة وقد وجد ايضا كونه خبرا اى وهو في غيره ذو ضرورة شعرية

شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي (ان لا يكون مضافا) حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية (و) (ان) لا يكون (مستغاثا) لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف (و) ان (لا) يكون (جملة) لان الجملة محكية بحالها فلا تتغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين (و) هو (ان يكون) المنادى (اما علما زائدا على ثلثة احرف) لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة (واما) اسما ملتبسا (بتاء

ظاهر ولانه لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي ترد في حال الجزئية قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه عب

والكوفيون يجوزون الترخيم من آخر المضاف على انه تنزل منزلة اسم واحد تركيب

اي المنادى الذي ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة او حكما اولا م

لان المطلوب فيه مد الصوت والحذف ينافيه ولا غيرهما من المندوب وانما لم يذكر المندوب لانه غير منادى عنده هندي

قوله لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء اما كون النصب اثر النداء فلكون المنادى مفعولا ادعوا واما كون البناء اثره فلمشابهته لكاف ادعوك بخلاف الفتح فانه اثر الالف دون النداء وجيه الدين

على الضم اذا كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا في غير المنادى من غير ضرورة وداعية اليه وذا لا يجوز م

لما قلنا ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر النداء م

الفاء جواب المبتدأ المتضمن معنى الشرط وكان حرف من حروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه توقادي

ونقل عن بعض العرب جواز ترخيم الجملة بحذف الجزء الاخير نحو تأبط شرا وشاب قرناها يعني لو كان المنادى علما مسمى بجملة لا ترخم لان الجملة يجب ان يحكى كما هي ولا يتغير عن حالها ليفهم معناها الاصلي اذ لو تغيرت لفظا لتغيرت معنى ايضا فيبطل المقصود محرره

قال في التسهيل ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه في احد الرأيين عافية

قبل النداء لانه اذا لم يكن علما بل معرفة بالنداء مثل يا رجل لا يرخم وان وجد شرط الترخيم عدما لما سيأتي توقادي

وانما اشترطنا العلمية لكون نداء الاعلام كثيرا في الكلام

التأنيث) وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال المنادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف وسببه فقال (فان كان في آخره) اي آخر المنادى (زيادتان) كائنتان (في حكم) الزيادة (الواحدة) في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التأنيث فلم يحذف فيهما الا الاخر (كاسماء) اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار (ومروان او كان) في آخره (حرف صحيح) اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير فيهما في حكم الصحيح في الاصالة (قبله مدة) اي الف او واو

من تقييد الاسم الذي هو في حكم المعرب ع ص

مع التاء كما كان ناقصا عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيتها بل النقص انما لزم عن الواضع توقاده

الا انها امتزجت بما قبلها حتى صارت متعقب الاعراب داود

قوله الا ما شذ من نحو يا صاح اذ اصله يا صاحبي حذف الياء المتكلم اكتفاء بالكسرة ثم رخم بحذف الباء چلبي

فان صاحب نكرة تعرف بالنداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا بتاء التأنيث فالشرط الوجودي عدمي وان الشروط العدمية عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا م

لما فرغ من بيان ماهية الترخيم وشرائطه شرع في بيان انه في اي موضع يحذف حرفان وفي اي موضع يحذف الاسم برأسه وفي اي موضع يحذف حرف واحد عوض

قوله شرع في بيان كمية المحذوف ويمكن ان يقال شرع في اقسام الترخيم او شرع في بيان خصوصية الترخيم بعد الفراغ من بيان شرائط مطلق الترخيم عصمت

كيف يكون الحذف بسبب النسيء فتأمل لان يعتبر الاطلاق والتقييد ابرة

دفعة واحدة لمعنى واحد فالحكم فيهما وليسا في الحكم وهو طرف اعتباري والعبارة محمولة على القلب هندي

قوله في انهما زيدتا معا وان كان كل واحد بمعنى يغاير معنى الآخر كزيادتي سلمان وسليمان علمين وها تان الزيادتان سبعة اصناف زيادة التثنية كاسمين وزيادة جمع المذكر السالم نحو مسلمون وسليمون علمين وزيادة تاء جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيدنا نحو مروان وعمران وعثمان وخسران وياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي والف التأنيث وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها عب

قلبت الواو همزة ثم حذفت التاء والالف فصار اسم ثم زيدت في آخره الف وهمزة فصار اسما شرح

اوياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها
الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه
الا الحرف الاخير (وهو) اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة
(اكثر من اربعة) من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من
حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا
القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم
بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم (احذفتا)
اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم
الواحدة فكأن زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف
الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل
السائر صلت على الاسد وثلت عن النقد (وان كان مركبا) ويعلم
من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك
وخمسة عشر علمين (حذف الاسم الاخير) فيقال فى بعلبك يا بعل
وفى خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التأنيث فى كون كل منهما
كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء (وان كان غير ذلك) المذكور من الاقسام
الثلثة (فحرف واحد) اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة
وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك

حتى يلزم بقاء المعرب على اقل الابنية بلا علة موجبة بل قبل
الترخيم ايضا كان كذلك لما قلنا فى نحو ثبة وشاة نوعارى

٧ قوله اى الحرفان اى الزيادتان فى القسم والحرف الصحيح والمدة
فى القسم الثانى وزاد قوله الاخيران لان الترخيم لا يكون الا
فى الآخر فكأنه قال ان فى آخره زيادتان ليرخم بحذف الحرفين
الاخيرين فقيل للاخيران داخل فى الجواب ايضا ولهذا قال
المص وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وليس باعادة الشرط
حتى يلزم ان يكون التقييد بالشرط فى الجزاء لغوا كما قيل
نحو ان جاء زيد اكرمته اى زيدا الجائى وجيه الدين

٨ قوله فى كلا القسمين ليس من تتمة الجزاء حتى يلزم التكرار
والاستدراك بل لتحرير المدعى ليربط به قوله اما فى
الاول واما فى الثانى عصمت

٩ قوله اما فى الاول الخ لما كانت علة الحذف فى القسم الاول مغايرة
لعلة الحذف فى الثانى كما نرى فصل هذا التفصيل ولم يقل
لحذف حرفان فيما قبل آخره مدة عغو

١٠ وهذا المثل يضرب على حذف الحرف الصحيح مع اصالته ولا حذف
الحرف المد الزائد لان حذفه مع الاصالة وثبوتها مع الفرعية
يشبه توجه الرجل على الاسد وخوفه وفراره من الغنم الضعيف
ولان الحرف الصحيح الاصلى اذا حذف بالترخيم بالحرف الضعيف
الزائد يكون اولى بالحذف بالترخيم لمحرره

١١ اى مركبا من الاسمين بقرينة قوله حذف الاسم الاخير فيخرج المركب
من تاء التأنيث مثل طلحة وسعلاة من هذه القاعدة ودخل
فى قوله والا فحرف واحد فان قلت يجوز ان لا يكون المنادى
المرخم مركبا من اسمين ولم يكن الجزء الاخير ايضا حرفا
واحدا ففى اى ضابطة تدخل هذه الصورة قلت هذا نادر
الا فى المركب من لام التعريف والاسم مثل الرجل او المركب
من الفعل والاسم وهما لا يقعان منادى مرخما اما الاول
فظاهر واما الثانى فلانه جملة فلا يرخم منها عصمت

١٢ هذا دفع توهم نشأ من المتن وهو انه ذكر فيما قبل هذا فى بيان

(وهو) اى المنادى المرخم (فى حكم) المنادى (الثابت) بجميع اجزائه فيبقى الحرف
الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله (على) الاستعمال
(الاكثر فيقال) فى يا حارث (يا حار) بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم
(او) فى يا ثمود (يا ثمو) بواو متطرفة بعد ضمة (و) فى يا كروان (يا كرو)
بواو متحركة بعد فتحة (وقد يجعل) قد للتقليل اى يجعل المنادى المرخم
على الاستعمال الاقل (اسما برأسه) كأنه لم يحذف منه شىء فيكون
له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل (فيقال يا حار)
بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم (ويا ثمى) لانه لما جعل
ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر
ما قبلها كادل فى ادلو (ويا كرا) لانه لما جعل كرو اسما برأسه
ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (وقد استعملوا) يعنى العرب (صيغة
النداء) يعنى يا خاصة (فى المندوب) لانه لا يدخل عليه سواها لكونها
اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير النداء
والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس
ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع (و)
فى الاصطلاح (هو المتفجع عليه) وجودا او عدما (بيا او وا)

٧ فى الشرح ابدلت الواو ياء لانه لم يأت فى كلامهم اسم متمكن
آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة
لثقل الواو والضمة فى آخر المعرب الذى هو متعقب الاعراب
والمنادى فى حكم المتمكن لان بناءه عارض خواجى

٨ لما فرغ عن بيان ما استعمل فيه النداء باعتبار الموضوع له
شرع فى بيان ما استعمل فيه ذلك باعتبار غيره عاتنية

٨ وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب لان فى صيغة النداء
معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من معنى
الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع
اختلافهما لاشتراكهما فى امر عام ويكون اعرابه على حسب
ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا
واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس بمنادى عنده
ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل التفجع لانه يتعدى
بالحرف اللهم الا ان المندوب منصوب باعنى واخص
ويلزم فى ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب
للمفعول به قياسا يعنى يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء
صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفى هذا التعبير
اشعار بان يا اصل فى هذا الباب عب

لم يقل حرف النداء للاختلاف فى انها حروف او اسماء افعال
هندى

٩ اشعار بان يا اصل فى حروف النداء حتى يعبر عنه بصيغة
النداء ويجوز ان يراد بصيغة النداء مجموع المنادى مع
الياء للتنبيه على ان صيغة النداء استعيرت للمندوب
عصمت

١٠ بل لتعميم يا حتى استعمل فى غير النداء فان قلت شهرتها
فى النداء يستدعى ان لا يستعمل فى غير النداء لئلا يلتبس
بالمنادى قلت لا التباس للفرق الواضح بين المتفجع عليه
وبين المطلوب الاقبال فيعلم المراد بقرينة المقام
عصمت

١١ واعلم ان كلام المص ظاهر فى المندوب غير المنادى وتبع فى ذلك
ابن الحاجب فى الشرح الظاهر من كلام سيبويه لان المندوب مناد

فالمتفجع عليه عدماً ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع
عليه وجوداً ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة
والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل للقسمي المندوب
مثل وازيداه وياعمراه ومثل ياحسرتاه ويامصيبتاه (واختص)
المندوب (بوا) ممتازاً به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما (وحكمه) اى حكم المندوب (في الاعراب والبناء حكم المنادى)
اى مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى
فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان
مفرداً معرفة يضم واذا كان مضافاً او مشبهاً به ينصب ولا يلزم
منه الجواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعرفة (و) جاز (لك زيادة الالف في آخره)
اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة (فان خفت اللبس) اى
التباس الكلام عند زيادة الالف لغيره عدلت الى حرف مد
مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة (قلت واغلامكيه) لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام
مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت (واغلا
مكوه) اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين

اى اختصاص كلمة وا بالمندوب لعدم دخولها على المنادى

واما كان حكمه حكم المنادى لان المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كما كان المنادى مخصوصاً بطلب الاقبال فاستعمل لفظ المنادى في المندوب وكثيراً يحمل العرب باباً على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر ما او واحد خواجه

تميز اى حكم من جهة الاعراب والبناء واطلاق التميز على مثل ذلك بناء على ان التميز لا يجب ان يكون منصوبا خواجه هندى

اشار الى انه من قبيل تشبيه البليغ او حذف المضاف

واقسام المنادى اربعة لانه يكون مفرداً معرفة ومضافاً وشبهه ونكرة

مثال المفرد وازيداه ومثال المضاف واعبد المطلباه والمشبه بالمضاف واضاربا زيداه فان قيل ضاربا نكرة فلا يندب عليه اجيب بانه يعرف بوا اذا قصد به معين كاملي

اى جائز لا واجب سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دل قرينة على الندبة مخيراً والا وجب الالحاق خواجه

قوله التباس اشار بهذا الى ان اللبس بمعنى الالتباس فعنى في فتح اللام واما بضم اللام فهو بمعنى لبس الثوب اى الباسه والى ان الالف واللام للعهد والى ان الفاعل والمفعول متروكان چلبي

قوله عدلت آه قوله كما اذا اردت قدر للشرط المذكور جزاء والجزاء المذكور شرطا لعدم الارتباط بينهما اذ لا يكون

اثنين (و) جاز (لك الهاء) اى الحاقها بهذه المدات (في) حال (الوقف)
لبيانها (ولا يندب) من قسم المندوب المتفجع عليه عدماً (الا) الاسم
(المعروف) الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته
والمتفجع عليه (فلا يقال وارجلاه) اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه (وامتنع)
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه
الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
لان ما جيء به تمام المضاف فهو كالجزء منه بخلاف الصفة فانها جيء
بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا اجاز مثل يا امير
المؤمنيناه ولم يجز (مثل وازيدا الطويلاه خلافاً ليونس) فانه
يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان
كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم
منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا
ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح
(ويجوز) لقيام قرينة (حذف حرف النداء الا) اذا كان مقارنا
(مع اسم الجنس) ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف

لكونه معلوما الا ان يكون متفجعا به نحو واحسرتاه فانه لا يشترط التعريف فيه لفقدان الامر المقتضي للتعريف

اى ان ذلك التخصيص المراد بقوله الا الاسم المعروف لاشتهاره بين الناس في حال حياته

عطف على قوله ولا يندب دون قوله فلا يقال والا يلزم ان يكون نتيجة لما سبق ليس كذلك هندى

هذه مسئلة ابتدائية لبيان الحاق الف الندبة بصيغة المندوب ممتنع بالحاق الف الندبة وهاء السكت بآخر المندوب الموصوف الاولى ... فالهاء لانها لا تلحق الا في الوقف داود

وذلك لان المضاف والمضاف اليه تركيباً وصار مدلولهما واحداً فصارا كالاجزاء مزيد بحيث انك لو فصلت احدهما عن الآخر لم يفهم المدلول اصلاً ليس كذلك الصفة والموصوف فان الموصوف يستقل بالدلالة مع الذهول عن الصفة ولم يأت الا بعد تمام الاول وكان فقد ظهر الفرق بين الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه نجم الدين

قوله لا يجيء آه لان الاسم انما يتم بالتنوين او اللام او بنون التثنية او الجمع والاضافة بخلاف الصفة فانه جيء بعد تمام الموصوف فلهذا جاز الفصل بين الصفة والموصوف في سعة الكلام دون المضاف والمضاف اليه

كما في المعارف غالبا فيكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز الحاق الالف بآخر الموصوف لان الف الندبة لا تلحق الا باخر المندوب والمندوب ليس الا الموصوف فتلحق بآخره سواء جيء بصفة اولا قره

لانه لا يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق المضاف على المضاف اليه والصفة على موصوفها خواجه

غالبا فان الاضافة البيانية فلا لان الاصل

بالنداء كيا رجل ولم يتعرف مثل يا رجلا لان ندائه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى (و الاشارة) اى و الا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام (و المستغاث والمندوب) لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقى على هذا من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل (نحو يوسف اعرض عن هذا) اى يا يوسف ولفظة اى اذا وصف بذى اللام (نحو ايها الرجل) اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل ولا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمر فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك (وشذ) حذف حرف النداء من اسم الجنس فى (اصبح ليل) اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته (و افتد مخنوق) اى يا مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا (و) فى (اطرق كرا) اى يا كروان وفيه شذوذ

تقتلون فرد عليهم بانه لم لا يجوز ان يكون خبر انتم وان يكون منصوبا باضمار اعنى للاختصاص عافية شرح الكافية

وهو حال من العلم يعنى بقى العلم ولفظة اى اذا وصفا آه والمضاف الى اى معرفة والموصولات حال كون هذه المذكورات من المعارف التى يجوز حذف حرف النداء قدقى

قوله سواء كان مع بدل يعنى ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قال الشيخ الرضى من ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهو منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه فى آخره لارى

وتعويض الميم المشددة من حرف النداء من خصائص هذا الاسم الشريف فلا يجوز التعويض المذكور فى غيره شيخ زاده

وانما قلبوا يا بالميم لانه آخر كلمة الخطاب نحو ذاكم وغلامكم والمنادى فى حكم الخطاب وانما قلبوا الميمين لانهما عوضان عن حرفين وهما يا بالمد رسالة التشهد

اى يا يوسف آه قيل هو عبرى وقيل عربى وفيه انه لو كان عربيا ينصرف فيه اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا من اسف يوسف من الافعال بكسر السين عصمت

فان قلت اليس يلزم التباس المبتدأ قلت لا لوجود ما يمنعه فى المقام لان شرط الحذف وجود الاقبال كما مر وجاز فى المبتدأ هذا كما عرفت على سبيل الجواز ويجب فى اللهم لوقوع الميم خلفا عنه عوض افندى

قوله او بالموصوف بذى آه اى بقى لفظة اى اذا وصف بالموصوف الذى وصف بذى اللام ايضا اى كما بقى اذا وصف بالموصوف بذى اللام وهو الرجل قدقى

وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس واذا وصف به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها

ان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هى رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة فى القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا (و) قد يحذف المنادى (لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا) بتخفيف الا على ان حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان حرف ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب (الثالث) من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها (ما) اى مفعول (اضمر) اى قدر (عامله) الناصب له (على شريطة التفسير) الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامل بناء على شرط وهو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر (وهو) اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير (كل اسم بعده فعل او شبهه) احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه (مشتغل) ذلك الفعل او شبهه (عنه) اى عن العمل فى ذلك الاسم (بضميره) اى بالعمل فى ضميره (او فى متعلقه)

على قراءة الكسائى فانه يخفف الا ويقف على يا ويبتدا يا اسجدوا وانضم الهمزة محمد وانى

جواب عن سؤال مقدر وهو انك لم قلت بالتخفيف يقرأ بالتشديد فاجاب عن ذلك بقوله بخلاف قراءة التشديد داود

وان لا يسجدوا مفعول لا يهتدون الذى قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصدهم او ذين بتقدير اللام عصمت

من قبيل ذكر المحل وهو المواضع وارادة الحال وهو المفعول به قدقى

اى ضمارا واقعا على شريطة وهو تفسيره بما بعده فهو من قبيل اضافة العام الى الخاص هندى

مأخوذ من الفسر وهو مقلوب من السفر وهو الكشف والاظهار يقال فسر الصبح اذا اضاء جدا وسمى السفر سفرا لظهور حلا في الرجل فيه قيل الفسر اظهار المعانى للعقول والسفر ابراز الاعيان للابصار حاشية

اى كل موضع فيه المضاف لفظ شريطة او شرط او سبب مثل قولك بشرط كذا او بسبب كذا فالاضافة بيانية

قوله اى اضمر عامله آه اشارة الى ان قوله على شريطة ظرف مستقر متعلق بالبناء المقدر اما باعتبار كونه مفعولا له للاضمار او مفعولا مطلقا له وتقديره وبنى الكلام بناء على شريطة التفسير ويجوز ان يكون الظرف لغوا متعلقا باضمر على ان يكون على بمعنى مع عصمت

فان قيل قد اجتمع المفسر والمفسر فى قوله تعالى انى رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين قلنا ان رأيت الثانى كان جوابا للاول فكان سائل سأل كيف رأيت وكان فى جوابه رأيتهم لى ساجدين او لم يحصل العلم عند السامع واعادة الفعل الثانى للتأكيد اقليد

ولا يرد النقض بقوله تعالى انى رأيت الآية لانه ليس من

اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث (لو سلط) بمجرد رفع ذلك الاشتغال (عليه) اي على ذلك الاسم (هو) اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه (او مناسبه) اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم (لنصبه) اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح تأخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه (نحو زيدا ضربته)

ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمت لو سلط عليه لنصبه
متوسط

اي كل من الثلثة اي فارغا ه وبمجرد رفع ه وبالمفعولية قيد بهذه الثلثة تقييدا مثل التقييد
تدقي

من قيود المتن لان المتبادر من البعدية ان الولي ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به او لا ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه ما فسر وبين ومن التسليط ان يكون بمجرد ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة بالترادف واللزوم ومن النصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقوله كل اسم بعده فعل او شبهه جنس
م

جمع صورة وهي المثال يقال صورة تصويرا اي مثله وصورة الشيء توهمت صورته فتصورلي والتصاوير التماثيل
م

اي داخل في تعريف ما اضمر عامله وان كان باعتبار شبه الفعل يكون صورة اخر لكن لما لم يتعلق الغرض به ولم يلتفت المص الى مثله الشارح ما كان بعد الفعل وشبه الفعل صورة واحدة ولم يلتفت ايضا الى اجتماع الصور الثلث والاثنين بان يصح في مادة واحدة تسليط نفس الفعل وتسليط مرادفه وتسليط لازمه ايضا او يصح تسليط لازمه مع مرادفه او مع نفسه او نفسه مع مرادفه لانه لما صح تسليط نفسه لا ايصال الى تسليط مرادفه او لازمه ولما صح تسليط مرادفه لا ايصال الى تسليط لازمه
عصمت

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلاثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه حتى صارت امثلة ثلثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابل اعني الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة اقسام ايضا حتى صارت امثلة ثلاثة بعينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها للمشتغل بالضمير وثلاثة منها للمتعلق

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه (وزيدا مررت به) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت (وزيدا ضربت غلامه) مثال الفعل المشتغل بالمتعلق (وزيدا حبست عليه) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزم ملابسته للمحبوس عليه (ينصب) زيد في هذه الامثلة (بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت) يعني الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني (و) على هذا القياس (جاوزت) فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به (واهنت) فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده (ولابست) فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال (ويختار) في الاسم المذكور (الرفع بالابتداء) اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء (عند عدم قرينة خلافه) اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير

ظرف مستقر فاعل الى ما والجملة صلة ما او مرفوعة المحل صفته والضمير لبعده راجع الى المستكن في ينصب والى الفعل
رجبي زاده

اشارة الى ان المفسر قد يكون مبنيا للمفعول مع ان المفسر مبني للفاعل
ه ح

علة كون ضربت مقدرا ههنا ويحتمل ان يكون علة لارادة المص ضربت المقدر
تدقي

باعتبار القول مبتدأ اي قوله جاوزت المقدر في قولك زيدا مررت به
ح

من فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه
هندي

من الاهانة التحقير لا من الايهان يقال اوهنه اضعفه ومنه قوله تعالى وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت

اي لو قدرته ضربت فيه كذبت في القضية لانك انما ضربت غلامه لا زيدا
محمد وانى

غالبا لان بعض الاحبة الصادقين في المحبة يؤدبون غلمان احبتهم فانهم بالضرب وغيره
م

وكذا في ضربت اخاه او صديقه او ما يجري ذلك المجرى بخلاف ما اذا قلت زيدا ضربت عدوه اذ ليس المعنى اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه ولم يستقم واحد مما ذكرناه
خوافي

قوله في مظانه اي في مواضع يظن في بادي النظر من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن فيه في الواقع والا لا يصح ان يقال ويختار ه بعد الوقوع على شريطة التفسير لانه ح وجب النصب والظن يحتمل الصدق والكذب
محرره

ولا يكون لزوم الرفع لان الباب معقود للمفعول به المنصوب بفعل مقدر فلا يستقيم لزوم الرفع لانه يخرجه من حقيقته
نجم الدين

ويرجح عليه الرفع الحاصل بالابتداء اي بالعامل المعنوي

قرينة مصححة للنصب فيحتمل يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته (او عند وجود) القرينة المرجحة من الجانبين
ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع (اقوى منها) اي من القرينة المرجحة للنصب
(كاما) الداخلة على ذلك الاسم (مع غير الطلب) اي بشرط ان لا يكون الفعل
المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد
فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي
اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما
قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه
فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز
الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب (اذا) الواقع على الاسم المذكور
(للمفاجأة) في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا
وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد
بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض (ويختار النصب) في الاسم
المذكور (بالعطف) اي بسبب عطف جملة هو فيها (على جملة فعلية) متقدمة
(للتناسب) اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها

التسلط على الاسم عب

كون اما هذه واذا هذه قرينة اختيار الرفع انما يكون فيما اذا كان قبلها جملة فعلية لا اسمية ح هج

٧ ولو مثل بنحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته كما مثل به الرضي لكان اوضح لئلا يتوهم ان اما هنا للتفصيل مع انه ليس كذلك بل هو للاستيناف ولذا دخل عليه الواو داود

فان قرينة الرفع ليست ما قوى بمعارضة لزوم كون الانشاء خبرا سلامة لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لكثرة وقلة وقوع الانشاء خبرا للمبتدأ خواشي هندى

يعني وجود ما له صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت جملة فعلية قرينة ترجح نصبه بيد لرعاية التناسب بين الجملتين في كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع م

١٠ كانه قيل يلزم عطف الاسمية على الفعلية وهي قرينة غير اقوى بخلاف قرينة النصب فهي اقوى منها لانه يلزم عطف الفعلية على الفعلية فاجاب بقوله بخلاف عطف الاسمية على الفعلية قدقى

يعني لا يلزم من الرفع في الاسم الواقع بعد اما حمل الغالب على النادر بخلاف النصب فانه يلزم حمل الغالب على النادر

قوله فان الرفع يقتضي آه او ان الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى قسمها وحروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة عن الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم عب

حالة الاحوال لان ما يكون خبرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لم يكن موجودا قبله وما لم يكن موجودا قبل الاخبار لم يكن خبرا لوقادى

عطف على قوله كاما يعني من القرينة التي كان الرفع معها مختارا عند وجود قرينة النصب المختار عاقب

فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة للرفع بالابتداء ووجود ما له صلاحية التفسير بعده قرينة مصححة

في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته (وبعد حرف النفي) يعني ما
ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع
ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا
ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تأديبا (و) بعد (حرف الاستفهام)
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم
الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل
هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ
الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل (و) بعد (اذا
الشرطية) الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه
(و) بعد (حيث) الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده
فاكرمه (وفي) ما قبل (الامر والنهي) يعني موضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه
المواضع اي فيما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث
وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور (اذ هي) اي هذه المواضع
(مواقع الفعل) اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم
المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا (و) كذلك يختار النصب
في الاسم المذكور (عند خوف لبس المفسر) اي التباس ما هو مفسر في حال

يشترط التكرار كما في قوله تعالى فلا صدق ولا صلى الآية داود

٦ لان الاستفهام بالفعل اولى ولذلك كان ازيدا ضربته احسن من قولك ازيد ضربته خوافي

٧ والفرق بين اسم الاستفهام وحرف الاستفهام ان اسم الاستفهام يمكن جعله مبتدأ وما بعده خبرا له بخلاف حرف الاستفهام فانه لا يمكن هندى

كانه قيل لا يجوز دخول هل على الاسم اذا كان بعده فعل فاجاب بقوله فانه يجوز آه

٨ اي استقباحا اقل من استقباح هل زيد ضربته ولهذا قال الرضي والنصب ههنا احسن القبيحين داودى

والسر في ذلك على ما ذكروه ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا تعانقه ولهذا قبح هل زيد خارج لاري

قوله واذا الشرطية وحيث اي فيجوز الرفع فيختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو زيدا تجده فاكرمه وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا بمعنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها من حيث احتياجهما الى جملة توضحه اي معنى الشرط ولانه يستعمل ايضا للشرط متوسط

كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذا في وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية لاري

قوله فيما قبل قدر في عبارة المتن الموصول اعني ما مع بعض الصلة اعني قبل فيلزم عليه حذف الموصول مع بعض الصلة وهو قليل وايضا يلزم عليه حذف المضاف وهو كلمة قبل

صفة او خبرا لا يحتمل المفسر وهما متضادان قدق

بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبرا له ايضا م

٨ فان المقصود من الآية عمومية القدر في جميع المخلوقات فاذا نصب كل كان تقديرها خلقناه كل شيء بقدر فلم يفد الا المعنى المقصود لعدم دلالة الاحتمال الا على ذلك واما اذا رفع كل على الابتداء فيحتمل وجهين احدهما ان يكون خلقناه في محل الرفع بان يكون خبرا لكل شيء وبقدر خبر بعد خبر او متعلق بخلقنا وح يفيد المعنى المقصود ايضا والثاني ان يكون مجرور المحل بان يكون صفة لشيء وبقدر خبره وح لم يفد المعنى المقصود من الآية اذ ليس المراد ان الشيء المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا مع ان المفهوم من الكلام ح ذلك فلم يلزم منه عمومية القدر في جميع المخلوقات بمجرد الخبر وهي المقصود منها بل عموميته في جميع المخلوقات التي تدل عليه الصفة فالحاصل ان الرفع لما كان محتملا لوجهين مقصود وغير مقصود والنصب متعينا للمقصود كان ارجح عافية شرح الكافية

٩ قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المعدومة فان اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة

١٠ قوله فانه يوهم آه لا حاجة الى الاستدلال بفساد احتمال الصفة لاختيار النصب بل يكفي في نفيه ان يكون المفسر جملة خبرية هو المقصود بالافادة وكونه صفة لامر آخر خلاف المقصود سواء كان له معنى صحيح في نفس الامر او لم يكن والا يلزم ان لا يكون المختار النصب عند المعتزلي فان احتمال الصفة على مذهبهم غير فاسد مع انه ليس كذلك اذ لم ينقل خلاف في

النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع (بالصفة) فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى الحق او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا (مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر) ينصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المعنى الحق ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف الحق فان الحق الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا وانه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد (ويستوي الامران) اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت (في مثل زيد قام وعمرا اكرمته) اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف

على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب (ويجب النصب) اي نصب الاسم المذكور (بعد حرف الشرط) والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب (و) كذا يجب نصبه بعد (حرف التحضيض) وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو (ان زيدا ضربته ضربك) مثال لحرف الشرط (والا زيدا ضربته) مثال لحرف التحضيض (وليس مثل ازيد ذهب به منه) اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط هو عليه او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابس واذهب

وهو السلامة من الحذف مرجحة للرفع م

٨ غيرا ما صريحا او ضمنا كما في متى وحيثما وايثما الا اذا لم يكن راسما فيه كان الشرطية وحيث لان الشرطية يستلزم الفعل هندي

وهي جملة قام

٩ اي في هذا البحث اعني نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان بعد حرف الشرط فان وهما م

عطف على يختار الرفع او يختار النصب عج

لان ان للمستقبل ولو للماضي والاسم لا يدل على الزمان بذاته ويجب النصب بتقدير ناصبه من جنس المفسر عج

١٠ ومن الحروف اللازمة دخولها على الفعل الا العرض فيجب النصب بعدها نحو الا زيدا تكرمه على ما سيجيء الكلام فيه اي في اسم لا لنفي الجنس رضي

التحضيض

١١ قوله لوجوب دخولهما على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلفا في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ عب

١٢ والجملة لا محل لعدم اقترانها بالفاء واذا جزاء الشرط عج

١٣ هذا اشارة الى الصورة الخامسة من الصور الخمس في الاسم الذي في مظان الاضمار على شريطة التفسير والرفع فيها واجب وانما غير الاسلوب ولم يقل ويجب الرفع كما قال ويجب النصب لئلا يتوهم فيها كونه مما اضمر عامله في الجملة كما في الصور السابقة وليس كذلك عصمت

١٤ فان قلت عدم كونه من هذا الباب ظاهر لا شبهة فما الحاجة

على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابس الذهاب به او يلابس به احد بالذهاب به او اذهب به احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك (فالرفع) اي رفع زيد في المثال المذكور (واجب) بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب (وكذا) اي مثل ازيد ذهب به (قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر) اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ الحق ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور

٧ قوله واجب الابتداء فيه لا يجوز ان يكون مرفوعا بتقدير اذهب المجهول المناسب لذهب به المتعدي بالباء والظاهر انه اولى ببيان ما بعد الاستفهام تدفع الفعل كما سبق عصمت

٨ ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لفساد المعنى وان كان منه من حيث الظاهر لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه لنصبه وذلك لانه اذا انصب كل سلط فعلوا عليه فلا يخلو من ان يكون الجار والمجرور صفة لشيء او متعلق بفعلوا فان كان الاول كان المعنى فعلوا كل شيء مسطور في الزبر وهو معنى فاسد لانهم ما فعلوا كل وان كان الثاني المعنى فعلوا كل شيء في الزبر وهو فاسد ايضا اذ الزبر وهي صحف الملائكة التي تكتب فيها الاعمال ليس محلا لفعلهم فتعين الرفع في كل بان يكون مبتدأ وجملة فعلوه في محل الخبر بانها صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر مبتدأ فالمعنى كل شيء مفعول لهم من الاشياء ثابت مكتوبة في الزبر عافية شرح الكافية

٩ والضمير في فعلوه عائد الى الاشياع في قوله تعالى ولقد اهلكنا اشياعكم اشباهكم ونظائركم في الكفر من الامم السابقة = عالم

١٠ والظرف خبر المبتدأ والجملة مجرورة المحل صفة شيء الزبر الكتاب بالكسر المكتوب والجمع الزبور والمزبر القلم والزبور الكتاب بمعنى المزبور والجمع زبر قاموس وغيره

١١ اي معنى هذا القول فح يكون المعنى على ما سبق او وقع الخلائق يعني كل واحد منهم كل شيء من الخير او الشر في صحائف وهذا المعنى غير صحيح م

١٢ حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحائف محل لافعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون نوقادي

١٣ وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين نوقادي

اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال (ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء) فيه مرتبط (بمعنى الشرط عند المبرد) لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط الدالة على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع (والاية جملتان) مستقلتان (عند سيبويه) اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع (والا) اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا

٥ قال ونحو الزانية والزاني الواو اما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اي هذه الاية جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية بتقديرا لعائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف المفرد على الجملة لها محل من الاعراب عب

٦ الفاء في فاجلدوا داخل على الخبر بتاويل مقول فيهما لكون المبتدأ متضمنا بمعنى الشرط عافية جيء بها لتدل على السببية كما في قولك الذي يأتيني فله درهم فيكون تقديره التي زنت والذي زنا فاجلدوهما مائة جلدة وعلى ذلك لا يكون من هذا الباب لانه لا يصلح ان يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها لكونه مخرجة للاسم عن كونه مبتدأ فلا يكون الفاء في الخبر الذي هو محلها عافية شرح الكافية

٧ قوله مرتبط بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون للسببية لاري

٨ يعني الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام في الزانية م

٩ قال عند المبرد قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف لنسبة المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام الاية عب

١٠ الفاء مبتدأ وقوله بمعنى ظرف مستقر خبر المبتدأ والجملة الاسمية لا محل لها استيناف تعليلي اي وكذا نحو الزانية والزاني لان الفاء بمعنى الشرط وقد تقرر في محله ان الجملة الاسمية تقع استينافا تعليليا حتى يجوز الوجهان في ان الواقع في هذا الموضع نحو قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قراءة نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام التعليل والباقون بالكسر على انه استيناف تعليلي توضيح على الالفية

فهي تكون داخلة تحت الضابطة (فالمختار) ح فيها (النصب) واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين ليتعين الرفع (الرابع) من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها (التحذير) وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره (وهو) في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي اصطلاح النحاة (معمول) اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية (بتقدير اتق تحذيرا) اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له (مما بعده) اي مما بعد ذلك المفعول (او ذكر المحذر منه مكررا) على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر (مثل اياك والاسد واياك وان تحذف) هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك

الكثر في المرء منها في المرأة — عافية شرح الكافية

لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون باطلا — م

ي

اي رابع الاربعة لا رابع الثلثة يعني انه باعتبار الحال لا باعتبار التصيير — م

٨

اي موضع التحذير ولو اريد بالرابع القسم الرابع من اقسام المفعول به الذي يحذف فعله الناصب حاجة الى تقدير الموضع — عصمت

٩

قوله وانما وجب حذف الفعل الخ وانما لم يذكر علة وجوب الحذف في المواضع السابقة اما في المنادى فلان تعريفه يفيد ذلك حيث ذكر انه المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو فعلم منه ان ادعو فعل وحرف النداء قائم مقامه ومن المعلوم عدم جواز اجتماع النائب مع المنوب واما في ما اضمر عامله على شريطة التفسير فلان هذا العنوان يدل على اضمار عامله بشرط التفسير بعد الاضمار ومن المعلوم عدم جواز ذكر المفسر بعد ارادة التفسير بسبب حذفه — عصمة الله

يد

في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق من القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه — لاري

يه

لانه لو ذكر لفات وقت التحذير لان مثل هذا انما يقال عند مشاورة وشدة الخوف وللقصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام — ح

يو

قوله وفي اصطلاح النحاة معمول الخ اشارة الى دفع ما قيل ان التحذير بمعنى المحذر او المحذر منه باقامة المصدر مقام المفعول وذلك انه لا حاجة الى ذلك لان التحذير جعل في الاصطلاح للمعمول — وجيه الدين

يز

قال تحذيرا مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر

تحذيرهما منهما لا تحذيرهما منها (والطريق الطريق) مثال للثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده عنه فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد (وتقول) في قسمي النوع الاول (اياك من الاسد) كما كنت تقول اياك والاسد (ومن ان تحذف) كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير (اياك ان تحذف بتقدير من) اي اياك من ان تحذف لا نحذف حرف الجر عن ان وان قياس (ولا تقول) في المثال الاول (اياك الاسد لامتناع تقدير من) وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس

٧

قوله فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يوذيك فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذورا لا محذورا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده ويمكن ان يقال لما كان النفس امارة بالسوء يكون موذية فيكون محذرا منها فيوثر الشخص بالاتقاء منها اذ حاصل المعنى بعد تشخصك مما يوذيك والموذي في مثالنا هذا هو النفس فيكون محذرا منها بهذا الاعتبار وان كانت محذرة باعتبار انها نفس الشخص المامور بالتحذير والاتقاء عنها فتامل لئلا يشتبه عليك الفرق بين هذا الجواب وبين ما اجاب المحشي — قد في رحمه الله

٨

وفيه بحث مشهور وهو انه اذا كان معنى نفسك نفسك بعد نفسك مما يوذيك لم يكن نفسك من النوع الثاني ومحذرا منه بل محذرا فاجاب عنه بعض المحققين بما حاصله ان المراد التحذير من النفس بتبعيدها عن الرذائل التي تؤذيك فانك اذا لم تبعد من الرذائل تصيبك منها المحن والشدائد فالنفس محذر منه لا محذر ويمكن ان يقال في الجواب يجوز ان يكون ما في مما يوذيك مصدرية ومن للتعليل والاجل والمعنى بعد نفسك من اجل ايذاء النفس اياك كايذاء الاسد وح يكون النفس ايضا محذرا منه — عصمة الله

٩

لانه في معنى اتق الطريق اي اتق من الاشياء الموذية التي تكون في الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال — توقادي

يا

لانه ان فرض دخوله في النوع الاول ليس محذرا بل محذرا منه وان فرض دخوله في النوع الثاني ليس مكررا فح على اي تقدير يكون خارجا من المحدود — رضا

يب

بل يكون تحذيرا الا انه يصدق انه معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بان يكون المراد من قوله مما بعده اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فح يكون الاسد تحذيرا مما بعده تقديرا وعلى هذا التقدير يكون معناه اتق اياك عن الاسد والاسد من الصياد تامل هذا الاحتمال اذ لم يقل مع من واذا قال مع من لا يكون الاسد الا محذرا منه — تامل

يج

وفيه نظر لان كونه تابعا لا يخرجه عن التحذير كما ان عمرو في جاء زيد وعمرو لا يخرج عن الفاعلية بكونه تابعا — ح هـ

مع ان وان شاذ كثير في غيرهما وا ما جذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

(المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل) اى حدث (مذكور) تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخ زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله (من زمان او مكان) بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم منهما وهو ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه

ما لا يدل على الزمان الا على الحدث كقولك اعجبني ضربك يوم الجمعة — رضا

المفعول فيه مبتدأ محذوف الخبر اى منه المفعول فيه بقرينة ومنه المفعول المطلق او خبر المبتدأ اى هذا الباب باب المفعول فيه او مبتدأ خبره ما فعل فيه وهو فصل على الاخير وعلى الاولين استيناف — هندى

٤ قدمه على المفعول له والمفعول معه لشدة اقتضاء الفعل اليه لكون بعضه بعض مدلوله بخلاف العلة والصاحب — عافية

٨ قوله اولا يذكر الفعل الذى حدث ووجد في كل واحد منهما لفظا او تقديرا بل لا يلتفت اليه اصلا — م

٩ لفظة لا لنفى الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف اى لا محالة فيه اى لا شك في ان يفعل يوم الجمعة فعل ما — توقادى

١٠ قوله من حيث انه فعل فيه فعل مذكور اى يأخذ ويلاحظ ويذكر بهذه الحيثية فيوم الجمعة مثلا في مثل شهدت يوم الجمعة وان فعل فيه فعل الشهود الا انه لم يكن بهذه الحيثية اذ لم يقصد بذلك ولم يذكر لاجله بل بحيثية وقوع الفعل عليه فيخرج عن التعريف لانه مفعول به لا مفعول فيه — وجيه الدين

١١ قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية يعنى ان قيد الحيثية وان كان لا بد منه لاخراج غير المحدود مثل شهدت يوم الجمعة الا انه يلزم الاستغناء عن قوله مذكور لانه يخرج قوله الجمعة يوم طيب بقيد الحيثية الا انه يكون لزيادة تصوير مفعول فيه وتحقيق ماهيته بان يذكر جميع اثباته وما يعتبر في ماهيته قوله فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالحد عندهم هو المقدر بفى من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور — وجيه الدين

١٢ قال من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف

الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالف المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال (وشرط نصبه) اى شرط نصب المفعول فيه (تقدير في) اذ التلفظ بها يوجب الجر (وظروف الزمان كلها) مبهما كان الزمان او محدودا (تقبل ذلك) اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم (وظروف المكان ان كان) المكان مبهما (قبل ذلك) اى تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك (والا) اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد (وفسر المبهم) من المكان (بالجهات الست) وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية لجائز نصبها قال (وحمل عليه) اى على المبهم المفسر بالجهات الست

ان اى نوع يمتنع عن قبول — عافية

٤ اى معينة وهو ما يكون مقداره معلوما كاليوم والليلة والشهر والحول — عوض افندى

٥ قوله لان المبهم منها جزء فان قلت الزمان الذى هو جزء الفعل انما هو احد الازمنة الثلثة لا ظرف الزمان المبهم كالحين والوقت والزمان قلت احد الازمنة ايضا مبهم فانه قال الرضى المبهم من الزمان الذى هو لا حد له يحصره معرفة كانت او نكرة والمعين ما له نهاية يحصره كاليوم والليل ونقول لما كان المقيد اى احد الازمنة جزء فكان المطلق ايضا جزء واعلم ان المراد من قوله وظروف المكان فكذا من قوله وظروف الزمان ان كان مبهما هو المظهر واما المضمر مبهما فلا بد فيه من اظهار في الا اذا اتسع فيه فجعل مفعولا به — شرح اللباب

٦ لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع المصدر فكذلك الى جميع ظروف الزمان وفيه نظر لان الفعل لا يدل قطعا على الموقت من الظروف الزمان نحو يوم نعم يدل على الزمان المعين كالماضي فيكون من المكان فكذلك الموقت من الزمان دون المكان — شرح موشح

٧ يشير الى ان الضمير في كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب التأنيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثاني او النوع الثاني او باعتبار اكتساب المضاف من المضاف اليه التذكير او بان تأنيث الظروف غير حقيقي لكونه بتأويل الجماعة

٨ وذلك ان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود منع لان اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ولا ان الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذى فسره — شيخ الرضى

٩ ولم يحمل على المكان المبهم لانه فرع فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير — هندى
مذ لان ذات الاول الزمان والثاني المكان وصفة الاول المبهم والثاني محدود ولم يوجد وجه الحمل — توقادى

(عند ولدى وشبههما) نحو دون وسوى (لابهامهما) اى لابهام
عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى
بعض النسخ لابهامهما كما هو الظ وكذا حمل على المبهم من المكان
(لفظ مكان) وان كان معينا نحو جلست مكانك (لكثرته)
فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه (و) كذا حمل عليه
(ما بعد دخلت) وان كان معينا (نحو دخلت الدار) لكثرته فى
الاستعمال لا لابهامه (على الاصح) اى على المذهب الاصح فانه ذهب
بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل
فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك
ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب
المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظ انه
مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان
خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه
اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول
ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل
الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد

قوله بعد دخلت فيه نظر لان ورود ما بعد دخلت انما هو على حصر النصب بتقدير فى فى المبهم لا على تفسير المبهم لان المراد بما بعد دخلت هو المكان المعين قوله فاجاب فيه ان الجواب ليس فى مقابلة السؤال فان الحمل لا يستلزم صحة التفسير بالجهات نعم لو كان السؤال على حصر النصب بتقدير فى فى المبهم ولم يكن هذه الاشياء مبهمة يكون ذلك الجواب مقابلا للسؤال ويمكن ان يقال ان المبهم فى الاصطلاح انما هو الجهات فالسؤال ح انما هو على حصر النصب بتقدير فى فى المبهم بالمعنى الاصطلاحى فاجاب بان هذه الاشياء محمولة على المبهم المصطلح لوجود الابهام اللغوى — خواجى هندى

وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد — هندى

نصب على الظرفية عند سيبويه نحو فى فان الدار مكان محدود معين لا بد من لفظ فى الا انه حذف منه للفظ اتساعا — ح ق

اى لكثرة استعمال هذا المثال او ليكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة يستلزم تخفيف ذلك اللفظ — توقادى

وقال الجرمى ان دخلت متعد وما بعده مفعول به فلا شذوذ فيه على قوله والاكثر على انه لازم وما بعده منصوب على الظرفية فيكون شاذا وهو الاصح لان مصدره على صيغة الفعول نحو الدخول فى الاغلب مصدر اللازم وكذا السكون والنزول ولان ضد الدخول الخروج وهو لازم اتفاقا وكذا ضد السكون التحريك وضد النزول الارتحال وهما لازمان ولان استعمال هذه الافعال مع فى نحو دخلت فى الدار وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا ونزلت فى الخان يقوى انتصاب ما بعدها على الظرفية — عباب

يعنى بلفظة فى يقال دخلت فى الدار لما عرفت ان الدار مكان معين والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر — توقادى

وتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست فى مكانك كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا

دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار
ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا يكون الدار
مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون
اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن
الاصح استعماله بدون فى ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ
(وينصب) اى المفعول فيه (بعامل مضمر) بلا شريطة التفسير نحو
يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة (و) بعامل
مضمر (على شريطة التفسير) نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه
بعينه كما مر فى المفعول به (المفعول له هو ما فعل لاجله) اى لقصد تحصيله
او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه
او معه (فعل) اى حدث (مذكور) اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج
عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا فى جواب من قال لم ضربت
زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبنى التأديب فان قلت كيف يصح
الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما
فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه فى
ضربت تأديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه ويرد
ح نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه

وحيث وحرف النفى والاستفهام وفى الامر والنهى وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو كل يوم صمت فيه فى الصيف بالعطف على جملة فعلية نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى فيه الامران فى مثل زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه لاجل ويترجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى كاذا المفاجأة واما نحو لقيت زيدا فاذا يوم الجمعة شاذ فيه — وجيه الدين وهندى

مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ اى هذا باب المفعول له او مفعول ما لم يسم فاعله — هندى

اشارة الى قسمى المفعول له العلة الغائية وسببا حاصلا فيكون قوله لاجل محمولا على عموم المجاز — جلبى

قوله لقصد تحصيله او بسبب وجوده آه اراد ان المفعول له قسمان قسم يفعل الفعل لاجل تحصيله ويكون غرضا ومقصودا من الفعل يحصل منه فيترتب عليه يكون علة بحسب التعقل ومعلولا بحسب الخارج وقسم يفعل الفعل لاجل وجوده ويكون حاصلا وموجودا قبل الفعل وهو العلة يكون علة فى الخارج كقولك قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن علة مؤثرة للقعود موجودة قبله فان قيل التأديب علة الضرب فكيف يحصل قبله انه يحصل به باعتبار تضمنه وهو التأدب بالادب هو الاتصال بمكارم الاخلاق — وجيه الدين

المفعول له
اما تحصيلى كضربت زيدا تأديبا = ان كان المفعول سببا للفعل ذهنا وكان فى الخارج مسببا عن الفعل =
واما حصولى كقعدت عن الحرب جبنا = ان كان المفعول له فى الذهن والخارج سببا للفعل =

اعلم ان الغالب فى المفعول له التنكير بحسب الاستعمال ولذلك توهم الجرمى اشتراط تنكيره فلم يجوز كونه معرفة — كاملة

ونحو كرهت التأديب فان التأديب فعل الضرب الا انك لم تذكره فى قولك اعجبنى التأديب — رضى

ايراده معه للعمل فيه (مثل ضربته تأديباله) مثال لما فعل القصد تحصيل فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه (وقعدت عن الحرب جبنا) مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف (خلافا للزجاج فانه) اى المفعول له (عنده) اى عند الزجاج (مصدر) من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا يرى الى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرجها عن حقيقتها (وشرط نصبه) اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فان السمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم (تقدير اللام) لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له

المتوسط بل هو متعلق باصل الباب يعني بترجمة الباب المفعول له كما هو مذهب البصريين صحيحه خلافا للزجاج فانه لا يفرده بابا برأسه بل يجعله من باب المفعول المطلق كما هو مذهب الكوفيين عافية

وافادته في قوله ظاهرا والاظهر ان يقول يخالف الزجاج هذا خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه ع ص

مذهب الزجاج ان ما تسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما رأى من كون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تأديبا فالتأديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبت بالضرب تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل والمعمول ولا يطرد له بهذا في جميع انواع المفعول له فان ليس بيان لجبن ولا يقال قعود جبن الاعجاز وكذلك قولك جئتك اصلاحك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيان الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثل قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف شرح الرضي

ابو اسحق ابراهيم بن السرى بن الزجاج النحوي بعض تأليفاته ما سيذكر كتاب معاني القرآن الكريم وكتاب الامالي وكتاب ما فسر من جامع المنطق وكتاب الاشتقاق وكتاب العروض وكتاب القوافي وكتاب العرق وكتاب خلق الانسان وكتاب خلق الفرس وكتاب مختصر في النحو وكتاب فعلت وافعلت وكتاب ما ينصرف ومما لا ينصرف وكتاب شرح ابيات سيبويه وكتاب النوادر وكتاب الانوار جمعه ١٩ جمادى الاخر ٣٠٠ وفاتى سنى سكسان متجاوز ايدى ابن خلكان

قال عنده مصدر لما رأى من كونه مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تأديبا فان معناه ادبت بالضرب تأديبا لارى

الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر

كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال (وانما يجوز حذفها) ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها (اذا كان) المفعول له (فعلا) احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن (لفاعل الفعل المعلل به) اى يتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى (ومقارنا له) اى للفعل المذكور (في الوجود) بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط

المفعول المطلق فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر فلهذا قال وانما يجوز الى آخره وجيه الدين

لا هي اطعمتها ولا هي ارسلتها لتأكل من حشرات الارض حتى ماتت من الجوع والعطش محمد افندي

لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ما وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الاصل ابقاءها

وضع المظهر موضع المضمر وعبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين وقد يفرق بينهما بان التقدير في اللفظ مع ابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية هندي

اعلم ان اللام يجوز حذفها عند حصول اشتراط ثلثة احدها ان يكون مصدرا والثاني ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل والثالث ان يكون مقارنا له في الوجود وانما لم يذكر المصدر لان قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل اغناء عن ذكره لان فعل فاعل الفعل المعلل لا يكون الا مصدرا لما ذكرناه في المفعول المطلق كبير

وقوله انما يجوز فائدتان احدهما ان جواز الحذف مقصور على حصول ما يذكر من الشرطين وهي بافادة انما وثانيهما ان اثبات اللام جائز عند حصولها لكن تفصيل هذا المقام بان يقال ان جواز الاثبات اذا كان المفعول له معرفة او قريبا منها واما اذا كان نكرة فضعيف عند بعض نحاة لانه اذا كان نكرة محضة تكون له شبه خاص بالمفعول المطلق الذي للتأكيد وكما لا يجوز انجراره باللام كذلك لا يجوز انجرار المفعول له المشابه للمفعول المطلق ولانه يشبه الحال والتمييز من اللفظ لتنكيره ومن جهة المعنى لما فيه من البيان فيجب ان يكون منصوبا كما يكون منصوبين واذا انتصبا امتنع من الجر فالمعنى انما يجوز حذف اللام اذا حصل الشرطان عافية شرح الكافية

فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج فيه سيد علي زاده

لان السمن ليس بمصدر حتى يكون علة للمجيء بل هو جثة والجثة لا يكون علة رضا

هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها (المفعول معه) اى الذى فعل مصاحبته بان يكون الفاعل مصاحباله فى صدور الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول مالم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه عما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله ضميرا راجعا الى المصدر والضمير المجرور للموصول (هو مذكور بعد الواو) احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء (لمصاحبة معمول فعل) اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم

لا يخبر عنه لكونه لازم النصب ويخبر بمن — وجيه الدين

٥ قوله وفى بعض الحواشى آه لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى المصدر الفعل عن جعل المصدر نائبا منابا الفاعل من غير تخصيص — عب

٦ قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل زيد قائم حقا — م

٧ قوله بين العير بالفتح الحمار الوحشى والاهلى ايضا والانثى عيرة والنزوان بفتحتين الوثب يقال نزا الذكر على الانثى ينزو ونزاء بالكسر اذ وثب عليها وبابه عدا اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الانثى — توقادى

٧ واصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ابو ثور الاسدى طعنة فى جنبه فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل فكانت ذات خلق واوراك فقال ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل يعنى قربت اذا مات الصخر وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله لئن قدرت لاقدمنك منى ثم قال لها ناولنى السيف هل تقل يدى فقالت فاذا هو لا يقل فقال فى ابيات ابهم بامر الحزم لو استطيع وقد حيل بين العير والنزوان — شرح اللباب

٨ اى لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فى حالة واحدة وهو ممتنع — م

٩ اى على ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان — رضا

١٠ لا فائدة فى قوله والضمير لانه على تقدير الاول ايضا يعود الى الالف واللام — هج

١١ الكائنة بمعنى مع وهذا وان كان احترازا عما يذكر بعد الفاء ونحوه من حروف العطف لعدم المقارنة فى الكل مع انها شرط لثبوت المعية لكنه شامل لمثل قولنا زيد وعمرو

وسواء كان ذلك الفعل (لفظا) اى لفظيا كالمثالين المذكورين (او معنى) اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع انما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية (فان كان) اى وجد (الفعل) اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها (لفظا وجاز) اى لم يجب (العطف) ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه (فالوجهان) اى العطف والنصب على المفعولية جائزان (نحو جئت انا وزيدا) بالنصب على المفعولية وزيد بالرفع على العطف (والا) اى وان لم يجز العطف بل يمتنع (تعين النصب مثل جئت وزيدا) فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصل لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره (وان كان) الفعل (معنى) اى امر معنويا

قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل هو الفعل ومعناه بتوسط الواو وقال الزجاج هو منصوب بفعل بعد الواو

وكانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وقال الاخفش نصبه على الظرفية وذلك ان الواو اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا بمعنى غير اعراب نفس غير وقال الكوفيون هو الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلت فى الظرف خبر المبتدأ — وجيه الدين

٦ ولم يبين العامل فى سائر المفاعيل لان عاملها الفعل اتفاقا — رضا

٧ يعنى يكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما — م

٨ اى النحاة والعرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين فى الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم — توقادى

٩ قوله واصلها آه ولذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابى الفتح ولا على عامل خلافا للشيخ الرضى فيما تقدم مع صاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه — عص

واما الاسم الذى وقع بعد الواو التى تكون بمعنى مع معطوف على ما قبله ولا يجوز نصبه فى قولك ما انت وعبد الله وانما لا يجوز نصب عبد الله هنا لانه ليس هنا شيء تضمن الفعل حتى يعمل فى المفعول معه لان المتضمن للفعل هو المصدر او الظرف او الجار والمجرور وما بعد ما هنا لفظة انت ما انت مبتدأ وليس بمصدر حتى يتضمن الفعل — مكمل

١٠ لا ترتيب ولا تعقيب قوله فناسب معنى المعية لان فى المعية زيادة اجتماع — لارى

لان المعية والمصاحبة فى الضمير فى مكان واحد او زمان واحد متعسرة فيكون الواو للعطف — م

١١ وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو فى اى مقام تقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا — م

١٢ اى وجد فحينئذ كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى تامل تعرف — عب

مستنبطا من اللفظي (وجاز) اي لم يمتنع العطف (تعين العطف) حيث لا يخل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف (نحو ما لزيد وعمرو والا) اي وان لم يجز العطف بل امتنع (تعين النصب) حيث لا وجه سواه (نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا) فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو (الحال)

لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو (ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به) اي من حيث هو فاعل ومفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين (لفظا)

والحال تنقسم على اثنا عشر قسما موطئة ومنتقلة ومؤكدة ومترادفة ومتتابعة ومحققة ومقدرة وداعة ومقارنة حقيقة ومقارنة حكما وجارية على ما هي له وجارية على غير ما هي له فالموطئة هي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق نحو انا انزلناه قرآنا عربيا والمنتقلة هي التي قيد لذي الحال وينتقل عنها مثل جاءني زيد راكبا والمؤكدة وهي التي ليست بقيد له ولا تنتقل عنه غالبا نحو زيد ابوك عطوفا والمترادفة هي تقع بعد حال اخرى وذي الحال واحد نحو جاءني زيد ضاربا ناصرا اذا جعلت ناصرا حالا من زيد لا من ضمير ضاربا والمتتابعة جعلت قبلها نحو جاءني زيد قائما منحرفا والمقدرة هي التي لا تثبت لذي الحال في تلك الحال الحقيقة بل مقدرة ثبوتها كقوله تعالى سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين فان الحال ان يكون الدخول حال الخلود بخلاف فيما اذا قدر الخلود فان التقدير حاصل في زمان الدخول فصح المقارنة المطلوبة وكذا قوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا الآية وقوله تعالى انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا الآية وان شاء الله امنين وقوله تعالى وتنحتون الجبال بيوتا الآية والضابط ان كل مستقبل لا يقع حالا محققة بل مقدرة وكذا ثمة هي لا يزول من الحال الحقيقة او غالبا فيعم المؤكدة كقولك استغفروا توابا رحيما وزيد ابوك عطوفا والمقارنة حقيقة نحو جاءني زيد قائما والمقارنة حكما نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان هذه المقارنة اتفاقية والاولى فعلية والجارية على ما هي له التي قامت بذي الحال نحو جاءني زيد قائما والجارية على غير من هي له التي قامت بمتعلق ذي الحال نحو جاءني زيد قائما ابوه مجموعه

من حال الشيء يحول اي انقلب سمي هذا القسم بها لانقلابه غالبا وهي مؤنث سماعي ولذا انث الفعل المسند اليها في قولك عادتك حالي لا يسترى بستر چلبي

انما تلحق الحال بالمفاعيل لانها فضلة في الكلام كما ان المفعول كذلك وايضا للحال شبه خاص بالمفعول فيه وهو دلالتها على الزمان كالظرف عوض

اعلم ان المراد من الهيئة هي الصورة التي عليها الفاعل عند صدور الفعل والمفعول عليه وهي عامة

اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما (او معنى) اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه ويقام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله

يرشدك الى هذا تفصيل الفاعل ع

ومثال الفاعل معنى نحو زيد في الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ لكنه فاعل حصل او ما يعمل الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى هذا زيد قائما وقائما حال عن زيد وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه متوسط

والمرضي ان وقوع الحال عن المفعول فيه وله جائز لكونهما قسمين من المفعول به حواشي هندي

ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا رضي

فمعناه وجدت الضرب حال كونه شديدا فهو ههنا في معنى المفعول به سيدي

حال من الضرب لا صفة اذ لا مطابقة بين الصفة والموصوف سيدي

اي كما يدخل الحال من المفعول معه والمفعول مطلق وله وفيه المحرر

اي المضاف اليه الذي هو ذي الحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه

فان قيل كيف وقع حنيفا في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تعالى ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف اليه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع من غير الفاعل والمفعول فهو مأول باحدهما = سيد على زاده

واتبع ملة ابراهيم حنيفا وحنيفا حال من المضاف اليه كقولك وجدت هند قائمة والحنيف المائل من دين باطل الى دين الحق كشف

باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيّن على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل او يبيّن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه (مثل ضربت زيدا قائما) مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة (وزيد في الدار قائما) مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما (وهذا زيد قائما) مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدّر في نظم الكلام أُشير او أُنبّه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى أُشير او أُنبّه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية

المفعول له وفيه لما عرفت سابقا من انه لا يقع الحال عنهما

المستثنى للانقطاع اي لا ان يحتاج الى تعميم الفاعل او المفعول لاجل دخول الحال عن المضاف اليه محرره

يحتمل ان يكون حالا من الفاعل اللفظي وهو المتكلم وان يكون من المفعول اللفظي وهو زيد وافية

فان كانت قرينة حالية او مقالية تعين صاحب الحال جاز ان يجعل لما قامت له من الفاعل والمفعول به وان لم تكن فان كان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو من المفعول م

ومنهم من قال الطريق في مثل ان يقال اقدم او يقوم لا قائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقيل انت مخير بجعل ما لامرايهما شئت هندي

فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل وحاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى متوسط

فان اصله استقر او حصل او حاصل في الدار فبعد حذف الفعل انتقل ضميره الى الظرف فيكون في الدار باعتبار قيامه مقام فعله معنويا ويكون ضميره فاعلا معنويا وافية

اي زيد في الدار قائما فان قائما حال من ضمير في الدار وهو فاعل لفظي هندي

اي يكون في حكم اللفظ لما سبق في قوله واللفظ اما حقيقي او حكمي لصحة اجراء احكام اللفظ عليه م

(وعاملها) اي عامل الحال (اما الفعل) الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل (او شبهه) وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا (او معناه) المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكأنه اسد صائلا (وشرطها) اي شرط الحال (ان تكون نكرة) لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض (و) ان يكون (صاحبها معرفة) لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف (غالبا) اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موادّ وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني زيد من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لا استغراقها نحو قوله تعالى

هذا الا على ما يفهم من ظاهر عبارة الشارح وهو ان معنى الفعل يفهم منه وانبه واشير وجيه الدين

اعاد الجار ههنا لكونهما متغايرين فان المعطوف عليه وقوع الحال فيه عن المقدر واللفظ بخلاف المعطوف تأمل

والمراد من معنى الفعل الظروف والجار والمجرور واسمي الفعل ونحوها مما يفهم منه معنى لا بجوهر حروف الفعل ويقابله شبه مما يفهم منه الفعل بجوهر حروفه كالاسم الفاعل ونحوه وهذا هو الاستعمال الشايع وقد يطلق شبه الفعل على القبيلتين كما قال المص في بحث الفاعل وقد يطلق معنى الفعل على القبيلتين كما في حروف الجر وانما خص بالاستعمال الشايع لتمكنه ان يقول الحال لا يتقدم على العامل المعنوي فان الحال يقدم على شبه الفعل اذا لم يكن مانع وقد تحقق الاطلاقات الثلث قطب العلماء في حاشية المطول

اي معنى الفعل اراد به كل ما يستنبط معنى ولا يكون موافقا له في الاشتقاق عافية

قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان من الحروف المشبهة لعدم الاستعمال على عملها . عب

والعامل في قائما في يا زيد قائما انادي المستنبط من فحوى الكلام هذا لم يقدر ادعو واما اذا قدر فيكون عاملا فلا يكون مما نحن فيه

فان قلت لم كان عامل الحال هذه الاشياء قلت لما كان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والمقتضي لانتصاب الحال الحالية وهي لا يتحقق بدون العامل او المفعول وهما لا يوجدان بدون هذه الاشياء فلا جرم كان العامل في الحال تلك الاشياء عوض افندي

عند البصريين لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا وقوع المعرفة حالا لانها في الاصل خبر وكما يجوز في الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الا ان التنكير اصل عندهم ايضا م

فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او
واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا
للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا
رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد
وقوع الحال واكثرها هو هذه القسم ووقوع الحال في هذا القسم
مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون
صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة
مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون معرفة (وارسلها
العراك) ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد
يصف الحمار الوحشي والاتن يقول ارسل الحمار الوحشي الاتن
وكأن المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد
اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك
ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها
للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه

وهو عطف على المستكن ويجعل آه تامل قرباني رحمه الله

التخلف لا الاختلاف اي اختلاف الشيء عما كان عليه لا التخلف
الذي هو مطاوع خلفت خلافا وراي وهو بمعنى تخلف عني
منه تامل

يعني اذا كان قوله غالبا قيد الكون صاحبها معرفة يكون منافيا
للشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضي ان يكون صاحبها
في جميع المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط

والمراد بظاهر الكلام ان يعطف قوله وصاحبها الى اسم
يكون وهو الضمير المستكن وان يعطف قوله معرفة الى
قوله نكرة ه رضا

قوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول لجواب
سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان يكون
نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك حال مع كونه معرفة
وجوابه ان تقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال
معرفة احتاج هذا الى التأويل وتأويله ان العراك مصدر
عن حال محذوف تقديره ارسل الحمار تعترك العراك ومررت
به ينفرد وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال
على سبيل المجاز تسمية للمعمول لاسم العامل وتقول انه
مصدر وقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة ومررت
به منفردة متوسط

ومعنى البيت ارسل حمار الوحشي الاتن حال كونها مجتمعة
متزاحمة ولم يمنعها عن الاجتماع والتزاحم ولم يخف على
عدم تمام شرب بعضها بسبب مداخلة بعضها في بعض آخر
منها اولم يخف على عدم تمام شرب بعضها مثل عدم تمام شرب
البعير الداخل بين بعيرين عطشانين محمد الي

والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة عدم تمام الشرب
وبالمعجمة ضرب الرأس وكلاهما رواية قال السيرافي يريد ان
بعضها يزحم بعضا حتى لا يقدر ان يتحرك لشدة الازدحام فهو
واقف لا يتمكن على الحركة عباب

لم يكن شربه منه ولعل المراد به ههنا نفس متداخلة بعضها في بعض والمعنى
على نغص مثل نغص الدخال (ومررت به وحده ونحوه) مثل فعلته
جهدك بلفظ الخطاب (متأول) بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة
اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر
لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد
جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة
على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات
اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في
التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة
(فان كان صاحبها) اي صاحب الحال (نكرة محضة) لم يكن فيها
شائبة تخصيص عما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها
وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين (وجب تقديمها) اي
تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى
مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت
رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب
(ولا تتقدم) اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا (على العامل
المعنوي) قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل

المشقة وبضمها الطاقة جلبي

وقال ابن برهان اراد من استعمال المصدر هنا بالالف
واللام التنبيه على ان تعريف المصدر كتنكيره وقيل
ان الالف واللام زائدة في العراك فاعرف محمود

اشارة الى ان العراك مصدر من ضرب لم يستعمل فعله
منه بل يستعمل من المزيد فيه حاشية

لان الالف واللام للعهد الذهني وهو في حكم النكرة
باعتبار ان المفرد غير معين فكذا الاضافة للعهد الذهني
محرره

لان اضافته الى الوجه لفظية والاضافة اللفظية لا تفيد
التعريف بل التخفيف تامل

والحال مفردا اذ لو كانت جملة وجب الواو لا التقديم

احترازا عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال
على صاحبه مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا كما سبق
في الامثلة الخمسة نوقادي

فالحال مشترك في هذا المثال بين رجل وزيد والزيد معرفة
والرجل نكرة رضا

يعني لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال
بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف
فتقديم الخبر الظرف يخصص المبتدأ النكرة كذلك ذو الحال
النكرة يخصص بتقديم الحال عليه م

قوله لتخصيص النكرة وفيه نظر لانه قد تخصصت بتقديم العامل
فلا حاجة الى تخصيص آخر ولانه لو كان التقديم للتخصيص
فاتبات الصفة لهذا اولى من بيان الحال حاشية هندي

فيه ان الحال اما عن الفاعل او المفعول به وكلاهما

واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا (بخلاف الظرف) اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير (و) كما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك (لا) تتقدم (على) ذي الحال (المجرور) سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف

سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار او الظروف نحو قائما زيد في الدار فكلاهما غير جائز عنده م

الا ان الظرف انما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم مقام شيء لا يكون مثله قوقادى

اي في منع تقديم الحال على عامل الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ او مقدما م

تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل قائما آه لحصول الفاصل بين الحال وعاملها المعنوي معنى

عطف على قوله ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا

فعلى هذا الاحتمال قوله بخلاف الظرف يكون متعلقا بضمير متقدم والكل تعسف ع ص

لانك تقول كل يوم لك درهم ولا تقول قائما لك درهم لباب

قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللا نوح استثناؤه عن العامل المعنوي لان يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف سهط

قوله الاحتمال الثاني وذلك ان قوله بخلاف الظرف يدل على ان الظرف مخالف للحكم السابق المفهوم من قوله لا يتقدم على العامل المعنوي لان المفهوم مما سبق ان الحال لا يتقدم على عامل المعنوي مطلقا ظرفا كان او غيره ومن اخص عليهم ان الحال قد يتقدم على عامل المعنوي الذي هو الظرف فلزم التناقض ولو قال الا الظرف لصح الكلام قوله بخلاف الظرف عليه مساغ الا ان فيه خلافا لكن الامر فيه سهل طاقط طاشكندى

وهو ان الظرف يقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه لارى

فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال (على الاصح) ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اي ارسالا كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف (وكل ما دل على هيئة) اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا (صح ان يقع حالا) من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق (مثل) بسرا ورطبا في قولهم (هذا بسرا) وهو ما بقي فيه حموضة (اطيب منه رطبا) وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة

ادرسل آه فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي كما ان جعله حالا من الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث الى الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه عب

قوله والتاء للمبالغة جواب سؤال مقدر تقديره ان الكاف مذكر والتاء مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا لذي الحال وتقدير الجواب ان التاء فيه للمبالغة لا للتأنيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافة اي مانعا للناس عن الشرك والكبائر مبالغة فيه وجيه الدين

منصوبا بفعل محذوف لان الفاعلة قد يجيء بمعنى المصدر كالكاذبة والعافية اي وما ارسلناك الا تكف كافة والجملة حال مقدرة عافية شرح الكافية

وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال عب

التكلف في الكلام وغيره استلزام غير الظاهر من غير ظهور دليل والتعسف الاخذ على طريق غير الواضح كما في راكب التعاسف فهو اقبح من التكلف حاشية

قوله والكل تكلف وتعسف وذلك ان المعنى انا ارسلناك الى جميع الناس والتأويلات التي ذكروها لا يطابق هذا المعنى وايضا ان كافة لا يخرج عن النصب على الحالية فلا يكون مصدرا ولا صفة محذوف وجيه الدين

اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافة والشاقة غير سديد لانه تقدير موصوف واما كون الثاني تكلفا فلانه لا حاجة الى التقدير

الى ان تأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار
ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا
اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا
على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد
حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية
تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه وجعلوا
ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير
منه فيجب ان يليه وقال الرضي واما الضمير المستكن في فعل فانه
وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا
ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا
وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه
حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه
التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث
وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا (وتكون) اي الحال الجملة لدلالتها على الهيئة

لان صاحبه حقيقة المضمر في اسم التفضيل ٣

اي الحال ضمير منه وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا
حقيقة لم يكن كالمعدوم كالمستكن بل كان كالاسم الظاهر
ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يلي المظهر ٣

فهو يكون صاحب الحال هو الضمير في اطيب وقيل هو
الضمير منه

فالعامل في كلا الحالين اطيب عند سيبويه وبه قال المازني
في اظهر قوله والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني
وقيل العامل فيهما كان التامة اي هذا كان بسرا اطيب منه
اذا كان رطبا كما هو مذهب المبرد وابن سراج والسيرافي
والفارسي في حلبياته وقيل العامل في بسرا اسم
الاشارة من معنى الفعل اي اشير اليه وقيل العامل فيه ما في
حرف التنبيه من معنى الفعل اي انبه عليه ورجح الاول
بامور وفيرة وضعف البواقي بوجوه كثيرة زهي زاده
نقلا من الاشباه

لانه لا يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعف
في العمل فلا يتقدم معموله عليه ٣

لانه يلزم تعريف العامل في الحالين وهذا وان كان جائزا
الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار
حالة واحدة وهو الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل
عاملا في بسرا لا يدخل تحت التفضيل فيكون الرطبية مفضلا
ومفضلا عليه في حالة واحدة وهذا باطل توقادي

كالمفردات فيصح ان وقعت حالا امثالها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية
(خبرية) محتملة للصدق والكذب لان الحال (بمنزلة الخبر) عن ذي الحال
واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح
ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي
ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد
لها من رابطة تربط بها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا
او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل
(فالاسمية) اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو والضمير معا)
لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية
القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو
راكب (او بالواو وحدها) لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها
مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال
المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه
وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكدة والمؤكدة لشدة الاتصال
بينهما (او بالضمير وحده على ضعف) لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء

الا بالتأويل لان الانشائية من حيث انشائية لا خارج لها
حتى يكون من الاحوال في نفس الامر وجيه الدين

لاشتمالها على الاسناد المقتضي للمسند والمسند اليه واذا
كان كذلك لا يقتضي ٣

لان الانشاء لا ثبوت لها في نفسها فاثبات الشيء للشيء
فرع ثبوته في نفسه هندي

قوله وهي الضمير والواو لما كانت الجملة الحالية فضلة
احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة
في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لهما
ادنى انفصال وذلك لوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك
الاوانت بخيل وما جاءني الا وهو فقير عب

وفي حصر رابطة في الضمير والواو نظر او يكون ظهور
الملابسة منزلة رابطة لتوقفه على الثبوت بكلام
سابق قصد تعيينه بها معلمه

ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع في بيانها
تفصيلا وبيان الرابطة ايضا فقال بالفاء التفسيرية
والتفصيلية ٣

وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح
ولا تدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية لاري

قوله كنت نبيا اي ما ينبوئ من عند الله تعالى وآدم بين الماء
والطين اي والحال ان بدنه العنصري لم يكمل بعد وانما كان
نبيا لانه خلق روحه المطهر قبل الموجود ثم بعث الى
ارواح المكلفين بعد خلقها قبل الابدان فبلغ اليهم
الحقيقة الاحدية فآمن به من هو اهله ثم ظهور ذلك الايمان
بعد خلق ابدانهم وفيه اشارة الى ان سائر الانبياء لم يكونوا
انبياء قبل ابدانهم العنصرية واعلم ان في صحة هذا تغافلا
ولعله نقل بالمعنى فان المروي عن احمد والبخاري في تاريخه
والبغوي والحاكم الصحيح كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد

فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد من الواو على الصحيح (والمضارع المثبت) اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة (بالضمير وحده) لمشابهته لفظا ومعنى الاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع (وما سواهما) اي ماسوى جملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي (بالواو والضمير معا او باحدهما) وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو (ولا بد في الماضي المثبت) لا المنفي (من) دخول لفظة (قد) المقربة زمان الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيته انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة

وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع لفظا ما لم يدخل الواو واذا انتفى المضارع بلا لزم الضمير والاغلب تجرده عن الواو لارى

يعني كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها كما مر نوقادي

اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد او الا في الماضي المثبت وفي البواقي اجتماع الواو والضمير اكثر من انفراد احدهما شيخ رضي

والظرف المستقر خبر لا هذا عند اكثر النحاة وقال البغدادي ان خبر لا محذوف اي حاصل وقوله في الماضي متعلق باسم لا مع كونه مبنيا على الفتح وقال ابن مالك بل معرب منصوب لفظا ترك لكونه مشابها بالمضاف وخبر لا محذوف اي حاصل وفي الماضي متعلق باسم لا زيني زاده

قال السخاوي الفعل الماضي لا يصلح ان يكون حالا مفعولا فيه وما مضى لا يصلح ان يقع حالا فيه شيء فاذا صحبه قد وقع حالا اذا كان المعنى ما ذكره وذلك ان قد حرف معنى وحرف المعنى اذا دخل عليه غيره عما كان عليه فاذا قلت جئت قد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا ان كان قد شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء لانه ملتبس بها مستديم لها وكان المخاطب بهذا الكلام مترقبا كتابة زيد فيفيد قد انه زيد شرع في الكتابة وانه قد مضى جزء منها فلمضي ذلك الجزء وجيء بالماضي ولتلبس زيد بالكتابة ودوام عليه صح ان يكون الماضي حالا الا اتصال بالحال قال ولا يقع الماضي حالا الا بهذا المعنى فلذا لزم ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة خوافي

قوله ليدل آه هذا تحقيق ما ذكره السيد الشريف قدس سره وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فحري ان لا تذكره عب

ولا يدخل قد الماضي المنفي اذا وقع حالا لان قد للتحقيق واجتماعها مع حرف النفي تناقض محمل

ولا مقدرة سواء كانت (ظاهرة) في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه (او مقدرة) منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يأوّل قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل (ويجوز حذف العامل) في الحال لقيام قرينة حالية (كقولك للمسافر) اي الشارع في السفر او المتهيء له (راشدا مهديا) اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين (ويجب) حذف العامل (في) بعض الاحوال (المؤكدة) وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي لا تنتقل من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة (مثل زيد ابوك عطوفا) فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر (اي احقه) بفتح الهمزة او ضمها من حققت

يريد بالتفسير الاول معناه الحقيقي وبالثاني معناه المجازي بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب او بعلاقة الاولية نوقادي

اي سر راشدا مهديا اي سر كونك راشدا مهديا اي مستقيما غير ضال في سلوكك والقرينة ههنا تهيئة لاسباب السفر ايضاح

مفعول من هدى يهدي اذا دل احد على الطريق المستقيم محمد افندي

كانه هدي له فتقررت له الهداية في صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفا له الا ان الضمير لما لم يوصف جعلت الهداية وصفا لما قام به وهو الرشد

اي حال مترادفة ان كانت من فاعل سر او متداخلة ان كانت من ضمير راشدا لمحرره

بلى حرف تصديق مبني على السكون قادرين منصوب لفظا جمع مصحح حالة النصب بالياء اللفظية عامل عامل لفظي قياسي من ذي الحال المحذوف وهو فاعل الفعل المحذوف اي نجمعها لمحرره رضا

حال وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال المحقق وهو قوله ايحسب الانسان

هذا هو مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين رضي

وانما وجب حذف العامل لئلا يكون ذكره كالعبث لان قوله زيد ابوك عطوفا تدل على عطفية زيد لانها من لوازم الابوة على اثباتها فلا حاجة الى تصريح العامل الذي هو اثبات العطف فيه فان الجملة السابقة كالنائب سيدي

ولا يرد نحو قوله تعالى قائما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط

الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا
المعنى بعينه أو بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك وصرت منها على
يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات
عندى ان يقدر يحيى عطوفا (وشرطها) اى شرط وجوب حذف
عاملها (ان تكون مقررة) اى مؤكدة (لمضمون جملة) احترز به عما
يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذفه (اسمية) احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط
انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون
عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان
عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما
بالقسط (والتمييز ما) اى الاسم الذى (يرفع الابهام) واحترز به
عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام
عن شىء بل هو ترك مبهم وايراد معين (المستقر) اى الثابت الراسخ
فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان
بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل
وهو الوضعى واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية

هذا تفسير باللازم لان التقرير المذكورة بعد مدة او جعل الشىء فى قراره فيلزمه التاكيد

والمراد بمضمون الجملة فى المثال المذكورة شفقة الاب الى الابن هندى

فان قيل قوله رسولا يؤكد بعض اجزاء الجملة وهى الارسال اذا اريد به معناه اللغوى اما لو اريد معناه الشرعى وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون جملة وهو ارسال الله تعالى قلنا يكون المراد بالارسال ايضا معناه الشرعى فيؤكد ايضا على هذا التقدير مضمون بعض اجزاء الجملة فتامل وحيد الدين

بشرط ان يكون طرفاها جامدين جمودا محضا لان الغرض من وضع تلك الحال الا يدل على هذه الصفة من صاحبها لا ينتقل ولا يتحول فلو كانت مقررة لمضمون الجملة الفعلية او الحال احد جزئيها من المشتقات لما حصل ذلك الغرض لدلالة فى تلك الجملة دلالة على التجدد والحدوث فى الاغلب عافية شرح الكافية

وهو الله ومضمون الجملة شهادة الله تعالى لان القيام بالقسط بغير اسم من الجملة فاكد بقوله قائما بالقسط

مبتدأ محذوف والخبر اى من المنصوبات او من الملحقات وخبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان التمييز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو ما يرفع صلة او صفة هندى

قال التمييز ويقال التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه بين الاجناس ويرفع الابهام عف

اى فى حكم السقوط لان المبدل منه فى حكم الازالة من البين فى المعنى محرره

يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ
فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن
اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم
كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى منه ولا ابهام فى هذا
المفهوم الكلى ولا فى واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد
الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام
لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع
به الاحتراز عن عطف البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل
واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن
لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم
الاشتهار لا الابهام الوضعى (عن ذات) لا عن وصف واحترز به
عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع فى الوصف
لا فى الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف
من فلا شك ان الموضوع له معنى معين عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته وجنسه فانه لا يعلم منه بحسب الواضع انه من جنس العسل
او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع

وهذا الوضع والموضوع له عامان لا عند القدماء والسعد العلامة اختار مذهب القدماء

جزئيات المفهوم الكلى كالحيوان الناطق وهو موضوع لمفهوم كلى وهو الانسان بشرط استعماله فى جزئياته يعنى فى زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا

وهذا هو الحق لاستلزام الاول استعمال اللفظ فى غير ما وضع له وهو ضعيف ونحو عيسى والرحمن

انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب
الوضع اُتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى فاذا اريد رفع
الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف (مذكورة
او مقدّرة) صفتان لذات اشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة
نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا
طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ
المقدر فيه (فالاول) اى القسم الاول من التميز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مذكورة يرفعه (عن مفرد) يعنى به ما يقابل الجملة
وشبهها والمضاف (مقدار) صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشئ
اى يعرف به قدره ويبين (غالبا) اى فى غالب المواد واكثرها اى رفع
الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد
وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق (فى) ضمن
(عدد نحو عشرون درهما) وسيأتى ذكر تميز العدد وبيانه فى باب
اسماء العدد (واما فى) ضمن (غيره) اى غير العدد كالوزن (نحو رطل
زيتا) فان الرطل نصف المن (و) نحو (منوان سمنا) وكالكيل
نحو قفيزان برًّا وكالذراع نحو ذراع ثوبا (و) كالمقياس نحو

٨ اى ما يقابل نسبة الجملة ونسبة شبه الجملة ونسبة المضاف اى اضافته الى المنسوب اليه المقدر فيها لان المفرد ههنا مقابل للنسبة لا الجملة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وطيب ابا — وجيه الدين

٩ اى ما يعرف به قدر الشئ وهو العدد والكيل والوزن والمسافة والمقياس — هندى

١٠ والظاهر ان التفسير من تفسير الشئ بلازمه والا لم يجئ التقدير فى اللغة بمعنى معرفة الشئ — حسن افندى

١١ قوله غالبا ظرف لقوله مقدار لانه يجئ قليلا من غير المقدار كقولك عندى خاتم حديدا — ايضاح

بيان المقادير وهى خمسة العدد وهو مقدار يبين كمية الاحاد والوزن وهو مقدار يبين الثقل والخفة والكيل وهو مقدار يبين الكثرة والقلة والذراع وهو مقدار يبين الطول والعرض والمقياس وهو مقدار يبين عظم الجثة وصغرها — قدقى

١٢ يعنى ان قوله غالبا ظرف لتحقق الرفع العام فى الرفع الخاص لا ظرف الرفع الخاص والا لزم ان يكون المعنى على مفرد مقدار غالبا — قدقى

١٣ قوله اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص دفع لما ورد على ظاهر عبارة المص من ان الموضوع والمحمول متحدان اذ المراد بالاول ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة والمراد بالمفرد المقدار هو هذا بعينه فاجاب الشارح بان الاول عام ومطلق والثانى خاص مقيد فتوجد المغايرة فيصح الحمل — مصطفى چلبى

١٣ اى رفع الابهام عن مفرد مقدار فى غالب يعنى الابهام يكون المفرد مقدار وغيره ولكن لمفرد مقدار اكثر فرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا — محمد افندى

١٤ مفرد مقدار من كون الابهام فى غير المقدار والجمل لان المقدار كثيرا ما يستعمل بالتنوين او بنونى التثنية والجمع او الاضافة م

(على التمرة مثلها زبدًا) والمراد بالمقادير فى هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندى عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة
مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير
وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه
على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما فى رطل زيتا والنون كما فى منوان
سمنا او الاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام
المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى
التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم
الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما
تاما فيشابه التميز الآتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم
كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم
التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما
قامت مقام الفاعل لكونها فى آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل
الا يرى ان لام التعريف لداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها
الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندى
الراقود خلًّا (فيفرد) اى التميز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا

٥ مصدر ميمى على وزن مدخل من باب فتح يقال طمح بصره الى الشئ اى ارتفع وكل مرتفع طامح — صحاح

٦ سواء كان لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا كما فى غير المنصرف والمبنى نحو خمسة عشر رجلا — شرح ارشاد

٧ اى نون التثنية والجمع المراد بنون الجمع شبه نون الجمع لا نون الجمع لان التميز بعد نونه يكون عن ذات مقدرة لا مذكورة نحو هم حسنون وجوها — عباب

والمضاف اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا على التمام والانقطاع م

٩ اى لكون مطمح نظره التنبيه على البيان المذكور ت

١٠ اى بعض اقسام المقادير وهو قوله رطل ومنوان لانهما للوزن — محمد افندى

١١ لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة الاتصال ولا يمكن ان يجمع الاتصال والانفصال فى كلمة واحدة ذ ع

١٢ لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول الغرض المذكور لانه يلزم احد الامرين اما تحصيل الحاصل والغاء الاضافة الاولى وكلاهما باطلان م

١٣ بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو انما قال بحسب اللفظ لانه مضاف بحسب المعنى ثانيا كما فى حب رمانك فانه مع كونه مضافا الى الرمان مضافا الى الكاف اذ الحب اضيف الى الرمان اولا فاكتسب منه بعض التعريف ثم اضيف الى المخاطب ثانيا لزيادة التعريف — قدقى وداود افندى

(ان كان) اى التميز (جنساً) وهو ما تشابه اجزاؤه ويقع مجرده عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس (الا ان يقصد الانواع) اى ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا بد لفظ الجنس مفرداً عليها فلا بد من ان يثنى ويجمع قيل وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او التشخصية (ويجمع) اى يورد التميز على ما فوق الواحد جوازاً حيث لم يقصد الواحد (فى غيره) اى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او اثواباً (ثم ان كان) اى المفرد المقدار (تاما بتنوين او بنون التثنية) او المعنى ان وجد التميز ملتبساً بتنوين المفرد او بنونه التى للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز (جازت الاضافة) اى اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازاً شايعاً كثيراً لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن (والا) اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية

وفى استثناء قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين يجوز كما طاب زيد جلستين والمراد بالانواع فوق الواحد هندى

المختلفة فيجب مطابقة التميز من قصد من التثنية والجمع العدم دلالة على الانواع فيظهر فائدة التثنية والجمع عافية شرح الكافية

الاصل ان يقال طاب زيد جلوسا فلما قصد الانواع من الجلوس قيل جلستين ص

كان جواب قدس سره مبنى على التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او كسرها ليس من باب الجنس الذى نحن فيه فان الجنس هنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم تصح التثنية والجمع لادى

والفرق بين الحصة والفرد ان الفرد امر حقيقى واقع بحسب نفس الامر ويحتمل ان يكون الكلى بالنسبة اليه عرضيا وذاتيا وجنسا ونوعا والحصة امر اعتبارى تعرضه العقل وهو عين الكلى باعتبار تقييدات والكلى بالنسبة اليها الا النوع مير زاجان

نحو طاب زيد جلستين كالتورك والافتراش فانهما كليان لكونهما نوعين للجلوس والنوع كلى لانه تحته افراد بان يعتبر بهذا الافتراش وذلك الافتراش وتلك الافتراش وكذا التورك قدقى

ويثنى جوازا اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى او المراد به الجمع اللغوى فيتناول التثنية ايضا هندى

فى غير الاعداد لما عرفت ان تميز الاعداد واجب الافراد مطلقا الا فيما تميزه جمعا مطلقا كالثلثة والعشرة محرره

نحو عدل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تشابه اجزاؤه فعند قصد الافراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندى عدل ثوبين م

بان يكون بنون الجمع والاضافة (فلا) تجوز الاضافة الا بقلة فى نون الجمع نحو عشرون درهم اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا على القلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد (وعن غير مقدار) عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار وكذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس (نحو خاتم حديداً) فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا (والخفض) اى خفض التميز باضافة غير المقدار اليه (اكثر) استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة (والثانى) اى القسم الثانى من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه (عن نسبة) كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها

وهى ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وسنيك كامر وثانيها جائزة على قلة وهى ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشرو درهم وثالثها عدم الجواز للالتباس وهى فيما يصلح ان يكون مميزا وغير تميز مثل عشرون رمضان تومارى

لا على مفرد لانه يلزم ان يكون مستندا كما لكن هنا موصوف محذوف اكتفاء بما سبق محمد افندى

اى القسم الاول من التميز يرفع الابهام عن ذات مذكورة مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشئ ولا يبين

لانه لا يعلم من اى جنس هو من حديد او ذهب او فضة م

لما انجرار التميز الذى يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار باضافته اليه اكثر فى الاستعمال من انتصابه م

قوله ولقصور غير المقدار آه واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التميز الذى يكون للتنصيص على التميز فان التنصيص انما يناسب هو طالب للتميز عب

قوله لان الاصل فى المبهمات المقادير لتوغلها فى الابهام فانه لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلا بخلاف غير المقدار نحو خاتم حديدا فانه وان كان مبهما باعتبار كونه من جنس الحديد او الفضة لكن ليس ابهامه كابهام عشرين فهو اولى بالنصب الذى هو نص على كونه تميزا وجيه الدين

اى ليس ابهامه كابهام المقادير بل هو اقل منها فاعتبر فيما هو الاصل اعنى المقادير نصب المميز الذى نص فى كونه مميزا لان الاصل فى التميز النصب بخلاف الجر فانه علم المضاف اليه وهو فى غير المقادير اولى شرح

اشارة الى ان الخبر محذوف وعن متعلق برفع المقدر والجملة خبر رضا

يرفع عن ذات تنشأ عن نسبة وهى المنسوب والمنسوب

يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة
ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا
غير (في جملة) اي نسبة كائنة في جملة (او ماضاهاها) اي ماشابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا
وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا (نحو طاب زيد نفسا)
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه (وزيد طيب ابا) مثال
لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث
لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة
امثلة فكأنه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا وقوله (وابوة
ودارا وعلما) عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين
المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز
الواقع (في الجملة) او ماضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي
خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه
والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير
اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه (او في اضافة) عطف على قوله

يشبه الجملة كذلك نوقادى

اي كل اسم او حرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان مبهما
ينصب تمييزه

والتقدير فيه طاب شئ منسوب الى زيد نفسا فنفسا
برفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه محمد افندى

اعلم ان زيدا في طاب زيد نفسا يسمى مما انتصب عنه التمييز
بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صار سببا لانتصاب التمييز
لا بمعنى ان زيدا عامل وناصب له سيدى

لانه صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها ووجه المشابهة بينها
وبين الجملة كونها منسوبة الى ضميرها كما ان الفعل منسوب
الى فاعل لكن تلك النسبة لكونها غير اصيل فيها لم يكن هذه
الاشياء جملة معها عاقبة

وههنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة
الطيب الى زيد حقيقة م

تعليل لقوله فهذان الآتي اي بسبب انه لا فرق بين الجملة وما
ضاهاها من حيث ان تمييز الجملة يكون للمنتصب عنه ويكون
محتملا لهما وتمييز شبه الجملة يكون للمنتصب عنه ويكون
محتملا لهما فهذان المثالان اعني طاب زيد نفسا وزيد
طيب ابا في قوة اربعة امثلة تأمل

كأنه قيل المناسب ان يمثل اربعة امثلة فاجاب بقوله فهذان المثالان

اي كأنه مثل بفعل وشبه فعل تنازعا في نفسا وابا وكذا فيما
عطف اعني ابوة ودارا الى آخره لارى

الابوة والبنوة والاخوة ونحوها مصادر لا فعل لها مستعمل
ووزنها فعولة مثل صهوبة هكذا افادنا استاذنا الفقدي
رحمه الله

تكثير الامثلة اشارة الى كثرة اصناف التمييز حينئذ

في جملة او ماضاهاها (مثل اعجبني طيبه نفسا) وتركه لانه اظهر
التمييزات ولاخفاء به (ابا وابوة ودارا وعلما) اورد هذه الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله (ولله دره فارسا) اشارة الى ان
التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل
مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا
ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا
عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة
الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير
اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر
فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس
(ثم ان كان) اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه (اسما)
لا صفة (يصح جعله لما انتصب عنه) والمراد بجعله له اطلاقه عليه
والتعبير به عنه (جاز ان يكون ذلك) التمييز تارة (له) اي للمنتصب عنه
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه (و) تارة (لمتعلقه) بان يكون
تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون
تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو

في الاول اللبن ثم استعمل في العرف في الخير بعلاقة النفع
اذ في اللبن خير كثير للعرب اذ به معاشهم في اكثر الاحوال
ثم استعمل في مقام المدح فقوله لله دره جملة تمدح بها
كثرة الخير وانما نسب اليه تعالى قصدا للتعجب لانه منشئ
العجائب فكأن معناه ما اعجب خيره قيل يحتمل ان يكون
التعجب من لبنه الذي ارتضع من ثدي امه اي ما اعجب اللبن
الذي يروى به مثل الولد الكامل في الصفات چلبى

اي في اصل الوضع ما ينزع من الضرع م

اشارة الى وجه المناسبة بين المنقول عنه وهو اللبن
والمنقول اليه وهو الخير وهي اي المناسبة النفع نوقادى

قال رسول الله اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر
بنور الله تعالى وقد حكي ان واحدا من المجوس كان يدور
على المسلمين ويقول ما معنى قول النبي عليه السلام اتقوا
فراسة المؤمن فكان يذكر له تفسيره ولا ينفع حتى
انتهى الى بعض مشايخ الصوفية لعله الجنيد البغدادي
فسأله فقال معناه ان تقطع الزنار على وسطك تحته
فقال صدقت هذا معناه فاسلم فقال الآن عرفت انك
مؤمن وان ايمانك خفي احياء العلوم

والجملة الشرطية مع الجزاء عطف على الجملة الشرطية السابقة
اعني ثم ان كان بتنوين آه عم

قال ثم ان اسما يصح الى قوله الا فهو لمتعلقه في هذه العبارة
شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب
زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا
يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدمها
بكون التمييز بعد ما لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا قيد
مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب
زيد نفسا وللقوم ههنا قيل وقال ولا تلتفت غير
ما قاله الشارح عب

وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه (والا) اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصلح جعله لما انتصب عنه (فهو لمتعلقه) خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشيء المنسوب الى زيد (فيطابق التمييز فيهما) اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه (ما قصد) من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت الموافقة لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له او طاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع (الا اذا كان) التمييز (جنسا) يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو

وكذا العلم محرره

قوله اى الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه عبد الغفور

قد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطابا الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء هذا التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليراجع الى القرائن ان كانت فلما اختلفت التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطابا الزيدان ابا وآباء وطاب الزيدون ابوين او آباء فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه واما المختلف وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابق لكونه جنسا شيخ الرضي

وقصد التثنية والجمع على ضربين قصدهما في نفس المتكلم بدون القصد الى اعلام المخاطب وقصدهما مع القصد الى اعلامه فعند القصد الاول يجوز ان يثنى ويجمع غير الجنس واما الجنس فلا يجوز تثنيته وعند القصد الثاني يجب ان يثنى ويجمع الجنس وغيره كما مر في تمييز المفرد المقدار وفي بحث المفعول المطلق فمراد المصنف في قوله قصد هو الاول وفي قوله الا ان يقصد هو الثاني فلا تناقض في كلامه فتدبر

عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اى سواء كانت تلك الموافقة لموافقة ما انتصب عنه

اى في نفس التمييز من غير ان يعتبر موافقة لما انتصب عنه محمد

طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما (الا ان يقصد) بالتمييز الذي هو الجنس (الانواع) من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد ح من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدون نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى (وان كان) اى التمييز (صفة) مشتقة مثل لله دره فارسا او ما ولى بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية (كانت) الصفة (صفة له) اى لما انتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا (وطبقه) الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملا لضميره (واحتملت) اى الصفة المذكورة (الحال) ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز

لا في الحال وايضا الممدوح بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح
حال الفروسية بغيرها من الصفات (ولا يتقدم التمييز على عامله)
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا
رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله (والاصح) اي اصح المذاهب
(ان لا يتقدم) التمييز (على) ما هو عامل فيه من (الفعل) الصريح
او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل بنفسه نحو طاب
زيد ابا اي طاب ابوه اوفاعلا له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض
عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء
ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء
من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا
لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء
ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله
ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه
مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز برفع الابهام عن
شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك وهو التجارة

لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما
يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى
او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا يطرد تلك القاعدة (خلافا للمازني والمبرد) فانهما يجوزان
تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا
الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما
فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر
اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير
تأنيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود
ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما
عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن
نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب يطيب نفسا فلا تمسك ح وما قيل
يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون
تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت
نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك
(المستثنى) اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة
على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف

كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرّف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال (متصل ومنقطع فالمتصل) هو (المخرج) اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع (من متعدد) جزئياته نحو ما جاء في احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد (لفظا) اي ملفوظا نحو جاء في القوم الا زيد (او تقديرا) اي مقدرا نحو ما جاء في الا زيد اي ما جاء في احد الا زيد (بالا) غير الصفة (واخواتها) واحترز به عن نحو جاء في القوم لا زيد وما جاء في القوم لكن زيد جاء (و) المستثنى (المنقطع) هو (المذكور بعدها) اي بعد الا واخواتها (غير مخرج) عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاء في القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد اولم يكن نحو جاء في القوم الا حمارا (وهو) اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرف على حدة روما للاختصار (منصوب وجوبا اذا كان) واقعا (بعد الا) لا بعد غير

ويعرب على حسب العوامل لان المستثنى منه غير مذكور والكلام غير موجب ولا يجوز في هذا المثال رفع على البدلية ولا نصب على المفعولية سعد الخوافي

٩
جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ويمكن ان تجعل تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاء زيد ليس الا ع ص

١٠
واحترز بالا واخواتها عن المخرج بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء وبالبدل كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا عوض

١١
وادات على ما يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا وهي الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما نوقادى

١٢
وكذا احترز عما اخرج عن متعدد بلفظ الاستثناء كقولهم جاء القوم واستثنى عنهم زيد هندى

١٣
حال من المستكن في المذكور او خبر بعد خبر للمبتدا لا خبر مبتدأ محذوف لعدم الاحتياج عح

١٤
وانما قيد بمشيرا بالقوم لانه ان اشار بذلك الى جماعة خالية عن زيد لم يكن المستثنى منقطعا بل متصلا

١٥
قوله اولم يكن نحو جاء في القوم الا حمارا فالحمار ليس من جنس القوم لان القوم تختص بالانسان قال في الصحاح القوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع لان قوم كل رجال ونساء وجيه الدين

١٦
فان القوم لم يتناول الى الحمار بالحقيقة والى زيد بالقصد لم يكونا مخرجين عنه لان الاخراج انما يكن بالتناول عافية

١٧
لما فرغ من تقسيم المستثنى الى قسمين وتعريفهما شرع في بيان اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو من المنصوبات رضى

وسوى وغيرهما (غير الصفة) قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه (في كلام موجب) اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاء في القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول (او مقدما) عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما (على المستثنى منه) سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاء في الا زيدا القوم وما جاء في الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه (او منقطعا) اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار

٤
قوله ولا حاجة ههنا آه اشار بذلك الى دفع ما قيل انه لا بد من قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فان يوم ههنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء وذلك ان الكلام في نصب المستثنى مطلقا سواء كان على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية كما بعد عدا وخلا او على الخبرية كما ليس ولا يكون وجيه الدين

٥
الكلام التام في اصطلاح النحاة في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون آه لارى

٦
لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الآتي لارى

٧
سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او المفعولية او الخبرية م

٨
فانه وقع بعد الا في كلام موجب مع انه مرفوع مفعول ما لم يسم فاعله فاحتيج الى القيد ولم يات به اعتمادا على المتقدمين حم

٩
قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المفصل العامل في المستثنى المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصريين ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى عب

٩
والعامل في المستثنى هو الفعل المذكور قبل الا والفعل اللازم يصير متعديا بلفظ الا كما يصير متعديا بحرف الجر فان كان قبل الا غير الفعل فالعامل ما فيه من معنى نحو القوم اخوتك الا زيد والمعنى تواخي القوم الا زيد تكمله

واعلم ان قوله او منقطعا عطف على قوله في كلام موجب فيكون المعنى وهو منصوب وجوبا اذا كان بعد الا او منقطعا وقول الشارح اذا كان منقطعا بعد الا ليس المقصود بيان قيد لا بد منه بل المقصود انه في غير

لم لا يجوز الرفع على البدلية فاجاب بقوله اذ لا يتصور آه

واما عند بني تميم فيجوز البدل بان يجعل المستثنى من جنس
ما قبل ولان بدل الغلط واقع في الكلام كما في قول الشاعر
وبلدة ليس بها انيس ؞ الا اليعافير والا العيس فانهم
ارادوا من الانيس الانسان واليعافير والعيس مستثنى
منقطع عنه والجواب عنه تعميم الارادة في الانيس بان يراد منه
ما يؤانس المكان فيكون من قبيل بدل البعض من الكل اعلم
ان الخلاف المذكور بين الفريقين فيما اذا كان المستثنى المنقطع
مما يمكن ايقاعه موقع المستثنى منه بضرب من التأويل كالمثال
المذكور واما اذا كان يمتنع ايقاعه ذلك الموضع فالنصب واجب
بالاتفاق كما في قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
على احد الوجوه فان قلت لم يكن البدل جائزا في هذه المواضع فماذا
يعمل فيها النصب قلت اختلفوا في ذلك فذهب المبرد الى ان الا
بمعنى استثنى والفراء الى ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت
وادغمت في لا فتنصب في الايجاب باعتبار ان وترفع في النفي
باعتبار لا والصحيح مذهب البصرية وهو ان العامل الفعل
المتقدم بتوسط الا — عافية شرح الكافية

وانما لم يصح حذف المستثنى منه وهو عاصم الذي وقع اسم لا
التي لنفي الجنس لا يجوز حذفه لئلا يكون بحذفه منها اجحاف فلا يجوز
ههنا غير النصب — داود افندي

٨ قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب كثير الى ان
الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق
بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم
ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال
بتقدير مضاف والتقدير الا رحمة من رحم او مكان من رحم
والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم من
المؤمنين وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما من
الماء قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم
واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة — عب

٨ لنفي الجنس والمعنى لا حافظ من قضاء الله تعالى موجود اليوم
فيكون عاصما — ق

احد الا حمارا (في الاكثر) اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل
كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية
فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو
لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر
بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبل اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا
يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبل اسم يصح حذفه فهم ههنا
يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون
داخلا في العاصم فيكون منقطعا (او كان بعد خلا وعدا) اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل
جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا
زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول به بمن نحو خلت الديار من
الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه
والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون
ما بعدهما منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما
ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى

على الحال بخلافهما فانهما ظاهران في الحالية — وجيه الدين

٥ جواب عن سؤال كانه قيل ان الماضي المثبت اذا وقع حالا
فلا بد ادخال قد لفظا او تقديرا وههنا ليس كذلك
فاجاب بقوله ولم يظهر آه — لمحرره رضا

٦ وانما قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون
ما بعدهما مخفوضا — متوسط

٧ ابو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي
المعروف بالقاضي م ٢ رجب سنة ٣٦٨ وفاتي ابن خلكان

٨ لان ما لا يجوز ان يكون موصولة وهو ظاهر فتعين
ان يكون مصدرية فهي لا تدخل الا على الفعل وهذا يصلح
ان يكون دليلا على فعليتهما قبل دخول ما عليهما نصب
ما بعدهما على ما مر — عوض افندي

٩ هذا جواب سؤال مقدر كانه قيل الظرف لا يخلو عن زمان
او مكان والخلو والعدو ليسا بزمان ومكان حتى يكونا
منصوبين على الظرفية فاجاب بقوله بتقدير المضاف
لمحرره

١٠ قوله او وقت خلوهم او خلو مجيئهم وانما لم يقدر او خلو
بعضهم او خلو الجائي كما قدره بعضهم ههنا ايضا
اكتفاء بما سبق من عدا وخلا — وجيه الدين

بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم
او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر
معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء (في الاكثر)
اي النصب بهما انما هو اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر
بهما الا ان النصب بهما اكثر (وما خلا وما عدا) اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا بتقديره خلو
زيد وعدو عمرو بالنصب فيهما على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت
خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم
عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا
بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وعن
الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت
عند المصنف ولم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر (و) كذا المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد (لا يكون) نحو سيجيء اهلك
لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة
للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل

من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب
في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا
في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام
الا وهي لا يتصرف فيها (ويجوز فيه) اى في المستثنى (النصب)
على الاستثناء (ويختار البدل) عن المستثنى منه (فيما بعد الا)
حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا
عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا
وخلا وغيرهما (في كلام غير موجب) احترازا عما اذا وقع في كلام
موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد (ذكر المستثنى منه)
احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل
وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام
غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط
ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم
فيما سبق فاكتفى بذلك (نحو ما فعلوه الا قليل) بالرفع على
البدلية (او الا قليلا) بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت
باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء
وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار

قوله اى حال وانما اختار هذا التوجيه على توجيه البدل فهو ان يكون فيما بعد الا بدلا من فيه كما اختار جميع الشارحين لان الحال اظهر في التقييد فيشعر بان اختيار البدل فيما بعد الا دون غيرها من ادوات الاستثناء لان المستثنى يكون معمولا لتلك الادوات فلا يكون معمولا لعامل المبدل منه بخلاف توجيه البدل فانه يشعر ان ما بعد الا وهو المقصود بالنسبة ولا يشعر بنفي المبدل منه في غير الا فلا يتجه في هذا التوجيه كما قيل ح حاشية

يعني ان ما موصوفة وعبارة عن المكان وبعد بمعنى المتأخر رضا

لعدم جواز الابدال فيه للزوم اختلاف عامل المستثنى والمستثنى منه ههنا وذلك لا يجوز في البدل عوض

قوله لان حكمهما قد علم فيما سبق وهو وجوب النصب فعلم انهما ليسا من محال الابدال حاشية

اى ما فعل القوم اياه واحدا او اثنين او ثلثة من ذلك القوم لا غير خوافى هندى

وقرئ ابن عامر قليلا بالنصب على الاستثناء ولو لم يكن البدل مختارا لم يقرأ جميع القراء غير ان ابن عامر قليل بالرفع محمل

وانما كان المختار هنا البدل لوجوه الاول ان المستثنى على تقدير البدلية يكون مقصودا وجزءا من الكلام بخلاف فيما اذا كان باقيا على الاستثناء فان الكلام ح قد تم قبله من غير احتياج اليه فيكون فضلة فيه فالاول اولى من الثاني والثاني ان في الابدال تشاكلا في الاعراب اذ لا بد من كون حركة البدل على وفق حركة المبدل منه

او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل
في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير
واسطة (ويعرب) اى المستثنى (على حسب العوامل) اى بما يقتضيه العوامل
من الرفع والنصب والجر (اذا كان المستثنى غير مذكور) ويختص ذلك المستثنى
باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له
كما يراد بالمشترك المشترك فيه (وهو) اى والحال ان المستثنى واقع (في غير
الكلام (الموجب) واشترط ذلك (ليفيد) فائدة صحيحة مثل (ما
ضربني الا زيد) اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني
الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد (الا ان يستقيم المعنى)
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا
(مثل قرأت الا يوم كذا) اى وقعت القرأة كل يوم الا يوم كذا الظهور
انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع والشهر او مثل
ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه

قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له بناء على الحذف والايصال لان المفرغ نفس العامل واما المفرغ له فهو المستثنى جلبى

قوله ليفيد فائدة المراد بالفائدة الصحيحة وكذا باستقامة ما يقصده العرب في كلامهم سواء كان صادقا اولا او كاذبا بالمطابقة للواقع كما ولا شك ان العرب لا يقصدون ما هو مقصود وان النحوى يبحث عن احوال المركب من حيث افادته ذلك كيف وقد صرح علماء المعاني والبيان ان النحوى يبحث عن المراد وصاحب المعاني عن الزائد على اصل المراد فلا ما قيل لا يبحث النحوى عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفية التركيبية وجيه الدين

تقديره ضربني جميع افراد الانسان الا زيد فيلزم ان يكون مضروبا بجميع الافراد الا زيد وهو ممتنع ايضاح

فلا يفيد فائدة صحيحة مطابقة لنفس الامر وان كان يفيد فائدة ما في الجملة اذ يحصل بالخبر الكاذب تصور غير حاصل او تصديق غير يقيني وجيه الدين

والجملة منصوبة المحل مفعول فيه للمتعلق المحذوف ليفيد بتقدير المضاف اى اشترط ما ذكر ليفيد فائدة صحيحة في جميع الاوقات الا وقت ان يستقيم المعنى فالاستثناء مفرغ في الموجب لصحة المعنى ولله در المصحح حيث وقع قوله الا ان يستقيم المعنى مثالا لهذا الاستثناء زينى زاده

علة لقوله او يكون هناك قرينة دالة

في غير الموجب في بعض الصور ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان
يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل
قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين
هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير
جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين
قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول
وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة
الدالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم
الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا
مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب

يعني يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحد فقط ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجماعة ١٢ ش

اي بين قوله ضربني الا زيد حيث لا يجوز وبين قوله قرأت الا يوم كذا فيجوز ١٢ م

اي بدون القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجد قرينة تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى فلهما جائز سواء كان الكلام موجبا وغير موجب ١٢

عن السؤال الاول الواقع بين الموجب وغير الموجب في عدم الاستقامة عند النحاة ١٢

اي يحمل كون المستثنى منه عاما لان الايجاب لا يقبل العموم ما لم تكن قرينة ولا يقتضي التكرار ولا استوعب الازمان ١٢ م

اي جنس الاسفل كالانسان لان الاجناس عند المناطقة اربعة الجنس الاسفل كالانسان والجنس الاوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى كالجوهر

لان كون جميع الافراد الانسان مشترك في تعلق الفعل بها نفيا ١٢

عطف على قوله بان المعتبر وجواب للاعتراض الثاني بقوله ايضا ١٢

وهو ظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدهر ١٢ حاشية

صفة القرينة والاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه

كما قيل الشاكي حيث يقول اي مظلوم ومضروب ١٢

فالغالب فيه عدم استقامة المعنى (ومن ثمة) اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى (لم يجز) مثل (ما زال زيد الا عالما) اذ
معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على
جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض
ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم
كانك قلت ما يمكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى
هذين التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن
انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند
الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني
الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه
المبالغة في كثرة المجتمعين على ضربك (واذا تعذر البدل) من حيث
حمله (على اللفظ) اي لفظ المستثنى منه (فعلى الموضع) اي يحمل على موضع
المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان (مثل ما جاءني
من احد الا زيد) فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور
محمول على لفظه (و) مثل (لا احد فيها) اي في الدار (الا عمرو) فعمرو
محمول على محل احد لا على لفظه (و) مثل (ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به)

اى لايعتدّ به فشئ مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه

وقوله لايعبأ به ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة لشئ

المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى

انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية

اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف

وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى (لان من الاستغراقية

لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات) اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى

بالا لانها لتأكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل

ما جاءنى من احد الا زيد بالجر لكان فى قوة قولنا جاءنى من زيد فلزم زيادة

من فى الاثبات وذلك غير جائز وفى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل

المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب بفتحة شبيهة

بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا

بد من تقديرلا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد

شيئا الا شئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير

ما كذلك ليعمل فيه (وما ولا لا تقدران) حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير

العامل وحكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكما اليه

فانه فى قوة التقدير حال كونهما (عاملتين) فى المستثنى المحمول على البدل

ولما فرغ من تعداد الصور التى يتعذر البدل فيها اراد ان يبين عليها فقال وانما تعذر آه

قوله ولا يخفى آه قال السيد السند اذا حمل قولنا ما زيد الا عالم على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات منفية عنه الا صفة العلم ويلزم من ذلك ان يجعل سائر صفاته الموجودة له فى حكم العدم نظرا الى كمال العلم وقصور تلك الصفات فيه وهذا معنى بعيد من الطباع السليمة واذا حمل قولنا ما زال زيد الا عالما على المبالغة كان معناه دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المعدومة عنه فى حكم الموجودة له نظرا الى ان ثبوت تلك الصفات اقوى من ثبوت صفة العلم له وفيه مسامحة هذا كلامه قدس سره حافظ داشكندى

قيد من بالاستغراقية ليكون المثال مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد فى الاثبات عند الاخفش والكوفيين ايضا جلبى

وفائدة التفسير ان الالف فى الاثبات للصيرورة لان همزة افعل يجئ لمعان رضا

وانما تعذر البدل حملا على لفظ المبدل منه فى الصورتين

هذا اشارة الى مذهب من شرط تكرار العامل فى البدل

اشارة الى مذهب من اكتفى بدخول العامل على المبدل منه ... الى فى المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه

عطف على جملة لا تزاد عطف شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاتفاق زينى زاده

(بعده) اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى

بالا (لانهما) اى ما ولا (عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا) وحيث

تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على

انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ مرفوع على انه محمول على

محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد فى هذا المثال محلان من الاعراب

محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا

حمله على محل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه

بمعنى النفى وقد انتقض بالا بخلاف محل البعيد فانه لا دخل لعمل لا

فيه (بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا) مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا

(لانها) اى ليس (عملت للفعلية) لا للنفى (فلا اثر لنقض معنى النفى

فى عملها لبقاء الامر العاملة) هى اى ليس (لاجله) اى لاجل ذلك الامر

وهو الفعلية (ومن ثمة) اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفى وعمل

ما ولا بالعكس (جاز ليس زيد الا قائما) باعمال ليس فى قائما وان

انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها (وامتنع ما زيد الا قائما) باعمال ما

فى قائما لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض النفى بالا (و) المستثنى

(مخفوض) اى مجرور (بعد غير وسوى) مع كسر السين او ضمها مع

القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه

هذا اى اعتبار محل القريب كاعتبار لفظه غير جائز

فاذا اعتبر محل القريب وجعل بدلا منه يلزم ان تقدر لا فيه حقيقة او حكما كما لزم اذا حمل على لفظه وهى لا تقدر عاملة بعد الانتقاض فلفظه ومحله القريب سواء فى تعذر البدل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد

متعلق بالتمثيل وهو قوله ما زيد شيئا الا شئ تقديره ما زيد شيئا الا شئ حال كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من خبر ليس او الظرف مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف اى هذا كائن بخلاف آه حاشيه عصام

والمصدر مضاف الى مفعوله وفاعله متروك والمعنى لنقض الا معنى النفى

ضمير المتصل فاعل العاملة راجع الى كلمة ليس وانما انفصل فاعل العاملة مع ان الاصل فى الضمير الاتصال لكونها صفة جرت على غير من هى له زينى زاده

قوله وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس فى الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست وليست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضى فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد انتفى نفيه وبقى عمله نحو ما كان زيد الا قائما لبقاء معنى الكون بعد الا لارى

اشير به الى المكان التنزيلى وان كان معناه الاصلى الاشارة الى المكان الحقيقى تمم

توسط الا بين اسم ليس وخبره مع العمل فيهما ولو كان عملها للنفى لا للفعلية لما جاز توسطها بينهما لانتقاض النفى بالا نوقادى

ثم استشكل قول المصنف بقولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واجيب عنه بان ما قاله المصنف مبنى على لغة اهل الحجاز ولغة

(وبعد خاشا في الاكثر) لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا خاشا زيدا اى برأه الله عن ضرب عمرو (واعراب غير فيه) اى في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه (كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) المذكور فيما سبق فكأنه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه (وغير) اى كلمة غير في الاصل (صفة) لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلامهم لكنها (حملت على الا) واستعملت مثلها (في الاستثناء) على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله (كما حملت الا عليها) اى على كلمة غير (في الصفة) لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا (الا اذا كانت) اى الا (تابعة لجمع) اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا او مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه

مرفوع بغير تنوين لكونه غير منصرف تنا ويلا بالكلمة ووجود العلمية لكونه علما للفظ ويجوز كونه مرفوعا بالتنوين على الصرف بتاويله باللفظ ع ح

اى لكون الغير بمعنى المغايرة بمعنى مغايرة مجرورها للموصوف فيها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به نوقادى

والجملة خبر بعد الخبر للمبتدأ ويحتمل كونها صفة الصفة واستيناف كانه قيل ما فعلها واجيب بانها حملت ع ح

قوله حملت على الا آه كما حملت الا عليها في الصفة ومعنى حمل غير على الا في الاستثناء انه صار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا ولا يعتبر مغايرته ذاتا او صفة كما كانت في الاصل وحمل الا عليها في الصفة انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها وجيه الدين

قوله لاشتراك كل منهما آه يعني انه استعير غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما في معنى المغايرة فان غيرا يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او صفة والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة عب

يعني لان ما بعد الا مغاير لما قبله وما بعد غير ايضا مغاير لما قبله فاشتركا في هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الآخر ح

متعلق ومفعول فيه لحملت او ظرف مستقر حال او صفة لقوله الا او تمييز هندى

ولو كانت تابعة لمفرغ منفي لم يتعدد الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم نحو ما جاءني احد الا زيد رضى

نحو ما جاءني رجال الا زيد (منكور) اى منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع (غير محصور) والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وانما يضطر عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير (لتعذر الاستثناء) عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة (نحو) قوله تعالى (لو كان فيهما) اى في السماء والارض (آلهة) جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور (الا الله) اى غير الله (لفسدتا) اى لخرجتا عن الانتظام

الثلاثة ان تكون الا تابعا لجمع وان يكون الجمع منكرا غير موصوف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين ح

متعلق بقوله كما حملت وعلة له اذا كان اللام للتعليل واذا كان اللام ظرفية بمعنى تعذر يكون قوله لتعذر ردا لاعراذا في اذا كانت فيكون الكلام صريحا في ان المراد هو التعذر زيني زاده

اذ المتصل يلزم دخوله جزما والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما فالجمع يتناول الجماعة غير معينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء هندى

فان قلت لم لم يشترطوا في حمل غير على الا تعذر الوصفية واشترطوا في حمل الا على الغير تعذر الاستثناء قلت لان في الثاني مخالفة القياس لان استعمال الحرف صفة على خلاف القياس لكونه استعمال حرف بمعنى الاسم بخلاف الاول لان استعمال الاسم للاستثناء ليس ببعيد عن القياس لوجود مثل كسوى وسواء فالوجه في احتياج الثاني الى الاشتراط لكونه خروجا عن القياس دون الاول ظاهر عافية شرح الكافية

قوله وانما قلنا هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفائه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقال لجمع غير معلوم تناوله المستثنى وعدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير معلوم لئلا يلزم بينهما تخالف التلازم بينهما غالبا عب

فيكون قوله غالبا في صدد هذا الكلام لدفع شبهة وهي ان يقال ان مرجع حمل الا على الصفة لتعذر الاستثناء وقول المص اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لا يستلزم تعذر الاستثناء لعدم تعذره في جاءني رجال الا واحدا ورجلا ولا يستلزم انتفاء صحة الاستثناء في جاءني مائة رجل الا زيد فلا يكون هذه القاعدة كليا لخروج نحو مائة رجل الا زيد ولا مانعا لدخول نحو رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا لمحرره رضا

جواب سؤال مقدر وهو ان المص لم يقيد بقوله غالبا واجاب بما نوى رضا

١٣ لان النادر في حكم المعدوم فلا ينتقض به القاعدة

فالّا في الآية صفة لانها تابع لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية
مانع آخر عن حمل الّا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان
فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما
آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون
فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير
فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله
يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة (وضعف)
حمل الّا على غير (في غيره) اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء
ومذهب سيبويه جواز وقوع الّا صفة مع صحة الاستثناء وقال يجوز
في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين
تمسكا بقوله: وكل اخ مفارقه اخوه: لعمر ابيك الا الفرقدان
فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين
بالنصب وحمل المصرح بذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ آخر
احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو
المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل (واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية) اي

اعني ضعف اخراج الّا عن معناها الحقيقي الذي هو الاستثناء
واستعمالها في المعنى المجازي الذي هو الحمل على غير ٣

اذا كانت تابعة لغير جمع منكور آه من غير ضعف

اي يقول عمرو بن معدي كرب وهو جاهلي لا يقول بفناء العالم
قال ابو سعيد قال هذا البيت جاهلي لا يقر بالبعث ويكون
فناء العالم ويجوز انهما لا يفترقان ما دامت الدنيا باقية
واذا فنيت افترقا ويكون من قبيل اطلاق العام وارادة
الخاص لباب

اول البيت
وكل قرينة قرنت باخرى وان ضنت بها يتفرقان

والبيت يحتمل وجوها من الاعراب احدها ان يكون كل
مبتدأ ومفارقه خبره واخوه فاعل مفارق والثاني ان يكون
كل مبتدأ اول ومفارقه مبتدأ ثان اخوه خبر الثاني والجملة خبر
الاول والثالث ان يكون كل مبتدأ واخوه مبتدأ ثان
ومفارقه خبره المقدم والجملة خبر المبتدأ الاول والرابع
ان يكون كل مبتدأ والخامس ان يكون مفارقه بدلا عن كل
واخوه مبتدأ كل اخ مفارق خبر مقدم شرح اللباب

والعمر بمعنى البقاء والمستعمل في القسم الفتح وهو مبتدأ
محذوف الخبر اي قسمي والفرقدان كوكبان من نبيات النعش
الصغرى قريبا من القطب يطلعان دائما في اكثر الآفاق
الشمالية لا ان يطلع احدهما ويغرب الآخر حتى يفارق احدهما
الآخر وجيه الدين

بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء في القوم سوى زيد وسواء
زيد فكانك قلت مكان زيد (على) المذهب (الاصح) وهو مذهب
سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيره متمسكين بقول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش
ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه
فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار
الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم
بالنصب (خبر كان واخواتها) وستعرفها في قسم الفعل ان شاء
الله تعالى (هو المسند بعد دخولها) اي دخول كان او احدى اخواتها
والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد
تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على
تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال
يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها

محمول على الضرورة او الشذوذ او ان سوى ليس بفاعل لم يبق
بل صفة لموصوف مقدر اي لم يبق شيء سوى العداوة بل
لقيت العداوة فقط حاشية البيروي

اول البيت: فلما صرح الشر وامسى وهو عريان:
عطف على قوله صرح في البيت السابق وسوى فاعل لم يبق
والعدوان بضم العين الظلم الصريح والعريان ودناهم جزيناهم
من الدين وهو الجزاء يقال دانه دينا جازاه وهو جواب لما
وصرح الشر يعني انكشف وصرحه اي كشفه واظهره وفي بعض
النسخ مكان صرح اصبح وهي تامة وكذا امسى يعني دخل في الصبح
والمساء الشر والمعنى لما اظهر الشر كل الظهور ولم يبق بيننا
وبينهم سوى الصبر على الظلم الصريح وتجاوز والاخذ
والانصاف الى استعمال الظلم جزيناهم بمثل ما ابتدونا به
وجيه الدين

اصله دينا لهم مثل بعنا فاعلا اي من الدين بكسر الدال وهو
الجزاء كما قال الله تعالى مالك يوم الدين اي يوم الجزاء
من دان يدين شرح ابانه

اي مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه ٣

مبتدأ خبره محذوف اي ومنها والجملة الاسمية عطف
لا محل لها عطف على الجملة القريبة او البعيدة ٤٢م

مضاف اليه لخبر على تقدير الحكاية في كان وهو الاكثر ويجوز
عدم اعتبار الحكاية فيه فهو حينئذ مجرور بالكسر والتنوين
ان اول باللفظ لكونه منصرفا مضافا اليه لخبر او مجرورة
بالفتحة بلا تنوين ان اول بالكلمة مضاف اليه لخبر كما
في الرضي فاحفظه فان اكثر الناس عنه غافلون بل بعضهم
لعدم معرفة هذه القاعدة اذا سمعها منكرون وقد تقدم
فيما سبق زيني زاده

اي اسناد خبر كان او احدى اخواتها لا اسناد كان كما يتبادر
الى الفهم

ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها (مثل كان زيد قائما وامره) اي امر خبر كان واخواتها (كامر خبر المبتدأ) في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المسند والخبر (و) لكنه (يتقدم) على اسمها حال كونه (معرفة) حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة دافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا (وقد يحذف عامله) اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها (في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها) اي في هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم (اربعة اوجه) نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وقوة هذه الوجوه

مثل قولك كان خيرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدأ معرفة او نكرة فيجب تقديم المبتدأ على الخبر لئلا يقع الالتباس فيها

هذا جواب لسؤال مقدر كانه قيل لم قدم خبر كان على اسمها قال لاختلافه آه لمحرره

لان في الاول رفع وفي الثاني نصب فيحصل قدم او تأخر

اشار الى ان اطلاق المص ليس على ما ينبغي و لابد من تقييده وجيه الدين

لانه اذا كانا معرفتين او متساويين في التعريف او لا يجب تقديم المبتدأ لدفع الالتباس لمحرره

ان عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ اذا انتفى الاعراب واما ما وقع في بعض التفاسير في قوله فما زالت تلك دعواهم ان تلك خبر فلعل ذلك مبني على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا يكون تلك دعوى عب

استينافا واعتراضا وعطفا على جملة يتقدم او على جملة محذوفة اي يذكر عامله كثيرا وقد يحذف آه ع م

لم يقل قد يحذف كان مع انه اخصر واظهر لان مناسبة ما ذكره المقام اكثر عوض

موضع جاء حرف الشرط فيه منصوب ومرفوع احدهما مقارن بالفاء وانما جاز الحذف ههنا لدلالة حرف الشرط عليه عافية

فالضمير راجع الى خبر كان لا الى مجموع كان واخواتها فلا يرد اعتراض الرضي بان قال ما كان ينبغي للمص هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وجيه الدين

قال في مثل الناس قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وان كان اسمها ضميرا اعلم من غائب وحاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رايتك لدن قائما اي لدن كنت قائما عب

وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته (ويجب الحذف) اي حذف عامله يعني كان (في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت) منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان حذف اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر (اسم ان واخواتها) وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى (هو المسند اليه بعد دخولها) اي دخول ان او احدى اخواتها (مثل ان زيدا قائم) وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في مثل ان زيدا ابوه قائم (المنصوب بلا التي لنفي الجنس) اي لنفي صفة الجنس وحكمه واعلم انه قيل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه (هو المسند اليه بعد دخولها)

يعني لما حذف منه ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان ولم يستتر المتكلم بالضمير المتصل دون ما يتصل به اوتي بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت سيد علي

فعلى هذا يكون المعنى ان كنت منطلقا في زمان الاستقبال انطلقت فيه رضا

واما الكوفيون فالتقدير عندهم ان ما كنت منطلقا بكسر الهمزة فان عندهم للشرط قطعا وان جوزوا فتح همزتها تسهيلا لدخولها على الاسم فعندهم جاز الجزم في الفعل الواقع بعده ذكره الكسائي عافية شرح الكافية

قوله الا حذف اللام وايضا فيه ما مزيدة للتأكيد لا للتعويض كما في اما تخافن لانه يذكر الفعل بعدها كذا في المفصل فعلى هذا لا يحذف كان فيه وجوبا كما يشعر به كلام الشارح قال الرضي ويحذف كان مع اما المكسورة قليلا قال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة ولعل المص لم يذكر اما المكسورة لاجل هذا وجيه الدين

لان حرف الجر لا يدخل على حرف الشرط لئلا يبطل الصدارة لمحرره

اي في الثاني فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط في الثاني لا يغير معنى كان الدال على المضي فيهما ع م

اذ يستقيم المعنى على الشرط بدون اللام بخلاف المفتوحة فانه لا يستقيم المعنى بدون اللام لان المعنى المنطلق لاجل انطلاقك

مبتدأ محذوف الخبر لم يقل اسم لا لانه على الاطلاق ليس من المنصوبات هندي

قوله المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا ومانعا ع ص

بحذف المضاف لان النفي بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك لا غلام رجل ظريف نفي ظرافة غلام الرجل فكانك قلت لا ظرافة لغلام الرجل فكان المنفي بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا ع م

قوله لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات يعني انه ليس كله من المنصوبات لان بعضه من المرفوعات وبعضه من المبنيات فلا يصح جعله مطلقا

خرج بمثل ابوه في لا غلام رجلا ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله (يليها) اى يلي المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصل (نكرة مضافا او مشابها به) اى بالمضاف في تعلقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها (مثل لا غلام رجل) مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها (ولا عشرين درهما لك) مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما (فان كان) اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان (مفردا) بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله (فهو مبني على ما ينصب به) فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين الخ وبعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من مراد بمعنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من

خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه انما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف في غيرها م ح

والظرف خبر لا وقيل ان لك خبر لا في المثالين اى كائنان لك ع ح

ولما فرغ من بيان شرائط ما يكون اسم لا منصوبا اراد ان يبين كونه مبنيا الا انه قدم بيان النصب لكون الاعراب اصلا ح م

اى ان كان الاسم الذى بعد لا مفردا اى غير مضاف ولا مشابها به هذا هو المراد وان كان ظاهر كلامه يقتضي ان يكون معا الضمير المنصوب بلا وليس بمراد لظهور فساده عوض افندى

ايضاح

اشار الى ان للبناء شروط ثلاثة ان يلي المسند اليه لفظة لا وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا شبهه ح م

فان قلت لم كان بناؤه على ما ينصب به دون غيره قلت كون هذا الحق من الباقي في المفرد ثم لما كان المفرد مبنيا على ذلك لما ذكره بني التشبيه والجمع عليه الحاق للفرع بالاصل عوض افندى

يشير الى ان هذا الكلام يعني ان اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لان عند وجود هذه الشرائط لا يكون منصوبا بل لا يكون الا مبنيا والمراد ان ينصب مسندا الى ضمير المفرد توقادى

مع ان الفتح اولى للفرق بين حركة معربا وحركة مبنيا واجاز ابو عثمان فتحة لا تنوين حذرا من مخالفته لسائر المبنيات مع ان لا النفي للجنس وطردا للباب على نسق واحد وبعضهم نونه مع كونه مبنيا لكون هذه التنوين للمقابلة فلا ينافي البناء وجيه الدين

فان كلا منهما مبني على الياء لان نصبهما بالياء خلافا للمبرد فان عنده لا يبنى المثنى ولا الجمع على حدة لان النون كالتنوين دليل الاعراب ح م

لانهما مبنيان على الياء لان نصبهما بالياء ونحو مسلمات مبني على الكسر لان نصبه بالكسر كاملة

رجل في الدار حقيقة او تقديرا لحذف من تحقيقا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مستحقا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب (وان كان) اى المسند اليه بعد دخولها (معرفة) بانتفاء شرط النكارة (او مفصولا بينه) اى بين ذلك المسند اليه (وبين لا) بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو (وجب) في جميع هذه الصور الست (الرفع) على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل (والتكرير) اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا (ومثل قضية) اى هذه قضية (ولا ابا حسن لها) اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل منصوب غير مكرر

وجد فيه شرط الانفصال والتعريف لا النكارة ولا الاضافة وافية

وجد فيه شرط الانفصال والتعريف بالاضافة لا الافراد ولا الانفصال ولا النكارة وافية

والجملة جزاء الشرط والجملة الشرطية لا محل لها عطف على الجملة الشرطية السابقة زيني زاده

اى على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوي لان لا اذا لم يعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوي صرح

مفردة كانت او مضافة مفصولة كانت او غير مفصولة يعني باقسامها الاربعة م ح

قوله فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها فلا يكون بينهما تعلق معنوي حتى يظهر اثره في اللفظ وايضا فيخرج عن وضعها فلا تعمل لانها انما تعمل لمشابهة ان باعتبار انها للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات او معناه التحقيق والتاكيد لا غير وجيه الدين

قوله فلضعف عمل لا في التاثير مع الفصل لانها انما تعمل لمشابهة ان كما مر وهي انما تعمل لمشابهة الفعل فلا تعمل لمشابهة الحرف التي تعمل بالمشابهة وعند وجود الفاصل تضاعف من ضعفها فرجع الاسم الى اصله الذي هو الرفع عافية شرح الكافية

اى ان يجاء بعد لا والمنفي بلا منفي آخر اذ ليس الغرض من التكرير الاصطلاحي وهو ذكر الشئ مرة بعد اخرى بشهادة الاستعمال عوض

سواء كان الاسم الثاني عين الاول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو اولا رحمى

اى الاول وهذا التفسير اشارة الى ان المراد بالتكرير تكرير النوعي لا الشخصي رضا

وانما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم او لا

واجيب لا في الدار رجل ولا امرأة فكرر في الجواب ليكون مطابقا للسؤال

فاجاب عنه بانه (متأول) بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا
لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل
لاشتهاره رضى الله عنه بهذه الصفة فكأنه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التأويل
ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير (و) فى (مثل لا حول ولا
قوة الا بالله) اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحد منهما
نكرة بلا فصل يجوز (خمسة اوجه) بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
تزيد عليها الاول (فتحهما) اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما
لنفى الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى
لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانى (فتح الاول
ونصب الثانى) اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس
واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول
فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما
خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث (فتح الاول ورفع الثانى)
نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع
الثانى فلان لا الثانية زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل

قوله ويقوى علم ان نزع اللام واجب على التأويلين سواء كانت اللام
فى الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا فى عبد الله وعبد الرحمن
اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما
اما النزع فى الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما
فى الثانى فالامر واضح ولما كان النزع على التأويل الثانى واضحا
كما يدل عليه قوله الظاهر ان تنوينه للتنكير جعله مقويا للتأويل
الثانى عب

اى لا خلاص عن معصية الا بعصمته وعونه ولا طاعة ولا قدرة
على طاعة وعبادة الله الا بعونه وتوفيقه عبد الرحيم

هذا تفسير للمثل يعنى ان هذه الاقسام الآتية غير مختصة بها
بل تجرى فى كل موضع توجد فيه شروط ثلاثة ان تكون لفظ لا
مكررة وان يكون التكرار بالعطف وان يلى كل منهما نكرة مفردة
وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت نوقادى

باليا لغة قليلة جرت على الالسن والاكثر ترك اليا وذكر النووى
فى تحريره شرح جمع الجوامع

قوله بحسب التوجيه لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا فى الموضعين
لنفى الجنس وان يكون فى الاول لنفى الجنس وفى الثانى زائدة واذا
رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا فى الموضعين لنفى
الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون لا فى الموضعين بمعنى
ليس وثالثها ان يكون لا الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها
ان يكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت
الثانى يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع الاسم للتبرئة ولا
زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفع على انه اسمه وان يكون للتبرئة
ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثانى يحتمل ان يكون الاول
بمعنى ليس وان يكون الثانى للتبرئة فاضل المحشى

واصل مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما
عاملان لانهما بحكم المماثلة فى حكم واحد كما ان زيدا وان عمرا
قائما لارى

منهما خبر والرابع (رفعهما) بالابتداء نحو لا حول ولا قوة لانه جواب قولهم ابغير الله
حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا ولكن
(رفع الاول) على ان لا بمعنى ليس (على ضعف) فان عمل لا ليس قليل (وفتح الثانى)
نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفى الجنس ووجه ضعف رفع
الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لا نشرط
صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها
فى الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله والا يلزم قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثانى
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى
(واذا دخلت الهمزة) على لا التى لنفى الجنس (لم تغير العمل) اى عمل لا اى تأثيرها
فى مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام (ومعناها)
اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس (اما الاستفهام) حقيقة فتقول
الا رجل فى الدار مستفهما (واما العرض) مثل الا نزول عندى ولم يذكر سيبويه
ان حال الا فى العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافى وتبعه الجزولى والمص
وردّ ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه
(و) اما (التمنى) نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله ع الا رجلا

كانه قيل ان كان المكور مرفوعا يجب ان يكون الآخر مرفوعا وان كان
منصوبا يجب ان يكون الثانى منصوبا ايضا وههنا ليس كذلك
بل مختلفين فى الاعراب فلا يجوز الالغاء فاجاب بقوله ولا دخل آه
طاشكندى

لان فى عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما
فى العامل وهذا غير جائز فى العطف المذكور لان لا بمعنى ليس
يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر ولا لنفى الجنس يقتضى نصب الاسم
ورفع الخبر واذا اختلفا فى العمل فلا يمكن العطف المذكور
فتعين العطف الاول نوقادى

ولا الثانية يقتضى ان يكون مرفوعا فيكون معمولا لعاملين
مختلفين فى حالة واحدة وذا غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة
على جملة

لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محل
البعيد والا بالله خبر الاول فيكون جملة واحدة شح

ولقائل ان يقول ان فى هذا المقام اشكالا وهو ان الاستثناء اذا
وقع بعد الجملتين انما ينصرف الى الثانى وههنا فى المعنى راجع اليهما
ويمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء المذكور ههنا راجع الى الجملة الثانية
ايضا ويقدر فى الاولى الاستثناء الآخر لدلالة الثانية عليه او
يقال ان الحول والقوة لما كان بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء
اليهما لتنزلهما منزلة شئ واحد واعلم ان بعضهم ذكر ههنا
وجها سادسا وهو عكس الخامس فهو ليس بشئ لانه هو الوجه
الثالث بعينه فان قلت لا نسلم ذلك لان بينهما مغايرة فى الاعتبار
لان الرفع فى الثالث بكونه معطوفا على ما هو مرفوع المحل وفى السادس
بان يكون اسم لا لكون لا ههنا بمعنى ليس قلت هذا لا يجريك
نفعا لان المقصود عد الوجوه باعتبار اختلاف لفظا لا عدها
باعتبار توجيهها وهى على ذلك لا تزيد على خمسة والا فلا وجه
للاقتصار على الستة مع القدرة على الزيادة عليها وهذا لا يخفى
على من له ممارسة فى هذا الفن فى الجملة عافية شرح الكافية

اى همزة الاستفهام اذا دخلت على لا النافية للجنس بقيت على ما كان لها
من العمل وسائر الاحكام التى سبق ذكرها فتقول الا رجل فاتم الا
غلام رجل قائم ولا طالعا جبلا وحكم العطف بعد دخولها كحكمها

جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه
حرف موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني
رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر (ونعت) اسم لا
(المبني) لا نعت اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا (الاول) بالرفع
صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار
(مفردا) حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه
(يليه) حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن مفصول نحو لا غلام فيها
ظريف وهذا القيد يغني عن الاول (مبني) على الفتح حملا على المنعوت لمكان
الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في
قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه
المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز
بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه
فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا
للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما (ومعرب) لان الاصل في التوابع
تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء (رفعا) حملا على محله البعيد (ونصبا)
حملا على اللفظ او على محله القريب (نحو لا رجل ظريف) بالفتح (وظريف)

١ لان النفي في قول لا رجل ظريف قائم نفي القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لا عن مجرد الرجل الا ان لبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا وان تكون النعت الاول وان يلي النعت المبني ولا ينفصل بينهما وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت مع المنعوت — ح م ت

٢ كما في لا ماء ماء بارد فلا يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه مع انه لا يجري فيه الحكم بقوله مبني معرب رفعا ونصبا فلا يكون هذه القاعدة مانعة فاجاب بقوله والمبني آه حاصل الجواب ان المراد بالمبني المبني بالاصالة لا بالتبعية فيكون بالنعت نعت المبني بالاصالة ونعت المبني بالتبعية فيخرج بقوله ونعت المبني — طاشكندي

٣ حيث قال النحاة كان المسند اليه بعد دخولها مفردا فهو مبني على ما ينصب به — دده

٤ قوله لا يجوز بناؤه بل تعين فيه الاعراب رفعا ونصبا على حسب الموصوف وهو المكرر كما هو الظاهر بل هو المتيقن لا المتبوع — وجيه الدين

٥ ويفهم منه اذا دار تابع بين القريب والبعيد فهو للقريب وان كان البعيد مقصودا بخلاف الضمائر واسماء الاشارة فانها للقريب اذا لم يكن البعيد مقصودا والا فللبعيد — حاسه

٦ قال ومعرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان — عب

٧ وهو مصدران نوعيان لقوله معربا ومنصوبان على نزع الخافض اي معرب برفع ونصب — هندي

٨ حال لان عن الضمير في معرب وبيان لما تعلق بكون النعت معربا من الجهات يعني على تقدير تقييد النعت بالقيود المذكورة جاز فيه البناء والاعراب وعلى تقدير اعرابه جاز فيه الرفع والنصب — عوض افندي

بالرفع (وظريفا) بالنصب (والا) اي وان لم يكن النعت كذلك (فالاعراب) اي
فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او على المحل
القريب وقدم امثلته في بيان فوائد القيود (والعطف) على اسم لا المبني اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه
نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله
لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل (على اللفظ) اي لفظ اسم لا المبني ويجعل
منصوبا (و) بان يحمل (على المحل) ويجعل مرفوعا (جائز) ولا يجوز فيه البناء
لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل نظير الفصل بلا المؤكدة
اذ المعطوف على المنفي تزاد فيه لا كثيرا مثل لا حول ولا قوة (مثل لا اب وابنا
وابن) في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه ❊ اذا هو بالمجد ارتدى
وتأزرا ❊ وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع
المنادى كذا ذكره الاندلسي (ومثل لا ابا له ولا غلامي له) اي كل تركيب يكون فيه
بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين (جائز) يعني ان الاصل
في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا
على ما ينصب به والجار مع المجرور خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا
غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حالة

الاضافة (تشبيها له) اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف (بالمضاف)
واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك
التشبيه انما هو (لمشاركته) اي لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام
بينه وبين ما يضاف اليه (له) اي للمضاف (في اصل معناه) اي معنى المضاف
من حيث انه مضاف بمعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله
ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف
اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له
اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو
الاختصاص لان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره (ومن ثمه) اي ومن اجل ان جواز مثل
هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
(لم يجز) تركيب (لا ابا فيها) اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص
(المفهوم) من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير
ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب
لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناه (وليس)
اي مثل هذين التركيبين (بمضاف) حقيقة (لفساد المعنى) المراد المفاد بهما
على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير

قوله او المعنى ان الضمير في قوله تشبيها له لم يحتمل ان يرجع الى قوله اسم لا كما يدل عليه سوق كلام ويحتمل ان يرجع الى مثل لا اباله كما هو الظاهر من قوله مثل لا اباله — وجيه الدين

قوله واللام داخل على المشبه وصلة للتشبيه اي يكون مثل هذا التركيبين

قوله ان المراد بالمضاف معناه المجازي وهو التركيب الذي فيه الاضافة بعلاقة الجزئية لا معناه الحقيقي وهو كل اسم اضيف الى آخر والتفسير الاول فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية اعني تشبيه تركيب لا اباله بتركيب لا ابا رجل وتركيب لا غلامي له بتركيب لا غلامي رجل فاثبت الالف وحذف النون كما ثبت وحذف في المشبه به — نوقادي

قوله المفهوم من تركيب لا اباله حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون اسم لا فيه مضافا

قوله لانه زائد على اصل التخصيص واصل الى حد اليقين بخلاف ما يفهم من غيره فانه باق على اصل التخصيص — وجيه الدين

قوله في مثل هذا التركيب لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى — رق

قوله لانه لا اضافة هنا لا يكون بمعنى اللام بل بمعنى في اما ان يبقى لا بلا خبر او تدخل على المعرفة وكلاهما غير جائز — متوسط

قوله ذكروا في بيان لزوم الفساد وجوها الاول انه لو كان مضافا لزم دخول لا على المعرفة من غير تكرير لان الاضافة محضة والثاني ان الاب والابا مشتركان في المعنى والاول ليس بمضاف فوجب ان يكون الثاني كذلك لان اللفظين لما اتفقا في المعنى والتنكير معلوم وجب اشتراكهما فيه والا لما اتفقا فيه والثالث لو كان مضافا لزم ان يبقى لا بلا خبر لان الجار والمجرور متعلق الاول وفي الكل نظر لا نسلم دخوله على المعرفة وايضا اشتراك مثالين غير مسلم وبقاء لا بلا خبر غير مسلم وتفصيل في العاقبة فانظر ان كنت من اصحاب النظر — عاقبة

قوله وانما قال في اصل معناه لانه تقييد بالمضاف ...

المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير
الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه
ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه
المعلوم او غلاميه المعلومين (خلافا لسيبويه) والخليل وجمهور النحاة
وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيدا
للام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت (ويحذف) اسم لا حذفا كثيرا في
مثل لا عليك) اي لا بأس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون
اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر
محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد (خبر ما ولا المشبهتين) في النفي والدخول
على الجملة الاسمية (بليس هو المسند بعد دخولهما) اي دخول ما ولا (وهي)
اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما (لغة حجازية) وخص الخبرية
بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما وخبرا لهما وانما يظهر باعتبار
الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث

قوله اجحافا بكسر الهمزة والجيم المتقدمة وهو الاذهاب والتنقيص اي لئلا يكون الحذف سببا للالغاء لانه اذا حذف الاسم كثيرا ويحذف الخبر ايضا كثيرا فيبقى لا العامل بدون المعمول وهو عين الاجحاف فيجب ذكر احدهما — حاكم

قوله يعني جاز ان يكون الكاف وحده منصوبا محلا على انه اسم لا — حم

قوله مشابهة ما بليس في خمسة مواضع الاول في النفي والثاني في نفي الحال والثالث في الدخول على المعرفة والنكرة والرابع في الدخول على المبتدأ والخبر والخامس في دخول الباء في خبره — رضا

قوله ومشابهة لا بليس في ثلثة مواضع الاول الدخول على المبتدأ والخبر والثاني في النفي والثالث في دخول الباء في خبره مجروره — رضا

قوله فان قلت ما الفرق بين لا هذه وبين لا لنفي الجنس مع ان كلا منهما يفيد الاستغراق في النفي قلت نعم الا ان الاولى للواحد فتعم جميع الاحاد فان قلت لا رجل في الدار بالتنوين كان نفيا للواحد ويجوز ان يكون اثنان او ثلثة او اكثر منها والثانية للجنس فتعم جميع افراد الجنس مفردا كان او مثنى او مجموعا فاذا قلت لا رجل بالفتح بدون التنوين كان نفيا للجنس مطلقا — عافية شرح الكافية

قوله في النفي والدخول الا ان ما اقوى شبها به لكونه لنفي الحال ولذلك كان استعمال لا بمعنى ليس شاذا قال الرضي انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية عندهم اعمال ما دون لا ليس بشرط سيجيء وقال ايضا الاصل فيهما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم او قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل فيكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشترك بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة

لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما
مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء
عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم (واذا زيدت ان
مع ما) نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا
في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
(او انتقض النفي بالا) نحو ما زيد الا قائم (او تقدم الخبر) على الاسم نحو ما قائم
زيد (بطل العمل) اي عملهما ان كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت
ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل
واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا
تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل (واذا عطف عليه) اي على خبرهما
(بموجب) بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد
مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد (فالرفع) اي فحكم المعطوف الرفع لا غير
لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي

(المجرورات هو ما اشتمل) اي اسم اشتمل بمخرج الحروف الاواخر التي هي محال
الاعراب فانه لا تطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم (على علم المضاف اليه) اي على علامة المضاف اليه من حيث هو
مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما

نقل عن يونس انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك
وما الدهر الا منجنونا باهله ٭ وما طالب الحاجات الا معذبا ٭
واجيب بان المضاف محذوف ومن الاول اي دوران منجنون وانه مفعول
مصدر عب

فلما فرغ عن بيان المنصوبات شرع في بيان المجرورات عوض

وان كان حرف العاطف غير منتقض للايجاب كالواو ونحوها جاز
الرفع والنصب والمختار النصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ويجوز
الرفع فتقول ولا قاعد وهو خبر المبتدأ والتقدير ولا هو قاعد
شرح الفية

حملا على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدأ في الاصل =
متوسط

مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف اي هذا ذكر المجرورات هندى

ولم يقل المكسورات لان الكسر علم البناء والجر علم الاعراب
والمضاف اليه معني معربات فوجب ان يقال المجرورات دون
المكسورات والله اعلم بالصواب محرره

والمراد بالاشتمال اشتمال الشيء على ما يصاحبه واشتمال الظرف
على ما فيه لتوهم الظرفية وجعل من قبيل اشتمال الكل على الجزء كما في
الوضي غير مرضي اذ الكل لا ينفك عن الجزء والاسم ينفك عن اعرابه
فلما انه لا يتوهم الجزئية في الحركات الاعرابية غايتها توهمها
في حروف الاعراب محرره

وجعلها عبارة عن الاسم لان البحث فيه لا بمخرج الحروف وانما فسرنا
لفظة ما بالاسم بمخرج الحروف جلبى

سواء كان ذلك الاشتمال لفظا او تقديرا او محلا ع ح
وصفها بمخرج مثل عصا وحبلى لان الحروف الاخر الصاد والكاف
وهما ليسا بمحل للاعراب اذ لو كان محلا لما صار الاعراب تقديريا ع ح

قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه
مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن المشتمل على علامة اعم منه
ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا
المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه (والمضاف اليه)
وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه
حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا (كل اسم) حقيقة
او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها
في حكم المصادر (نسب اليه شيء لفظا او تقديرا) اي ملفوظا كان ذلك الحرف
كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر (مرادا) من حيث العمل
بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف نحو
قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد
اذ لو اريد لانجر به (فالتقدير) اي تقدير حرف الجر (شرطه ان يكون المضاف اسما)
اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد (مجردا) اي منسلخا
(بتنوين) او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع (لاجلها) اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين
مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف والتخصيص والتخفيف حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف

لاجل الاضافة فما يشمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقية
والمضاف بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلي والمجرور
بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث دقى

فان حسبك لم ينسب اليه شيء بواسطة الباء وكذا الله في كفى بالله
لم ينسب اليه بواسطة الباء لانها زائدة لا مدخل لها في الايصال وكذا
المضاف اليه بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وان ليس هناك
حرف مقدر حتى ينسب اليه بواسطة وجيه الدين

اي الظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد لاحتمال ان اراد
هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة عب

قوله وهو ههنا آه فانهم اذا اطلقوا لفظ المضاف اليه ارادوا ما انجر
باضافة الاسم اليه بحذف التنوين الاول فلا يدخل فيه نحو مررت بزيد
خلافا لسيبويه فانه اطلق المضاف اليه على ما هو اعم من ذلك فيدخل
نحو مررت بزيد وذلك انك لو قلت مررت بزيد فقد اضفت المرور
الى زيد بواسطة حرف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء كذا ذكره
المصنف في شرحه ولعل لاجل ما ذكره اختار سيبويه وان كان خلاف اصطلاحهم
لا يقال ان المصنف بين الفساد في اضافة نحو لا ابا لك مع ان تعريف المضاف اليه
يشمل عليه لانا نقول لا يشمل تعريفه عليه لانه لم ينسب الاب الى الضمير
بواسطة لما ذكره من الفساد وجيه الدين

ثم اعلم ان العلماء اختلفوا في عامل المضاف اليه فذهب البعض الى انه
الحرف المقدر كما هو مدلول ظاهر كلام المص وذهب بعض الاخر
الى انه معنى واستدلوا عليه بان العامل ههنا لا يستقيم ان يكون
حرفا لكون اضماره ضعيفا ولانه لو كان الحرف عاملا كان ثابتا
في التقدير وذهب بعض الاخر الى انه المضاف كما هو مذهب شيخ عبد
القاهر هذا هو الصحيح من المذاهب المذكورة ان اردت التفصيل
فارجع الى العافية ولا تكن من الواهية عافية شرح الكافية

جواب عن سؤال مقدر وهو ان يوم الجمعة نسب اليه القيام بحرف
مقدر وهو في تقديره قمت في يوم الجمعة فيدخل في التعريف فاجاب
بقوله بخلاف آه وافية

لان الاضافة الملكات من خواص الاسم جاز تقدير الحرف فيه فلزم في الفعل
ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير والذكر فيه كما في الاسم
حرح

نظراً الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن
والصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه
شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها
مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى
فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني
زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم
انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف
في اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده
الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ (وهي)
اي الاضافة بتقدير حرف الجر (معنوية) اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
في المضاف تعريفا او تخصيصا (ولفظية) اي منسوبة الى اللفظ فقط دون
المعنى لعدم سرايتها اليه (فالمعنوية) علامتها (ان يكون المضاف) فيها (غير
صفة) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (مضافة الى معمولها)
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة

ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن
نحو ضارب زيد وحسن الوجه (وهي) اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء
(اما بمعنى اللام فيما) اي في المضاف اليه (عدا جنس المضاف وظرفه) اي لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا
للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد
(واما بمعنى من) البيانية (في جنس المضاف) الصادق عليه وعلى غيره بشرط
ان يكون المضاف صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه (واما بمعنى في في ظرفه) اي في ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه
اما مباين للمضاف وحينئذ ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي
بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد او اعم منه مطلقا كاحد اليوم
فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة فيه بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام
فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال
فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهارها

اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية
ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد (وهو) اى
كون الاضافة بمعنى في (قليل) في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام
للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في
قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة (نحو غلام
زيد) مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد (وخاتم فضة) مثال للاضافة
بمعنى من اى خاتم من فضة (وضرب اليوم) مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب
واقع في اليوم (وتفيد) اى الاضافة المعنوية (تعريفا) اى تعريف المضاف
(مع) المضاف اليه (المعرفة) لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب
ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم
قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك

والتحقيق وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند
اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب
زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في خاتم فضة
فافترقا ويمكن ان يقال انهم ينزلون منزلة الفاعل لا مطلقا
بل فيما يقصد فيه النكتة كالمبالغة في مكر الليل ونهاره صائم
ع صروجه الدين

قوله ضرب واقع في اليوم هذا بيان لكون اليوم ظرفا للضرب
لا بيان انه متعلق بواقع حتى يتوجه عليه ما قيل الظاهر ان في اليوم
هو اصل اليوم اعنى ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة
بتقدير واقع في اليوم وجيه

استئنافا واعتراض او عطف على ما قبلها بحسب المعنى كانه قيل
ينقسم الاضافة الى كذا وكذا م ع

وهو بيان فائدة الاضافة المعنوية لان اضافة الاسم الى
اسم فعل اختياري لا بد له من غرض والا لكان عبثا رضا

لان نسبة الفعل الى فاعل المعين لا يستلزم معهودية الفعل
وتوضيحه ولهذا كان الفعل نكرة هذا ما ذكره الشارح ويرد
عليه ان ما ذكره من كون الهيئة التركيبية موضوعة والا يلزم
ان يكون غلام رجل ايضا معرفة اللهم الا ان يقال ان المراد
الهيئة التركيبية المتحدة مع الاضافة الى المعرفة وهذا قال المص
والرضى حاشية ج

من تمامه لدم يدا اختصاص بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر
او غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق
اللفظ اليه دون سائر غلمانه ح ع

ان ما يقال من نحو جاءني غلام زيد آه كما ذكرنا حتى لا تفيد الاضافة
المعنوية التعريف ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكونه
هيئة التركيب الاضافي موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال

على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد
التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون
للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك
اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني (و) تفيد
الاضافة المعنوية (تخصيصا) اى تخصيص المضاف (مع) المضاف اليه (النكرة)
نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل
اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف
الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه (وشرطها) اى شرط
الاضافة المعنوية (تجريد المضاف) اذا كان معرفة (من التعريف) فان كان
ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك
الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد
تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد
او كان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب التجريد لان المعرفة لو اضيف
الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حينئذ لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما

حتى يلزم ما ذكرتم بل هما زائدان كالالف واللام في اللئيم كما
اشار صاحب الكشاف لمحرره

وقال صاحب الهادي لا يجوز ادخال الالف واللام على غير نص
عليه سيبويه لانه لا بد لهما من الاضافة والمضاف اليه اما مذكور
او منوي والمنوي في حكم الثابت فلا يجمع مع الالف واللام
ولا يجوز تثنيته وجمعه نص سيبويه عليه فلا يجوز ادخال
الالف واللام على كل وبعض لما ذكره الاصمعي ومما لا يعرف
باضافة الجهات الستة وعند وحيث وغيرها حلبي
حاشية شهيد

قيل ان الاضافة في مثل هذه الغير الامثل لفظية لانه معنى الغير
المغايرة ومعنى المثل المماثل ومعنى الشبه المشابه فلعل المص
اختار هذا المذهب فلم يستثن هذه الامثلة في ذكره من الحكم
الكلي في اضافة المعنوية التعريف وفيه نظر لانها لو كانت
لفظية لاجتمع اللام فيها مضافات كمال

المراد بالغلام افراد الغلام لا الرجل والمرأة مثلا قوله بين
غلام الرجل اى بين افراد غلام الرجل وكذا حكمه قوله غلام امرأة
يدل عليه ما قلنا قوله وقلت الشركاء فيه دود افندى

فيكون التجريد على حقيقته لكن بشرط كونه معرفة اى وشرط
الاضافة المعنوية اى ما اريد اضافته بها فالاطلاق مجاز
حلبي

قوله نكر بان يجعل آه اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون
بارادة اشهر اوصافه او اراد ما هو الغالب في التنكير او اراد
ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذا وقال الرضى عندى
انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع
التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء عب

قوله او المراد بالتجريد عطف على المقدر وتقديره المراد بالتجريد
ههنا تعرية الاسم عن التعريف اذا كان معرفة او المراد به
تجرده وخلوه والفرق بينهما من وجهين احدهما ان التجريد
على الوجه الاول مصدر معلوم وعلى الثاني مصدر مجهول

في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فبالهم جوزوا هذا دون ذلك قلنا لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر (وما اجازه الكوفيون من) تركيب (الثلثة الاثواب وشبهه من العدد) المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار (ضعيف) قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلث الاثافي والديار البلاقع * واما ما جاء في الحديث من قوله عم بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة (و) الاضافة (اللفظية) علامتها (ان يكون) المضاف (صفة) احتراز عما اذا كانت صفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم البلد (مثل ضارب زيد) من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (وحسن الوجه) من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها (ولا تفيد) الاضافة اللفظية فائدة (الا تخفيفا) لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال (في اللفظ) لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة

اولا البيت

ايا منزلي سلمى سلام عليكما * هل الازمن اللاتي مضين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلث الاثافي والديار البلاقع * الاثافي جمع اثفية وهو واحد من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها

البلاقع جمع بلقع بالفتح وهي الارض القفر التي لا شيء من الماء والنباتات ويستلزم الخلو عنهما الخلو عن الانسان والحيوان

والمعنى اسلم عليكما يا منزلي سلمى واتحسر ان الزمان التي مضت وكنا فيها مع الاحباب يرجع اليها ثم يتكلم رجع التسليم والسؤال لها فيقول وهل يرجع ولا يرد الاثافي الباقية في المنازل والديار المدرسة جوابا للسلمى ولا يوضح خبرا اذا استخبرتها عنه

وفيه ان الاثافي تمييز الثلث فكيف يصح تعريفه والتمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز عص

قوله مصارع المصر وكريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد كريم العصر فيما لم يعتمد فاضل محشى

وعند بعضهم اضافة افعل التفضيل من هذه الاضافة بناء على انه في التحقيق مضاف الى معموله لان معنى قولك زيد افضل القوم انه مفضلهم اذا قيس فضلهم الى فضله قيل هذا انما في بالمعنى والنحو ما ذهب اليه سيبويه من ان اضافته باعتبار المقيسين معنوية عافيه شرح الكافية

لانه كان في الاصل حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور في الصفة فعوض الالف واللام عن ذلك الضمير لحصل التخفيف من الجانبين

العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة (ومن ثمه) اي ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص (جاز) تركيب (مررت برجل حسن الوجه) باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب (وامتنع) تركيب (مررت بزيد حسن الوجه) فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذ صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم منه ان يكون لكل واحد من تلك الامور

وبالجملة في الحرف نوع من الخفة تجدواني

فان قيل ثمه اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبنى على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور وحيث لا تعلق بعدم افادتها التخفيف قيل جاز تركيب مررت آه لحصول المطابقة بنكارة الصفة والموصوف وحيث لم تفد الاضافة اللفظية الا تخفيفا ولو افاد التعريف لامتنع لعدم المطابقة هندي وحواشيه

اختلف في الامثلة الاربعة في الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف عب

قوله جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه تفريع لقول الشارح لا تعريفا ولا تخصيصا وقوله وجاز الضاربا تفريع لقول المص ولا تفيد الا تخفيفا تقرير

او ضاربا خيه بجعل المضاف الى ذي اللام او المضاف الى الضمير صفة للنكرة فلولا انها نكرة كما كان قبلها لما جاز وصفها بها خبيصي

النكارة الصفة مع تعريف الموصوف ولو افادت الاضافة اللفظية تعريفا لجاز لحصول المطابقة هـ

بجعل المضاف الى ذي اللام هو صفة للمعرفة الا اذا دخل عليها اللام فيقال مررت بزيد الحسن الوجه كاملة

فان قيل مثل الحسن الوجه من الاضافة اللفظية ولا تخفيف فيه لان التخفيف ما بحذف التنوين او بحذف النون ولا وجود لشيء منهما فيه اما الاول فلان لام التعريف ينافي التنوين واما الثاني فلانه مفرد فالجواب ان التخفيف كما يحصل بحذفهما يحصل بغيره وفي الحسن الوجه يتحقق الثاني بيانه ان اصله الحسن وجهه برفع وجهه على انه فاعل الصفة فقصد وا التخفيف فيه بالاضافة واضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو في المعنى فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيه لفظ الضمير المتصل بالوجه وعوض عن الضمير اللام

التعريف والتخصيص فاجاب بقوله ولا شك آه
كانه قيل ليس في تركيب الضارب زيد والضاربو زيد انتفاء
لان الساقط اولا لا يمكن سقوطه ثانيا واضيف لا يكون في الاضافة فائدة فصيح فوجدنا يمتنع اضافة
الاولى ان يقدم على قوله وجاز الضاربا لانه يكون قوله دفعا للتوهم لكن امره مشهود
استراط افادة التخفيف فائدة في صورة ما
وكذلك الحسن الوجه والحسنو وجه بالاضافة ونحو ذلك اذ التنوين حذف لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف ولو حمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على ضاربك
في الجواز والامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص
امتناع الثاني انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص
وجوبا افادة التخفيف وهو موجود في المستلزم
الثاني لان المستلزم جواز الاول
تركيبا الاول وانتفاء تركيب
يعني في استلزام جواز

دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل
في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص (ومن) جهة انها تقيد تخفيفا
(جاز) تركيب (الضاربا زيد والضاربو زيد) لحصول التخفيف بحذف النون
(وامتنع الضارب زيد) لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف
واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان
الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه (خلافا للفراء)
فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف
انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول
بتأخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما
لما وقع في شعر الاعشى من قوله: الواهب المائة الهجان وعبدها: فان قوله
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء
لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله (وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها)
يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة

قوله كان الانسب لان اصله مذكور صريحا بقوله ولا تفيد الا تخفيفا بخلاف اصل الفرعين السابقين اي انتفاء التعريف والتخصيص فانه مذكور ضمنا فاضل محشي

اعلم انه لما استدل الجمهور على امتناع الضارب زيد فقالوا انه اضافة لفظية بلا تخفيف وكل اضافة لفظية بلا تخفيف ممتنعة فالضارب زيد ممتنع عارضهم الفراء في العقل والنقل وقال ان دليلكم وان كان دالا على الامتناع لكن عندي دليل يدل على الجواز من الدليل العقلي والاصل عدم اللام فهي ح اضافة لفظية بتخفيف وكل اضافة لفظية بتخفيف جائزة فالضارب زيد جائز ورد الجمهور بان الاصل موافقة الحس الدخول ومن المعلوم انما تعارض الاصلان تساقطا وبقي الحكم مشكلا والدليل النقلي وهو انه وارد في كلام الفصيح وكل وارد في الكلام الفصيح جائز فرده الجمهور بان ذلك الكلام غير فصيح لانه مثل الضارب قدس رحمه الله

بناء على ان الاصل ضارب زيدا فاضيف فسقط التنوين ثم ادخل اللام بعد الاضافة فقد افادت خفة كتاب

ان اللام سابقة على الاضافة لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف ومحقق الذات سابق على محقق الصفات متوسط

لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حسا لان الاضافة في الظاهر انما ثبت بعد الحكم بذهابا التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين اليها بلا دليل ولا مرجح وفي اللام مرجح وهو كونه محسا عصم

نعت المائة او مضاف اليه للمائة ودخول اللام على عهد المضاف جائز عند الكوفيين تركيب

الاولى ان يكون من التضعيف بمعنى ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به يستدل به وح لا شوب للمصادرة شرح

قوله اللهم اشار بذلك لانه خلاف الظاهر في العبارة وجيه الدين
لا يضعف بعده لان المتبادر تضعيف في التركيب لا في الاستدلال

على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص
فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه
قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها
حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون
العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي
خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق
يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل
الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها
تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها وعبدها حقيقة ما اضافه لادنى
ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال
من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق
وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر
لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاس
على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله (وانما جاز
الضارب الرجل) يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال
التنوين باللام لكنه جاز (حملا على) الوجه (المختار في الحسن الوجه) وهو

ووجه الشبه خدمتهما محرره

يعني اذا كان بين الشيئين ملابسة او مخالطة او مقارنة جاز ان يضيف احدهما الى الآخر ولا يلزم ان يكون المضاف ملك المضاف اليه او حقه فان الرجلين اذا حملا خشبة كل واحد طرفا منه وقال احدهما الآخر خذ طرفك فقد اضاف الطرف اليه لما بين الطرف وبين مقارنة اتصال مكمل

طعود مثل معناسنه مصدر لكن اكثريا طوارك طعود ديجي ولده يوكلوا اولسه قادننده اولانه نتاج درلو اختري

لقوله تزجي والجملة حال من المائة وعلى التقدير يكون خلفها ظرف مكان اي خلف المائة يسوق العبد خلف المائة الهجان اطفالها

وذلك ان الروي في البيت هو اللام لا الضمير ويحتمل الرفع والنصب بخلاف الضمير قال في شرح الخزرجية في علمي العروض والقوافي الروي هو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة رائية وقصيدة نونية قال ابن الجني جميع الحروف يكون رويا الا الالف والواو والياء والزاء اشد في آخر الكلم مبنيات فيها بناء الاصل والاصول للتانيث والاضمار اذا تحرك ما قبلها نحو ضربه الى غير ذلك مما يطول ذكره وجيه الدين

يعود على الفراء يعني تمسك الفراء بان الضارب الرجل جائز بالاتفاق فينبغي ان يجوز الضارب زيد قياسا عليه ووجه رد ان يقال جواز هذا المثال انما هو بالحمل على الحسن الوجه عوض

قوله وانما جاز جواب سؤال مقدر وهو ان يقال جاز الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكن جاز آه همدي

جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه وقياسه عليه قياس مع فارق (والضاربك) يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت (و) كذا (شبهه) وهو الضاربك والضاربه وغيرهما (فيمن قال) اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه (انه) اي الضارب في الضاربك (مضاف) دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل (حملا) اي لمحموليته على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا الضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف

الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله العلامة

عصب بك

٨ قوله مضاف فيه تسامح لان المضاف هو الضارب لا الضاربك

ح ه

٩ عطف على حملا السابق من عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد

ع م

١٠ قوله اي لمحموليته كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى هنا لحق اي نبت ما قيل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له لقال انما جاز عند من قال كذا حملا

ع ص

١١ فيه اشارة الى قوله حملا مصدر مبني للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل المقدر وهو وانما جاز لوجود شرط نصبه اي لكونه محمولا

مسعود

١٢ قوله فاتحد جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال انما يجوز حذف لام المفعول له اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اتحد فاعل وفاعل عامل ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود فاجاب بقوله فاتحد

١٣ فانه يجيء الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يؤذن بانفصال ما بعدها والضمير المتصل يؤذن بالاتصال اذا لم ينظروا الى التخفيف في ضاربك لم ينظروا في الضاربك

متوسط

١٤ وفيه لافادة التخفيف بحذف التنوين المقدر اذ التنوين الساقط لاتصال الضمير ونحوه دون اللام مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ

ح ه

لا للاضافة انها لو اسقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال الضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالمنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين وذلك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل

فانظر بم يرجع المرسلون وعم يتساءلون

ع م

٥ ولا يجوز ان يكون اصل ضارب اياك اذ لا يعدل الى المنفصل الا لتعذر المتصل ولم يتعذر هنا

سعد الله

٦ صلة للمنفصل يعني يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربا اياك ويكون سببا للعدول عن الاتصال الى الانفصال هو التنوين ثم اضيف آه

حاشية

٧ قوله المنفصل صفة اياك وقوله بالتنوين صلة للمنفصل يعني لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربا اياك ويكون السبب للعدول عن الاتصال الى الانفصال هو التنوين ثم لما اضيف آه

لعا

١٠ وفيه انه لا بد في اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة وايضا ما الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال اصل ضاربك الضارب اياك

امتحان

٨ وان لم يحصل تخفيف غيره قطعا من كلا الجانبين

م

٩ حذف التنوين في الضاربك قبل الاضافة بدخول اللام وفي ضاربك بالاضافة لكن لم ينظروا الى حذف تنوينهما في الحمل كيف حذف بل نظر الى كونهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل فقط لا غير

حواشي هندي

١٠ لانهما بهذا الاعتبار لا يكونان من باب واحد لان حذف تنوين ضاربك على هذا التقرير يكون للاضافة لا قبلها وحذف تنوين الضاربك يكون على العكس فتأمل

١١ قوله ولم يحملوا آه قيل يتجه انه لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد

في المعطوف عليه و[٦] يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة
ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما (ولا يضاف موصوف
الى صفته) مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي
التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر (و)
لهذا المعنى بعينه لا يضاف (صفة الى موصوفها) فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان
مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
من غير فرق (و) يرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف
الى صفته (مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع
صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب عنه بان مثل هذه
التراكيب (متأول) فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل على معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون
المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت

اضافة الصفة الى الموصوف وهو ان يؤدى الى تقديم التابع وتأخير المتبوع والمقتضى عكسه فلذا امتنع تقديم الصفة على الموصوف — ايضاح

٦ لاقتضائها من حيث الوصفية حكم التبعية ومن حيث كونها مضافا اليها حكم المقصود بنسبة المضاف اليه وتعذر ذلك لفظا اى من جهة الاعراب ومعنى — خبيصى

واما معنى فلانه يلزم ان يكون الشيء الواحد مقصودا بالنسبة اليه وغير مقصود بها واما لفظا فلانه يلزم ان يكون الواحد معربا باعرابين مختلفين

٧ ولان الصفة والموصوف كالشيء الواحد كما لا يضاف الشيء الى نفسه لا يضاف احدهما الى الآخر — كبيرة

٨ ومعنى المفاد من التركيب الاضافي مغايرة المضاف من المضاف اليه لان الغلام مثلا في قولك غلام زيد غير زيد ومعنى المفاد من التركيب الوصفي اتحاد الصفة مع الموصوف — نجم

٩ ولا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة لانه اخص ولا يضاف الخاص الى العام ولا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف لان الصفة عندهم بمنزلة الفعل والفعل لا يضاف — هندى

٩ للزوم تقديم الصفة على موصوفها او تأخير المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنع — هندى

١٠ قوله ويرد ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف والتخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضاف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير وقس عليه اخواته واجاب البصريون بالتأويل — عب

١١ هذا جواب سؤال مقدر تقديره وهو ان قولكم لا يضاف آه منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة

محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة
فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة
للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا
التأويل لا يمشي في جانب الغربي فانه لا شك ان الحق توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان
جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية
والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى (و) يرد
على القاعدة الثانية وهي قوله ولا صفة الى موصوفها (مثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب) فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على
الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه (متأول) بانهم حذفوا قطيفة من
قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصصه كما اضافوا خاتما الى فضة
فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف
اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب (ولا يضاف اسم مماثل
اى مشابه (للمضاف اليه في العموم والخصوص) الى ذلك المضاف اليه

٤ على ان يكون الموصوف مقدرا في نظم ويكون المضاف مضافا اليه والصفة صفة له فيندفع الايراد من وجهين وان يكون محذوفا نسيا ومنسيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع الايراد بوجه واحد والرضي اختار الاحتمال الثاني حيث جعل من قبيل طور سينا فارجع اليه سبع مائة — توقادى ومحرره

٥ وهو اذا كانت الاضافة لامية واما اذا كانت بيانية يستقيم لا بد من ذي الجانب ولذا قال الشارح اللهم آه — داود

٦ فلو اول جانب الغربي بذلك التأويل يلزم ان يكون الغربي صفة المكان فيحل المقصود — وصا

٧ قوله هناك مكانان كل يشتمل على الجواب كالمسجد مثلا وجزء لبعضه الذي في الجانب الغربي فالكل هو الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه اى اعتبر جانبه والجزء نفس الجانب وهو الذي اضيف اليه اضافة بيانية الا انه يرد عليه ان الجانب يقال عما يلي الشيء من الجهات الست لا الجزء الواقع في الجوانب الست واليه اشار الشارح بقوله اللهم — وجيه الدين

٨ والجرد هو البال والقطيفة دثار مخمل والدثار بكسر الدال كل ما كان من الثياب فوق الشعار والمخمل بضم الميم وسكون الخاء وكسر الميم الاخر ذات الخمل — هندى ح

٩ جواب سؤال مقدر وهو ان يقال الجرد والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب وقد اضيفتا اليهما فاجاب بانه متأول — هندى

٩ يعني اول مثل هذا بجعل من باب اضافة العام الى الخاص بيانا وتخصيصا لا من باب اضافة الصفة الى الموصوف حتى يرد هذا السؤال — توقادى

١٠ يعني اطلاق الجرد على كل ما لا ريش بصحاه وريش ثم جرد كالقطيفة اولا كالسمك — جل

سواء كانا مترادفين (كليث واسد) في الاعيان والجثة (وحبس ومنع) في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق (لعدم الفائدة) في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه (بخلاف) اضافة العام الى الخاص في مثل (كل الدراهم وعين الشيء فانه) اى المضاف فيهما (يختص) اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف والتخصيص واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء (و) يرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص (قولهم سعيد كرز) ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب عنه بانه (متأول) بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكأنك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا (واذا اضيف الاسم الصحيح) وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة (او الملحق به) وهو ما في آخره واو او ياء قبلها

يكون في الموجودات والمعدومات والشيء لا يكون الا في الموجود على مذهب المتكلمين

بعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان

لو كان للعهد الخارجي فاعمية المضاف ظاهرة لان قولهم عين الشيء بمنزلة عين زيد مثلا سعد الله

اى ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء المماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيتخصص المضاف بالمضاف اليه فيفيد

قوله ففيها خفاء لان الشيء في اللغة يتناول الجواهر والاعراض والموجود والمعدوم وكذا العين لان عين الشيء نفسه كذا في الصحاح فلا يكون العين اعم وجيه الدين

والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ وبالسعيد مسميه فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه

قوله سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان متوجها على قوله وشرط تجريد المضاف عن التعريف وكان غفل المص عن وروده ثمه فاخره الى هنا فاجاب عنه بانه متأول الخ ع ص

بضم الكاف لقب لشخص وسعيد اسم اضيف الى الثاني بتأويل الكرز اللئيم ويقال الحاذق والمراد هنا الاخيرة ع ه

العرب يضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقولك حق اليقين والدار الآخرة قاموس

فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مدلول اللفظ غير اللفظ وجيه الدين

ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعادضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون (الى ياء المتكلم كسر آخره) للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به (والياء مفتوحة او ساكنة) وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف (فان كان آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (الفا تثبت) اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي (وهذيل) وهي قبيلة من العرب (تقلبها) اى الالف حال كونها (لغير التثنية ياء) لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب انقلب (وان كان) آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (ياء ادغمت) في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي (وان كان آخره واوا قلبت

هذا اذا كان ما قبلها حرف صحيح او ما يجري مجراه اما اذا كان ما قبلها الف او ياء او واو متحرك ما قبلها يكون ياء المتكلم مفتوحة البتة الا في قراءة نافع كما سيأتي تكمل

فيما اذا وقع في ابتداء الكلام نحو ق بالهند وع

فيما اذا لم يكن للصدر فانها لا استقلال لها في حكم الابتداء بعني الياء اللاحقة للصحيح او الملحق به نحو ثوبي وداري ع هندي

ثم الاسم ان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون آخره الفا او واوا او ياء عوض

ولما بين حكم الاسم اخذ حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان آه هندي

على الاكثر تثنية كعصاي او لغيرها كعصاي لتعذر الحركة عليها الا الف لدى فانها تقلب وفاقا مع الضمائر حملا على الف الى وعلى للجهة الجامعة بينهما عافية

واما الف التثنية فعلامة فلا تقلب كغلاماي اوبا لتباس المرفوع بغيره بسبب القلب بالمشاكلة اى لمجانستها الياء ع هندي

اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبل ع ح

بقلبها الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو والياء اجتمعتا قم

لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها قلبت واوا نحو موسر

فلا اختصاص لها بحيث ... عجماى وعماى ... مدة وهى تقوم مقام الحركة فيختص بها وامالتها الوقف ... وقد جاء الاسكان على الياء اذا كان ما قبلها الفا ... بالسكون فادغمت فى الثانية كما يحذف فى قاعدتهم ... النون للاضافة فصار قدمى ... مفعول ثبت فلما اضيف الى ياء المتكلم كسر الميم لاجل الياء وسقط ... الياء والاصل قدمان فى الرفع وقدمين فى النصب والجر ... وقدمين قدمى اللهم ثبت قدمى بكسر الميم وفتح الياء وتشديد ... الادغام تعرضهما السكون الاول ... خففت بالادغام فقلبت ... وانما لم يتوكأ هذا لاجتماع المتقاربين فى الصفة اى اللين ... فصار مسلمى وهذا لم يكن الا فى جمع السالم المذكر حال الرفع ... وادغمت الياء فى الياء وفتحت الياء وكسر ما قبلها للتناسب ... الاخر فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم ... والياء وسبقت احدهما بالسكون على ... لاجل الاضافة اجتمعت الواو ... لانه لما حذف النون ... متوسط

الواو ياء) لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا
اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء (وادغمت الياء فى الياء) وكسر
ما قبلها الانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها
فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمى وان كان قبل الياء والواو فتحة
بقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى
لخفة الفتحة (وفتحت الياء) اى ياء المتكلم فى الصور الثلث (للساكنين)
اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته (واما
الاسماء الستة) التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم (فاخى
وابى) اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال
اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف وجعله نسيا منسيا
(واجاز المبرد) فيهما (اخى وابى) برد لام الفعل فيهما وهى الواو
وجعلها ياء وادغام الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر
وابى مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا
ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء
مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابى جمع اب فاصله ابين سقطت
النون بالاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى فى الثانية فصار
ابى وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالا

والثلاث اضافتها اليه والثالث قطعها عن الاضافة ووقع
الفراغ من الاول فى اول الكتاب شرع فى بيان الثانى والثالث
والتاخير الى هنا لوجود ما يقتضيه — عافية

٥
قوله فاخى وابى اختلف فى توجيه تقديم الاخ على الاب فقيل
وجهه ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر بالنسبة
الى اضافة الاب وقيل وجهه ان الاخ ابعد من خلاف المبرد
لعدم الدليل عليه وانما سوق قضية على الاب كما سيجئ فعلى
هذا الوجهين ما وجه تقديم الاخ على الاب فيما اذا قطع
عن الاضافة مع انه لا اضافة ولا خلاف للمبرد فيه اللهم
الا ان يقال انه لموافقة ما سبق وايضا لا بد لاكثرية
احتياج الاخ الى الاضافة دليل وقيل انه اتباع بقوله تعالى
يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه الاية وجه التقديم فى الاية
الترقى من الادنى الى الاعلى كانه قيل من اخيه بل من ابويه
بل من صاحبته بل من بنيه ولا يلزم جريان هذا الوجه
فيه لان المقصود مجرد الاتباع ويقال الاظهر انه من
باب التفنن فى العبارة ولهذا قدم المص فى الشرح الاب
على الاخ — وجيه الدين

٦
قد رمبتدأ وخبرا وجملة اخى وابى مفعولا للخبر ليصح الحمل
على قوله الاسماء الستة — نوفادة

٧
القدر محركة القضاء — اول البيت — حال
قدر احلك ذا المجاز وقد ارى — اى اظن
اى انزلك — وهو موضع بمكة كان به سوق فى الجاهلية — لباب
قدر اى قدر من الله تعالى احلك انزلك ذا المجاز موضع بمنى
كان به سوق فى الجاهلية يقول قدر من الله تعالى انزلك
فى هذا الموضع واقسم بأبى مالك هذا الموضع بدار قوله
قدر مبتدأ والجملة التى بعده خبره والمبتدأ النكرة تخصص
بكونه فى المعنى فاعلا والتقدير ما احلك ذا المجاز الا قدر
وارى فعل وفاعل وقوله مالك ذو المجاز بدار مفعوله
وابى قسم توسط بين الفعل والمفعول وجوابه محذوف
تقديره وابى انه كذلك وذو المجاز اسم ما وبدار خبرها
ولك سهو لبدار والاستشهاد انه رد لام الفعل فى ابى — جلبى

٨
واما معنى فلقيام الاخ مقام الاب عند عدمه فى التصرف
فى المال والنفس — نوفادة

... فلما تبين ... والاكتفاف لا مؤكد بالنون ... النساء التى ... وقد بنا نقول ... للاتباع معرفة بنية بكيهم ... اصواتنا ... وجدهن قلن فدى اباؤنا ... اى اصوات الذين ... وفداؤكم ... وفدينا فلما سمعن ... بجلصوهن ويردوهن ... وقلن جعل الله تعالى اباءنا فداكم ... جواب لما

على تقدير الكلام اى ... الجمع ... نقول

١
قال وتقول اى امرأة آه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة
الحم والهن الى نفسه ولو قال وتقال لكان اولى للتحرز عن
نسبتهما الى المخاطب مع اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه
لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف المضاف والشارح
جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف
عب

١
قوله تقول اى امرأة جعل للغائبة لا المخاطب مع ان المتبادر
من امثال فى عبارة المصنفين صيغة الخطاب لامتناع اضافة
الحم الى المذكر لان الحم كل شئ من قبل الزوج مثل الاخ والاب
صحاح

٢
وحمو المرأة ابو الزوج ومن قبل وحمو الزوج ابو المرأة ومن
كان قبلها — قاموس

٣
مع ان الاولى ان يذكرهما متصلا بهما لاشتراكهما فى حذف لام
الفعل — ع ح

٤
اى رد العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الى غير ياء — ته

٥
ويجوز فيه ثلثة اوجه الاول فتح الفاء لانه اخف الحركات
والثانى ضم الفاء ليدل على ان اصله واو وحذفت والثالث
بكسر الفاء لانه ان كان تقلب الواو ياء كسر ما قبلها فيكون
مكسورا ليدل عليه فالاول اولى من الآخرين — حواشى هندى

٦
يكون حذف لامها ملتزما وجعل اعرابها على عينها كما
كان فى يد ودم — عوض

٧
ولا حاجة الى تقدير المبتدأ اى هو ليكون المقول جملة كما فى بعض
الاعاريب لان الصحيح ان مفعول القول يكون مفردا كما ذكر
الزمخشرى فى قوله تعالى يقال له ابراهيم — زينى زاده

٨
فى فاء فم ليدل على الاحوال الثلثة اى الانفتاح والانضمام
والانخفاض فى الفم — محرره

٩
لغات اخر غير اللغة الاولى لانها ان يكون اعرابه عند الاضافة
الى ياء المتكلم وبالحركات عند القطع عنها مطلقا — عافية

اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداؤكم (وتقول) اى امرأة
قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر (حمى وهنى) بلا رد المحذوف عند
الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد
فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف
فى الاسماء الاربعة (ويقال) فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم (فى) بالرد
والقلب والادغام (فى الاكثر) اى فى اكثر موارد استعمالاته (وفمى)
فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة (واذا
قطعت) هذه الاسماء الخمسة (عن الاضافة قيل اخ واب وحم
وهن وفم) بالحركات الثلث (و) لكن (فتح الفاء افصح منها) اى
من الضم والكسر (وجاء حم مثل يد) فيقال هذا حم او حمك اورأيت
حما او حمك ومررت بحم او بحمك (ومثل حما) بالهمزة فيقال هذا حمء
وحمؤك ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمأ وبحمئك (و) مثل (دلو) فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك
(و) مثل (عصا) بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك
ومررت بحما وبحماك (مطلقا) اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجى هذه الوجوه فيه فى كل
حال من حالتى الافراد والاضافة (وجاء هن مثل يد مطلقا) اى فى الاوفر

والمراد به ان يكون اعرابه بالحركات ... رد المحذوف ... بلغة اخرى غير ما ذكر

والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت
هنك ومررت بهنك (وذو لا يضاف الى مضمر) لانه وضع وصلة الى
الوصف باسماء الاجناس والمضمر ليس باسم جنس وقد اضيف اليه
على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكان تخصيص
المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته
الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم
باعتبار اضافته اليه (ولا يقطع) اى ذو عن الاضافة لان جعله
وصلة الى وصف اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها (التوابع)
وهي جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها
بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود
(كل ثان) اى متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه
فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس (باعراب سابقه)
اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه
ناش كلاهما (من جهة واحدة) شخصية مثل جاءني زيد العالم

فانه لعالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعراب
سابقه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية
زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه
مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع كلها وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتهما
وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا
خبر المبتدأ وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء
اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه
يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا
صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جنس واحدة وكذا ظننت
من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل
في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر
في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال
ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها
لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحقق

في الحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كلا عليه افاد صدق الحد وصحة على كل فرد فرد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه (النعت تابع) جنس شامل للتوابع كلها وقوله (يدل على معنى في متبوعه) اي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه (مطلقا) اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه والتأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تدل على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت (وفائدته) اي فائدة النعت غالبا (تخصيص) في النكرة كرجل عالم (او توضيح) في المعرفة كزيد الظريف (وقد يكون لمجرد الثناء) من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم (او لمجرد الذم) نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

في متبوعه لا زمة النوع هيئة غير منفكة عنه وللشارحين اقوال طويلة

٥ الصفة والموصوف كشيء واحد فلا يجوز الفصل بين الشيء وبين ما هو بعض منه — قطب الكيلاني

٦ لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا قائما فان قائما يتوهم انه تابع يدل على معنى في متبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا خرج عنه مثل لان مثل قائم وان توهم متوهم انه ثان دل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال الفعل عن الفاعل — متوسط

٧ اما في الاوليين فظاهر لان الغلام يدل على ذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى في متبوعه واما في الثالث فلان لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل عليه زيد في هذا المثال لان معنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان المدلول عليه ذاتا ايضا فصار كانه قال جاءني زيد زيد بخلاف فجاءني القوم كلهم فانه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول — توقادي

٨ اعلم ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيبويه وعند الاخفش العامل في الصفة معنوي كما في المبتدأ والخبر — سرح

٩ قوله وفائدته اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني ليس الغرض منا لوصفا الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك وهذا وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم اللاري — عصص

١٠ الصفة على اربعة اوجه ان الموصوف اما ان لا يعلم فيراد تمييزه عن سائر الاجناس بما يكشفه فهي الصفة الكاشفة واما ان يعلم لكن التبيين من بعض الوجوه فيؤتى بما يدفعه فهي المخصوصة واما انه لم يلتبس ولكن يوهم الالتباس فجاء بما تقرره فهي المؤكدة — سيدي

١١ واعلم ان الصفة ان كان مفهومها عين مفهوم الموصوف بحيث لا يتميز احدهما عن الاخر الا بكون الموصوف محلا يفصل الصفة وتبيينه تسمى كاشفة وموضحة ومعرفة كقولك الجسم الطويل والعريض العميق متحيز وان كان مفهومها خارجا عن مفهوم الموصوف بان دل على بعض الاحوال الموصوف ...

(او لمجرد التأكيد) مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله (والافضل) اي لا فرق (بين ان يكون النعت (مشتقا او غيره) في صحة وقوعه نعتا (اذا كان وضعه) اي وضع غير المشتق (لغرض المعنى) اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع (عموما) اي في جميع الاستعمالات (مثل تميمي وذي مال) فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال (او خصوصا) اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا (مثل مررت برجل اي رجل) اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا (و) مثل (مررت بهذا الرجل) فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه

وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين — عب

٧ متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا يعم الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على اسم العدد في المعدود مجاز — لاري

٨ والغرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي ويترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب وللتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة — ع ص

٩ لانه كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا — وجيه الدين

١٠ فان تميما وذا مال لا تستعملان الا ليدل على معنى في المتبوع وهو معنى كونها لغرض المعنى عموما واما قولك انا تميم وانا ذو مال فعلى تقدير حذف الموصوف اي انا رجل تميمي وانا رجل ذو مال — عافية

وفي بعضها لا يدل على ذلك المعنى وح لا يصح جعلها نعتا

١١ والشرط ان يضاف الى مثل المنعوت لان القصد بها الى بيان كمال المنعوت في تحصيل الدال هو عليها من الرجولية وغيرها فلا يجوز جاء رجل اي عالم — عوص

١٢ استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه — عب

١٣ اي معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر شيء قبلها صالح للموصوفية بها لفظا او تقديرا لكونه مبتدأ والظرف خبره — ع ح

نحو جاءني الرجل هنا لا يدل على معنى في متبوعه ولا يقع صفة

عطف بيان (و) مثل مررت (بزيد هذا) اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع
يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لا تدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة (وتوصف النكرة) لا المعرفة (بالجملة
الخبرية) التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد
فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشاء
لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل اضربه اى مقول
فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه (ويلزم) فيها (الضمير)
الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع
صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم (ويوصف بحال الموصوف) اى بحال
قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته (وبحال
متعلقه) اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب
متعلقه (نحو مررت برجل حسن غلامه) اذ كون الرجل حسن الغلام معنى
فيه وان كان اعتباريا (فالاول) اى النعت بحال الموصوف (يتبعه) اى
الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة (فى الاعراب)
رفعا ونصبا وجرا (والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث) الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول

على التميم يستثنى واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة
بقوله هى فى حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة فى حكم النكرة
لكونها الافادة نسبة مجهولة كالنكرة التى هى لافادة
ذوه مجهول فاذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب
حتى يتعين موصوف عند المخاطب عما يعرف من النسبة ولذا
قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا انه يكتفى فى كونها
فى حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة
واستعمالها فى النسبة المعلومة طارئ على وضعها عص

المحتمل للصدق والكذب محصول الفائدة التى يحصل بالنعت
لان يضرب فى قولنا مررت برجل يضرب يدل على معنى فى رجل
بلا شبهة فهما بحثان الاول فى بيان ان المصنف قيد الموصوف
بالجملة بان يكون نكرة وذلك لان الجملة نكرة باعتبار المفرد
ينسبك عنها لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسب التنكير
والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم فان قلت ما تقول
فى قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله تعالى العنكبوت
اتخذت بيتا فان الموصوف بالجملة فى هاتين الصورتين معرفة
قلت لما كان الالف واللام ههنا للتعريف الجنسى اى الامر الذهنى
اجرى مجرى النكرة فى الخارج لعدم التوقيت فيه والثانى
قيد تلك الجملة بالخبرية احترازا عن الانشائية عوض

واعلم ان الانشاء يقع خبرا بلا تأويل كما فى باب المدح والذم وفى
الدعاء كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم مثل اين زيد ومتى القتال
وكيف الحال محمود

لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
حتى يصح فائدتها والانشاء لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب
قبل ذكرها وكذا حكم الصلة عب

ولا خبر ولا صلة ولا حالا لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها
واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه هندى

وانما فسرنا قوله مقول فى حقه اضربه بهذا التفسير لئلا يتوهم
انه على معنى الحكاية ويصح انه يستحق لان يأمر بضربه برامى

بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل ايضا بمعنى مفعول
كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة (والثانى)
اى النعت بحال متعلق الموصوف (يتبعه فى الخمسة الاول) وهى الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان (وفى البواقى)
من تلك الامور العشرة وهى ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث (كالفعل) لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله فان كان
مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا
حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير
والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا يذكر
او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد
غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة
جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره او قائم
او قائمة فى الدار جاريته مثل يقوم او تقوم فى الدار جاريته فان قلت
اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا
فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى
موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو

ومعنى كون النعت كالفعل فى هذا القسم مسند الى ما بعده
كما ان الفعل مسند الى ما بعده فكما ان الفعل يفرد اذا كان فاعل
ظاهرا سواء كان تثنية او جمعا على الاصح كذلك الصفة
وكذلك كما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكرا
وتأنيثه اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ويجوز الامران اذا كان
مؤنثا غير حقيقى فكذلك النعت بالنسبة الى ما بعده عافية شرح الكافية

ونقول حضرت القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة وطلعت
الشمس وطلع اليوم الشمس وكذلك الحال فى الصفة
والموصوف محرره

يعنى يخير بينهما يذكر لكونه غير حقيقى او مفصولا ووجوب
التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل
الظاهر ويؤنث لكون فاعله مؤنثا وان كان غير حقيقى
او مفصولا ح ج

ولما فرغ من بيان تشبيه النوع الثانى بالفعل فى الخمسة
الباقية اورده امثلتها على ترتيب اللف فقال وتقول آه
توفادى

اشار باعادة مررت الى مغايرة المعطوف عليه لان الامثلة
اوردت لتأنيث الفاعل محرره

قوله حق منصوب على نزع الخافض اى بحق النظر او صفة
لمصدر محذوف تقديره اذا نظرت نظرا حق النظر

فيجب لان الالف التى تلحق التثنية فى الفعل نفس الفاعل
والفعل مفرد كما كان والالف التى تلحق الصفة علامة
تثنية والضمير مستكن وانما تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها
دون موصوفها فلم بل اللاحق انها لموصوفها كيف

في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحدة المؤنثة ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المراد الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته بالفعل في الخمسة الاول عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له لكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية له (ومن ثمه) اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل (حسن قام رجل قاعد غلمانه) كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه (وضعف قام رجل قاعدون غلمانه) لانه بمنزلة يقعدون غلمانه وإلحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف (ويجوز) من غير حسن ولا ضعف (قعود غلمانه) وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون

وا علم ان العلم يوصف بثلثة اشيا بالمضاف نحو مررت بزيد صاحب عمرو وبالمعرف باللام نحو مررت بزيد العاقل وبالاسماء المبهمة نحو مررت بزيد هذا وانما جاز بالمبهم وان لم يكن فيه معنى الوصفية لكون المراد منه الحاضر فكانه قيل مررت بزيد الحاضر ولم يوصف بالمضمر لانتفاء معنى الوصفية فيه ولم يوصف بمثل لهذه العلة كبير

٩
لو قال ومن ثمه حسن قام رجال قاعد غلمانهم لكان اصوب بل لو قال ومن ثمه حسن قامت نسوة قاعد غلمانهن لكان احسن ليعلم منه ان الصفة التي بحال المتعلق لا يجب ان يتبع موصوفه في الافراد والتثنية والجمع ولا في التأنيث والتذكير ويعلم منه ايضا ان الصفة يكون مفردا مع عدم افراد فاعلها وانما ذلك كما قال توطئة لقوله ويجوز قعود غلمانه ح هندى

ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه هندى ع ص

لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع وانما يمتنع لجواز كونه من باب اكلوني البراغيث هندى

قوله اكلوني البراغيث فيه شذوذان الجمعية وايراد واو المخصوص بذوي العلم ولهذه العبارة توجيهات البراغيث مبتدأ مقدم الخبر او بدل من الضمير او صفة بناء على انه جوز الكسائي توصيف ضمير الغائب وصاحب الكشاف توصيف ضمير المخاطب او فاعل والواو لمجرد الدلالة على الجمعية او خبر مبتدأ محذوف كانه قيل من اكلوني فقيل البراغيث اي اكلوني البراغيث اي ما هم البراغيث او فاعل فعل محذوف كانه قيل من اكل فقيل البراغيث اي اكل البراغيث على طريق ليبك يزيد او منصوب بتقدير اعني ان روي منصوبا حاشية هندى

١٢
قوله لانه بمنزلة الخ لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا عب

١٣
مستثنى من قوله كالفعل بحسب المعنى لا عطف على ما قبلها كما نه

غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ (والمضمر لا يوصف) لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب (ولا يوصف به) لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله (والموصوف اخص او مساو) اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصول فبينهما مساواة (ومن ثمه) اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو (لم يوصف ذو اللام الا بمثله) اي ذو اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل للذي اللام لما عرفت بينهما من مساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس (او بالمضاف الى مثله) اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف

بعني ان المضمر لا يوصف بالوصف الموضح ولا بالوصف المادح والذم وغيرهما حملا على الموضح طردا للباب شرح

بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل دال على معنى الوصفية بمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف عب لارى

٨
ج س م وهو ان يقال لم اعتذر الرضي عن جانب المصنف على ان لا يوجد في كتابه تركيب ولا يوصف به مع ان مكتوب فيه فاجابه رضا

٩
اذ لا شيء من المعارف يساوي الضمير في التعريف حتى يجعل المضمر وصفا له بل المضمر اعرف من كل ما عداه من المعارف ايوبي

انما عرفا اي اكثر تعريفا ونحو جاءني زيد صديقك ومررت بزيد هذا والرجل الذي كذا يمتنع فيه الحمل على الوصف لاحتمال البدل ويحمل الذي على ذي اللام للموافقة صورة هندى

واعلم انه لو اريد الاخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق لما ولا الكلام الموصوف المعرف والمنكر لكنه يرد عليه قولهم حيوان ناطق فان الموصوف وهو الحيوان ليس باخص ولا مساو الكلهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالابيض اخص من الابيض وح يكون الكلام بيان للواقع اذ لا يمكن تعلق الموصوف عن هذا الحكم اصلا لكنه يشكل ابتنا ما يبتني عليه الكلهم الا ان يقال المراد اصطلاح المنطق بل المراد من الاخص الاعرف كما اشار اليه هندى

١١
قوله اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى المفسر جعل بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفة في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصوف كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة

سائر المعارف فانه اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا للغير اخص فهو محمول على البدل عند

صاحب هذا المذهب (وانما التزم وصف باب هذا) اي باب اسم الاشارة (بذي اللام)

مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف

الى احدهما (للابهام) الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا

اريد رفعه لا يتصور بمثل الابهام ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه

كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه

وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم (ومن ثم)

اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس (ضعف

مررت بهذا الابيض) لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون

جنس (وحسن) مررت (بهذا العالم) لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل (العطف)

يعني المعطوف بالحرف (تابع مقصود) اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه (بالنسبة)

الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود (مع متبوعه)

اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني

زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة

في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا

مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة

بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فيل يخرج

فان قيل لتحقيقة الذات كما يتبين باسم الجنس المعرف باللام يتبين بالعلم ايضا فما وجه تخصيصه بذي اللام قيل تعريف المبهم مناسب لتعريف اللام لان تعريف المبهم لا يسلخ كذا تعريف اللام لا تقبل التنكير واما تعريف العلم فيقبل التنكير واما الاضافة فلا تفيد التعريف في جميع احوالها — شرح الكافية شامل

والضمير والعلم بمعزل عن هذا الباب — هندى

قوله كالاستعارة فيه ان اريد التعريف فمنقوض بنحو الرجل صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق وان اريد التعيين ورفع الابهام فهم الجواز ان يكون المضاف اسم جنس كغلام فكما جاز مررت بهذا الغلام فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع انهما في الثاني اكثر — امتحان

هذا اشارة الى ان كون الموصول مع صلته مثل ذي اللام في التعريف — هندى

لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا وامراة او كاغدا او ثلجا او غير ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف — شرح اللمع

فان الابيض من حيث انه دال على الجسم جاز الوصف به ومن حيث انه لا يدل على حقيقة الذات المشار اليه ضعف الوصف به — عوض

لا يختص نوعا دون نوع كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فانه يختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم — وجيه الدين

اعلم ان العطف في اللغة الامالة والمراد ههنا ان تميل التابع الى المتبوع في الاعراب او في الحكم سواء كانا مفردين او جملتين مختلفتين نحو جاءني زيد وعمرو وزيد يقوم ويقعد وبكر قاعد واخوه قائم لجمع بين الاسمين في المجيء والفعلين في كونهما مسندين الى زيد في حصول مضمونهما — كاملة

فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحروف لا مطلق العطف بقرينة بعد هذا بتوسط

بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها

احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما اجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا

بالنسبة ان لا يذكر توطئة لذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون

كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه

بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره

جمعا ومنعا اردف لزيادة التوضيح بقوله (يتوسط بينه) اي بين ذلك التابع

(وبين متبوعه احد الحروف العشرة) وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء

الله تعالى (مثل قام زيد وعمرو) ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه

احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم

والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان

احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفة

على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها

تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لانه توسط حرف العطف

بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة

مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة

ليست معطوفة فلم يتوما نعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف

والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المعنى في شرح المفصل

فقوله بينه آه مستدرك لان معنى يتوسط بمعنى بين والى هذا اشار اللاري رحمه الله تعالى — لمحرره

اي مع احد هذه الحروف

لفظا او تقديرا فقوله تعالى ثلثة رابعهم ومنه في التشهد التحيات المباركات الصلوة الطيبات — ح

وقد يحذف الواو عند القرائن كيف اصبحت كيف امسيت مما يزرع الود في قلوب الكرام اي كيف وكيف ومنه قوله تعالى كانوا قبل ذلك محسنين كانوا قليلا من الليل ما يهجعون بدليل آية ومنه التحيات المباركات وكل واو وقعت بين الصفة والموصوف كما وثامنهم كلبهم سمي واو الثمانية وسميت ثمانية لان ثامنه الى ثامنهم ثم غلبت بهذه الاسمية في كل واحد وقعت بين الصفة والموصوف — ع ح

اي مثل تبعية المعطوف عليه صورة لا حقيقة كما يدل عليه قوله ليس بعطف على التحقيق — ق

والظرف خبر مقدم والجملة خبر المبتدا الاول وهي فالصفة

واذا اعطف الشاعر على العالم يكون معطوفا مدخولا في حد المعطوف فيكون جامعا ومانعا وح يفيد التوضيح كما يفيد العالم فيكونان مقصودا بالنسبة معا — ح

اي الصفة الداخل عليها حرف العطف نحو الشاعر والدبير — ق

جواب سؤال مقدر تقديره ان توسط حرف العطف بين شيئين يكون للعطف لا لشيء آخر فاجاب بقوله لان توسط — لمحرره

وفي بعض النسخ لانه يتوسط وح يلزم من اللزوم والاول الالزام — ق

بل يجوز عملا بالاصل لان الاصل في حروف العطف العطف لجواز ان يكون الواو ابتدائية او استينافية او حالية والفاء تفسيرية وجواب لاما وجزاء الشرط الى غير ذلك — ع ح

في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة القرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط آه لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه (واذا عطف على) الضمير (المرفوع) لا المنصوب والمجرور (المتصل) بارزا كان او مستترا (الا كد بمنفصل) اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء مما اتصل به لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انا وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا

اللصوق معنى مجازي لها لا حقيقي م ح

الاصل في العطف التغاير بالذات وهناك تفصيل وهو ان اداة العطف ان توسط بين الذوات اقتضت تغايرها بالذات وان توسطت بين الصفات اقتضت تغايرها بحسب المفهوم وكذا الحكم في التاكيد والبدل ونحوهما سيدي

وجاز عطف يفعل اي المضارع على اسم الفاعل وعلى العكس اذا صح وقوع هذا موقع ذاك يعني ان الفعل المضارع واسم الفاعل يشتركان في الاعراب والدلالة على الحال والاستقبال فجاز قيام احدهما على الآخر فيصح عطف احدهما على الآخر ان لم يمنع من وقوع احدهما موقع الآخر مانع من خارج فلا يجوز سيحدث زيد وضاحك لانه اما ان يعطف ضاحك على يحدث من سيحدث وهو ممتنع لاستلزامه دخول السين في الاسم الفاعل وهو ممتنع قاري

قوله واذا عطف على المرفوع المتصل حاجة لا شرط للعطف في المنصوب والمنفصل اكد بمنفصل هذه العبارة شايعة في كون الجزاء شرطا للشرط كما في قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم فلا حاجة الى التقييد قوله اكد بمنفصل اولا فان قلت ما هو المتوقف اذ الشرط سبب للجزاء فكيف يستفاد كون الجزاء شرطا له قلت اذ كان الشرط علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده بحسب الخارج ويكون سببية للشرط بحسب تعقله وبهذا يفسر الشرط في مثله بالارادة فيقول اذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام وفي تفسير اذا عطف على المرفوع المتصل اذا اريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظه فانه مما يحفظ وافية

فالمنفصل بمنزلة الاسماء الظاهرة فلا فرق بين قولك انت واياك وبين قولك زيد وعمرو في العطف كبير

لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة عب

لئلا يكون في الصورة عطفا الاسم على الفعل لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل الرهمي يارب بما لا علم محرره

لم يكن كالجزء معنى فلا احتاج فيهما الى التاكيد بمنفصل (مثل ضربت انا وزيد) وزيد ضرب هو وغلامه (الا ان يقع فصل) بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه (فيجوز تركه) اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف (نحو ضربت اليوم وزيد) او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا اعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح (واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض) حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور ذلك فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل (الا ولى نحو مررت بك وبزيد) والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني

اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب لا الاستحسان قلت يأبى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا عب

مخالف ما هو الاولى والاحسن ولو لم يكن قبيحا لوجد في نظم المعجز ولكنه لم يوجد فلذا قالوا بالقبح محرره

لان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة بنفسها كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوما عليه فيجوز العطف كما يجوز على الاسم الظاهر م ح

والتقييد بالمضمر ليخرج مثل مررت بزيد وعمرو فانه جائز لان اتصال المظهر بالجار لا يكون كاتصال المضمر به مجد والي

والتحقيق انه لا ضعف في العطف على المضمر المجرور بدون الاعادة وارى انه اذا كان فاعلا او مفعولا معنى الا ويجوز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض عند الكوفيين نحو مررت بك وبزيد خلافا للبصريين شيخ زاده وابن حج

وجوبا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوزونه مطلقا بلا اعادة هـ ح واما قوله تعالى تساءلون به والارحام شاذ وقيل الواو للقسم دون العطف هندي

قوله فكره العطف تفريع على قوله لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل وملخصه انه لما كره العطف على الضمير المتصل بلا تاكيد بالمنفصل بسبب كمال اتصاله بعامله واتصال الضمير المجرور بجاره اشد منه واكمل لما عرفت كره العطف على الضمير المجرور بطريق الاولى امير

لئلا يلزم العطف على الجزء والتاكيد غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة المرفوع للمجرور ولامتناع الانفصال فيه هندي

وفيه ان تاكيد المجرور بالمرفوع واقع كما قال مررت بك انت ح ص

لانه ح عطف جملة على جملة واذا عطف على محله جاز ايضا تقول مررت

ج س م كانه قيل فلما كان لا بد من تاكيده فلم لم يؤكد المجرور بمنفصل كما اكد المرفوع بمنفصل فاجاب بما ترى جلبي

كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما
في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال
منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير
المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار
ولم يجز العطف في الاول لا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا
التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط
قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل الفاصل
بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى المتبوع الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف
العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل
مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج
المتصل المرفوع من صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى
مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه (والمعطوف في حكم المعطوف عليه)
فيما يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله احترازا عن الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع

الجر المقدر لا يعمل في الاخبار لا في الله لا فعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم تكن القراءة السبع متواترة — لارى

٧ محصله ان المعطوف من جملة التوابع ولم يجز عطف على الضمير المرفوع بدون التاكيد بالمنفصل والبدل والتاكيد ايضا من التوابع مع انه يجوز تاكيد المرفوع وابداله بلا تاكيد بالمنفصل — لمحرره

٨ فيه انه لا اشكال في جواز جاءني كلهم وجواز اعجبني جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤا كلهم زيدا وعجبت جمالك زيدا — ع ص

٩ جواب سؤال مقدر تقديره الغلط ليس عين المؤكد فانه من الخارج فاجاب — لمحرره

١٠ لا لفظا ولا معنى اما معنى فلما مر من ان التاكيد عين المؤكد آه واما لفظا فلانهما ليسا بمنفصلين عنه — رضا

١١ كالتاكيد بالضمير المنفصل او الاكتفاء بالفصل واجتماعهما معا كما في العطف على الضمير المرفوع المتصل واعادة الجار — ح م

١٢ قوله عليه في المعطوف عليه هنا ليس قائم مقام فاعل المعطوف بل القائم مقام فاعل لضمير الراجع الى الالف واللام — فاضل الامير

١٣ اي مناسبة المعطوف المجرور للمجرور المتصل بانضمام الجار الى ذلك المعطوف المجرور كما في المعطوف عليه — الامير

١٤ يجب ان يتوافقا في الافراد والتركيب والاعراب والاخبار والانشاء لا في التذكير والتانيث — محمد افندي

فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على
الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع
اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير
التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير
كرب رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى الحرف
النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع
بناؤه في مثل يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف (ومن ثم) اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز
ويمتنع له (لم يجز في) تركيب مثل (ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع)
في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا
لمبتدأ مؤخر وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما
كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير

٢ ولانه يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما مر في بحث الاضافة من الشرح نفسه فراجعه — لمحرره

٦ قوله او محمول آه اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واعترض عليه ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم تكن تلك النكرات مخصصة بحكم وصفه كانت نكرات — لارى

٨ ان نكارة الضمير شاذ ليس بقياس وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فلا يصح القياس على ربه رجلا — وجيه الدين

٩ قوله على الشذوذ متعلق ومرتبط بقوله كربه رجلا لا جواب آخر كما قاله اللارى — وجيه

١٠ هذا الحكم مختص ببعض العطف على ما اشار اليه الشارح فيما سبق من الحكم المذكور في المتن عموم — فاضل الامير

١١ وذهب بعض الناس بان الضمير العائد الى النكرة نكرة ورد بان الضمير معرفة سواء راجع الى المعرفة او الى النكرة بدليل انك اذا قلت جاءني رجل وهو مكرم فيصح ان يكونا مبتدأ وان عاد الى النكرة — فاضل

١٢ علة لقوله لم يجز الآتي ومن مستعار في مثل هذا المقام بمعنى اللام — سرح

١٣ ولا زائدة فلم تعمل ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد لانه لو عطف عليه لكان ذاهب خبرا لكنه لم يجز ان يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه — محمد افندي

فاجاب عنه بقوله (وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها) اي الفاء في هذا التركيب (فاء السببية) اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضاً على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها بجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب (واذا عطف) اي اذا وقع العطف بناء (على) وجود (عاملين) بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه (مختلفين) اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرو وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه (لم يجز) عند الجمهور بحسب الحقيقة لان حرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للفراء) فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة

الربط فلا حاجة الى العائد والرابع تقدير الرابط اي بسبب طيرانه
وجيه الدين

لان السبب والمسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء ولان الفاء للكمال موضوعة للجمع وان كان فيها تعقيب جعلت جزأ جزأ الاولى توقادى

هذا على التقديرين من كون الفاء للسببية المحضة او للسببية مع العطف وفيه اشارة الى ان فاء السببية مطلقا فاء الجزاء لشرط محذوف كما اشار اليه بقوله اذا يطير آه ح هندى

ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء به باختها وذلك التعلق بجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاء فقربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئ غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدة القرينة على التعلق كان يقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد خلاصة الشيخ الرضي

فهو ايضا معنى فاء الجزاء كما اشار اليه بقوله فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه حاشية

يعني ليس على صلة عطف لان كلمة على لو كانت صلة عطفا لكان المعنى اذا عطف على عاملين بدون تقدير بناء وح يكون العاملان معطوفان عليهما وهو خلاف الظاهر ولا يوافق سوق الكلام محمد

قوله واكثر الشارحين يوهم بظاهره انهم شارحوا اللباب وليس كذلك وقوله وانما قال آه ظاهر فانه مع الاكثر لكن الاظهر تركه ما نقله عن البعض مع اول كلامه ح سيالكوتي

مفعول الثاني لتحسبين والمفعول الاول امرأ فيجب التقديم لطلب الاستفهام الصدارة محمد افندي

يعني ليس هذه صورة رجل برجل بل الرجل من له خصال سنية واوصاف بهية وليس كل نار يوقد في الليل بنار وانما النار توقد لقرى الضيفان وجيه الدين

الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو) وان في الدار زيدا والحجرة عمروا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على موارد السماع (خلافا لسيبويه) فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة (التأكيد تابع يقرر امر المتبوع) اي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده (في النسبة) اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل اذ ربما يتوهم السامع اذ يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه

قوله وابقاء المضاف اليه والتقدير واكل نار ولا كل بيضاء فيكون من قبيل العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز اتفاقا واعترض عليه بان حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه خارج عن القياس واجيب بان ابقاء المضاف اليه على اعرابه وان كان شاذا لكن على حذف المضاف في مثل هذا الموضع اي فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء آخر قياسي وجيه الدين

الجمهور في الصورة والسماع والفراء مطلقا
حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد

قوله التأكيد جاء بالهمزة وبالواو وعقبه العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يزاد في التأكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله كقوله كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة محمد

يشمل التوابع كلها
خرج العطف والبدل فانهما لا يقرران امر المتبوع عوض

قوله اي حاله وشأنه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شأنك في العلو اي في باب العلو اعظم من ان يوصف واحرى في الفقر اي في باب الفقر ظاهر لاري

اشارة الى بيان فائدة التأكيد

قوله يعني يجعل اي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاءني زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهوم من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم فاضل المحشي

لان المجاز لا يؤكد
متعلق وظرف ليقرر اي في باب النسبة او ظرف مستقر على ان يكون في بمعنى اللام حال من الامر وقيل تمييز عن الذات المذكورة او المقدرة زيني زاده

لدفع التوهم
قوله في النسبة خرج النعت وعطف البيان لانهما وان كانا مقررين لكن تقريرهما اياه ليس في النسبة بل في الايضاح عافية

لفظا نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هو لا من يقوم مقامه وتكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه
او عينه (او في الشمول) اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي
ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه
بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه
يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا التوهم بذكر كله واجمع واخوته وكلاهما
وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت
هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر
امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها
للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وحقيقته
لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه (وهو) اي التاكيد
(لفظي) اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ (ومعنوي) اي منسوب
الى المعنى لحصوله في ملاحظة المعنى (فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول) اي
مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة (نحو جاءني زيد زيد) او حكما نحو ضربت
انت وضربتانا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا
اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا (ويجري) اي
التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي (في الالفاظ كلها)

جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثتهم واربعتهم الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا لفظ جمع فان الاغلب قطعه عن الاضافة — شيخ الرضي

٥ وجه الظهور ان العطف والبدل يقتضيان المغايرة والتقرير يقتضي الاتحاد — مرتضى

٦ قوله وافادتها آه جواب سؤال مقدر تقديره ان الصفة اذا كانت معرفة تفيد التوضيح كما عرفت والتاكيد يفيد التوضيح لفظيا او معنويا بان ما يقرر عين ما يفيد التوضيح فكان الحد غير مانع فاجاب بقوله وافادتها آه — حلبية

٧ قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة — اصول

٩ اي خروج البدل والعطف والصفة وعطف البيان عن حد التاكيد — محمد افندي

١٠ وهو عائد الى التاكيد بمعنى التقرير والتقرير لا بمعنى التابع المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو المكون لا التكرير وهو من باب الاستخدام فيمكن ان يعود الى التاكيد ويحمل قوله تكرير اللفظ وقوله بالفاظ على ما يصح به الحمل — هندي

١٢ قال وهو لفظي ومعنوي لا يجوزان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر — شيخ الرضي

١٤ وانما لم يصح حمل التكرير على التاكيد فسر التكرير بقوله اي مكرر اللفظ

اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد
ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد
(المعنوي) مختص (بالفاظ محصورة) اي معدودة محدودة (وهي نفسه
وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع) بالصاد المهملة و
بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن
وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال
وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مفرزة
ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل
الصادق (فالاولان) اي النفس والعين (يعمان) اي يقعان على الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث (باختلاف صيغتهما) افرادا وتثنية وجمعا (و)
اختلاف (ضميرهما) العائد الى المتبوع المؤكد (تقول نفسه) في المذكر الواحد
(نفسها) في المؤنث الواحدة (انفسهما) بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما (وانفسهم) في جمع المذكر العاقل (وانفسهن)
في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر (والثاني) لما سمي النفس والعين اولى تغليبا
كالقمرين سمي الثالث ثانيا (للمثنى كلاهما) للمذكر (وكلتاهما) للمؤنث (والباقي)
بعد الثلثة المذكورة (لغير المثنى) مفردا كان او جمعا (باختلاف الضمير) العائد

الى المتبوع المؤكد (في كل) نحو قرأت الكتاب كله (وكلها) نحو قرأت الصحيفة كلها (وكلهم)
اي اشتريت العبيد كلهم (وكلهن) نحو طلعت النساء كلهن (و) باختلاف (الصيغ) في الكلمات
(البواقي) وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول (اجمع) في المذكر الواحد
(وجمعاء) في المؤنث الواحدة او الجمع بتأويل الجماعة (واجمعوا) في جمع المذكر (وجمع) في جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع (ولا
يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء) مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه
ولاحتياج الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاؤه منه لا يصح تأكيده
بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث (يصح افتراقها حسا) كاجزاء القوم
(او حكما) كاجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل واجمع فائدة (مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله) فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تأكيده بكل ليفيد الشمول (بخلاف
جاءني زيد كله) لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء (واذا اكد
الضمير المرفوع المتصل) بارزا كان او مستكنا (بالنفس والعين) اي اذا اريد تأكيده بهما
(اكد) ذلك الضمير اولا (بمنفصل) ثم بالنفس والعين (مثل ضربت انت نفسك)
فنفسك تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التأكيد
بالفاعل اذا وقع تأكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن
في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل ولما وقع
الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه والحق الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير

٤ بعد قوله ذو اجزاء بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله من عنوان يراد به الناس فقد افسد من اصلح قول المص ذو اجزاء بنا ويلزم تعدد افرادا كان او اجزاء ع ص

٧ قوله لان الكلي آه جاز ان يلحظ افراد الكلي مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره الطوسي عب

٨ بان يكون مفرحا يتجزى بالنسبة الى الفعل الذي اسند اليه عافية

٩ كالدار فانه يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع

١٠ وكل مفرد اللفظ والمعنى مأخوذ من الكيل الرأس لعله الاكليل وهو التاج وكما ان الاكليل محيط بجانب الرأس فكذلك كل محيط لافراده مصباح

١١ فان اجزاء زيد لا يصح افتراقها بالنسبة الى المجيء فعدم صحة افتراق اجزاء زيد حسا ظاهر واما عدم صحة افتراقها حكما فلانه لا يمكن اسناد المجيء الى نصفه او ثلثه او ربعه فلا يصح ذلك التركيب عافية شرح الكافية

١٢ عطف على جملة ولا يؤكد بكل او استئنافا او اعتراض م ع

١٣ اي اذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل وهذا بخلاف المنصوب والمجرور لانه لا استتار فيهما حتى يلزم الالتباس هندي

١٤ دون غيرهما فان الحكم المذكور لا يترتب على كل واحد منها عوض

المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك
نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد
بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيده نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم
التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس
والعين فانهما يليانها كثيرا (واكتع واخواه) يعني ابتع وابصع (اتباع) بفتح
الهمزة على ما هو المشهور (لاجمع) يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا
بالاصالة لكونها دالة منها على المعنى وهو الجمعية (فلا تتقدم) يعني اكتع واخواه
(عليه) اي على اجمع لو اجتمعت معه (وذكرها) اي ذكر اكتع مع اخواته (دونه)
اي دون ذكر اجمع (ضعيف) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكرها
من شأنه التبعية بدون الاصل (البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع) اي
يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع (دونه) اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة
الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا
للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك
وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل
المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف واحد فان المتبوع فيه

١ على ان بسن وبيطان ونايع اتباع لحسن وشيطان وجايع عافية

٢ قال واكتع واخواه اذا اردنا الجمع بين الفاظ التأكيد وذلك غير كلا فترتيبه ترتيبا في المتن اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم النفس اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على الجوهر فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع شيخ ارمني وعب

٩ اي يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهو خلاف ما عليه الجمهور ح

١١ لان معنى كونه متبوعا ان يكون سابقا عليها فلو قدم واحد منها عليه لزم ابطال ذلك خلافا للقليل منهم ابن كيسان ومن تبعه فانهم جوزوا الابتداء بكل منها عوض افندي

١٢ هو في اللغة قد يقال على المثل والنظير وقد يطلق على ما ينوب مناب الشيء وفي الاصطلاح ما ذكره المص عافية

١٣ عقب التأكيد لمناسبة كونه ضدا له في المقصود لان المقصود ههنا الثاني وثمة الاول جلبي

١٥ يخرج النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة به وبقي العطف داخلا كله

١٦ والمراد هذه النسبة معهودة الى التابع وان كان بحسب الظاهر الى المتبوع حاجي هندي

١٧ ولقائل ان يقول هذا الحد ينتقض بقولنا ما قام احد الا زيد لان المتبوع ههنا ليس بمقصود بالنسبة لان صدر الكلام

و فى الثانى اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف جامعا

قوله ولكن اثباتا ان قلت قد وقع فى كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقى وان الحكم فى المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض ومن ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان فى قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل فى الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة لارى

قوله توطئة للثانى وذلك بان يكون المقصود من نفى النسبة الى المستثنى منه اثبات تلك النسبة للمستثنى لا ان يكون نفى النسبة مقصودا فى نفسها وجيه الدين

بالاستقراء لان التابع فى هذا الباب لا يخلو من ان يكون الاول فى المعنى عينه او بعضه او معنى فيه او خارجا عنه فالاول الكل والثانى البعض والثالث الاشتمال والرابع الغلط حواشى خبيصى

وبدل الكل من الكل يوافق المتبوع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لا فى التعريف والتنكير اما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الافراد والتذكير وفروعهما ايضا خواقى

ليت شعرى ما معنى لادنى ملابسة هنا مع ان القوم سموا السببية والمسببية ملابسة تامة وعدوها اصل الملابسة لمحرره

وانما قال غالبا لدفع الاشكال الوارد بمثل اعجبنى زيد غلامه فان كل واحد من المدلولين فيه ليس مشتملا على الآخر مع انه بدل الاشتمال وقيل لان معنى الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن وقيل لان المبدل منه مشتمل على البدل اجمالا بحيث اذا ذكر المبدل منه ينظر السامع الى ذكر البدل رضى وعبد واز

الاضافة فى بدل الغلط لادنى التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمى بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه لا يستدل الا الغلط حكى

مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يقصد الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد بنسبته الى شىء نفيا نسبته الى شىء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثانى (وهو) اى البدل انواع اربعة (بدل الكل) اى بدل هو كل المبدل منه (وبدل البعض) اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة (و) بدل (الاشتمال) اى بدل بسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين عن الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه (وبدل الغلط) اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة (فالاول) اى بدل الكل (مدلوله مدلول الاول) يعنى يتحدان ذاتا لا انه يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد التأكيد

قوله ان قصدت الى الثانى وجعلته مناط الحكم فكأنك قلت جاءنى زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكأنك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فى عطف البيان تخميم عفور

فيفيد ما يفيده التأكيد من تقوية الحكم وما يفيده عطف البيان من الايضاح ويتميزه عنهما بتعدد الاسناد الى التابع والمتبوع قدقى رحمه الله

وهو البدل

نعم الفرق بالنسبة الى المتكلم اجلى من النار الموقدة فى اوج الجلاء قبل ان يتلفظ به واما بالنسبة الى المخاطب فبأى شىء يعرف هذا واذا تقررت هذه البردة فنتكلم حماه الله بما يزيلها ونقول ان المخاطب ذلك بمقامات الكلام وقرائن الاحوال فان كان المناسب له مجرد التوضيح والبيان يحمل على عطف البيان هذا ما فهمته من كلام بعض الفضلاء فتأمل بالانصاف ان كنت ذا فطنة محمد افندى

ولا بد فى بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثانى بالاول شيخ الرضى

فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ او مبتدأ مؤخر والظرف خبر مقدم او اسم يكون المقدر تقديره ان يكون بين الاول والثانى ملابسة تركيب

وانما قيد بذلك لان زيدا اذا كان معجبا لذاته لا يتضمن نسبة الاعجاب اليه نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وهذا القيد ايضا مراد فى مثال القمر ومثال درجة الاسد فانه قد يكون المقصود النظر الى الفلك والى برج الاسد وحينئذ يكون نسبة النظر الى القمر نسبة الى الفلك اجمالا فلا يرد ما قيل وجيه

لكونه بعض صفات المتبوع ولانه يشترط فى بدل الاشتمال ان لا يستفاد من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقعة على البيان رضى

واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا بدل الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة له وتوضيحا فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر (والثانى) اى بدل البعض (جزؤه) اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه (والثالث) اى بدل الاشتمال (بينه وبين الاول) اى المبدل منه (ملابسة) بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث تعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا

وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط ﴿بغيرهما﴾ اى بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزأ من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزأ من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة ﴿والرابع﴾ اى بدل الغلط ﴿ان تقصد﴾ اى يكون بان تقصد انت ﴿اليه﴾ اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما ﴿بعد ان غلطت بغيره﴾ اى بغير البدل وهو المبدل منه ﴿ويكونان﴾ اى البدل والمبدل منه ﴿معرفتين﴾ نحو ضرب زيدا اخوك ﴿ونكرتين﴾ نحو جاءنى رجل غلام لك ﴿ومختلفين﴾ نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد ﴿واذا كان﴾ البدل ﴿نكرة﴾ مبدلة ﴿من معرفة فالنعت﴾ اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ﴿مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين﴾

وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل عصام

تبارك الذى جعل فى السماء بروجا اثنى عشر الحمل والثور والجوزاء والسرطان والاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدى والدلو والحوت وهى منازل الكواكب السيارة السبعة المريخ وله الحمل والعقرب والزهرة ولها الثور والميزان وعطارد وله الجوزاء والسنبلة والقمر وله السرطان والشمس ولها الاسد والمشترى وله القوس والزحل وله الجدى والدلو جلال

قوله بان القمر ليس اه وذلك ان القمر كثيف ولهذا يقبل النور بخلاف الفلك فانه لطيف متشابه الاجزاء فلا يكون الكثيف جزأ من اللطيف وجيه الدين

اعلم ان اهل الرياضى قسموا الفلك الثامن مثلا الى اثنى عشر قسما ويسمى كل قسم منها برجا وقسموا كل برج الى ثلثين قسما وسموا كل قسم منه درجة وقسموا كل درجة الى ستين قسما ويسموا كل قسم دقيقة وكل دقيقة الى ستين نوعا واطلب تفصيله فى شرح جغمونى

فان عدم تطبيق المثال للممثل لا يلزم منه عدم جواز الممثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له والى هذا اشار بقوله فيمكن اه ايوبى

واضافة البرج الى الاسد من قبيل اضافة العام الى الخاص واضافة الدرجة الى الضمير الراجع الى الاسد من قبيل اضافة الشىء الى ما يباينه فاضل الامير

والمراد من الاسد نجوم مجتمعة على صورة الاسد فى برج واحد من بروج اثنى عشر برجا فيكون لذلك الاسد برج مثل الذراعين والرجلين والرأس والجبهة وغيرها من الاعضاء وكان العرب اذا رأى سحابا بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد يحكمون بالمطر ويستبشرون به كما قال الفرزدق : يا من رأى عارضا اسربه : بين ذراعى وجبهة الاسد عجدوانى واطروى

كما قال السكاكى فى المفتاح والبدل قسم خامس وهو بدل الكل من البعض لم يذكره النحاة

وانما قال بل قيل ولم يقل وقيل للاشارة الى الترقى فى النقل يعنى ان بعضهم لم يعتبر الامثلة وانكر هذا النوع بالمرة ايوبى

نحو جاءنى زيد اخوك ﴿ومضمرين﴾ نحو الزيدون لقيتهم اياهم ﴿ومختلفين﴾ نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ﴿ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا﴾ لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى و اعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار ﴿عطف البيان تابع﴾ شامل لجميع التوابع ﴿غير صفة﴾ احترز به عن الصفة ﴿يوضح متبوعه﴾ احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى ﴿مثل اقسم بالله ابو حفص عمر﴾ فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره

عطف البيان هو التابع الجامد المشبه للصفة فى ايضاح متبوعه وعدم استقلاله فخرج بقولنا الجامد الصفة لانها مشتقة او مؤلة شرح الفية

تخرج الصفة لانها تدل على معنى فى المتبوع بخلاف عطف البيان فانه دال على نفس المتبوع عوض

قوله ولا يلزم من ذلك آه دفع لما يرد من ظاهر العبارة من الايضاح مخصوص دون المتبوع اذ قوله يوضح متبوعه صريح بهذا فاجاب الشارح بانه لا يلزم من ذلك آه چلبى

ان ابو حفص بالحاء المهملة والفاء والصاد المهملة وهو ولد الاسد كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب كناه النبى عليه السلام ويأتى بمعنى الجمع ويقال حفصت الشىء اى جمعته من باب نصر قاموس

مثلا اذا سمى ثلثون رجلا بعمر وكنى واحد منهم مع عشرين من غيرهم بابى حفص ولا شك ان ابا حفص اوضح من عمر حال الانفراد واذا قيل جاءنى ابو حفص عمر كان عمر موضحا له قطعا سيد على زاده

اى التابع والمتبوع

مجرور مضاف اليه لابو

فان بن الخطاب كان اشهر بعمر منه بابى حفص رضى

اى وطنى الذى فيه اهلى ايوبى

فقال والله ما نقب ولا دبر حلبى

اى لم يعط الجمل اى الناقة

فلما آبى انطلق

باقسم بالله ابو حفص عمر ؛ ما مسها من نقب ولا دبر ؛ اغفر له اللهم
ان كان فجر ؛ وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان
فجر قال اللهم صدق صدق حتى لتقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه (وفصله
اى فرقه (من البدل لفظا) اى من حيث الاحكام اللفظية واقع (فى
مثل انا ابن التارك البكرى بشر) فان قولك بشر ان جعل عطف بيان
للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون
التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق فى الضارب
زيد وآخره ؛ عليه الطير ترقبه وقوعا ؛ وعليه الطير ثانى مفعولى
التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير
ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه
ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة لازهاق
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوى
بينهما قد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما
كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام
نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى
كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول

قال المصنف واتمنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب زيدا انما سقط بالالف واللام لا للاضافة وعند الفراء للاضافة لمحرره رضا

اعلم ان التارك من باب نصر وترك بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا وبمعنى صير فيكون فعلا ناقصا اراد الشارح ان ينبه عليهما وعلى اعرابه خلاصة الوفى

يكون البكرى مفعوله الاول ويكون عليه مقدما والطير مبتدأ مؤخرا والجملة مفعوله الثانى للتارك والمعنى انا ابن الرجل الذى هو جاعل البكرى عليه الطير تكمله

قال النحاة لو قال زوجتك بنتى فاطمة واسمها عائشة فاذا اراد عطف البيان صح النكاح لان اللفظ لم يقع فى معتمد الكلام واذا اراد البدل لم يصح لان الغلط وقع معتمد الحديث هذه القاعدة اوردها الحديثى حلبى

واما الفرق المعنوى فلان البدل هو الذى يعتمد الحديث وذكر المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد فى قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف البيان ان كان له اخوة متوسط

اراد الشارح بهذا ان يبين وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب انا ابن التارك البكرى وبين عطف البيان الذى يكون مثلهما فقال والمراد شرح

وقصته ان رجلا جرح بشر بن عمرو من شجعان العرب ولم يعرف جارحه ابيات

صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا
على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد
بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد (المبنى) اى الاسم
المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى
لفظ المبنى (ما ناسب) اى اسم ناسب (مبنى الاصل) وهو الحرف
والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب
هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما
بتضمن الاسم معنى مبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام
او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او
الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته
للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه
واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله
تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوعه مركبا مع غيره على وجه يتحقق
معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد
وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا
للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان

واما اذا كان تعريفا للاسم المبنى فليس لا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبنى المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبنى الاصل مصطفى چلبى

الذى هو المجهول بنفسه بخلاف ما اذا عرف ماهية المبنى على الاطلاق وهو ما حركته وسكونه لا بعامل وجيه الدين

وانما لم يقل ما شابه لينتاول جميع اقسام المبنى لعموم المناسبة وبه نبه على ان البناء يكون لمناسبة ما كان عوض

قال ما ناسب معتبرة فى هذا القيد احتراز عن المناسبات التى لم يعتبر لضعف او معارض كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضى فى الفرعيتين ومناسبة اى بالحرف على لزوم الاضافة المانعة للبناء هندى

قوله مبنى الاصلى اعلم انه تعريف بالمجهول لانه من المتعسر بل من المتعذر اعتبار وجود العارض والضعيف كالامر فى اصل وضعه فان قلت جميع اللازمة مبنية فى اصل وضعها قلت مبنى الاصل انما كان مبنيا فى اصل نوعه كالماضى مثلا فانه لا فرد منه معرب واما المبنى اللازم فليس فى اصل وضع نوعها لوجود الاسماء المعربة كذا قالوا فيه ان اسماء الاشارة نوعها مبنى فالاصوب ان يقال المراد بمبنى الاصل ما لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا حاشيه عنده

جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان المص قال فى تعريف المعرب لم يشبه والمناسب ان يقول فى تعريف المبنى ما شابه فى موضع ما ناسب

والا يكون الواسطة بين المعرب والمبنى نحو يومئذ معرب باعتبار انه لم يشبه مبنى الاصلى ومبنى باعتبار انه ناسب مبنى الاصلى لمحرره فدقق

معنى التضمن ان يؤدى ما يؤدى به الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف بعينه محصول

لان اين مركب من الظرف والاستفهام بينهما مناسبة بالكلية والجزئية

كاسماء الاشارة فانه لابد من وصف ذى اللام واما نحو هذا زيد فالتقدير هذا الرجل زيد افندى

اى الى ما اشبه نحو اذ فانه مشابه للحرف فى الاحتياج ق

المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتأخيرا ايثارا للتقديم ما مفهومه وجودى لشرفه (والقابه) اى القاب المبنى من حيث حركات آخره وسكونها عند البصريين (ضم وفتح وكسر) للحركات الثلث (ووقف) للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبرون بها الا عنها والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة (وحكمه) اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه (ان لا يختلف آخره) اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل (لاختلاف العوامل) اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأ ومن زيد (وهى) اى المبنى والتأنيث باعتبار الخبر (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات) بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات

وانما قال فى البناء القابه وفى الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ متوسط

احبوا ان يوجد المخالفة بينهما فى التسمية ليقف السامع عند سماعه على المراد فسموا حركات الاول بالرفع والنصب والجر وسكونه بالجزم وحركات الثانى بالضم والفتح والكسر وسكونه بالوقف هذا رأى البصريين عوض افندى

من حيث علامة يعنى القاب حركات اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التى هى حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ويا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق فى كلام المتقدمين مجازا قال الرضى وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا لتسمية النائب باسم المنوب فاضل محشى

من قبيل تقسيم الشئ الى اجزائه كسكنجبين

رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى ولعلم فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشئ مختص به فعلى ما ذكره الشارح ان تلك الامور القاب لحركات المبنى لا بخصوصها لا ارى

والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبرون بها الا عنها الا انهم كثيرا يطلقونها الخ نسخه

يعنى ان هذه الحركات والسكنات منحصرة ومختصة بهذه الالقاب وهذه الالقاب ليست بمنحصرة بالحركات والسكنات البنائية كما حققه الشارح رحمه الله رضا

لكن بالقصد الى التجوز لانه وضع العام موضع الخاص دون العكس عافيه

وحقه ان يؤخر عن تقسيم المبنى الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبنى فنبه على انه حكمه الذى لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول عصام

(وبعض الظروف) وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عنده لك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيتين ❁ المضمر ما وضع لمتكلم) من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه (او مخاطب) من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا (او غائب تقدم ذكره) ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها (لفظا او معنى او حكما) اراد بالتقدم اللفظى ما يكون المتقدم ملفوظا اما تقدما تحقيقيا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى

المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجها عصام

الظاهر انه زاد قيد الحيثية للاحتراز عن نفس لفظ المتكلم والمخاطب فانهما وان وضعا للدلالة على المتكلم والمخاطب الا انهما لم يوضعا لهما ولم يدلا عليهما من تلك الحيثية بخلاف نحو انا وانت والنحويون لم يعتبروا الحيثية ويحترزون عن لفظ المتكلم والمخاطب بقيد المتكلم والمخاطب فانهما لم توضعا لمتكلم ومخاطب والظاهر ما قاله الشارح وجيه الدين

اى بقيد الحيثية على الاول ويكون المراد لمتكلم يتكلم به على الثانى وقال العصام اى بقيد الوضع لكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا افرد القيد قدقى

فى حكم الغائب حيث يجرى احكامها عليها الا انها فى انفسها غيب لان مدلولاتها قد تكون مخاطبا وقد تكون غائبا وجيه

لا يقال هذا التعريف منقوض بلفظ المتكلم والمخاطب والغائب لان الاول منها يصدق عليه انه ما وضع لمتكلم وكذا الكلام فى الثانى والثالث فانه يصدق عليهما انهما وضعا لمخاطب وغائب لانا نقول معنى الكلام ليعبر به المتكلم عن نفسه ومخاطبه وغائبه فلفظ المتكلم والمخاطب والغائب ليس كل منها وضع على ذلك بل بدليل على انه من له التكلم والمخاطب والغائب وفى كلام المص اشارة الى ان الضمير فى اياه واياى وايانا ليس الا ايا واللواحق الباقية لبيان احوال من هو له من التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث خلافا للبعض وفيه اختلاف كثير لا يليق بهذا الكتاب عافية على الكافية

على ان يراد الوضع على وجه الكناية فيخرج اسم الاشارة ونحوها وفيه ان نحو كم وكذا موضوع للغائب على وجه الكناية لكن لا بشرط تقدم الذكر فلا بد من التقييد به فكيف يكون غير داخل فى الحد فهو احتراز عن الاسماء الاشارة لكونها غيبا كسائر الاسماء الظاهرة بغير شرط التقديم هندى

ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غيران يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة لتعظيم وقوعها فى النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا (وهو) اى المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان (متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه) غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك (والمتصل غير المستقل بنفسه) المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه (وهو) اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام (مرفوع ومنصوب ومجرور) لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها (فالاولان) اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان (متصل) لانه الاصل (ومنفصل) لمانع من الاتصال (والثالث) اى المضمر المجرور (متصل) فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله كلها (فذلك) اى المضمر (خمسة انواع) المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل

فى التلفظ اى الذى صح التلفظ به فى الاصطلاح ولما معنى المعنى فالمنفصل والمتصل كلاهما مستقلان لانهما اسمان
هندى

فيه اشارة الى ان المعتبر فى الاستقلال وعدمه الفرق والاستعمال دون الفعل والا لما جاز اشتراك هما وهم وهن مسلك
الحافظ رحمه الله

واطلاق المرفوع والمنصوب والمجرور مجاز لان المرفوع والمنصوب والمجرور حقيقة فى المعرب والضمير مبنى لكن لما كان واقعا موقع الظاهر قائما مقامه سمى باسمه مجازا جلبى

لان المضمر يكنى به عن الظاهر فكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كذلك المضمر لذلك فالضمير المرفوع كناية عن ظاهر مرفوع والمنصوب والمجرور كذلك وبهذا ظهر وجه تسمية كل منها بكلم الخاص
شرح الكافية عافية

افاد الخبر مع ان المبتدا مثنى تنبيها على انه حكم على كل واحد فالمبتدا مأول بالمفرد ولا حاجة الى تقدير مبتدا هو كل منهما كما يعرفها العربى وان اشتبه على الهندى
عصام الكافيه

اى لوجود مانع من الموانع من الآتية لكونه متصلا
عبد الله

قوله لانه لا مانع آه اذ لا يتقدم المجرور على الجار ولا يجوز الفصل بينه وبين جاره والفصل بين المضاف والمضاف اليه وان جاز بالظرف فى الشعر الا ان يمنع بواسطة اتصال الضمير ولا بحذف الجار فى محل يكون مجروره مضمرا ولا يكون عامله امرا معنويا ولا حرفا والضمير مرفوع ولا يكون الضمير المجرور مسندا اليه صفة جرت على من هى له وجيه الدين

والمنفصل والمجرور المتصل النوع (الاول) يعنى المرفوع المتصل ضمير (ضربت) على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى (وضربت) على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما (الى ضربن) صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما (الى ضربن) صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع (الثانى) اى المرفوع المنفصل (انا الى هن) انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (و) النوع (الثالث) اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل (نحو ضربنى الى ضربهن) ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اننى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن (انه الى انهن و) النوع (الرابع) اى المنصوب المنفصل (اياى) ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه (الى اياهن) وفى اياى اختلاف كثير

قد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه فى الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف لارى

فان قيل لم خص الهاء بالغائب قلت لان الهاء عندهم حرف خفى غاية الخفاء والغائب ايضا خفى فوضع لاجله
ايضاح

ثم يسلكون اسلوب الترقى عصام

ثم زيدت التاء لمناسبة الواو ولم يمكن زيادة حرف اللين لعدم تحمل الحركة واسكنت النون لئلا يجتمع ثلث حركات متواليات لان ثلث حركات فى المضمرات اربع حركات فى المظهر اصباح

وليس نقل الاجماع فى هذا المحل بصحيح وانما هو مذهب الفراء قال ان انت بكماله اسم فالتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفة كانت مرفوعات متصلة فلما اراد انفصاله وعموا بها بمستقبل فان قيل نعلم مراده اجماعا للبصريين كما حمل عليه صاحب اللباب قيل هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين هو قائل بان التاء فى انت هى الاسم وهى التى فى نحو قمت ولكنها كثرت بأن فلا اجماع من الكل ولا من البصريين وجيه الدين

وانما خصت الياء بالمتكلم لامتناع الالف والواو وذلك ان الالف وضع للاثنين والواو للجمع وهما مرفوعان فلم يبق الضمير المنصوب او المجرور الا الياء اصباح

واضافة ايا من باب اضافة العام الى الخاص كسعيد كرز
حبيبى

والمختار ان الضمير هو ايّا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع (الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم (ولي) مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن و) لي لنا لك الى (لهن) وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا ضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشتركة بينهما والتاء حرف التأنيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وعينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها (فالمرفوع المتصل خاصة) يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان (يستتر) لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار

اما المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل اما المرفوع المتصل ذكرها طريقها قدقي

لما فرغ من الضمائر البارزات في الانواع شرع في بيان المستترات فيها فقال فالمرفوع عبد الله افندي

قوله خاصة حال من فاعل يستتر الآتي او من المبتدأ على قول والتاء للتأنيث اي طائفة خاصة وقيل للنقل وفي الهندي التاء للمبالغة او الخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة ويمكن كون هذه الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا زيني زاده

وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن لان كل واحد من هذه الاربعة موضوعة لمعنى مستقل

وعدم كونه كالجزء في المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل ظاهر لان المنفصل من الشيء لا يكون كالجزء منه واما في المنصوب المتصل والمجرور المتصل فلان اتصالهما ليس بقوي فلا يفيد الجزئية بخلاف المرفوع المتصل فانه شديد الاتصال فيه عوض افندي شرح كافيه

لانهما لا يستتران اصلا لعدم علة الاستتار فيهما لان الاستتار دلالة الفعل على المستتر مع غرض الاختصار وتلك الدلالة انما تتحقق فيما يكون الجزء من الفعل عافية

اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضربت الا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا رضي

الخاصة ضد العامة قاموس

استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل (في) الفعل (الماضي للغائب) الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة (الغائبة) اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع والا لم تجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند (و) في الفعل (المضارع للمتكلم مطلقا) سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب (و) للواحد المذكر (المخاطب) نحو تضرب واضرب (و) للواحد (الغائب والغائبة) اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب (و) في (الصفة مطلقا) سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير

مناسبة لهما لا الضعف الحاصل بالاستتار عافيه

قوله اذا لم يكن مسندا اه لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون فاعلا لمسند الى الظاهر عصام

القرينة دلت من هو له من الهمزة الدالة على المفرد والنون الدالة على احد الاربعة اي المثنى والمجموع مذكرا كان او مؤنثا تأمل وضع صيغتين على ستة معان حبيقي

اي سواء كان المتكلم واحدا او مع الغير عصام الكافية وفيه اختلاف كثيرة فارجع الى المعرب

دون المخاطبة والمخاطبين ولا المخاطبتين والمخاطبات لدفع الالتباس للمفرد متوسط

وعلة الاستتار ما مر في المتكلم فانه فعلها سبب وجود القرائن الدالة على الاضمار اعني حروف المضارعة استغنيت عن الابراز فان قلت لم يستتر في مخاطبة المضارع على الاصح وتثنية غائبه وغائبته ومخاطبه ومخاطبته وجمعها مع وجود هذه العلة في الكل قلت تأثير العلة موقوف على عدم المانع وفي كل هذه مانع من الاستتار وهو حصول الالتباس على ذلك التقدير اما في المخاطبة فلانه لو استتر فلا يخلو اما ان يعتبر حركة الآخر العرفي اولا فان لم يعتبر يلتبس بالجمع المؤنث والا فبالمؤكد بالنون الثقيلة في الصورة وان كان فيلتبس غيرها وكذا في الجمع المؤنث عافية شرح الكافية

كالمحضة نحو زيد قائم اي الباقية على الوصفية ويشمل على افعل التفضيل واحترز بها عما غلب عليها الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب وكالصفات المذكورة الاسمية ذو بمعنى صاحب والمنسوب كدمشقي شرح القطر

واعلم ان الاستتار في ستة الصفة وجمعها واجب وانما وجب استتار الضمير في الصفة مطلقا لوجود قرينة دالة على من مسند اليه كبير

وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان
عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لما تغير الا بعاد الياء في تضربين والنون
في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا يتغير فيهما اي الالف
والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين (ولا يسوغ)
اي لا يجوز الضمير (المنفصل) مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء
(الا لتعذر المتصل) اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال (وذلك) اي تعذر
المتصل (بالتقديم) اي تقديم الضمير (على عامله) لانه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل (او
بالفصل) الواقع (لغرض) لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه
يفوت الغرض (او بالحذف) اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد
ما يتصل به (او بكون العامل) اي عامله (معنويا) لامتناع اتصاله
اللفظ بالمعنى (او) بكون عامله (حرفا والضمير) المعمول له (مرفوع)
اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو
انني وانك (او بكونه) اي كون الضمير (مسندا اليه) اي الى ذلك الضمير
(صفة جرت على غير من هي له) اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير
عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو

اذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال وذلك فيما يكون تابعا اما تأكيد نحو اسكن انت وزوجك الجنة او بدلا كقولك بعد ذكر اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت او يقع بعد الا وانما او ولي اما الفزنى الشك من اول الامر جاءني انت او زيد او يكون ثاني مفعول باب اعطيت او علمت وجيه الدين

كالمبتدأ والخبر نحو انا زيد لان الشيء الملفوظ لا يمكن اتصاله بما ليس بملفوظ عافية

لان الضمير المرفوع لو اتصل بالحرف لوجب استكنانه اذا كان مفردا غائبا لوجوب ذلك مع استكنان الضمير في الحرف ممتنع لضعف عمل الحرف ولكونه على خلاف لغتهم على تقدير الابراز كقولك زيد ما هو قائم على لغة اهل الحجاز ثم حمل الباقي من التكلم والمخاطب والمثنى على المفرد الغائب وان لم يجب الاستكنان فيها لاطراد الباب عافية شرح الكافية

ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند رجل ضاربته هي او حالا نحو لقيتك جئتماني وجاءني زيد ضاربيه انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو شيخ الرضي

مفعول ما لم يسم فاعله بقوله مسندا ذكر عاملها لكون تأنيثها غير حقيقي مع وجود الفصل معرب

قوله صفة جرت آه ليس المراد بالصفة ههنا النعت النحوي بل المراد بالصفة المعنوية المفسرة بالمعنى القائم بالغير المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار المعنى هو المقصود محمد وانى

فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو
بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه
هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظ
وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض
الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي لا ما هي له
كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل (مثل اياك ضربت)
مثال التقديم الضمير على العامل (وما ضربك الا انا) مثال الفصل لغرض
وهو التخصيص ههنا (واياك والشر) مثال الحذف العامل اي اتق نفسك
والشر (وانا زيد) مثال كون العامل معنويا (وما انت قائما) مثال كون
العامل حرفا والضمير مرفوعا (وهند زيد ضاربته هي) مثال الضمير
الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية
على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما
يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تأكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل
لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم
نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قاله
واختار التمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق
الاولى (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا) احترازا عن نحو اكرمتك

قوله واياك والشر اي اتق نفسك من الشر والشر من نفسك وانما وجب حذف العامل بضيق المقام فاستغني عن ذكر النفس لعدم الموجب وهو اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد ولكونه من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فانفصل لذلك شرح

فانه المركب من العامل وغيره

لا يخفى انه لا يصح تقدير اتق في هذا المثال من حيث المعنى ولذا صرح الشارح في بحث التحذير بان تقدير مثل اول النوعين من التحذير غير صحيح فتقدير اتق ههنا مع تصريحه بعدم صحته فيما سبق مبني على التبعية لما نعلم من عبارة المصنف في التحذير معمول بتقدير اتق ثم لا يخفى ان المفهوم من تعليل الشارح لقول المصنف او بالحذف هو ان العامل اذا لم يحذف لوجب الاتصال وانت خبير بانه اذا قدر العامل في هذا المثال لا يمكن الاتصال حاشية

فانه لو كان نحن فاعلا لا يجوز هنا التركيب للزوم اجتماع الفاعلين لمحرره

قوله بدليل نحن الزيدون ضاربوهم بصيغة الجمع ولو كان نحن فاعلا لوجب افراده ويقال ضاربهم نحن كما روي عن الزمخشري لان المسند الى الظاهر يجب افراده لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع وجيه الدين

مكان الاحقية

لكن المؤخر

لان ضاربهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحته ضمير لانه لو استتر يلزم ان يكون مفردا مذكرا فالمرجعات وهما الزيدون والعمرون لا يساعدانه عبد الله افندي

وهو زيد عمرو ضاربه هو

اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثانى اصلا فيجب اتصاله (فان كان) على تقدير اجتماعهما وعدم كون
احدهما مرفوعا (احدهما) اى احد الضميرين (اعرف) من الآخر
احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال فى
الثانى للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح (وقدمته) اى
احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف
مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعتذر المتكلم فى تأخير الاعرف
ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى من سيبويه
تجويز الاتصال نحو اعطيهوك (فلك الخيار) اى الاختيار (فى) الضمير
(الثانى) ان شئت اوردته متصلا (نحو اعطيتكه) باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار
الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا (و) نحو (ضربيك) فانه
اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا لجره الاول بالاضافة ونصب
الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك
للاعتداد بالفصل (والا) اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن
ما قدمته (فهو) اى الضمير الثانى على كل من التقديرين (منفصل) لا غير

وكونه كالكلمة الواحدة فى باب اعطيت دون غيره لان المفعول الاول فيه فاعل فى المعنى فكان الثانى اتصل بضمير فلذلك يكون الاتصال فيه اولى زاهد

ولان الثانى اشرف من الاول لكونه اعرف فيما نفس من كونه متعلقا بما هو ادنى لارى

قوله ليعتذر المتكلم آه لانه لو لم يؤخر فيما هو كالكلمة الواحدة ولم يلحق اول الوهلة طعن كما يلحقه فيما اذا اتصل به بانه اورد على خلاف الاصل وان كان لا يلحقه آخر لانه انما قدم الاول فيما هو كالكلمة الواحدة لكونه فيه معنى الفاعلية فهو مستحق التقديم وجيه الدين

لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعيف كما صرح به فقال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاز المبرد مذهب النحاة عصام الدين

لان الثانى وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية فهو يستحق التقديم نظرا الى ترجيح المعنوى عن الترجيح اللفظى حواشى هندى وح هد

فان الكاف والهاء منصوبان لانهما مفعولا اعطيت والكاف اعرف من الهاء لان ضمير المخاطب اعرف من الغائب وقدم على الهاء وجاز ان يقال اعطيتك اياه

جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان الياء فى ضربيك فاعل فى الحقيقة وهو مرفوع فكيف يكون مثالا فاجاب بقوله لان آه رضا

ولا يجوز ضربوا اياك لشدة اتصال الفاعل بالفعل منه بالمصدر لجواز الحذف منه كبير

اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الآخر
فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى فلكراهتهم تقديم
الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة (نحو اعطيته اياه) مثال
لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين (او) اعطيته (اياك)
مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته
(والمختار فى خبر باب كان) اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
(الانفصال) كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان فى الاصل خبر المبتدأ
ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوى ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال فى شبه المفعول وان
لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال
مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول (والاكثر
فى الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ
محذوف الخبر بقول (لولا انت الى آخرها) يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم
لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هى لولا هما
لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا
لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى

قوله لانه كان فى الاصل آه ان قيل انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوى وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح بتمام اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ فى الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما فى معنى زيد قائم فى الزمان الماضى لارى

قوله خبر المبتدأ فيه ان المفعول الثانى من باب علمت كذلك مع انه ليس خبر كان ح ع

فباعتبار رعاية الاصل يكون خبره ايضا ضميرا منفصلا وان لم يكن العلة موجودة ههنا ولو وجد العلة لم يكن الا باعتبار رعاية الاصل وجه وجيه الدين

الضمير المستكن فى يكون راجع الى شبه المفعول ان كانت لفظة فى زائدة كما فى قوله تعالى وقال اركبوا فيها على رأى وان لم تكن زائدة فهو راجع الى لفظ الضمير المقدر والتقدير فالضمير فى شبه المفعول وان لم تكن واجب الاتصال آه شرح

قوله رعاية الاصل ولم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتى اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقة والمفعولية تشبيهية عصام الدين

وهو عند سيبويه واما الآخرون فالمختار عندهم هو الاصل لعله هو الاتصال لكونه مشابها للمفعول من حيث انه منصوب خبيصى

لما فهم من الاكثر انه اكثر المذاهب اراد الشارح ان يبين بالاكثرية التنبيه الى الاستعمال

لانه الموافق للاصل اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم محرره

وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول (عسيت الى آخرها وجاء) في بعض اللغات (لولاك ولولاي الى آخرها) فقد ذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقع المجرور فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل (ونون الوقاية مع الياء) اي ياء المتكلم (لازمة في الماضي) اذا لحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني (و) كذلك نون الوقاية لازمة (في المضارع) لكن لا مطلقا بل حال كونه (عريا عن نون الاعراب) اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها (وانت مع النون) الاعرابية الكائنة (فيه) اي في المضارع (و) مع (لدن وان واخواتها) يعني ان وكان

وعسى بمعنى لعل الذي من الحروف المشبهة بالفعل فيقتضي اسما وخبرا كلعل لمحرره محي زاده

لان الضمير اذا لم يكن قبله فعل فيكون مجرورا اما بالاضافة اذا كانت هناك اسم مضاف واما بحرف الجر ان لم يكن هناك اسم مضاف فتعين جعل لولا حرف جر مظهر

ويشكل عليه بان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ولا يتعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره واجيب بان حروف الجر اذا كانت لازمة ولا لا وقيل متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك وقيل زائد من قبيل بحسبك درهم ولا يحتاج الى متعلق وجيه ح هـ

ولكل من المذهبين رجحان اما ترجيح مذهب سيبويه فلان فيه تغييرا واحدا وهو تغيير الداخل على المضمر وتغيير المضمر بعد ذلك تبع له فلا يلزم منه الا تغيير واحد ومجيء المضمرات بعد ذلك فيهما جار على القياس ومذهب الاخفش يلزمه ان يكون قد غير اثني عشر لفظا من الاول لانه لم يبين على شيء جرى فيه قياسا واما ترجيح مذهب الاخفش فان ايقاع بعض الضمائر مكان بعضها شائع كثير وكون الكلمة بتغيير عملها باعتبار ما يدخل عليه نادر ضعيف لا يكاد يوجد الا في مثل لدن لما سيجيء ويمكن ايضا ان يقال ان الاخفش لا يلزم مذهبه الا تغيير واحد من اول الامر وهو ايقاع الضمائر بعضها مكان بعض وتغيرات اثني عشر بالتبعية شرح كافية

حيث جعله حرف جر فالتصرف فيما بعده اولى من التصرف في نفسه فلهذا الاعتبار قدم مذهب الاخفش محمد افندي

لان معناهما الاطماع والاشفاق فيراعى جانب لعل وعسى فينصب الاسم ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل فاضل

وتسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر لارى

فان قلت نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ الجر ...

ولكن وليت ولعل (مخير) بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت (ويختار) لحوق نون الوقاية (في ليت) من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل (و) في (من وعن وقد وقط) وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف (وعكسها) اي عكس ليت (لعل) في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف (ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل) مثل زيد هو القائم (وبعدها) اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب (صيغة مرفوع) ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا (منفصل مطابق للمبتدأ) افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة (ويسمى) هذا المرفوع (فصلا) وذلك التوسط (ليفصل) ذلك المرفوع المتوسط (بين كونه) اي كون الخبر (نعتا وخبرا) فيما يصلح لهما ثم اتسع فيه فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس (وشرطه) اي شرط الفصل بذلك المرفوع (ان يكون الخبر معرفة) لان الفصل انما يحتاج اليه فيها (او افعل من كذا) لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام

وهو اجتماع النونات كما في الاخوات التي فيها النون والتضعيف كما في لعل والموجب لعدم النون هو الحمل على اخواتها وهو خلاف الاصل فكان الاتيان بالنون مختارا وجيه الدين

اما جواز الاثبات فلكونها مشابها للفعل وعدم اجتماع النونات واما جواز الحذف فللحمل على البواقي واما كون الاثبات مختارا فلان مشابهة ليت بالفعل قوى في التأثير من مشابهتها لاخواتها لان الفعل اقوى من الحروف قال سيبويه لا يحذف فيه الا لضرورة نحو قوله كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي عافيه وهند

ويختار اثبات النون مع جواز الحذف

قوله ويتوسط اي يدخل ويقع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا فاورده ما هو المتفق عليه فعند اكثر البصريين انه حرف فلا محل له من الاعراب لفظا او محلا وقال الخليل انه اسم لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل من الاعراب ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده قال الفراء بحسب ما قبله وهذا الاختلاف نقله ابن هشام والرضي نقله خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصرية انه حرف فاضل وجيه الدين

اي قبل الدخول على المبتدأ والخبر العوامل اللفظية وهي كان وان وظننت واخواتها مكمل

قوله العوامل اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وهما ضميران لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا بمشتقين حتى يجب اتصافه ما قصد بهما المفهوميهما حتى يتعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رأيت هذا الشاب في شابه وصباه لانه تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز لا من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز عصام

والتحقيق ان المص والمحققين اختاروا جوازه مع القرينة وهي هنا قوله بعدها عافية

مثل كان زيد هو افضل من عمرو) واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل
دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما (ولا
موضع له) اي المفصل من الاعراب (عند الخليل) لانه عنده حرف على صيغة
الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد
الغاء الاسم فذهب الى حرفيته (وبعض العرب يجعله مبتدأ) اي يستعمله بحيث
يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر (وما بعده خبره)
فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني
مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت
الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون
الواو وحينئذ الرفع متعين (ويتقدم قبل الجملة) وايراد لفظ قبل لتأكيد
التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام (ضمير غائب
يسمى ضمير الشان) اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه
(و) ضمير (القصة) اذا كان مؤنثا ويحسن تأنيثه اذا كان العمدة فيها
مؤنثا ليحصل المناسبة (يفسر) ذلك الضمير الغائب لابهامه (بالجملة
المذكورة (بعده) اي بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله

يعني وان لم يكن الجعل بمعنى الاستعمال على ما فسره وابقي على معناه
الحقيقي واسند الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد
لان العرب لا يعرف عبد الله

وما مع صلته في محل النصب معطوف على الضمير المنصوب
في يجعله هندي

اراد الشارح ان يذكر العلامة التي يعرف بها جعله مبتدأ
فقال (انما يعرف الخ) ايوبي

اشارة الى دفع ما اورد في الحواشي الهندية من ان لفظ قبل
حشو لا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير
غائب ووجه الدفع ان هذا مقام انكار لان تقديم الضمير على
مرجعه الذي هو الجملة غير معهود فاكد التقديم بلفظ قبل
لدفع الانكار او يقال ليس المراد ويتقدم الجملة ضمير غائب
حتى يلزم الحشو بل المراد ويقع متقدما وهذا بحسب المفهوم
اعم من ان يكون ما قبل الجملة وقبل المفرد فخص وقيد بقوله
قبل الجملة كما يخص جميع العمومات فلا حشو ولا استدراك
كما في سائر العمومات والتخصيصات فكأنه قال ويقع
متقدما على الجملة وجيه الدين

قوله من غير سبق مرجع فليس بداخل في المراد لدفع الحشو وانما هو
تخصيص آخر لدفع انتقاض بنحو الشان هو زيد قائم كما سيصرح به وجيه

قوله اي قبل هذا الجنس من الكلام سيشير الى توجيه ما اعاد المعر
المعرفة بالظاهر حيث قال يفسر بالجملة مع ان المتبادر باعادة
المعرفة بالضمير لكن هذا اذا كان المراد بالثاني عين الاول واما
اذا كان غير الاول فبالظاهر كما في هذا المقام اذ المراد بالجملة
الاولى جنس الجملة وبالثانية الحصة من الجنس المذكور فهما
متغايران مصطفى چلبي

دفع توهم يرد على عبارة المصنف بان قوله بالجملة في قوله يفسر
بالجملة بعده مستدرك لا فائدة له لان المقام مقام الضمير
فالحق ان يقول بما بعدها بان يقال معناهما مختلف فان اريد
بها ما هو اخص مما قبلها وفي مثله يؤتى بالضمير ظاهرا للمغايرة
داود افندي

اعلم ان هذا الضمير مفارق سائر الضمائر من وجوه الاول انه لا يحتاج
الى تقديم ما يفسره الثاني انه لا يعطف عليه الثالث لا يؤكد الرابع
لا يبدل والسر فيها انها توضيحية والمقصود منه الابهام هكذا
في بعض شروح الخامس انه لا يجوز تقديم خبره عليه لما سرانه لا يشترط

يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان
القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية
اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يجعل
التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان
يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه
انه ضمير غائب تقدم قبل الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى
الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى
(ويكون) ضمير الشان والقصة (متصلا ومنفصلا) واذا كان متصلا
يكون (مستترا وبارزا على حسب العوامل) فان كان عامله معنويا بان
كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان
مستترا والا بارزا (مثل هو زيد قائم) مثال للمنفصل (وكان زيد قائم)
مثال للمتصل المستتر (وانه زيد قائم) مثال للمتصل البارز (وحذفه) من
اللفظ باضماره لا بنسيانه منسيا حال كونه (منصوبا ضعيف) اي جائز
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مرادا بلا دليل
عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
وظباء (الا مع ان المفتوحة (اذا خففت فانه) اي حذفه بنية الاضمار

حيث وقع مبتدأ باعتبار قياس باب الضمائر عوض

حيث وقع منصوبا سواء كان ناصبه فعلا نحو ظننته
زيد قائم او حرفا كما في مثال المتن فيكون اتصاله
وانفصاله واستتاره وابرازه على حسب آه عوض

قوله فان كان عامله معنويا لم يأت بحق التفصيل
وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع
كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا
والا فبارزا عصام

اي وان لم يصلح بان كان العامل حرفا كقوله تعالى
وانه لما قام عبد الله حاشية

وانما كان مستترا لوجوب استكنان الضمير المرفوع
المفرد الغائب في الفعل بلا فصل عافية

اعلم ان ضمير الشان اما مرفوع او منصوب ولا يجوز
ان يكون مجرورا لانه مبتدأ اما لفظا او معنى او لانه
كناية عن الجملة عافية

كالافعال الناقصة قدقي

يريد عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدأ
مع كونه عمدة يحذف عصام

قوله اما جوازه فلكونه هكذا قالوا وفيه ان مجرد كونه
على صورة الفضلات لا يصلح للحذف بل لا بد له من قرينة
وجاز ان يقال قد تقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية
المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين في نحو قوله عليه السلام
ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما
على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة
بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف
من اللفظ انتهى ملخصا عبد الغفور

ههنا مع كونه منصوبا (لا رئم) كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في ملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة وهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت ❀ اسماء الاشارة ❀ اي اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح (ما وضع) اي اسماء وضع كل واحد منها (لمشار اليه) اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق (وهي) اي اسماء الاشارة (ذا) حال كونها (للمذكر) الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ (ولمثناه ذان) رفعا (وذين) نصبا وجرا اي ذان

قوله اشارة حسية هي تخييل امتداد واصل بين المخيل وما يصير غاية الامتداد وهي لا يكون الا الى محسوس مشاهد غفور

فانا اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد لا وجود في الذهن لا الى زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد عبد الله افندي

جواب سؤال مقدر تقديره ان قولك اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه اشارة حسية منقوض بمثل ذلكم الله ربكم فان ذا ههنا للاشارة الى الله والاشارة الى الله لا يكون حسية بل ذهنية لانها لا يتصور الا الى محسوس مشاهد والله تعالى نفسه منزه عن ذلك فاجاب بما ترى محرم

تلك الدار الآخرة اشارة تعظيم قاضي من اخر القصص الظاهر ان معنى التعظيم يستفاد من الاشارة بلفظ البعيد تنزيلا لبعد درجة المشار اليه ورفعة محله منزلة المسافة كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب فان الاصل في اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريبا او بعيدا لانه قد اشار به الى محسوس غير مشاهد الى ما يستحيل احساسه وتنزيلا الاشارة العقلية منزلة الحسية وما نحن فيه من هذا القبيل شيخزاده

اي على المجاز اي على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد في غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس سرح

لاحتياجها في وضعها الى ما يبين به من قرينة الاشارة واما لان وضعها بالاصالة وضع الحروف في البعض نحو ذا وكان ثم حمل عليها البواقي عوض

وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى (ان هذان لساحران) على احد الوجوه (وللمؤنث الواحدة (تا)) قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي (وذي) وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرهما لفرعيتها (وتي) بقلب الالف ياء (وته وذه) بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء (وتهي وذهي) بوصل الياء بهاء (ولمثناه) اي لمثنى المؤنث (تان) في الرفع (وتين) في النصب والجر ولا يثني من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعتان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها (ولجمعهما) اي لجمع المذكر والمؤنث (اولاء مدا وقصرا) اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا كتب بالياء (ويلحقها) اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اصالتها (حرف التنبيه) وهي كلمة ها فهي ليست في الحقيقة منها وانما هي حرف جيء بها للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء بها للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم

قوله على احد الوجوه احدها هذا وثانيها ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وثالثها ضمير الشان محذوف والجملة خبر ضمير الشان مفسر له كذا نقل عنه وانما دخل اللام في خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلة وجيه الدين

هذان بالالف

بقلب الذال في المذكر تاء اذ العادة هي الفرق بينهما بها اطرقي

قوله ولا يثنى من لغاته اي لا يرد على صورة المثنى والا فلا تثنية في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه تعيين لان المعرفة لا يثنى الا بعد التنكير استفرائيني

الظاهر لمثناها

الاشباع او الجمع للعوضين لاري

لفظ تا فاعل لا يثنى

ذان اسم اشارة مبني على الكسر لا على الالف كما في نحو يا زيدان وكذلك ذي واللذين وهكذا افادني استاذي قدحي

قوله لوجود علة البناء فيها كما في المفرد والجمع وذان وتان صيغتان ليستا مبنيتين على الواحدة ولو بنيتا عليها لقيل ذيان وتيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر قال الرضي ان كل واحدة منها صيغة مستأنفة خلاف الظ فاضل المحشي

ظرف اللحوق

اي على قصد الاشارة بوجه ما

يعني ان الظاهر ان يقال يدخل الا انه عدل عنه لنكتة وهي التنبيه على ان دخولها على سبيل العروض لا على سبيل الجزئية الا ان الظاهر قوله ويلحق ويتصل من باب التفنن في العبارة وجيه الدين

(ويتصل بها) اى باواخر اسماء الاشارة (حرف الخطاب) وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك ومررت بك (وهى) اى حرف الخطاب (خمسة) والقياس يقتضى الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة (فى خمسة) من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى الخمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقى الى ستة (فيكون) اى الحاصل من الضرب (خمسة وعشرين وهى) اى تلك الخمسة والعشرون (ذاك الى ذاكن) يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين (و) على هذا القياس (ذانك) وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا (الى ذانكن) وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات (وكذلك البواقى) يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واوليك بالقصر الى اولئكن واوليكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء (ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط)

واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال (ويقال تلك وذانك وتانك) حال كونهما من الاخريين (مشددتين واولالك باللام) اى هذه الكلمات الاربع (مثل) كلمة (ذلك) فى افادة البعد والابعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب (واما ثمة وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون (وهنا) بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء وتخفيف النون ايضا (فللمكان) الحقيقى الحسى (خاصة) لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل فى المكان وغيره (الموصول) اى الموصول المعدود من المبنيات فى اصطلاح النحاة (ما لا يتم جزءا) اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءا اوليا يحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا

لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزأ لكن لا جزأ تاما اوليا (الا بصلة وعائد) والمراد
بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة عن جملة
مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد
بها معناها اللغوى لا الاصطلاحى قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا لانه لا يخرج مثل اذ وحيث وليس لهما
صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته
على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزأ الا مع
هذه الجملة المشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ فى مفهوم
الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن مثل
اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييها اعم بحسب المفهوم من ان
تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله
(وصلته) اى صلة ما لا يتم جزأ الا بصلة (جملة خبرية) او ما فى معناها

قوله ولقائل آه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من تضرب اضربه الى غير ذلك لانا نقول من فى قولنا من تضرب مفعول تضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحى والا لزم نقض الحد عن الشرطية فقد سها سهوا بينا عصام

اذ لم يعرف الصلة الاصطلاحية بما يتوقف على الموصول كما فى التعريف السابق وهو جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على عائد اليه وجيه الدين

دفع لما يتوهم من ان تعريف الصلة بهذا يقتضى استدراك قوله وعائد لان العائد ماخوذ فى تعريف هو مستغنى فى تعريف الموصول عنه فاجاب بقوله وذكر العائد آه محرره

لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون لا يتم جزأ لمنع الدخول فى مفهوم الصلة اسفراينى

قوله الا بصلة فان الصلة يتضمن ضميرا عائدا اليه وحدن رحمه الله

اى عن الاسماء التى التزم ذكر الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر العائد فى هذه الجملة التى وقعت بعد اذ وحيث ليس بملتزم وبهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول عبد الله افندى

يعنى ليس المقصود تعريف الصلة كما هو الظاهر من السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع لكونه تعريفا بالاعم عصام

وان كانت متساوية بحسب التحقق لان الصلة لم يتحقق فى الواقع الا بالوصف المقصود واما بحسب المفهوم فهى اعم من ان يكون حاشيه

واعلم لم يقل ما لا يتم جزأ الا بجملة خبرية حتى يستغنى عن قوله وصلته جملة خبرية ثانيا احترازا عن استعمال المجاز فى التعريف لان اطلاق الجملة على صلة الالف واللام مجاز رضا

كاسمى الفاعل والمفعول (والعائد ضمير) لا غير ضمير (له) اى للموصول
لا لغيره (وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول) لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية فجعل صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا
بالحقيقة والشبه جميعا (وهى) اى الموصولات (الذى) للمفرد المذكر
(والتى) للمفرد المؤنث (واللذان) لمثنى المذكر (واللتان) لمثنى
المؤنث ويكونان (بالالف) فى حالة الرفع (والياء) فى حالتى النصب
والجر (والاولى) على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع
المذكر اشهر (والذين) كاللذين لجمع المذكر (واللائى) بالهمزة والياء
(واللاء) بالهمزة المكسورة فقط (واللاى) بالياء فقط مكسورة او
ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع
المؤنث اشهر (واللاتى واللواتى) لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء
والياء معا (وما) بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته
وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها (ومن) ايضا بمعناه فيمن
يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث (واى)
بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار (واية)
بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار (وذو الطائية)

تاكيد للقصر المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لا غير من العائدات عندى

لارتباط المذكور ثم ذلك العائد لا يجب ان يكون فى جملة البتة بل لو وجد فى متعلقها لكفى على ما مر فى خبر المبتدأ غوثى

لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكأنه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول

عطف على ما قبلها من حيث المعنى كانه قيل صلة ما عدا الالف واللام جملة خبرية وصلة الالف واللام اسم فاعل آه محرر

اصله لذى عند البصرية زيدت اللام عليها تحسينا للفظ غوثى

ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا يئولان بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة اسفراينى

وقد يجىء بغير اولى العلم كقوله تعالى ومنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجليه ونفس وما سويها مجاز امتحان الاذكياء

ومن فانها موضوعة لذوات من يعقل وصفات غيرها وما لصفات من يعقل وذوات غيرهم كذا فى اصول شمس الائمة وفخر الاسلام وغيرهما والاكثرون على انها تعم العقلاء وغيرهم ويتناول ما ومن المذكر والمؤنث وان عاد اليهما ضميره و يستعار احدهما للاخر اما استعارة من لما فكقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه اما العكس فكقوله تعالى والسماء وما بناها

اى ذو فى الاشهر بمعنى الذى فى لغة طى وهو اسم قبيلة

اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة لغتهم بمعنى الذى
او التى قال الشاعر ٭ وبئرى ذو حفرت وذو طويت ٭ اى التى حفرتها
والتى طويتها (وذا بعدما) الكائنة (للاستفهام) نحو ماذا صنعت
اى ما الذى صنعت (والالف واللام) اى مجموعهما بمعنى الذى او التى
او المثنى او المجموع (والعائد المفعول) اى العائد الذى لا يتم الموصول
الا به اذا كان مفعولا (يجوز حذفه) اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا
كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ٭
اى لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى
او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا
الفن من المسائل وتذكره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى
فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر
كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى
اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال
(واذا اخبرت) اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة (بالذى) اى باستعانة
الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى
مخبر عنها لا مخبر بها (صدرتها) اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها
فى صدر الجملة الثانية (وجعلت موضع المخبر عنه) اى فى موضع ما

الاصوب ان يقول والعائد المفعول كثر حذفه لانه اقل
اقل حذف غيره — متوسط

صفة العائد سوى العائد الى الالف واللام فانه لا يجوز
حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل
موصوليتها — عصام

حذفا فصيحا لحصول العلم به بدلالة قرينة الكلام
عليه مع كونه فضلة فى الكلام واستطالته مع الموصول
والصلة المركبة من الفعل والفاعل والمفعول كقوله تعالى
أهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه وقوله تعالى
فافعلوا ما تؤمرون اى ما تؤمرون به واما المرفوع
فلا يجوز حذفه ان كان فاعلا لئلا يلزم حذف احد جزئى
الجملة مع احتياج اليه فى حذف الفاعل واما المرفوع
الغير الفاعل والمجرور الضمير المتسع فيه فلا يجوز
حذفهما بلا ضعف فلا يكون حذف كل منهما فصيحا فعلى
هذا اندفع ما نظر صاحب المتوسط — عو من شرح الكافيه

٧ لما وسط مسئلة الاخبار بالذى بين مقام الاجمال والتفصيل
اتباعا للنحاة اراد الشارح بيان فائدة توسيطهم لها
فقال اعلم ان آه — شرح

٨ تقييد الاخبار به لانه اولها يعرفه المتعلم من الموصولات
ولانه جرى العادة بالتمرين به والا هو جار فى كل
من الموصولات — محشيه

٩ التمرين التمكين والتقريب اى التعود راى القاه فى المهالك
حتى اجترأة كما هو عادة الفرسان فى تعليم الذى فمعنى
تمرين المتعلم تعوده فى الجملة بالقاء فكره فى المسائل
العميقة — شرح الشرح

١٠ مثلا لا بد من تذكر ان الحال والتميز يجب ان يكونا نكرتين
حتى يعلم انهما لا يخبران عنهما والمجرور بحتى وكاف لا يقعان
مضمرين حتى يعلم انهما لا يخبران عنهما وان ضمير الشان يجب
تقديره لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر
عنه وعلى هذا فقس غيره — وجه البدرى

هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة
الاولى (ضميرا لها) اى لكلمة الذى (واخرته) اى المخبر عنه عن الضمير
(خبرا) نصب على الحال او ضمن اخرته بمعنى جعلته اى جعلته خبرا
متأخرا (فاذا اخبرت) مثلا (عن زيد من) جملة (ضربت زيدا)
بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو
مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة
الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا بالذى واخرت المخبر عنه
يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى (قلت الذى ضربته زيد وكذلك) اى
مثل الذى (الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمى
الفاعل او المفعول) منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسمى الفاعل
او المفعول ويمكن ان يوجد اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل واسم
المفعول من الفعل المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة
الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس
لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد
فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسمى الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم

٥ اما الشخص الذى اوقعت الضرب عليه زيد ولو علم المخاطب
كون ذلك الشخص زيدا ولكن لم يعلم انك اوقعت
عليه الضرب قلت الذى هو زيد ضربته اى اوقعت
عليه الضرب — عوض افندى

٦ ولما اختص الاخبار بالالف واللام فى الجملة الفعلية
من الجملة اراد المص ان ينبه — شرح

٧ قوله فى الجملة الفعلية واما الجملة الاسمية فليس شئ
من اسم الفاعل والمفعول مع المرفوع بمعناها حتى
يؤخذ منهما مع المرفوع واما نحو قائم الزيدان ففى
اوله حرف يمنع من وقوعه صلة اللام فانه يجب ان
لا يكون فى اول تلك الجملة حرف لا يستفاد من اسم الفاعل
والمفعول كالسين وسوف وغيرهما — كازروني

٨ ان قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما
جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب
البكران فلم لا يصح الاخبار بهما قلنا لان هذين الحرفين
يمنعان من وقوعهما صلة اللام — غفور

٩ فان قلت عدم امكان اخذ اسم الفاعل والمفعول
من الجملة الاسمية اذا كان جزآ الاسمية اسمين اما
اذا كان الجزء الاخير منها فعلا كما فى زيد يقوم فلا نسلم
ذلك قلت نعم الا ان هذا الامكان لا يجديك نفعا اذ لا بد
ههنا من وضع الضمير مكان الاسم المخبر عنه وهو
زيد فيلزم دخول الالف واللام على الضمير وذلك لا يجوز
مثلا — عافية

١٠ الضاربه انا زيد الالف واللام فى محل الرفع بانه مبتدأ
وضاربه مبتدأ ثان وانا خبر مبتدأ ثان والمبتدأ الثانى
مع خبره صلة الالف واللام وزيد خبره والالف واللام
مثل الذى — ابن الكمال النورى

يكون قائما فيفوت معنى السين (فان تعذر امر منها) اى من الامور الثلاثة التى هى تصدير الموصول ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا (تعذر الاخبار ومنعه) اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار (امتنع) الاخبار بالذى (فى ضمير الشان) بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة (و) كذلك امتنع (فى الموصوف) بدون الصفة (وفى الصفة) بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل (و) كذلك امتنع (فى المصدر العامل) بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب (و) كذلك امتنع (فى الحال) لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية (و) كذلك امتنع (فى الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير (و) كذلك امتنع

فانه لا يمتنع لعدم المانع لان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة محمد افندى

لامتناع وضع الضمير مكانه فلا يقال فى ضربى زيدا الذى هو زيدا ضربى لتعذر اعمال الضمير وان كان عبارة عن العامل لان لفظ العامل مرعى فى العمل والاضمار يزيله وان فرضنا بقاء الاعمال بالمصدر لزم تقديم معموله على المصدر وذلك لا يجوز اذ المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بصفة العاملية لانه لو لم يكن عاملا ليجوز الاخبار لعدم المحذور المذكور فتقول اعجبنى الضرب الذى اعجبنى هو الضرب عوض افندى

وانما قال بدون المعمول لانه لو كان الاخبار عن المصدر العامل مع معموله يجوز الاخبار فتقول فى اعجبنى ضربى زيدا الذى اعجبنى هو ضربى زيد لعدم المانع شرح

وهو غير جائز لان المصدر يعمل بمشابهته الفعل باشتراكهما فى الحروف الاصول والمعنى الكلى ولفظ الضمير ليس من لفظ الفعل فى شىء وجيه الدين

مثل ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق القصار محمد افنده

فلا يقال فى نحو ضربت زيدا قائما الذى ضربت زيدا اياه قائم لامتناع وضع الضمير مكانه لابهام وقوع الضمير حالا مع وجوب كون الحال نكرة وبهذا علم امتناع الاخبار بالطريق المذكور عن التمييز المنصوب ومجرور رب ومفتوح لا النافية لتعذر وضع الضمير مكان هذه الاشياء لان الضمائر معارف وهذه الاشياء لازمة التنكير فكذا حال كل ما يلزم التنكير عوض افندى

(فى الاسم المشتمل عليه) اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع (وما الاسمية) لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما (موصولة) نحو عرفت ما اشتريته (واستفهامية) نحو ما عندك وما فعلت (وشرطية) نحو ما تصنع اصنع (وموصوفة) اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشىء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال ✽ اى رب شىء تكرهه النفوس (وتامة بمعنى شىء) منكر عند ابى على والشىء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى فنعم شيئا هى او نعم الشىء هى (وصفة) نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان (ومن كذلك) اى تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله ✽ وكفى بنا فضلا على من غيرنا ✽ حب النبى محمد ايانا ✽ اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فقد اكرمته (الا فى التامة والصفة) فان كلمة من لا يجىء تامة ولا صفة (واى) للمذكر (واية) للمؤنث (كمن) فى ثبوت الامور الاربعة

قوله واستفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة بمعنى من معانى تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار وقد يحذف الفها من حرف الجر نحو عم والمضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل نحو ماذا تشتغل عصام وغفور

فان قلت لم لا يجوز ان يكون ما كافة كما فى قوله تعالى ربما يود الذين فيكون صالحا للاسناد لا قلت يحتمل ذلك لكن الحمل على الاول اولى لان التقدير حينئذ يكون هكذا ربما تكره النفوس شيئا من الامر فيلزم حذف الموصوف واقامة الصفة اعنى الجار والمجرور مقامه وهو قليل جدا وان جعل المفعول الامر يلزم زيادة من فى الاثبات وهو غير جائز واما ما يلزم من التقدير الاول من حذف الضمير العائد الى الموصوف فشائع كثير وايضا فيه اجراء لرب على بابه الكثير شرح المفصل

اى زوال الغم يعنى رب غم سيزول عن قريب حلبى

اى الحبل الذى يعقد ويشد ركبة البعير

انما سمى تامة لعدم الاحتياج الى الصلة والعائد والصفة او لان نعم يقتضى شيئا يتم به محرره

فما هذه ليست بموصوفة لان ما بعدها لا يصلح للوصفية وهو ظاهر ولا موصولة لعدم الصلة وكون شرط نعم ان يكون فاعله مرفوعا باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة فهى نكرة فى موضع تنصب كما لو كانت ملفوظة فالتقدير ان تبدوا الصدقات فالصدقات نعم شيئا ابداؤها اى نعم الشىء شيئا وهى مخصوص بالمدح على تقدير حذف المضاف نكسارى

قوله ومن كذلك ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لا يجىء حرفا لا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد تزاد عند الكوفيين بناء على تجويزهم زيادة الاسماء وحه

وانتفاء التامة والصفة فأي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة (وهي) اى كلمة اى واية (معربة) بالاتفاق (وحدها) لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا (الا اذا) كانت موصولة (حذف صدر صلتها) نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا (وفي قولهم

بين النحاة في قوله مررت برجل اى رجل اى رجل عظيم القدر فيلزم على المصنف ان يقول واى كالا في التامة يوبى

ليس معناه توصيفا الرجل الاول باى بل معناه انه هنا الرجل اى رجل عظيم محرم

فان سبب الاستفهام هو الجهل في ذات المسؤل عنه او في صفته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبيل اطلاق المسبب الى السبب شرح الشرح

وقيد الشارح بقوله بالاتفاق ليظهر فائدة التقييد بقوله وحدها ك

من بين اخواتها مع قيام العلة الموجبة لبنائها وهي مشابهتها الحرف او تضمنها معناها وذلك تنبيها على ان الاصل في اخواتها هو الاعراب واما اختصاص ذلك بها فلانها لما كانت لازمة الاضافة ظاهرا وحقيقة وهي لكونها من خواص الاسم منافية للبناء عارضت تلك علة البناء فبقي الاصل سالما هو الاعراب وكذلك فيما لم يضف للاطراد كما في قوله تعالى اياما تدعوا عوض افندى

يعنى اتفاق النحاة في كون بعض الموصولات معربا منحصر في هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض الموصولات ايضا معرب لكنه معرب بالاختلاف كما في اللذان عوض افندى

وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة محشى لارى

اى اذا كان الاضافة فيها الى المفرد لا يرد حيث واذ واذا لانها لا تضاف الا الى الجملة والجملة مبنية محمد افندى

ماذا صنعت وجهان احدهما) ان معناه (ما الذي) على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اى شيء الذي صنعته اى صنعت فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس (وحينئذ جوابه رفع) اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل واحد منهما جملة اسمية (و) الوجه (الآخر) ان معناه (اى شيء) وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شيء والثانية انما معناه اى شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شيء (وحينئذ جوابه نصب) اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب (اسماء الافعال ما كان) اى اسم كان (بمعنى الامر او الماضي) اللذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة بمبني الاصل فما قيل اذا اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو نسب

اشار الى حذف العائد

قال وحينئذ نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضمير او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض عليهم وماذا فلهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة عبد الغفور

قوله ويجوز في الاول آه فرفع الجواب في الاول ونصب الجواب في الثاني بطريق الاولى والاحسن كما قالوا محافظة على مطابقة الجواب للسؤال لا على طريق الوجوب كما هو ظاهر عبارة المتن الا انه في متنه يوافق ما قالوا وجيه الدين

اى الراجح من العبارتين هي الاولى

اذا لم يقدر في صنعت ضمير منصوب للمفعولية اما لو قدر ذلك فيكون من باب المضمر عامله على شريطة التفسير فيكون في التقدير ماذا صنعته خبيصى

اذا كان ما عبارة عن الاسم فحصل الاحتراز عن نفس الامر ونفس الماضي فان قلت اليس هنا التعريف منقوضا باسم الفاعل والمفعول اذا كانا بمعنى الماضي قلت لا لان المراد ما كان بمعنى واحدهما بلا قرينة وشيء منهما ليس كذلك عوض افندى

قوله ما كان اى اسم كان الظاهر اى اسماء يقال كان هنه يحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوع المحل بالابتداء فهو مبتدأ فاعله سد مسد الخبر كما في قولنا اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المص في ايضاح المفصل واذ فاته بيان المبتدأ في هذا الكتاب وقيل مصادر منصوبة بافعال محذوفة وبنا في تقدير الفعل كونها اسم فعل عصام الدين

اى بكل من اف واوه

اى المعنى المحمول على الانشاء

بان يعبر عنه بالمضارع الحالى (مثل رويد زيدا اى امهله) مثال لما هو بمعنى
الامر (وهيهات ذاك) بفتح التاء فى الحجازية وبكسرها فى بنى تميم وبالضم
فى لغة بعضهم (اى بعد) مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ
الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضى
وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على
معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشىء اذ العربى القح ربما يقول
صه مع انه لم يخطر باله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا
قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او
الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل ضارب امس
نقضا على التعريف (وفعال) اى ما يوازن بفعال الكائن (بمعنى الامر
المشتق (من الثلاثى) المجرد (قياس) اى قياسى (كنزال بمعنى انزل) قال
سيبويه وهو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد
فى قم واقعد فلهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة
فكأنه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا

مثال اللازم نظير ما كان بمعنى الماضى واشار بالمثالين
الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر او الماضى
والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه
مستعملا فيه اولا هند

اى لكونه ليس بشىء او لكونه اسماء الافعال غير موضوعة
لالفاظ الافعال محرره

لانه يفهم منه ان معناه لفظ الامر والماضى بخلاف قوله
بمعنى الامر والماضى فانه يفهم منه ان معناه ومعنى
الامر والماضى واحد والمتبادر من قوله ما كان بمعنى
الامر والماضى انه كذلك بحسب الوضع لانه بصدد
بيان الاوضاع فلا ينتقض التعريف بمثل ضارب
امس لانه بمعنى الماضى بحسب الاستعمال والقرينة
لا بحسب الوضع وجيه الدين

اى لدلالة الاسماء الافعال على معنى الافعال وان كان
وضعا ثانيا كامل

عطف على رويد كنزال بمعنى انزل من كل اسم وتراك
بمعنى اترك ذكر مثالين الاول لازم والثانى متعد
وفعال قياسى فى الافعال الثلاثية عند سيبويه
كضراب وقياس بمعنى ضرب وقتال بمعنى اقتل
وقلت فى الرباعى كقرقار فالى

يعنى ان المراد بفعال مسماه وهو الموزون مثل نزال
وتراك وجيه

يعنى ان قوله من الثلاثى صفة للامر ولا يخفى ان تقدير
المشتق الصق من تقدير الكائن لارى

اشارة الى ان الاطراد مجاز

اى كثرة وزن فعال

(وفعال) حال كونه (مصدرا) معرفة (كفجار) بمعنى الفجرة او الفجور
قال الشارح الرضى وهو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لى
الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه (او) حال كونه صفة
(لمؤنث مثل يا فساق) بمعنى يا فاسقة (مبنى) اى كل واحد من القسمين
الاخيرين مبنى (لمشابهته له) اى لفعال بمعنى الامر (عدلا وزنة)
اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال
وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى والذى ارى ان كون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه كيف والاصل
فى كل معدول عن شىء ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشىء منه فكيف
خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى
جميع اسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع
عليه فليرجع اليه (وفعال) حال كونه (علما للاعيان) اى لعين من الاعيان
انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان
كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله (مؤنثا) صفة علما
وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك (كقطام) علما للمؤنث (وغلاب
كذلك (مبنى فى) استعمال اهل (الحجاز) لمشابهته بفعال بمعنى الامر

وفى ايراده بحرف النداء تنبيه على ذلك بنداء
المؤنث عافيه

اى من جهة وجوب العدل فى كل منهما اما فى فجار وفساق
فلانهما معدولان عن الفجور او الفجرة وعن فاسقة
واما فى فعال الذى بمعنى الامر فلانه معدول منه
للمبالغة عوض افندى

على صيغة المتكلم المجهول من ارى اراءة اى اظن وقد
حقق فى محله ان الاراءة وما يشتق منها اذا استعملت
على صيغة المجهول يكون بمعنى الظن كقوله ان الذين
تروَنهم اخوانكم جلبى

فيرد عليه ان ثلث عدل من ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة تمامها
ليست اسماء بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب
الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع
اصله او نوع ما التام منه اصله ومادة النقض من
قبيل الثانى فلا نقض عصام

يعنى اذا كان من نوع الاسم فالواجب فى المعدول ان يكون
اسما ايضا فاذا كان الاصل فى كل معدول ان يكون كذلك
شرح الشرح

حال من ضمير مبنى وقوله معرب مستغن عن التقييد
به لجعل ضميره الى الفعال المقيد

قال علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبنى فى الحجاز معرب
فى بنى تميم اى اختلف فيه حال كونه للاعيان وانما
قلنا ذلك لانه ان تعلق بالحال من قوله مبنى ومعرب لزم توارد
العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو
الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للآخر
كما فى باب التنازع فاضل عبد الغفور

هذا بيان لوجه استعمال الحجاز

اى لمشابهة كل من قطام وغلاب

عدلا ووزنه (معرب في) استعمال (بني تميم الا ما في آخره) اي الا في فعال
علما للاعيان يكون في آخره (راء) فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم
يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل
يحكمون باعراب الكل (نحو حضار) علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء
حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة ❀ الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر و
لزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل
فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه وحكمه
حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين
كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع
فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى كقول المتكلم والمتعجب وي
وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت
غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقدر ان
تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او
غيره كنخ اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به

والمجاز يونيا ينظرون الى تحقق الموجب للبناء فيبنون وعلة بنائها قوة شبهها بالواقع موقع المبني الا ترى ان يسار كنزال من وجهين احدهما من حيث اللفظ فيسار كنزال من حيث الحركات والسكنات وثانيها ان يسار معدول عن الميسرة كما ان نزال معدول عن انزل وبنو تميم ينظرون الى الاصل الاسماء اذ الاصل فيها الاعراب والسبب الطارئ مغلوب عند اعتبار الاصل وقد تحقق فيها العدل والعلمية فيمتنع من الصرف كسائر الاسماء الممتنعة من الصرف — حاشية مفصل

والمشهور ان الاصوات ليست قسما من اقسام الكلمة لانها لا وضع فيها وانما بحث عنها في اقسام الكلمة المبنية لمشاكلتها بالمبني — فتح الاسرار

اعلم ان المراد من الاصوات هنا ليس مطلق الاصوات بل ما يكون من الفاظ اسماء يكون في الاصل اصواتا ساذجة لا كلمات دالة على معان وكذا قال المص في تعريفها — عوض

قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بلا لفظ العرب اما الزجر او الدعاء او غيره كا من تسكين البهيمة او حملها على الشرب او اناخته كما اذا قلت نخ لاناخة البعير — اسعد افندي

ولما كان لفظ الاصوات الذي هو المعدود من المبنيات اخص من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين لها انواعها وظهر من تلك الانواع ما هو معرب وما هو مبني عنها فاراد الشارح ان يذكر تلك المقدمة — عبد الله ايوبي

تعرض له الندامة واراد اظهارها او التعجب اي ما عرض له ادراك امر غريب و ينشأ منه التعجب فاراد اظهاره

وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على
سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ
او غاق عند حكاية صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا
من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا
ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا
الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من
الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار (كل لفظ) انما قال كل لفظ ولم يقل اسم
لعدم الوضع فيها كما عرفت (حكي به صوت) اي صدر على لسان الانسان
تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة
(او صوت به للبهائم) يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او
غيرها لذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا
يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها (فالاول كغاق) اذا صوت
به انسان تشبيها له بالغراب (والثاني كنخ) مشددة او مخففة عند
اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان
ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما

والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل بما هو المعرض منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكي به صوت — عصام

جواب سؤال ورد على قوله ليست باسماء بانها اذا لم تكن اسماء ينبغي ان لا تذكر في عداد الاسماء فاجاب عنه بما ذكر — ايوبي

لم يقل ما حكي به صوت كالبيضاوي لئلا يتبادر منه اسم لشيوع اعادته منه لانه ليس اسما بل لفظا لم يوضع ولا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه اسما — محرره

قوله اي صدر آه انما فسر بذلك لان حقيقة الحكاية لا تتأتى ههنا اذ شرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك والحيوانات والجمادات لا يحسن الا فصاح بالحروف افصاح الانسان — وجيه الدين

قال بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه المرتضى وادعى انه الحق لدخوله في حدها بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان و دال على معنى الطبع كنخ عند الاعجاب ووي للتندم وآه للتوجع واخ للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره على ما تقتضيه الطبع فاذا حكي دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام — امتحان الاذكياء

قوله يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل ليشمل من دواعي اجرى للتصويت به من قضاء وتعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم — عصام

لاصوات الحيوانات والجمادات

متعلق بلفظين الآتي

بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه
صوت الانسان من غير تعلق بغيره * المركبات * اى المركبات المعدودة
من المبنيات (كل اسم) حاصل (من) تركيب (كلمتين) حقيقة او حكما
اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة (ليس بينهما
نسبة) اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا
يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا
يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله
ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبدالله وتابط شرا لان بين جزئى كل واحد
منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر
من الحد لانه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه آخر ليخرج منها هذه النسبة اصعب من
خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر
هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر
الهيئة التركيبية التى فى عبدالله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة
التركيبية التى فى تابط شرا النسبة التعلقية التى تكون بين الفعل والمفعول
بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على
نسبة اصلا كالهيئة تركيب احد شطرى جعفر مع الآخر لا تدل عليها

وانما لم يقل من اسمين لئلا يخرج سيبويه لان الجزء الاخير صوت لا اسم ففيه انه ان قيل ان الصوت حرف فلم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع فيخرج من كلمتين ايضا فلو قال من لفظين لكان اولى لئلا يخرج نحو بخت نصر لان ثانى الجزئين فعل لكن يخرج منه جسق وبسق علما مركبا من مهملتين هندى ع

نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عنده صنم اسمه نصر نسب اليه خراب بيت المقدس ونصر ماضى التفعيل قاموس

رد لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول من عموم العبارة بلا داع لكنه يتيسر بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة فى الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية حاشية

اراد بتمثيل خمسة عشر وبيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف العطف كان او حرف الجر كما فى بيت بيت

لان اصله خمسة وعشرة فلم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كلية لكون النكرة فى سياق النفى وقد خرج بقوله اصلا فصار نصا للسلب الكلى فوجب الحمل على ما حمل عليه الشارح بقوله لا فى الحال ولا فى الاصل عبدالله افندى

اى تعيين تلك النسبة الاصعب كما هو الظاهر من كلام الشارح المحرر فاندفع ما لعصام هنا داود

بان يراد ليس بينهما نسبة اسناد ولا نسبة اضافة من خرط القتاد اى من امرار اليد على شجر له شوك اذ لا قرينة عليه اصلا قال الجوهرى خرطت الورقة خلقته وهو ان يقبض على اعلاه ثم تمر يدك عليه الى اسفله فى المثل دونه خرط القتاد والقتاد شجر له شوك وهو العوسج وجيه

من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا (فان تضمن الجزء الثانى
حرفا) اى حرف عطف او غيره (بنيا) اى الجزآن الاول لوقوع آخره
فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف (كخمسة عشر)
فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة
(ومثل حادى عشر واخواتها) يعنى اخوات حادى عشر من ثانى عشر
الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر وانما اورد
مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد
الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة وقيل فيه نظر لان الثانى
فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى وعشر وجوابه ان المراد بصيغة
الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما
اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان
يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة الفاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد
الجزئين اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول
ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف

فان قيل باى شئ يعرف ما كان متضمنا لواو العطف وما لم يكن متضمنا له فنقول كل لفظين ركبا فانظر اليهما فان اريد لكل واحد من لفظيه معنى كخمسة عشر فانه اريد بخمسة عدد وبعشر عدد ايضا فهو متضمن لواو العطف وان اريد بكلا اللفظين معنى واحد فهو غير متضمن نحو يأوى به او اشباهه فانه لم يرد بكلا اللفظين الا الاولية والابتداء بالفعل مظهر

قوله وانما اورد مثالين آه لم يجعل مدارا للبناء كون الجزئين عددين حتى يتنبه على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد فى حكمه بل على تضمين معنى الحرف وان لم يكن شئ من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال ورد مثالين احدهما لتضمن الحرف فى نفس التركيب والآخر لتضمنه فى اصله اسفرائينى

اى الجزء الثانى

اراد التفصيل

قوله بل باعتبار وقوعه بعد العدد الخ هذا لا يجرى فى الحادى فانه مشتق من الواحد لكن ليس باعتبار وقوعه بعد العدد السابق اذ لا سابق على الواحد وجوابه ان الحادى لا يشتق من الواحد قبل تركبه بعده حتى يرد ما ذكرتم واما بعد التركيب فاعتبار وقوعه بعد العدد السابق كما بين الشارح هـ

علة يتيسر

اى على الواحد الذى هو آخر وحدات ذلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ ايوبى

من الجزئين

اى من حروف الجزئين وفى بعض النسخ حروفهما اى حروف الثلاثة الاصلية مع الالف الزائدة لمحرره

اى فى الاخذ

حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادى عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف
العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس
الحادى والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه (الا اثنى عشر)
واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف بسقوط النون (والا) اى وان لم يتضمن الثانى حرفا (اعرب
الثانى) مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا (كبعلبك وبنى الاول)
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف (فى الافصح) اى اعراب
الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان
اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف
المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى
وصرف الثانى ❀ الكنايات ❀ جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح
ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا والمراد بها
ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض
بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك
البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف

٤ لان نون المثنى والمجموع لم يعهد فى غير هذا الموضع حذفها الاضافة فكأنه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء — وجيه

٥ لوجود العلتين المانعتين من الصرف وهما التركيب والعلمية وانما قيد بذلك لانه الافصح دون غيره وانما قيد بعد كونه مبنيا قبل التركيب احترازا عن مثل سيبويه فانه لم يعرب فيه للتوسط المانع من الاعراب يعنى لو اعرب يلزم الاعراب فى وسط الكلمة بسبب التركيب وهو غير جائز وواسطة بين الاعراب والبناء فيلزم البناء — وجيه الدين

٦ ان كان آخره حرفا صحيحا كما فى مثال المتن والا على السكون كمعدى كرب لاستثقالهم اصل الحركة على الياء فى مثل ذلك — عافية

٧ كعمرويه وزيدويه ونفطويه فان الجزء الثانى وهو ويه مبنى لعدم علة بنائه وتضمن الحرف فى الثانى — محمد افند

٨ لان فيه مذهبين آخرين غير هذا الاول اعراب الجزئين معا مع منع الصرف فى الثانى فيكون الاول فى الصورة كالمضاف الى الثانى فاعرب على حسب العوامل والثانى على حسب اعراب المضاف اليه بامتناعه من الصرف على ان جعل اسم مؤنث وذلك لتشبيههم اياه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من جهة انهما اسمان ذكر احدهما عقيب الآخر وليس فيه حكم الاضافة معنى كما فى غلام زيد فان زيدا غير الغلام — عوض

٩ اى المبنية والا فلان وفلانة للاناسى والفلان والفلانة للبهائم وبابه من الكنايات ليست بمبنية — عوض

١٠ هى ان يعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع نحو جاء فلان او لشناعة المعبر عنه كهن فى الفرج او لنوع فصاحة نحو فلان كثير الرماد والمراد منها بعض الكنايات لان كلها غير مبنيه — عافية

ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها
مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات (كم) وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحروف ولكون الاستفهامية متضمنة
لمعنى الحروف وحمل الخبرية عليها (وكذا) وبناؤها لانها فى الاصل
ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع
بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما
يكون (للعدد) والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره (وكيت وذيت للحديث)
اى للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة
موقع الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد
موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذى هو اصل فى الكلمات
قبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت
على اى واى كان فى الاصل معربا لكنه محى عن الجزئين معناهما الافرادى
وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كأنه اسم مبنى على السكون
آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين
لا صورة لها فى الخط فرتبته فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكر المصنف
معها (فكم الاستفهامية) المتضمنة معنى الاستفهام (مميزها) الذى يرفع الابهام

١ وهما لا يستعملان الا مكررين متوسطا بينهما حرف العطف تقول قال فلان كيت وكيت كما تقول من الامر ذيت وذيت — عوض افندى — وانهما فى الاصل كيته وذيته على وزن المرة حذف اللام وابدل عنها تاء التأنيث كما فى بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليها حينئذ بالهاء ولا يكونان الا مفتوحين — محشى

٢ بالحركات الثلث يعنى يستعمل كل منهما مكررا وفى المكرر يجوز الحركات الثلث — سيد عبد الله

٣ فان قلت فعلى هذا لا يكون الكنايات من قسمى المبنى ما ناسب مبنى الاصل وما وقع غير مركب قلت قال المص فى الشرح يصح ان يقال انه كان ناسب مبنى الاصل لانه اشبه الجملة التى لا اعراب لها لفظا ولا تقديرا من حيث هى جملة على انه قد عد البعض الجملة من مبنى الاصل ويصح ان يقال انه وقع غير مركب لانه لما كان حكاية عن الجملة تعذر وقوعه مركبا فانه انما تركيب الجمل من حيث كونه جملا فلا تقتضى اعرابا انتهى والوجه الثانى ظاهر واما الوجه الاول فمبنى على ان الجملة من مبنى الاصل كما عده بعضهم — وجيه

٤ دليل على كتابتها بالنون علامة على عدم كونها تنوينا يعنى ان كتابة النون بعد الياء علامة على ان تلك النون الساكنة بتنوين لانها لو كانت تنوينا لم تكتب على صورة النون لانه لا صورة للتنوين — تكمله

٥ كما ان اصلها الاعراب وتخلف فى بيانه بان جعل تنوينه بمنزلة النون — وجيه الدين

٦ وهذا اشارة الى ان رفعه للابهام انما هو عن الجنس الذى سئل عنه يعنى ان المسؤل عنه من اى جنس ملك ام البشر ام جن رجلا وامرأة — شرح الشرح

كم وكيت وذيت مركبة من المبنى الصرف

ويحتمل ان لا يقول المص ببنائه — عصام

عن جنس المسؤل عنه (منصوب) على التمييز (مفرد) لانها لما كانت
للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد
منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما (و)
كم (الخبرية) مميزها (مجرور) بالاضافة (مفرد) تارة (ومجموع) اخرى
تقول كم رجل عندى وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء
مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير
فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل
جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها (وتدخل من فيهما) اى فى
مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها
قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك
لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر
عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن
لكن جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة استفهامية وخبرية (ولهما) اى لكم استفهامية كانت
او خبرية (صدر الكلام) لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو
يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام
والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام

فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوى شيئا من الطرفين فى كونه طرفا ويميز عنهما وسطا فلا تحكم فلا حاجة فى اخراجه عن التحكم الى ما قاله الهندى انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضى ان السائل فى الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلها او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرفين مقدم على الوسط فاضل محشى

اى ترجيحا بلا مرجح لتساويهما فى الظرفية بخلاف وسطه اذ لا تساوى شيئا بينهما مع ان فيه لرجحان ايضا لان خير الامور اوسطها وجيه الدين

وفيه وجه آخر وهو ان يقال انتصاب المميز فى الاستفهامية وانجراره بالخبرية لاجل الفرق بينهما ثم الجر بالخبرية اولى لما انها نقيض رب فحملت عليها عاصم

وعند الفراء جره بمن المقدرة ويجوز عمل الجار هنا وان كانت مقدرة دخول من على مميز الخبرية والشئ اذا عرف فى موضع جاز تركه لدلالة الموضع عليه سيد عبد الله

وهو لتاكيد معنى الكثرة وظهور معناها فى اللفظ بخلاف العدد الصريح كالمائة حيث لا يحتاج ثمه الى تاكيدها خبيصى

ويجوز الفصل بينهما وبين مميزها نحو كم مالك درهما وان دخلها حرف جر ففى مميزها الوجهان النصب كقولك بكم رجلا مررت والجر بتقدير من وابقاء عملها كقولك بكم درهم تصدقت اى بكم من درهم لا باضافة بكم اليه خلافا للزجاج حاشيه

ثم ان كان فصل الجملة الفاصلة لما تبين له المفعول نحو كم نالنى منهم فضلا والا فيجب دخول من على المميز لئلا يلتبس بالمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية عاقبة

فيجب التنبيه عليه من اول الامر (وكلاهما) لو قال كلتاهما لكان اوفق
لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين
وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما (يقع مرفوعا و)
منصوبا ومجرورا) ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله (فكل ما)
اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون (بعده فعل) او
شبه فعل لفظا او تقديرا (غير مشتغل عنه بضميره) او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك (كان منصوبا معمولا على حسبه) اى على حسب
عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما
ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما
هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم
ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه
والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما
جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا ومقدرا ليدخل فى قاعدة
النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته
فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب

نبه على ان المراد بالفعل ما يعمه ويشبهه ليشمل نحو كم يوما انت وكم رجلا انت ضارب حاشيه

اى لا يكون ذلك الفعل عاملا فى ضمير يعود الى كم ولا فى متعلق ذلك الضمير عوض

فمثال المشغول بالضمير نحو كم رجلا ضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحو كم رجلا ضربت غلامه عبد الله افندى

اما على الظرف او مبتدأ مؤخر والظرف خبر مقدم والجملة صفة ما

ولا يجوز كونه موصولا هنا لان كلمة كل فى المعرفة لاحاطة الاجزاء فلا يستقيم المعنى هندى

قوله اى على حسب عمل هذا الفعل لا على حسب اقتضائه وعمل الفعل يتعين بحسب المميز لا بحسب الاقتضاء فلا يتجه ما قاله الرضى ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا ووجه الدفع انه وان اقتضى كثيرا من المنصوبات الا انه عمله فيه على وجه الظرفية لا على وجه آخر وجيه الدين

اشار به الى دفع ما اعترض به الرضى انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضى منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضائه بكم يوما ليس الا بالظرفية عصام

اذ هى بمنزلة اعشرين رجلا او اعشرين ضربة ضربت او اعشرين يوما سرت خبيصى

لان كلا من هذه وقع بعدها فعل غير فارغ عن عملها بسبب الاشتغال بعمل ضميرها فاقتضى كل من هذه لا ضمار بحسب المميز ما اقتضى من المفعول به فى الاول والمصدر فى الثانى والظرف فى الثالث تكمله

فلهذا قيد بالحيثية

وان لم يجعله من قبله ولم نقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع (وكل ما قبله) اى قبل كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله (حرف جر) نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت (او مضاف) نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت (فمجرور) بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر (والا) اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية (فمرفوع) اى فهو مرفوع (مبتدأ ان لم يكن ظرفا) نحو كم رجلا ورجل ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة (وخبر ان كان ظرفا) نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ (وكذلك) اى مثل كم في تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة

جواب على اعتبار كل من الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم حينئذ ان يعطى حكم الصدارة للجار عبد الله

فالاستفهام في بكم اشتريت مقدر قبلها والتقدير ابكثير اشتريت عوض

كما مر في المثال لانه حينئذ يكون مجردا عن العوامل اللفظية بنوعيهما عافية

كم رجلا اخوتك وكم درهما عندك وكم غلام لك شاهد على فلان وكم غلام لك ذاهب خبيصى

قوله نحو من ابوك نظير لامثال و منتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين كم هناك للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منك ابوه كما مر كاسه

اى مستقرا فلا يرد نحو كم يوما او كم يوم من سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا مثاله نحو كم يوما سيرك وكم يوم سيرك هندى

قوله سفرك ولا يمكن ان يكون مبتدأ لان المبتدأ والخبر من حيث الذات واحد وكم يوما سؤال عن الزمان والسؤال ليس كذلك فلا يكون هو هو قلت تقديره سؤال واقع في كم مدة من الزمان فيكون هو هو حاشية خبيصى

لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف اذ هو غير مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذى فيه على الفاعلية وناصب لكم على الظرفية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعد كم محرم

اى باعتبار الاصل وذلك ان الخبر كان كائن وكم ظرف له ثم اقيم الظرف مقامه وجعل خبرا فيكون مرفوع المحل ثانيا وجيه

(اسماء الاستفهام والشرط) بمعنى انه تتاتى تلك الوجوه الاربعة في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك تتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضربه اضربه ومن يأتنى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم ينجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ

لا في كلها وهذا الاينافي ان لا يوجد بعض الوجوه في بعض تلك الاسماء عبد الله

اى منفردة لكونه للشرط مع انه غير جازم خلاف الاخوات رضا

مثال لما بعده فعل غير مشتغل منصوب المحل على انه مفعول به مقدم على ضربت رمضان رحمه الله

الا في من وما المشروطتين بالظرفية ق

قوله واذا كانتا شرطيتين آه واذا كان اسم الشرط مبتدأ فعلى اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط فهذان ظاهران من بيان المصنف فافهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدأ لا خبر له فاضل محشى

يعنى ما هو لازم الظرفية من اسماء الشرط يتاتى فيه وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر بحرف الجر ان دخل عليه وثانيهما النصب على الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار يجر به عبد الله افندى

قوله وانا لم اعثر لهذا اى لوقوع اذا اسما صريحا وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر فلا يخرج عن الظرفية فقوله وما هو لازم آه ايضا كلام الرضى وجيه الدين

مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كان عهدك به واما اى فتأتى
فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير
انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت كان مجيئك
فاى وقت على تقدير انتصابه على الظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه
الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم (وفى مثل
كم عمة لك يا جرير وخالة * يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر
المميز وحذفه (ثلثة اوجه) هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل تمييز
كم عمة اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر
الاوجه الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية
او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى
كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم
ويحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز
حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تأخير هذا عن قوله
وقد يحذف فى مثل كم مالك واما على النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه
الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه (فدعاء قد حلبت على عشارى

قوله اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلثة فى غير هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز فى بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الاوجه اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة   عصام الدين

قد تقدم شرط النصب والجر وعلى هذا يكون المميز مذكورا وهو لفظ عمة ويحتمل ان يكون محذوفا مقدرا بكم شخص او شخصا   زينى

مفعول فيه او مفعول مطلق لقوله قد حلبت على تقدير التمييز اى كم حلبته بالنصب او الجر   معرب

لان ما بعده فعل غير مشتغل عنه ومميز ظرفه او مصدر   دمدن

قوله فكان الاليق تأخير هذا اه لياقة تأخير الفرع عن الاصل فى هذا التوجيه مع التمحل فى التمييز بحمله على التمييز فى بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف فانه قد يحذف مثل كم مميز عمة لك يا جرير وخالة فانه الذى سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه آخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا المميز   عصم

تقديره كم عمة لك وخالة على عشارى فكم مبتدأ لكون مميزه فاعلا لحلبت بحسب المعنى وخبره قوله قد حلبت صفة لكونها عبارة عن ضمير فى حلبت يعنى بكون عمة حالبة لا محلوبة   محرره

ولم يرد معنى الاستفهام ولكنه على سبيل التهكم فكان متحقق ولكنه كم خبرية على التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك يا جرير قد حلب على عشارى
عوض افندى

الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف والقدم
بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذه خلقة لها نسبتها الى
سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها
لخدمتها مستنكفا منها لخدمتنى على كره منى واختار من انواع خدمتها
الحلب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناس والعشارى
جمع عشراء وهى الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها
تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر عمة
وخالة اشارة الى رذالة طرفى ابيه وامه فالاستفهام على تقدير
النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال
عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك
وخالاتك قد حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة
على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء
ويصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت
او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها
مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت
خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك
واضح (وقد يحذف مميز كم) استفهامية كانت او خبرية (فى مثل كم مالك

يعنى الاستفهام ههنا ليس على حقيقته لان حقيقة الاستفهام تقتضى جهالة المتكلم وعالمية المخاطب وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من سؤاله استفادة العلم بل غرضه الاستهزاء مجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشئ ملزوم للجهل فكانه من ذكر الملزوم وارادة اللازم   علامة عوض

هنا دفع لما يتوهم من ان قوله عمة كيف تكون مبتدأ لكونها نكرة وحاصل الدفع نعم نكرة لكنها مخصصة بالصفة   محرره رضا

من المواشى خدمة الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمعز وغيرها

لا حلاوة فى هذا التفسير فالاولى ان يقال مرة او حلبة على التهكم والتكثير

منصوب على المصدرية

اى اذا كان المميز محذوفا فارتفاع عمة آه   رضا

اى بعد كم وهو حلبت

اى منصوب المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدأ او ظرف وهو حلبت   رضا

لانهما تابعان لعمة فان الاول عطف عليه والثانى صفة له

وكم ضربت) اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة دالة على انه سؤال عن كمية دراهمك ودنانيرك او اخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فالظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظ واما اذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية (الظروف) اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا (منها) اي من تلك الظروف (ما) اي ظرف (قطع عن الاضافة) بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه

لان الحدث لا يخلو من ان يقع في زمان لكن بذلك الزمان ليس هو الزمان الذي عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان الدال عليه اه ايوبي

كامس والآن وغدا لان هذه الزمان مدلولات لهذه الالفاظ لا انها مدلولات الفعل عبد الله

ولعل الفرق بين الزمان الذي هو مدلول الفعل وبين مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وقت وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل التعدد يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذي هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرر الضرب يقتضي تعدد ازمنة عبد الله افندي

وليس جزء الفعل لانه الجنس فلا يقبل النوعية والعدد بل المراد الحدث الدال عليه اه

لانه قابل للعدد والنوع وهذان التوجيهان في اعراب كم اذا قدر المميز بالمرة او بالضربة

مبتدأ وقوله منها ظرف مستقر وقع خبرا ويحتمل ان يكون الموصول او الموصوف فاعل الظرف او مبتدأ مقدما والخبر والجملة خبر المبتدأ هنده

قوله فلا حاجة الى يعني حذف البعض لان اللام يغني غناء فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة الايهام كون بعض الظروف اسما كاسم الاشارة عاصم

قوله ما اي ظرف بل ظروف علو ما هو الظاهر لانه ما قطع عن الاضافة امور كثيرة ولا يجوز ان يراد بكلمة ما اسم من الظروف وغيره ليدخل فيه ما جرى مجراه كما قيل لان كلمة من للتبعيض لبعض الظروف المبنية ما قطع ولا يخفى ان ما جرى مجراه ليس بعضا منها وجيه الدين

اي الاسم الذي

مفعول سميت

كما سميت المقطوعة

فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنت لتضمنها معنى حرف الاضافة او لشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان (كقبل وبعد) وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر ۞ فساغ لي الشراب وكنت قبلا ۞ اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة عنها وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق (واجري مجراه) اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة (لا غير وليس غير) في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه مضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما (و) كذلك اجري مجرى الظروف (حسب) لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة (ومنها) اي من الظروف المبنية (حيث) للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان (ولا يضاف الا الى جملة) اسمية كانت او فعلية (في الاكثر) اي اكثر الاستعمالات

مع ان الاصل فيها هو الاعراب

لانه لا يمكن فيه النقصان بخلاف المضاف اليه فيجبر ذلك النقصان بالضم لانه اقوى الحركات محيي في البناء

وهو ما ضبطه الرضي مع ما ذكر امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو على وزن من قبل ودون ما هو بمفهوم الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها عاصم

اي على المذكورات

لوجود نائب المضاف اليه في اللفظ فعلى هذا لا يستقيم اطلاق قوله ما قطع عن الاضافة خ

لكون المضاف اليه فيهما منويا وهو الحق

قوله فساغ لي الشراب تمة هذا انه قيل غريبها الشاعر قصار من الغيظ والغصة بحيث لا يجري الطعام والشراب في حلقه فكيف سوى القصاص فقتل قاتله فزال غصته الغيظ وانشد هذا البيت ساغ اي سهل مدخله الغصص بقاء الغصة والفرات الماء العذب وجيه الدين

دفع للاعتراض الوارد على هذه القاعدة بانه لا نسلم ان يكون قوله قبلا ما عوض فيه التنوين عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد كان خيرا من قبل كما تقدم فدفعه الشارح بابطال السند بان يقول هذا ليس من قبيل ذلك لانه لا فرق في حذف المضاف اليه لفظا لا نية عبد الله افندي

وقوله واجري يدل على انها ليست من الظروف لكنها لما اشبهت الظروف لشدة ابهامها لكثرة عوملت معاملتها عصام

قوله لا عطف وغير مبني على الضم مرفوع المحل وعند الرضي لا لنفي الجنس وغير مبني على الضم منصوب المحل اسم لا وخبره محذوف اي جاء قرهب

مثلا جاءني زيد ليس غير وليس فعل ناقص وغير مبني على الضم مرفوع المحل اسمه وخبره محذوف في جاءني هذا عند الزجاج وعند المبرد اسم ليس راجع الى الجائي وغير منصوب خبره

وقد جاء أما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره نجما يضىء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد (ومنها) اى من الظروف المبنية (اذا) زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث (وهى) اذا كانت زمانية (للمستقبل) اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر استعماله فى الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا

ولذا يرفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود وترك اضافته مطلقا اشذ عبد الحكيم

واعلم ان الظرف اذا دخل عليه الحروف انجر صار اسما صريحا نحو من قبلهم فوائد السرية

وهى التى للمفاجأة عند المبرد واذا الشرطية لا تكون الا زمانية واما التى لا تكون ظرفا اصلا ففى ثبوتها اختلاف كما يجىء ولذا لم يقل او لا تكون لشىء منها سيلكوتى

اشارة الى ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع تقدير العاطف بقرينة كونه حكما محشى

قوله لما ذكرنا فى حيث فى الرضى واما اذا ففيها خلاف هل هى مضافة الى الشرط اولا انتهى فالدليل المذكور فى حيث انما يجرى على مذهب من قال باضافتها الى الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على قول من بانها معطوفة عنها والعامل فيها الشرط فلا يجرى والاولى ما قاله الشيخ ابن الحاجب انما بنيت حيث واذ واذا لانها موضوعة لمكان حدث تضمنته الجملة او زمانه فشابهت الموصولات فى احتياجها الى الجملة عبد الحكيم

اى وضعت لزمان وقوع الفعل فى المستقبل سواء كانت داخلة على الماضى او على المضارع عافية

مثلا اذا طلعت الشمس ههنا لزمان من ازمنة المستقبل من بينها بوقوع فيه اى بوقوع طلوع الشمس فيه مجزوم بوقوعه فى اعتقاده وافية

(وفيها) اى فى اذا (معنى الشرط) وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها (ولذلك) اى لكون معنى الشرط فيها (اختير) اى جعل مختارا (بعدها الفعل) لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها فى الشرط مثل ان ولو (وقد تكون) اى اذا (للمفاجأة) مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به (فيلزم المبتدأ بعدها) فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج اى ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به

قوله للمفاجأة ولا يحتاج الى جواب ولا يقع فى الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال والاكثر توافقه بحال انت فيها قال وقد تراخى كقوله تعالى ومن آياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون وهو حرف عند الكوفيين والاخفش ولا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان او زمان سيلكوتى

علة اختيار الفعل على الاسم

قال العصام وهذا بعيد يعنى حمل اللزوم على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم لعدم اشتراطهم الاعتماد باشياء ستة ايوبى

اشارة الى الفرق بين كونها للشرط والمفاجأة

وهذا مخالف فيما سبق حيث قال وقد يحذف الخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع قال الشارح على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده لئلا يلزم ان يكون من قبيل حذف العامل وقيام المعمول مقامه شرح وحواشى

عند المص والزمخشرى وعند غيرهم الخبر المذكور او المقدر وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة عن الاضافة سيلكوتى

حذرا من لزوم عطف الاسمية على الفعلية

قوله وهو عامل لا يظهر اى الفعل اعنى فاجأت عامل لا يظهر ولا يجوز ان يكون العامل حرفا لفساد المعنى كما ذكره المص فى شرح المفصل وايضا يلزم الفعل بين العامل ومعموله بالفاء وهو باطل وما ذكر ان العامل معنى المفاجأة فمراده ان العامل ذو فعل لفاجأت مقدرا وجيه الدين

خبران

والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي
فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد
الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل
اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
وقد سبقت اليه اشارة (ومنها) اي من الظروف المبنية (اذ)
الكائنة (للماضي) وبناؤها كما مر في حيث أو لكون وضعها وضع
الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم (ويقع بعدها الجملتان) الاسمية والفعلية لعدم
اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك
اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد
قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص (ومنها اين واني) فيهما (للمكان
استفهاما وشرطا) اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما
لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن
واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف وجاء اني
القتال بمعنى متى (و) منها (متى للزمان فيهما) اي في الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج (و) منها (ايان للزمان استفهاما) مثل
متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام

يعلمون.

التي فعلها ماض لفظا ومعنى او معنى فقط وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه سيلكوتي

الا اذا دخلت عليها ما الكافة فحينئذ للمجازات بلا خلاف ثم اعلم ان الجملة الاسمية التي يقع مضافا اليها لاذ لا يحسن ان يكون خبرها فعلا ماضيا نحو اذ زيد قام لان الخبر من مظان الاسم او ما يضارعه الا اذا ادعت ضرورة الى العدول في نحو زيد قام اذ الغرض ههنا الاخبار عن الماضي عوض افندي

قدر المتعلق معرفا باللام على انه صفة رعاية لجزالة المعنى س

ويختص حينئذ بالجملة الفعلية التي فعلها ماض كما في الحديث بينا نحن عند رسول الله عليه السلام اذ طلع علينا رجل الحديث ايقاعا للمناسبة بينها وبين اذ المكانية اذا كانت للمفاجأة اذ هي يختص بالجملة الاسمية كما مر مثاله عوض افندي

قد يكون اذ لمجرد التعليل كما في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اي لاجل ظلمكم وقد يكون حرفا كما في اذ ما تفعل افعل عافية

قوله فيهما للمكان اه قدم المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل اعني استفهاما وشرطا وجعله صفة وان كان صحيحا لكن جعله حكما مستقلا الصق بالقلب عبد الحكيم

حال من الضمير المستكن في الظرف ويجوز ان يكون تمييزا من نسبة الظرف الى فاعله

وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى
فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا
(ومنها كيف) الكائنة (للحال استفهاما) اي استفهاما ما حال شيء
وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين
قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن
الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو وهي قد تستعمل للشرط مع ما على
ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس
ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو
في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو في محل
النصب على الحالية اي على اي حال جئت اراكبا ام ماشيا (ومنها) اي
من الظروف المبنية (مذ ومنذ) بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين
ويكونان تارة (بمعنى اول المدة) اي اول مدة زمان الفعل المتقدم
عليهما نحو ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيتي
يوم الجمعة (فيليهما) اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ (المفرد)
اي الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اي اول مدة عدم
رؤيتي هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا

اذا لم يدخل ناسخ الابتداء على ذلك الاسم وان دخل نحو كيفما سمحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل خبرا او مفعولا ثانيا لذلك الناسخ نجي

لحينئذ لمعنيين احدهما بمعنى اول المدة وثانيهما بمعنى جميع المدة عوض

قوله مذ ومنذ قيل انهما كلمتان برأسهما اذا الاصل في الحرف وما يشبهه عدم التصرف وقيل اصل مذ منذ بدليل منيذ واذ بضم الذال لالتقاء الساكنين

اي وانما بنيا لتضمن معنى الابتداء والنسبة بالغاية والحمل على مذ ومنذ الحرفيين ٤٤

قوله لموافقتهما اه قال الرضي والاخفش والجازون مجرورون بهما مطلقا واكثر العرب يجرون بهما في الزمان الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في جرهما في الزمان الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا واذا جرهما فقيل انهما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من الابتدائية الغائية اذا كان الزمان ماضيا معرفة والتفصيل في سيلكوتي فارجع اليه تنل مقصودك محمد

الدال على الوحدة لا المثنى والمجموع وما في حكمهما مما يدل على التعدد فلا يرد ما رأيته مذ ثلاثة ايام لانه في حكم المجموع عبد الحكيم

لايحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون احرا واحدا لا اثنين اواشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد ﴿المعرفة﴾ حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لافائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما للزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة ﴿و﴾ تارة يكونان ﴿بمعنى جميع المدة﴾ اى جميع مدة زمان الفعل المتقدم ﴿فيليهما﴾ اى مذ ومنذ ﴿المقصود﴾ اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا ﴿بالعدد﴾ اى بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لايشذ منه شئ نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم روبتى يومان لا ازيد ولا انقص ﴿وقد يقع بعدهما المصدر﴾ نحو ما خرجت مذ ذهابك ﴿او الفعل﴾ نحو ما خرجت مذ ذهبت ﴿او ان﴾ اى ماكتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت ﴿او الجملة﴾ الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته ﴿فيقدر﴾ بعدهما ﴿زمان مضاف﴾ الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى ﴿وهو﴾ اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين ﴿مبتدأ﴾

قوله فيليهما المقصود اى الزمان الذى قصد بيان حاله بان يكون جميع المدة ملتبسا بالعدد لا وحدة من غير اعتبار العدد كا فى الاول فيكون كل من الزمان والعدد مقصودا والظاهر ما قاله الرضى اى المقصود مع العدد والباء بمعنى مع فيجعل الباء متعلقا بالمقصود وجيه الدين

بمعنى ان الباء ليست صلة المقصود والا لكان الواجب المقصود بالعدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد يومين سيلكوتى

الفرق بين ماكان بمعنى اول المدة وبين ماكان بهذا المعنى لان المراد فى قولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة فى يوم الجمعة بعد ان تكون متحصلة فى جزء منه بخلاف ما اريد به هذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منتفية فى جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق محرم افندى

معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اى يقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع بعدهما مصدر او استيناف او اعتراض عبد الحكيم

اذا كان دالا على الحال والماضى بقرينة الحال منذ يوم زيد اذا كان الكلام قائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه رضى

فعلى المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى مدة ذهابك فهم من وجيه الدين

فان كان ماضيا فهو لاول مدة وان كان مضارعا فان كان حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا شيخ رضى

يعنى ليس المراد بان هما كانت مثقلة داخلة على الاسمية والمخففة داخلة على الفعلية على التعيين لاحدهما بل المراد ما كتب

وهما معرفتان لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة ﴿وخبره ما بعده﴾ اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعده ﴿خلافا للزجاج﴾ فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانتا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا تصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم ﴿ومنها﴾ اى من الظروف المبنية ﴿لدى﴾ بالالف المقصورة ﴿ولدن﴾ بفتح اللام وضم الدال وسكون النون ﴿وقد جاء لدن﴾ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ﴿ولدن﴾ بفتح اللام والدال وسكون النون ﴿ولدن﴾ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ﴿ولد﴾ بفتح اللام وسكون الدال ﴿ولد﴾ بضم اللام وسكون الدال ﴿ولد﴾ بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما فى خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا

كامر

قوله لوضع بعضها اه فى شرح المفصل بنيت لدى ولد لشبههما بالحروف لوضعهما على الصيغة التى لايستعليها الاسماء المتمكنة دائما بل الحروف عليها فاشبهت الحروف وبنى لدى لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم بنى فانه مبنى وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء حروف الاصل والمعنى فيه فبنى لد لشبهه بالحروف وبنى لدى لشبهه ما اشبه الحروف وان اختلف جهات الشبه فانه لا يضر الا يرى ان نزال بنى لشبهه بانزل وبنى فجار لشبهه بنزال وان اختلف جهات الشبه عبد الحكيم

اى ما بقى من هذه الثلثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف محشيه

وهو اصل اللغات

اى كلها مشتركة فى هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهى بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء شيخ الرضى

ثم اعلم انهما مع ما جاء من اللغات بمعنى عند لكن بينهما فرق بالعموم والخصوص بحسب الاستعمال فمعناه اخص من معنى عند عوض

الا فيما يكون غائبا او فى خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال لدى الله لايهامه المكان ايوبى

وفى عند ثلث لغات عِند وعَند وعُند فهو ظرف فى المكان والزمان تقول عند الحائط وعند الليل محمد افندى

اى خص لنصب بلدن

تشبيها لنونها بنون التنوين فى مثل رطل زيتا ولذلك تحذف عنها ويثبت وتكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها (ومنها قط) مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها (للماضى المنفى) اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض (ومنها عوض) بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها (للمستقبل) اى لاجل الفعل المستقبل (المنفى) او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر (والظروف المضافة الى الجملة و) الى كلمة (اذ) المضافة الى الجملة (يجوز بناؤها) لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة (على الفتح) للخفة نحو قوله تعالى

وبناء قط على الضم حملا على اخته وهو عوض
رضى

قال الكسائى اصله قطط فلما اسكن الاول للادغام جعل الآخر متحركا مضموما — ازهار

يعنى لا يستعمل لنفسه بل لاجل الماضى المنفى الواقع قبله المنفى وقوع الشئ ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية ولا يجوز ان يكون اللام للصلة لان قط لم يوضع لنفس الماضى المنفى ولو حمل على حذف المضاف اى لاستغراق الماضى المنفى لكان اظهر — وجيه

والفرق بين التفسيرين انه فى الاول اشارة الى كون لفظ المنفى فى قوله صفة للماضى حقيقة لكونه مسندا الى الفعل الماضى وفى الثانى اشارة الى كونه صفة للماضى ومسندا اليه مجاز عقلى لانه لا معنى لنفى الزمان بل المنفى وقوع الحدث فيه — عبد الله افندى

اى بناؤها لتضمنها معنى من الاستغراقية او فى — موشح

وقوله ليستغرق للاشارة الى علة زيادة هذا اللفظ وفائدته يعنى انما اتى بهذا اللفظ مع افادة الفعل السابق لما يفيده ليستغرق النفى المستفاد من السابق — شرح

والباء فى قوله بدليل للاستعانة يعنى انما حكم على عوض بانه مقطوع عن الاضافة باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان — ايوبى

قوله بدليل اعرابه اه فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتهما من التعريف والتخصيص والتخفيف بالمعرب ولذا تعرب الغايات عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مفتوحا لانه جاء فيه الفتح لا معربا منصوبا كما وهم ليس بشئ — عبد الحكيم

يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزى يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولايجب اكتساب المضاف الى المبنى لبناء منه (وكذلك) اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح والاعراب (مثل وغير) مذكورين (مع ما وان) مخففة او مشددة مثل قيامى مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث ولهذه المشابهة ذكرهما فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب (المعرفة والنكرة) اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم (المعرفة ما) اى اسم (وضع) بوضع جزئى او كلى (لشئ) ملتبس (بعينه) اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة (وهى) اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول (المضمرات) فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا

نبه بذلك على انهما من مباحث الاسم كالمعرب والمبنى لبعد العهد بوضع جزئى بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما لا بخصوص الطرفين او كلى بان يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما فى المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام الفعل به او بلا حظ الموضوع بوجه اعم كما فى الحروف والضمائر والمبهمات فهنا اربعة احتمالات ان يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما او كلاهما بعمومهما او الموضوع يكون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس ولا وجود للاحتمال الثانى — عبد الحكيم

كالاعلام الشخصية واسماء العدد كلى الوضع والموضوع له كالاعلام الاجناس واسماء الاجناس والمصادر واسماء المصادر واسم جمع منكور واسماء شرطية واستفهامية كلى الوضع جزئى الموضوع له مثل الحروف والضمائر و اسماء الاشارات والموصولات على تحقيق السيد الشريف — وضعية لبعض الافاضل

قوله بوضع جزئى او كلى فالاول فى الاعلام شخصية كانت او جنسية فان علم الجنس موضوع للماهية من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهى بمنزلة المفهوم الجزئى لا يحتمل غيرها والثانى فى غيرها من المعارف والوضع الجزئى ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا ويضع الاسم بازائه والوضع الكلى ان يتصور المفهوم الكلى فاما ان يجعله آلة لملاحظة الجزئيات فيضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات وهذا معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واما ان لا يجعله آلة لملاحظة الجزئيات فيضع اللفظ بازائه كلفظ الانسان لمفهوم الحيوان الناطق وهذا معنى كون الوضع عاما والموضوع له عاما — وجيه

فالعين بمعنى الذات كما فى القاموس وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير معنى ذاته المعينة المعلومة المعهودة والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد فى المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم — سكوى

مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظا نا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص (و) الثانى (الاعلام) الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة (و) الثالث (المبهمات) يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما

جزئى وان كان العلم بوجه كلى على ان التحقيق ان لفظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف الاله فان غلبته تحقيقية حاشيه

فانه بجوهره وضع للجنس المعين بخلاف اسم الجنس كاسد فانه وضع لغير معين ثم جاء التعيين فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس شرح وضعيه

اى اذا تصور هذا المفهوم فى الذهن متميزا ممتازا عن سائر المفهومات ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته بهذا التصور الذهنية الفارقة من سائر المفهومات لفظ اسامة فبهذا الاعتبار يكون علما لهذا المعنى الجنسى ومعرفة وهذا فرق دقيق بين اسم الجنس وعلم الجنس چلبى

تقدير الظروف بعض الاحكام اللفظية كالعدل التقديرى والى هذا ذهب كثير من النحاة حاشيه وجيه

وفى علم الجنس مذهبان احدهما انه موضوع للماهية المعينة فى الذهن من حيث تعينها وهذا مذهب سيبويه وثانيهما انه موضوع للماهية من حيث هو هو كالجنس لكن قيل انه علم تقدير الضرورة بعض احكام اللفظية كالعدل التقديرى وغيره وعلى هذا كثير من النحاة شرح وضعيه

ولم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو واللام العهدية بخلاف اسم الاشارة خواقى

وهو هذا الحجر الذى خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا شخص الذى فى الثانى معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين محرم

لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها (و) الرابع والخامس (ما عرف باللام) العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم فى ليس من امبر امصيام فى امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف (او) عرف (بالنداء) نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل (و) السادس (المضاف الى احدها) اى احد الامور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم (معنى) اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق

ولبس بينك وبين مخاطبك سوق معهود فى الخارج ايضاح

ولم يذكر المصنف العهدية الذهنية لانها من حيث استعمالها فى فرد مبهم نكرة ولذا يوصف بالجمل الخبرية

معنى كونه بدلا من اللام انه مستعمل فى موقعها والاصل اللام فى شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم فى اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف الفاء جعل اهل اليمن ومن داناهم الميم بدلها لان الميم لا تدغم الا فى الميم انتهى فالميم حرف تعريف عوضا للام فى لغتهم وليس معناه انه منقلب عن اللام كما قلبت بالواو فى الرحمن الرحيم حاشيه

اى فى الاسم الذى

وجعل اهل اليمن بدلها ميما كقول الشاعر ؛ ذاك خليلى وذو يعاتبنى ؛ يرمى ورائى بامسهم وامسلمة اى بالسهم والسلمة وهى الحجر خبيصى

لوقوعه موقع كاف الخطاب

اى كاسم الجنس الذى قصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء واما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية محشيه

يعنى انه كان فى الاصل معرفا باللام ثم توسل لنداء ثم حذف اللام وال لكثرة الاستعمال فصار يا رجل سلكوتى

واللام فى وصف اسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل للتعريف الحاصة بالاشارة اليه وهى فى غير هذين الموضعين لتعريف الغائب ضرب الرجل شيخ الرضى

قوله ولا تستلزم صحة الاضافة بان لفظ احد فى الاثبات لوا حد مبهم كالنكرة لا للعموم فمن قال انه تكلف فقد تكلف سلكوتى

اى لكون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور مجاز

بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة
لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات
ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام او النداء مستغن
عن التعريف خص العلم بالتعريف (و) قال (العلم) اسما كان او
لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او الابن او البنت فهو كنية
والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم (ما وضع
لشئ بعينه) شخصيا او جنسيا واحترز به عن النكرات والاعلام
الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين
بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له
ذلك (غير متناول غيره) اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ
بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن
المعارف كلها وقوله (بوضع واحد) اى تناولا بوضع واحد لئلا
يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في
الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون
فيه هذا الترتيب فقال (واعرفها) اى اعرف المعارف يعني اقلها
لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها (المضمر المتكلم) لبعد وقوع الالتباس

١ اى الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذى هو اخص من مقابل الفعل والحرف عبدالله

٥ قوله الاعلام الغالبة آه العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهو في الاصل داخل في المعرف باللام العهدية والمعرف بالاضافة العهدية وبعد الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال عبدالحكيم

٦ بيان للتناول لغير معين مع كونه موضوعا له يعني ذلك التناول لا ينافي ذلك الوضع ايوبي

٧ قوله واحترز به عن المعارف كلها فانها وان وضعت بخصوصية كل من افراد المعينة كما قرره الا انها اذا استعملت تتناول غيره وبحمله لئلا يخرج العلم المشترك نحو زيد اذا سمى به رجل اخر لانه وضع لشئ بعينه وتتناول غيره ايضا لكن يتناول غيره باوضاع متعددة لا بوضع واحد وجيه الدين

٨ لكونها متناولة لغيرها فان انت مثلا وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو وبكر واذا خرج به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه الاعلام التي وقع فيها الاشتراك نحو زيد اذا سمى به رجل اخر وان كان متناولا لغيره ولكن تناوله ليس بوضع واحد بل باوضاع متعددة والمراد بقولهم اذا كان متناولا غيره انه يجوز استعماله في شخص غيره الذى استعمل فيه اولا لكون مفهومه كليا هذا مما افاده صاحب المتوسط في هذا المقام عصى الصفوى

١٠ لا من حيث انواعها فان اعرفها من حيث انواعها مطلق المضمر

فيه ثم المضمر (المخاطب) فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا
يرى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس
باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة
ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم
والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف
المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف
الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما
اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه و
اصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافا
كثيرة (والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه) اى لا باعتبار ذاته المعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة (اسماء العدد)
انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي
(ما وضع) اى الفاظ وضعت (لكمية احاد الاشياء) منفردة كانت
تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد
واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او عن اكثر
من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات

اى ترتيب اصناف الضمير بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واعرفها لان هذا المقرب عبدالحكيم

قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف باللام وقال الصيمري اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رأيته شرح تسهيل

وعن ابن السراج ان الاعرف هو المبهم ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام ثم المضاف وعن ابي سعيد السيرافي ان العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ثم المضاف حبيبي

وعلامة النكرة قبولها حرف التعريف ودخول رب عليها وكم الخبرية ووقوعها حالا او تمييزا واسم لا التي لنفي الجنس حبيبي

كانه قيل لم يدرج هذه الاسماء في الكنايات مثل كذا وكم وغيرهما شرح

يعني لم يدرجها في الاسماء كما ادرج سائر الاسماء لان لها احكاما خاصة وجيه الدين

ولم ينقل اسماء مع انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة عشر ليس بكلمة واحدة فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما لم يشمل التعريف محشيه

اى لصفة منسوبة الكم لوقوعها جوابا له وهو العدد المعين فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لاحاد الاشياء اى افراد الاجناس قال المصنف في الايضاح العدد مقادير احاد الاجناس فاسماء العدد يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا يلزمها التمييز وقد تستعمل لمجرد العدد من غير تمييز فيقال ستة ضعف ثلاثة عبدالحكيم

واحترز بقوله احاد عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والربع والثلث وباضافة الاحاد الى الاشياء عما وضع لكمية الاحاد في نفسها من غير نسبتها الى جنس نحو لفظ

بان يكون كل واحد منها موضوعاً لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض اهل الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط (اصولها) اى اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافياً كان كثلثمائة او امتزاجياً كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين (اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول) في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة او معطوفة (واحد واثنان) في المفرد المذكر وتثنيته (واحدة اثنتان وثنتان) في المفرد

بل يفهم منها الوحدة والاثنينية مع الذات بخلاف اسماء العدد. فاذا قيل رجل يفهم منه الوحدة مع الرجولية ورجلين يفهم الاثنينية مع الرجولية ايضا وهكذا قياس غيرهما محمد افندى

الظاهر ان المراد اصول اسماء العدد من حيث انها اسماء العدد وتدل على الكمية لا من حيث انها مذكر ومؤنث من حيثية هذه الحيثية وظيفة مباحث التذكير والتأنيث وكذا لا من حيث انها مركبات اضافية ولهذا لم يعد المص في الشرح وكذا الرضى وغيره من الشارحين مؤنث اسماء العدد من فروعها فلا يلايم عد المؤنث والتركيب الاضافى من فروع اسماء العدد وجيه الدين

قوله او باسقاطها اه فان الاصل في الاصل الثلاثة واخواتها ثبوت التاء في شرح التسهيل للفاضل المصرى الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كفرقة وزجرة وامة وفرقة وعصبة وصيحة وكربة وفئة وعشيرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته ويدل على ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت مجرد العدد تقول ثلثة نصف ستة وفي الرضى انما وضعت على التأنيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العارض فتأنيث العارض في نفسه اولى سيلكوتى

كذا في النسخة التي بخط الشارح ونسخة الفاضل اللادى وفي بعض النسخ الى تسعة وهو سهو عبد الحكيم

لان هيئتها الاجتماعية التي لها وحدة الخارجية فرع لكل جزء من الخمسة منفردة ومن العشرين محمد

المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس (و) تقول للمذكر (ثلثة الى عشرة بالتاء) لجماعة المذكر اعتباراً لتأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال (ثلث الى عشر بدونها) لجمع المؤنث فرقاً بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشر (احد عشر واثنا عشر) في المذكر نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا (احدى عشرة واثنتا عشرة) في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول (ثلثة عشر الى تسعة عشر) في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا (ثلث عشرة الى تسع عشرة) في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث فيهما جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التأنيث فلم يتمحض للتأنيث وفي اثنتا وان كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث فلانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب

نحو احد عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفاً على سبيل الشذوذ عند الجمع وفي احدى كذلك عند غير المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة قياس كالمضمومة ولا يستعمل واحد ولا احدى الا في التنييف او مضافا فيى نحو احدهم واحديهم ولا يستعمل واحد وواحدة في التنييف الا قليلا محمد

جواب لسؤال الذي يرد عليه من ان الاحد ليس من الاصول بل المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بيان اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير الى احد آه ايجى

ومنهم من يقول وحد عشر وواحدة عشرة واجرى الثاني على القياس خبيصى

يعني سقط التاء من العشرة ويثبت في النعت في المذكر ويعكس ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف الزيادة يشدد ويخفف وكلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني هندى

اى في المذكر والمؤنث لان المائة موضوعة بالتاء فلا يحسن الحاق التاء الاخرى للمؤنث ثم الحق الالف به لانهما من عدد الكثير فلذا يستوى فيهما المذكر والمؤنث وجيه

ولما كانت علة ترك التاء في الجزء الثاني لزوم اجتماع التأنيثين اورد عليه بان الجزء الثاني في احد عشر واثنا عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما فاجاب بما ترى محرم

وهو حذف التاء من الثاني في المذكر ...انما التاء في كلمة اثنتان عنه من اجتماع التأنيثين

جاء السائل فقال ان التاء في احدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونها في اثنتا عشرة غير مسلم من كونها من جنسين بل من جنس واحد فاثبت المقدمة الممنوعة محمده

تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث

(وتميم تكسر الشين) عند التركيب (في المؤنث) اي من عشرة تحرزا

عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة

او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها

وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول (عشرون

واخواتها) بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب

محلا بمقولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين

(فيهما) اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية و

تقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر (احد وعشرون

في المذكر (احدى وعشرون) في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة

ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة

التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم

بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما

بما عداهما فقال (ثم بالعطف) اي عطف تلك العقود على الزائد

عليها كائنا ذلك الزائد (بلفظ ما تقدم) من اسماء الاعداد

بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان

او ثنتان والعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر ثلث وعشرون

قوله عقود ثمانية اي عشرون ثلثون اربعون خمسون ستون سبعون ثمانون تسعون

نبه الشارح بهذا الى انها كما يقال لهذه الالفاظ اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون وهو اصطلاح اخر شرح

وهذا التفسير اشارة الى ان قوله احد وعشرون عطف على عشرون واخواتها بحذف حرف العطف م

والنكتة في اتيان المص بالاعداد على صورة الرفع حيث قال تقول واحد اثنان الخ مع ان القول يقتضي نصبها لفظا هي ان الرفع اصل

قوله ولما غير الخ يعني ان كل ما زاد على كل عقد يكون معطوفا عليه لكل واحد من تلك العقود والمعطوف عليه مفرد والواحد والواحدة لا يتغيران في حالة الافراد ولما غيرا فيما زادا على كل عقد خرجا عن قاعدة العطف بلفظ ما تقدم فلذلك خص القاعدة بما عداهما حيث بين حالهما في صورة العطف بذكرهما اولا ثم قال ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الخ

قوله ولما غيرا الواحد والواحدة آه بيان من الشارح لنكتة في تغيير المصنف لعبارته ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء عدد في كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتف ههنا بذكر الانتهاء الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج الى نكتة الزيادة ههنا وهي انه لما غير الواحد والواحدة اه خلاصه شرح

والمراد من اللفظ المتقدم بعينه ههنا الواحد والواحدة فانهما متقدمان مما عداهما في اسماء العدد

حال من المعطوف عليه المفهوم او صفة للعطف اذ تصادق المعطوف عليه بشيء يوجب تصادق العطف

في المؤنث هكذا (الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين وتقول

فيما زاد على تسعة وتسعين (مائة والف) في الواحد (مائتان والفان

في التثنية (فيهما) اي في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما (ثم) تقول

فيما زاد على مائة والف وما تفرع عنهما (بالعطف) اي بعطف الزائد

عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا (على) صورة

(ما تقدم) من اسماء الاعداد من غير تغير وتبديل فتقول مائة وواحد

وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة

ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون

رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان

وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون

امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا

الحال في تثنية المائة والالف وجمعهما ويجوز ان يعكس العطف في

الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا (و) الاصل (في ثماني عشرة

فتح الياء) لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر (وجاء

اسكانها) اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب

(وشذ حذفها) اي حذف الياء (بفتح النون) لانها اذا حذف فالوجه

بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي

قوله على ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة واثنان ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة واحد مائتان الف واثنان في المعلوم معدود وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استأنفت العمل فيكون من كل الف الى تمام الف آخر كما مر اول العدد الى الالف بعطف الالف على ذلك العدد النيف عليه نحو واحد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف ان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما ناف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسما مستأنفا وهكذا لا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ كل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال فاقتصروا على الالف فقالوا عشرة آلاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف الى الف الف والفان والف الف وثلثة آلاف والف الف الى الف الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة والف ولا اثنتي عشرة مائة بل مائتين والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف شيخ رضي

اذا كان مستعملا في المؤنث على الاكثر على القياس على سائر المركبات نحو خمسة عشر وغيرها الجبيصي

او لانه لما سقطت الهاء من ثمانية بقيت الياء مفتوحة حاشيه

يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعي زيادة استثقاله فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة
لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها و
ابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
(ومميز الثلثة الى العشرة) والثلث الى العشر (مخفوض) اى مجرور
و(مجموع لفظا) نحو ثلثة رجال (او معنى) نحو ثلثة رهط اما كونه
مخفوضا فلانه لما كثر استعماله اثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود
العدد (الا في ثلثمائة الى تسعمائة) استثناء من قوله مجموع لانهم
لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته (وكان قياسها) ان يجمع
فيقال (مأت او مئين) لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر
السالم وهو مؤمنون والثاني في صورة جمع المؤنث السالم وهو مأت
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين
فلم يبق الا مأت لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء
بعدما تعود المجيء بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر (ومميز احد عشر

قوله مخفوض واجاز سيبويه النصب في الشعر والفراء مطلقا وهذا اذا كان المعدود جامدا واذا كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهو اضعفها لاستعمالها حينئذ استعمال الاسماء — شرح تسهيل

والجمع المعنوي اما اسم جنس كالتمر والعسل والماء و اسم الجمع كالرهط والقوم — شيخ رضي

ورهط بفتح الراء وتحركه فانه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امرأة او اسم جنس كتمر والعسل وقل كونه جمعا صحيحا واذا لم يكن التمييز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع الكثير يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقوله تعالى ثلث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود السنابل — حاشيه

اى اسقاط التاء في ثلثة واخواتها واجب اذا اضيف الى مائة واثباتها واجب اذا اضيف الى الالف لان مميزها في الظاهر لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر — سيلكوتي

فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون غير جائز اصلا ولا يجوز ثلث مسلمين ولا ثلث سنين فكيف يقال القياس مئين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون وفيه — هندي

علة لمقدر انما كان القياس فيها ان يجمع احد الجمعين لان المائة ... — م

من باب ارضين وقد يقال في توجيه مجيء نحو ارضين على وجه الشذوذ ان الواو والياء والنون فيها عوض عن التاء للتأنيث فهما ليست بجمع في الحقيقة وانما هو في الصورة — وجيه

الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) اما نصبه
في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي
في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما
فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد
عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج
امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء واحدا وانما جوزوا
ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لم يطرد
بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
ليكون الفضلة قليلة (ومميز مائة والف) ومميز (تثنيتهما) ومميز
(جمعه) اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال تثنيتهما لان استعمال
جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلث مأت رجل كما
يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
(مخفوض مفرد) لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد
ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب
القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها
الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
(واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ) المعبر به عنه (مذكرا كلفظة الشخص

قوله وانما جوزوا جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم كرهوا امتزاج المميز بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما ترى — محرم

ولا يذهب عليك ان كراهة شيء لعلة لا ينافي تجويزه لعلة اخرى — حاشيه

اى افراد تمييز احد عشر فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع — رضا

ولكون المفرد اخف كقوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا، وقال عليه السلام ان لله تعالى تسعة وتسعين اسما، وعن بعضهم جواز عندي عشرون دراهم وقد جاء عشرو درهم بالاضافة وحذف النون — خبيصي

وان استعمل في المراتب كما يقال مراتب المئين والمأت كالالف وانما قيد بذلك لان استعمالها مع مميزها بدون الاعداد واقع — محمد افندي

هذا الوجه انما يتم لو لم يجز مأت رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مأت قال الرضي وان لم يكن له مائة مضاف اليها ثلث واخواتها جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مأت رجل — عصام

لكراهتهم جمع مميز العدد الكثير كالف درهم وثلث آلاف درهم وقد جاء جمعا ومنه قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين باضافة مائة قياسا على ثلثة وبابها كما قيست عليها في الاضافة وعلى قراءة غيرهما بتنوين مائة على بدلية سنين من ثلثمائة وعلى عطف البيان وقد جاء منصوبا مفردا كقول الشاعر: اذا عاش الفتى مائتين عاما ❊ فقد ذهب المسرة والفتاء — خبيصي
وفي بعض النسخ فقد ذهب اللذات والصباء

اذا عبرت به عن المؤنث (او بالعكس) بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر (فوجهان) اى ففى العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث شخص اعتبارا بالمعنى (ولا يميز واحد) وواحدة (و) لا (اثنان) واثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه فلا يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما لا يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين (استغناء بلفظ التميز) اى الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدية والاثنينية (عنهما) اى عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى (مثل رجل ورجلان) فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنى عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية فى مميز سائر الاحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام

مفعول له لنفى الفعل بحذف فصار منفيا لا للفعل المنفى اى تركوا تميز واحد واثنين مخافة لزوم الاستغناء ولا يتوجه النفى الى القيد كما اشار اليه الشارح بقوله ويطرحون آه ح ه ع

اندفع بهذه العناية ايراد الرضى بان هذا التعليل لا يستمر فى نحو واحد رجال واثنا رجال سلكوتى

على صيغة اسم المفعول وليس المراد بالتميز ما هو الظاهر عنهما الاصطلاحى لعدم الاستغناء قدقى

قوله هب ان آه فيه اشارة الى ان الاعتناء لجواز افادته التأكيد كما فى اله واحد والهين اثنين

قوله فان قلت هب حاصله ان المدعى عام كما مر والدليل خاص لانه لا ينتهض فيما اذا ورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح لتميز لكونه مبينا للجنس ولذا جاء فى قول الشاعر ثنتا حنظل والاستغناء بلفظه لعدم فهم الاثنينية منه حاشية س

بمعنى حسب من افعال القلوب وفاعله مستتر فيه وهو انت ويتعدى الى مفعولين ولا يبنى ماض ولا غير منه محاسه

جواب الاول باثبات المقدمة الممنوعة ويحتمل ابطال السند وهو انه لا يجوز ان يكون المميز مفردا ههنا لانهم لما التزموا آه خلاصه سراج

سند للمنع والدليل على جواز كون مميز الاثنين مفردا ومن المنع ذكر الرضى نحو واحد رجال واثنا رجال عصام

قوله ينبغى آه يعنى ان اللائق بالقياس ان يعتبر فى الاثنين المثنى رعاية للموافقة بمميز سائر الاحاد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح لتميز الاثنين قياسا وما وقع فى الشعر شاذ للضرورة عبد الحكيم

انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اى بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة الاثنينية اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التى هى اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون (لافادته) اى لافادة لفظ التميز (النص المقصود) اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح (بالعدد) اى بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة (وتقول فى المفرد من المتعدد) اى فى الواحد من المتعدد (باعتبار تصييره) اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد (الثانى) فى المذكر فقوله الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا (والثانية) فى المؤنث على هذا القياس وهكذا (الى العاشر) فى المذكر (والعاشرة) فى المؤنث (لا غير) اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين

والمراد بقوله فى المفرد من المتعدد المفرد المشتق من لفظ المتعدد كثالث فانه لفظ مفرد وهو مشتق من متعدد وهو الثلثة وكذلك الرابع من الاربعة يعنى بالمفرد اسم الفاعل المشتق من لفظ المتعدد المفرد اى المتعدد الذى لا بتركيب محمد افندى

يعنى بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت فى الاصل لمجرد العدد كما تقول ثلثة نصف ستة ثم استعمل فى المعدودات كما فى رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فاذا اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد الذى هو اول تلك الالفاظ الاثنى عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى الواحد منهم مع حفظ الترتيب العددى فذلك على وجهين احدهما ان يقصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اى درجته التى هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث اى الواحد من الثلثة والثانى اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثانى ان يقصد الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى الدرجة التى تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التى تحت درجته ممحوة زاهبة الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو ثالث اثنين اى واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبنى من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثانى واحد اى مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمعمول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشىء اذ المعنى انه مصير مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه رضى الدين

ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها (و) تقول في المفرد (باعتبار حاله) اي مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير (الاول والثاني) اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر (والاولى والثانية) في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا (الى العاشر والعاشرة والحادي عشر) في المذكر (والحادية عشرة) في المؤنث (و) كذلك (الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة) واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون (ومن ثمه) اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما (قيل في الاول) اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره (ثالث اثنين)

بيان حاله بمعنى انه واحد من المتعدد من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلثة او الاربعة — وجيه الدين

عنه مقول كيف عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا نسبة لذاته ومقول الفعل هو التأثير في الغير

قوله اي مرتبة من المتعدد في نفسه لا بالنظر الى العدد تحته فيصح مقابلته باعتبار التصيير فان حاله بالنظر الى ما تحته — عبد الحكيم

بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ما قبله — عبد الله افندي

مقول القول مرفوع الحكاية منصوبة تقديرا عطف على الثاني والثانية من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد وهو جائز بالاتفاق — زيني زاده

لما غير المص قوله الواحد الى الاول والواحدة الى الاولى اراد الشارح ان يبين وجه العدول — محرم

بخلاف الاول والاولى فانهما لمرتبة معينة من العدد ولفظا الواحد والواحدة ليسا كذلك — محمد افندي

فتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات الحادي عشر في المذكر فهو عطف على الاول لا على العاشر وكلا يلزم تعدد الغاية — هندي

قوله والحادي عشر فقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وقلب الواو لتطرفها فتسكن الياء فيه وكذا في الثاني عشر مع انهما مركبان كما مر في معدي كرب — رضي

ولما كان حكم اسم العدد في التذكير والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد الشارح ان يبين — ايوبي

ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذ هو عنها من الاصول السابقة — محرم

بالاضافة الى الانقص بدرجة (اي مصيرهما) اي الاثنين ثلثة (من قولهم (ثلثتهما) بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة (و) قيل (في الثاني) اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله (ثالث ثلثة) او رابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة الى العدد يساوي عدده او يكون فوقه (اي احدها) لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا (وتقول) في اضافة ما زاد على العشرة (حادي عشر احد عشر) باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء (على) الاعتبار (الثاني) وهو اعتبار بيان الحال (خاصة) لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت (وان شئت قلت) في اداء هذا المعنى (حادي احد عشر) بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول (الى تاسع تسعة عشر) فتعرب الجزء (الاول) من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب (المذكر والمؤنث) ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي (المؤنث ما فيه) اي اسم كان فيه (علامة التأنيث لفظا) اي ملفوظة

٩٩ ولا بد من ان يكون المضاف اليه اقل بواحد من العدد الذي اشتق منه اسم الفاعل ليفهم منه ذلك المعنى — عرب
محمد واني

ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احد تلك الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه في مرتبة اولا اراد الشارح ان يقيده بحيث يندفع عنه ذلك التوهم استدركه بما ترى — ايوبي

يجوز ارادة المبدأ والمنتهى من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ — عصام

اي عند العقل اذ الظاهر ان يقال اول العشرة وثاني العشرة الى عاشرها واما الاستعمال فغير واقع — عبد الحكيم

ولم يقل بالاعتبار الاول لعدم فعل اشتق منه اسم الفاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة — متوسط

حال من الاعتبار الثاني وللمبالغة او مصدر لفعل محذوف اي خص الاعتبار الثاني خصوصا والجملة حال او معترضة — عباب

باضافة المركب الى المركب وبني الجميع للتركيب فيتجاوز العشرة بهذا الاعتبار اي اعتبار الحال — جبيصي

الفاء عاطفة وتعرب مضارع مخاطب من الافعال مجزوم تقديرا بان لانه لما التقى الساكنان احدهما سكون الباء والثاني سكون لام التعريف حرك الباء بالكسرة دفعا للساكنين فصار الجزم تقديريا — زيني زاده

وان شئت حذفت اول الثاني ايضا وقلت حادي عشر والاكثرون على بنائهما لقيام ثاني الثاني مقام الثاني الاول وقيل باعراب الاول وبناء الثاني فيقال هذا ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر وقيل باعرابهما — جبيصي

قوله المذكر والمؤنث هذا تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير والتأنيث كتقسيمه الى المعرفة والنكرة — وجيه الدين

ث وَالْمُؤَنَّثُ السَّمَاعِيُّ سِتُّونَ

العين والاذنان والنفس والدار والدلو
والسن والكتفان وجهنم وسعير وعقرب
والارض والاست والعضدان والجحيم والنار
والعصا والريح واللظى وبئران والغول
والفردوس والفلك وعروض والذراع وثعلب
والملح والفأس والوركان والقوس والمنجنيق
وارنب والخمر والبئر والفخذان وذئب
وفهد وعرب والعين الينبوع والدرع والقدمان
وكبد وكرش وسقر والحرب والنعلان
وفرس وكأس وافعى والشمس والعقبان
والعنكبوت والموسى واليمين واصبع الانثيان والرجل
والسراويل والشمال والضبع والكف والساقان

جمعها ابن الحاجب في قصيدة

ع التاء قد يكون للفرق بين المذكر والمؤنث في الاسم كشيخ وشيخة او في الصفة كقائم وقائمة او بين الواحد والجنس كتمر وتمرة او بين الواحد والجمع كبغال وبغالة او بين الواحد والجمع وتكون علامة للجمع ككماء وكماة او لتاكيد الصفة كعلامة او لتاكيد التانيث كنعجة او العلامة العجمة كجواربة في جمع جورب او علامة النسبة كالمغاربة او للعوض عن حرف محذوف كفرازنة في جمع فرزان اصل فرازين او عن ياء المتكلم في يا ابت يا امت او لتاكيد الجمع كجمالة خبيصي

ق قوله بازائه ذكر ولو قال الحقيقي ذات الفرج كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي انتهى كلام الرضي لكن مادة النقض غير محققة فلذا قال اولى عبد الحكيم

ب يدخل فيه ما لا يكون بازائه شيء او يكون لكن لا يكون ذكرا كظلمة فان مقابلها النور وليس بذكر او يكون بازائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة فكلها مؤنث لفظي محشّى

كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية (او تقديرا) اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية (والمذكر بخلافه) اي اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا (وعلامته) اي علامة التانيث (التاء والالف) حال كونها (مقصورة) كسلمى وحبلى (او ممدودة) كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهن (وهو) اي المؤنث (حقيقي ولفظي فالحقيقي ما) اي اسم (بازائه) اي في مقابلته (ذكر من) جنس (الحيوان كامرأة) في مقابلة رجل (وناقة) في مقابلة جمل (واللفظي بخلافه) اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه (كظلمة) مثال للتانيث اللفظي حقيقة (وعين) مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه (واذا اسند الفعل) بلا فصل كما هو الاصل (اليه) اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا

واحترز به عن المضمر نحو الشمس طلعت فان التانيث فيه واجب عباب

انت مختار بين اتيان التاء وعدمها وتذكير الفعل وعدمه اعتبار جهتي التانيث وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى عباب

ث ما لم يكن علما لمذكر نحو طلحة فانه لا يقال جاءت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء ثم ان المؤنث اللفظي قد يكون حيوانا نحو حمامة ودجاجة وقملة ونملة فيستوي الامران فقول من قال ان تانيث قالت في قوله تعالى قالت نملة دال على انها كانت انثى غير مستقيم وان استحسنه ضعفة النحويين قال المص في الايضاح اذا جاز هذه حمامة ذكر وثلث من البط ذكور مع التصريح بالذكور فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا نعم يتم ذلك على قول ابن السكيت ولا يجوز تانيث فعل المؤنث اللفظي اذا كان المذكر علما له اولا فتانيث نملة عنده كتانيث طلحة سيالكوتي

ب هنا تخصيص لما قبله اي يجوز حذف التاء ومنه اي من غير الحقيقي خبيصي

٧ يعني اذا اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظي يجب ان يكون الفعل بالتاء ايوبي

٨ حيث قال اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل متوسط

٨ قوله وجعل بعض الشارحين فعنده قوله وانت في ظاهر آه ناسخ لقوله اذا اسند الفعل اليه فبالتاء وعند الش مخصص به ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره في بقاء العام بعد الاخراج حقيقة كما بين في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج بعض ما يتناوله عبد الحكيم

ب يعني اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقي نحو ضربت فاطمة او اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظي نحو عين جرت فحكم كله وجوب الحاق التاء محرر

او مضمرا (فبالتاء) اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله (وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع هذا الالتباس (وحكم ظاهر الجمع) لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا (غير جمع المذكر السالم) لانه لو كان جمع المذكر السالم

لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت (مطلقا) اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال (حكم ظاهر غير) المؤنث (الحقيقى) فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال (وضمير) جمع الذكور (العاقلين) اى جمع المذكر العاقل من جموع التكسير (غير الجمع المذكر السالم) فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت (فعلت) اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت (وفعلوا) اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجموع (والنساء والايام) اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر غير العاقل (فعلت وفعلن) اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة و ضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجرى

(٧) تعليل لمقدر انما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم فانهم آه

(٨) لكونها علامة عليه والمقصود ان التاء وان لم تكن ضميرا فهى دالة عليه فلذا قامت مقامه عبد الحكيم

(٩) وفعل كضمير الغائب قليلا كقولهم هو احسن الفتيان واجمله اذ هو بمعنى احسن فتى خبيصى

(١٠) شروع فى بيان جمع المكسر المؤنث وفى الجمع من غير العقلاء ايوبى

(١١) اى ضمير نحو النساء من جموع المؤنثات على طريق عموم المجاز او على ارادة الصفة المشهورة من لفظ النساء كما فى نحو لكل فرعون موسى والمراد فى حكمها من المؤنثات اللفظية والمعنوية وكذا التأويل فى قوله والايام اى ضمير نحو الايام فلكونه من الجموع المذكر غير العاقل هندى

(١٢) قوله وما يماثلها يعنى ان المراد بالنساء اشهر اوصافها وهو جمع المؤنث لان هذا الحكم غير مختص بالنساء وكذا الحال فى الايام فيكون من قبيل لكل فرعون موسى

(١٣) قوله فى كونه جمع المؤنث الحقيقى والمجازى جمع تكسير او سلامة نحو النساء والزينبات والدور والظلمات والقرينة على ارادة هذا المعنى من قوله والنساء سيالكوتى

(١٤) وانما ترك المصنف مثاله لانه علم من قوله والنساء بطريق الاولى فانه اذا جاز فى جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء الذكور ايراد النون كان جوازه اذا انتفت الذكور والعقلاء اولى محشيه

مجرى غير العقلاء (المثنى ما لحق آخره) اى آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات (الف) حالة الرفع (او ياء مفتوح ما قبلها) اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة (ونون) عوضا عن الحركة او التنوين (مكسورة) لئلا تتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون (ليدل) ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال ان هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين (على ان معه) اى مع مفرده (مثله) فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل (من جنسه) اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم

قوله اى آخر مفرده قيل يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال والجواب ان قيد الحيثية فى تعريف امور الاعتبارية معتبر كما تقرر فى محله فالتعريف ما لحق آخر مفرده من حيث انه لحق فلا نقض نعم يرد عليه انه اذا اعتبر قيد الحيثية فلا حاجة الى تقدير المضاف او تقدير مع لواحقه وهذا التوجيه احسن عبد الحكيم

فحينئذ يكون التثنية مجموع المفرد والالف والياء والنون

اى وان لم يكن احد الامرين بل يترك على ظاهره حاشية

فلم يكن التعريف جامعا لعدم صدقه على شئ من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد وهو من الاغيار محمد افندى

قد يكون عوضا عنهما الا انه لا يكون عوضا عن الحركة والتنوين معا ابدا فان قولك الرجلان النون فيه عوض عن الحركة فى الواحد وهو الرجل ولم يكن فيه تنوين وقد يكون عوضا عن التنوين نحو عصوان فان مفرده شبيه بالتنوين بدون الحركة لفظا فهو عوض عن التنوين فقط وقد يكون عوضا عن الامرين كمسلمان فان فى مفرده وهو مسلم حركة وتنوينا والنون عوض عنهما شرح اللباب

قلت الظاهر ان الالف والياء عوض عن الحركة خواقى قلت هذا مذهب الكوفيين وعند البصرية لا يجوز تنوين الالف لعدم قبول الحركة

وفتح النون لغة فى المثنى منه قول الشاعر على احوذيين استقلت عليهما وقد يضم النون روى عنهم هما خليلان خبيصى

وحكى الكسائى ان فتحها لغة وقال ابن جنى فتحها بعضهم فى الثلاثة قال الشيبانى من العرب من رفع النون اذا كان بالالف واما بالياء فلا يجوز وعن ذلك قول فاطمة رضى الله عنها يا حسنان ويا حسينان سيالكوتى

بمعنى ان ضمير ليدل يحتمل ان يرجع الى اللحوق الذى فى ضمن لحق وان يرجع الى الالف والنون والياء باعتبار اللاحق والمجموع محرره

اشار الى دفع ما اورده فى حواشى الهندية على ارادة اللحوق وهو ان اللحوق يشمل النون ايضا ولا دلالة لها على ذلك وجيه

باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد
به طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين
للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين
هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس
قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم باول
الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك الحال في الشمس بالنسبة الى القمر
فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية
للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به
ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف
فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة
حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى
بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى
بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة
استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك
في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر

كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والقمرين
للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله
تعالى عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين
او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم
ثم ثنى ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب
الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب
على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقرين
من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين
اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجرى عليهما الوصف
المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة
بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم ثنى
ذلك الاسم — مطول

في جواب هذا السؤال بمنع الجريان وصدق هذا الكلام
عليه بان نقول لا مسلم ان الاب والام معان مختلفة
حتى لا يجوز التثنية فيها لانه جازاه — محرم

في جواب هذا الابطال بمنع ملازمة الشرطية القائلة
لو جاز الاعتبار هناك للزم جوازه يعني لا نسلم لزوم
هذا الجواز — محرم

يعني ان هذا الاعتبار صحيح وبهذا الاعتبار صحت تثنية
الاعلام المشتركة كما ذهب المص ايضا الا ان المصنف
اختار عدم جواز تثنية المشترك كالقرء مثلا فلا
يعتبر هذا التاويل في القرئين وذلك انه اختلف فيه وذهب
الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز التثنية بمجرد
الاتفاق في اللفظ دون المعنى وقال الاندلسي في
العينان في عين الشمس وعين الميزان وذهب المص
الى عدم جوازه كذلك لانه لم يوجد مثله في كلامهم بالاستقراء — وجيه الدين

قوله لا شبهة في صحة لان هذا استعمال اللفظ في المعنى
المجازي ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي — عبد الحكيم

في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي تلحقه علامة
التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق
اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال (فالمقصور)
اى الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه
ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس (ان كان الفه
منقلبة عن واو) حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل
ولم يمل كالوان في المسمى بالى (وهو ثلاثي) اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثي
اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه (قلبت
الفه (واوا) اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما
فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل (والا) اى وان لم يكن كذلك بان كان
الفه من ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل
او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة
احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى
(فبالياء) اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف (و) الاسم (الممدود
ان كانت همزته اصلية) اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
(تثبت) الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء

قوله وهو ما في آخره الف مفردة اه احترز بقوله
مفردة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله
لازمة عن الف زائد في الوقف فانها لا يصير زائدا
بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف
— عصام الدين

هذا بيان لوجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي
يحتمل المعنيين الاول —

قوله لانه ضد الممدود اه اى مشتق من القصر المتعدي
مصدر قصره يقصره بمعنى ضد المد والحبس واما
القصر كعنب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر
ككرم لا يمكن بناء المقصور منه —

الظاهر كعصا والى بدل قوله كعصوان والوان في المسمى
بالى فان عصوان والوان مثالان للتثنية لا للمقصور
الفه منقلبة عن واو حقيقة وان يورد كعصوان
والوان بعد قوله قلبت الفه واوا — عبد الحكيم

اورد المثال من عديم الاصل فان الالف في الاسماء العريقة
في البناء كمتى واذا والى لا اصل لها وفي الاسماء المتمكنة
لها الاصل وهو محل الاعراب وهو قد يكون معلوما
وقد لا يكون معلوما —

فجعل الى على مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول
ولم يمل واميل وكان الامالة سبب تمييز انقلاب
الالف عن الياء فان الرضي شرط في قلب عديم الاصل
ومجهوله ياء ان كان مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك
سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء — فاضل محشي

وانما فسر بقوله غير ما فيه اربعة احرف ليخرج ثلاثي
مزيد فيه — رضا

انما المراد بالثلاثي المعنى اللغوي اى ذو ثلثة احرف
لا الاصطلاحي وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلثة —

لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان (وان كانت) الهمزة (للتأنيث) اى منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها كان حمرا ا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة (قلبت واوا) فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه ونحوهما صححت فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا (والا) اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي (فالوجهان) المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الارداان بالهمزة اورداوان بالواو ولكن المشهور ردايان

في تثنية حمراء في حالة الرفع وفي النصب حمراوين كسمرا وين لكون الواو اقرب الى الهمزة من الياء لمماثلتها الهمزة في تعويضها عن الهمزة في مثل قولهم أقتت ووقتت وقد جاء قلبها ياء لخفتها واثبات الهمزة في الشذوذ جبيبي

لانها من اقصى الحلق الذي لا مخرج بعده لكونها من الحروف الشديدة ولذا تبدل في الاكثر ايوبي

ولما توجه عليه ان حال الهمزة الاصلية كذلك يثبت تلك وقلبت هذه اراد ان يشير الى علة تقتضي القلب ههنا شرح

اى الهمزة بان لا تقلب واوا عند البعض كما تثبت في الاصلية والمصنف سلك مسلك الجمهور وهو قلب الهمزة للتأنيث واوا وجوبا شرح

قوله بان تكون للالحاق آه لم يقل وزائدة مع انه الموافق لما تقدم من قوله غير زائدة لا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة في الممدود لا تكون الا للالحاق بخلاف الزيادة في المقصور فانها لا تكون للالحاق وللتكثير كما مر سياكوتي

الفاء جزائية والوجهان مرفوع مبتدأ خبره محذوف اى جائزان او خبر لمبتدأ محذوف اى فحكمها الوجهان او فاعل جاز المقدر وعلى التقادير فالجملة مجزومة المحل جزاء الشرط والجملة الشرطية مرفوعة المحل عطف على الجملة الشرطية السابقة القريبة او البعيدة ذيني زاده

هذا اولى من القول بزيادة الهمزة للالحاق لان الزيادة بحرف العلة اليق چاربردي

ويفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق او لا في مثل علباء هو الواو والياء ثم عوض عنه الهمزة محمد

بالياء (فكان) ينبغي ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر منه للام لكنا قد تصفحنا كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء (وتحذف نونه) اى نون التثنية (للاضافة) اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان (وحذفت تاء التأنيث) التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان (في خصيان واليان) على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا تقع في حشوه وقيل خصى والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي ❀ المجموع مادل ❀ اى اسم دل (على) جملة (آحاد مقصودة)

اسى ككساء او عن الجاري مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد خص بالقلب وعبارة اللباب موافقة لما في المتن هكذا نقل عن الشارح

فلا يدل على تخصيص جواز القلب بالياء في رداء فضلا عن ان يكون مشهورا محمد

اى ما وقع في شرح الرضي فيشمل رداء الذي حكم السيد السند باشتهاره ولكن لم يقل الرضي
هذا مسئلة من مسائل المثنى وكنا عند التعريف

ولما وقع بعض التثنية على خلاف القياس وبقي باقيها على القياس اراد المص ان يبين ما وقع على خلاف القياس محرره

اى آخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتاء التأنيث لا يقع في حشو والاولى ان يقول ان لا تحذف عن المثنى عصام

كقول عنترة فان الفحل تنزع خصيتاه فيصبح جافرا فرح جبيبي

قوله صارتا اى الخصيتان في العبارة استخدام فان المراد من لفظة الخصيتين في قوله كل واحدة من الخصيتين معناها ومن ضمير صارتا لفظة الخصيتين سيالكوتي

فكما لا يقع في وسط المفرد تاء تأنيث لا يقع في وسطه وافية

قوله وقيل خصى والى اى خصيان واليان تثنيتهما لا تثنية خصية والية فلا يكون من باب حذف التاء وجيه الدين

اى من اللغتين اللتين بالتاء فلم تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيين واليين بغير التاء فيهما فيكون الحذف مبنيا على اللغة القليلة والتاء مبنيا على الكثيرة وهذا مراد هذا القائل ولكن ضعفه الشارح ايوبي
يشير الى ان على متعلق بدل

اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم (بحروف مفرده) اى بحروف هى
مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد كما كون
تلك الحروف ملتبسة (بتغير ما) بحسب الصورة اما بزيادة او بنقصان او
اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف
مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى قوله بتغير ما جمعا
السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء
فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس
يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد
تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة
وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا
قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد
استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرجت
اسماء الجموع والعدد (فنحو تمر) مما الفارق بينه وبين واحده التاء (و)
نحو (ركب) مما هو اسم جمع (ليس بجمع على الاصح) بل الاول اسم جنس
والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع و
الفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع

المتبادر من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس — عصام

قوله واسماء الاجناس التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها للدلالة على الآحاد واما التى لا فرق بينها وبين واحدها فانها تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل — عبد الحكيم

قوله فانها وان لم تدل فالمراد بالدلالة الدلالة فى الجملة سواء كان وضعا فقط كما فى الجمع المستعمل فى الواحد نحو شاب مفارقه او فى الاثنين نحو قلوبكما او استعمالا فقط كما فى اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا كما فى الجموع المستعملة فى معانيها الحقيقية ولو اريد بها الدلالة وضعا كما فى تعريف الفصل خرج اسماء الاجناس بقوله على آحاد — سيالكوتى

انما الحقيقة على ما هو المقصود عن الاصل لانها وان دلت على الآحاد فى الجملة لكن تلك الآحاد ليست بمقصودة بنفس الحقيقة واذا قصدت بها الافراد على ما وقع عليه الاستعمال تخرج بقوله بحروف مفرده بان اخذت حروف مفرده وعبرت بتغير ما اذ لا مفرد لها اما اسماء العدد واسماء الجمع فظاهر واما اسماء الاجناس نحو تمر فلانها لو كانت مفردات لكانت جموعا لتلك المفردات ولو كانت جموعا لم يجز عود الضمير اليها — وجيه الدين

لان مفرده معرب بالحركة وتام بالتنوين بخلاف صيغة الجمع — محرم

فانه بحسب الوضع يدل على جميع الناس وما دون العشرة من الرجال — قاموس

فسر النحو بذلك لا لمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الآحاد استعمالا واما اسم الجنس الذى لا فارق له وهو ما لا يتميز آحاده فى الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه لعدم دلالته على الآحاد وللتنصيص على محل الخلاف قال الذى لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء وليس بجمع اتفاقا — عبد الحكيم

فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على
الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى لها آحاد
من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم
فليس بجمع بالاتفاق (و) نحو (فلك) مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة
(جمع) لصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان
جمعا ضمة اسد (وهو) اى المجموع نوعان (صحيح ومكسر فالصحيح) اى
الجمع الصحيح تارة يكون (لمذكر و) تارة يكون (لمؤنث ف) الجمع الصحيح
(المذكر ما لحق آخره) اى آخر مفرده (واو مضموم ما قبلها) فى حالة الرفع
(او ياء مكسور ما قبلها) فى حالتى النصب والجر (ونون) عوضا عن الحركة
او التنوين على سبيل منع الخلو (مفتوحة) لتعادل خفة الفتحة ثقل
الواو والضمة (ليدل) ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق (على
ان معه) اى مع مفرده الواحد من حيث معناه (اكثر منه) ولم يقل من
جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل
الفعل فى المفضل عليه والاكثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون

يعنى ان اسماء الاجناس التى لها آحاد من تركيبها كتمر ونخل جمع

لكنه اعتبر الضمة والكسرة فى المجموع عارضتين وفى الواحد اصليتين فيحصل التغير بهذا الاعتبار — هندى ب

ولو قيل انه لفظ مشترك او اسم جنس لكان اجود فان تغير الحركة المفروض امر مستبعد والاشتراك واطلاق اسم الجنس كثير شايع — حواشى حسنى

كما اذا استعمل مفردا كما فى قوله تعالى فى الفلك المشحون فانه مفرد لاتصافه بالمفرد الذى هو المشحون — ايوبى

كقوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا

والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع — تكملة

وانما فسره بقوله تارة لئلا يتوهم من العطف بالواو انه يكون لمذكر ولمؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما فى المفصل — عبد الله ايوبى

قوله فالجمع الصحيح المذكر اى المذكر مفرده بقرينة السابق وفيه تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال بالوصف ايضا ولم يفسر قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة الحذف اعنى المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام فى بيان المجموع لا فى بيان المذكر المجموع — محرم

لفظا نحو مسلمون او تقديرا نحو مصطفون وكذا الحال فى مكسور ما قبلها — سيالكوتى

قوله عوضا الخ يعنى انه يجوز الجمع بينهما بان يكون عوضا عنهما وكذا هذا القيد مراد فى المثنى وذلك انهم ذكروا ان النون عوض عن الحركة والتنوين فى نحو ضاربين لوجودهما فى ضارب وعن الاول وحده فى نحو الضاربين اذ لا تنوين فى نحو الضارب وعن الثانى وحده فى نحو ضاربى اذ هو الساقط دون الحركة — وجيه الدين

محققا وعلى سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار (فان كان آخره) اى آخر مفرده (ياء) ملفوظة كالقاضى ومقدرة كقاض (قبلها كسرة حذفت) اى الياء (مثل قاضون) جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذف كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين (وان كان آخره) اى آخر الاسم الذى اريد جمعه (مقصورا) اى الفا مقصورة (حذفت الالف) لالتقاء الساكنين (وبقى) بعد الحذف (ما قبلها) اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه (مفتوحا) ولم يغير ليدل الفتحة على الالف (مصطفون) فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف لالتقاء الساكنين (وشرطه) اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته (ان كان) ذلك الاسم (اسما) اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه (فذكر علم) اى فكونه مذكرا علما (يعقل) من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف

قوله كان قبل الالف اشارة الى ان قبلها ظرف مستقر صفة لما والى ان الضمير المجرور راجع الى الالف تكملة

اى على ان فى آخره الفا حذفت لعلة فان غيرت من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الفا عبد الله ايوبى

وهذا اى مصطفون وحيلون رفعا ومصطفين نصبا وجرا عند البصريين واما الكوفيون فيلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص فيضمون ما قبل الواو ويكسرون ما قبل الياء خبيصى

اى شرط ما جمع بالواو والياء والنون او شرط بيان هذا الكلام او شرط هذا النوع من الجموع هندى

قوله اى شرط اسم اريد جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى فى الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون لجانب اللفظ لان ضميره ان كان راجعا الى الاسم الذى اريد جمعه لا يلزم الاستتار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف اى ان كان مفرده م

اعلم ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده فى الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط فى مثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم اى اذا اردتم الصلوة فاغسلوا الآية من نتائج الافكار

قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر قال الرضى هذه العبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبر لقوله شرطا لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اى فهو علم فيخلو الجملة عن ضمير راجع الى المبتداء الذى هو شرط مع انه لا معنى اذا لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التى هى قوله فمذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء فى خبر المبتدا مع خلوه عن معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش والثانى ان الشرط كونه مذكرا وليس فى الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر ضرورة كقولك انك ان يصرع اخوك تصرع فلا يقال زيد ان لقيته يكرمك

فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها (وشرطه) اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح (ان كان صفة) من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول (فمذكر يعقل) اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر (و) الشرط الثانى (ان لا يكون) ذلك الاسم الكائن صفة (افعل فعلاء) اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء (مثل احمر حمراء) الفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل ندلالته على الزيادة (و) الشرط الثالث (ان لا يكون) ذلك الاسم (فعلان فعلى) اى مذكرا غير مستو فى تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى (مثل سكران

لو قال بعلم مكان يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو نعم الماهدون اللهم الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو الماهدون مندرج فيما جمع بالتاويل هندى

قوله الشرط الاول آه جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متنابعة لما ذكره الهندى ان مناط الفائدة الوصف دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكون الكلام فى جمع المذكر فاضل عصام

الاضافة لادنى ملابسة اى افعل الذى مؤنثه فعلاء مثل احمر حمراء هندى

قوله ان لا يكون ذلك الاسم آه ثم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الوصف لعدم صحته فى قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث كما يجئ سيالكوتى

والحاصل ان الصفة نوعان احدهما ان المذكر والمؤنث متساويان والفرق بالتاء نحو عالم وعالمة والثانى ان يكون المذكر غير متساوية للمؤنث بل لكل منهما صيغة مستقلة كاحمر وحمراء وقال عبد الحكيم اذ الغالب فى الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت والغالب فى الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة والاستواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا فى كل منهما فكل صيغة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الجوامد فلذا لم يجمع هذا الجمع وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه يجبر نقصان عمله حيث لم يعمل فى المظهر كما جبر النقص بالواو والنون فى قلون وكرون والعضون انتهى ملخصا لمحرره

اذ معنى الصفة فى افعل التفضيل كاملة فاعطى الكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة وجيه

سكرى) فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث
لانه فيه بالتاء وعدمها (و) الشرط الرابع ان (لا) يكون الاسم المذكور
مذكرا (مستويا فيه) اى فى هذه الصفة بتأويل الوصف (مع المؤنث
مثل جريح وصبور) يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا
يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان
فيه مثل جرحى وصبرى (و) الشرط الخامس (ان لا يكون) الاسم
المذكور مذكرا ملتبسا (بتاء التأنيث علامة) كراهة اجتماع صيغتى جمع
المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس (ويحذف نونه) اى
نون الجمع (بالاضافة) لما مر فى التثنية (وقد شذ نحو سنين) بكسر السين
جمع سنة او بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض
بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما
علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة
كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ
منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه (المؤنث
اى الجمع الصحيح المؤنث (ما لحق) اى جمع لحق (آخره) اى آخر مفرده

لان التاء فيه علامة للمبالغة فلو حذفت التاء لزم
اللبس بين المبالغة وغيره هندى

قوله ويحذف اى يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف
نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما فى قوله الحافظوا عورة
العشيرة قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء فى الشواذ انكم
لذائقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب عصام

اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة
وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان اى الاضافة والنون معا هندى

قوله وقد شذ جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان
الارض والسنة ونحوهما جمعت هذا الجمع وهو الارضون
والسنون ونحوهما مع انتفاء الشرائط المذكورة
وهى كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة
شرطا واجاب عنه المص بقوله وقد شذ آه وقد تكلف
فى توجيهها ومحله ان الواو والنون والياء فيها ليست
للاعراب بل عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما فى
ارض او عن الاعلال والادغام كما فى سنة ومرة
وهى غاية السماعية متوسط

وانما قال الشارح بكسر السين تنبيها على انه ليس
بجمع سلامة فى الحقيقة وقد جاء سنون بضمها وهو
قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرون وقد جاء
فى بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلون وثبون
وليس بمطرد واما مكسور الفاء لم يسمع فيه التغيير
كعضين ومئين وفئين ولعل ذلك لاعتدال الكسر
بين الضم والفتح عبد الحكيم

وقيل ان الواو والنون فيهما لجبر ما حذف عنهما من تاء
التأنيث الثابتة فى سنة لفظا والمقدرة فى ارض
و ثبين وقلين وهما جمع ثبة وقل والاصل ثبوة و
قلوة فقلبت الواو الفا وحذفت والتاء كذا عند الجمع
فجمعا بالواو والنون جبرا لضعفهما من بقائهما على
[illegible] وحرون جمع حرة واوزون جمع اوزة

الالف (والتاء) (وشرطه) اى شرط الجمع الصحيح المؤنث (ان كان) مفرده (صفة
وله) اى لذلك المفرد (مذكر فان يكون مذكره) اى مذكر ذلك المفرد
(جمع بالواو والنون) لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل (وان لم يكن له)
اى لمفرده (مذكر) جمع بالواو والنون (فان لا يكون) فشرط صحة جمعيته
ان لا يكون (مجردا) عن تاء التأنيث (كحائض) لانه يقال فى جمع حائضة
حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس (والا) عطف
على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما (جمع) هذا
الجمع (مطلقا) اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع
طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء
المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى
لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات
وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة (جمع التكسير
ما تغير) اى جمع تغير (بناء واحده) من حيث نفسه وامور الداخلة
فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف
الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية
فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول
الجمعية واما التغيير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون

قوله لزم الالتباس ولم يعكس لمشابهته غير المجرد الفعل
فى اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث كالفعل فالحق به علامة
جمع المؤنث وهى الالف والتاء كما يلحق بفعل المؤنث ضمير
جمع المؤنث بخلاف المجرد بمعنى الثبوت والصفة الثابتة
لا يختص بزمان دون زمان وهى الجارية على الفعل مختصة
بزمان دون الزمان نحو الآن وغدا وجيه الدين

اشارة الى دفع توهم العطف على قريبه الذى هو قوله وان لم يكن
وعدم جواز العطف عليه لان قوله وان لم يكن من اقسام
الصفة وهذه الشرطية قسيمها

مفعول مطلق مجازى اى جمع جمعا مطلقا او مفعول فيه
الجمع بتقدير الموصوف اى زمانا مطلقا هندى

وناشئه اما راجع الى مصدره او راجع المفرد كما اشار
الشارح اليهما محاشيه

لحاصل مراد الرضى النقض لكلام المص يعنى ان قوله مطلقا
ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عن هذا النقض بان يقال انه يحتمل
ان يكون مراده بالمطلق هو المطلق الاضافى اعنى بالنسبة
الى الشروط المذكورة يعنى انه جمع مطلق من غير اعتبار
شرط من الشروط المذكورة فى الصفة فلا ينافى ان يكون
له شرط آخر من كونه سماعيا او غيره ولو قال من غير
اعتبار شرط من الشروط المذكورة تخلص من الاعتراض
عبد الله ايوبى

وبهذا اشار الشارح دفع ما ذكره الرضى بان مراد المصنف
بالتغيير فى تعبير التكسير غير التغيير الذى ذكره فى تعريف
مطلق الجمع يعنى ان التغيير فى التكسير فى نفس المفرد من
الحروف والحركات والسكنات فلا يبقى نفس البناء على
ما كان عليه خلاصة الحواشى

قوله كما هو المتبادر يعنى المتبادر من نسبة التغير الى البناء
ان يكون التغير فى ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له
باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا
وليس مراده ان المتبادر من التغير التغير فى ذاته
حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر
منه ان يكون حقيقيا فحمل التغير على المتبادر باعتبار

من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما
الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا
(كرجال وافراس) او اعتباريا كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق
على ثلثة وعشرة وما بينهما (افعل) اى جمع يكون على وزن افعل كافلس
جمع فلس (افعال) اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى
هذا القياس معنى البواقى (وافعلة) كارغفة جمع رغيف (وفعلة) كغلمة
جمع غلام (والجمع الصحيح) مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى
شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما (وما عدا ذلك) المذكور من الاوزان والجمع
الصحيح (جمع كثرة) يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعمل
احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء
المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه
كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر (الجارى على الفعل) والمراد
بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا
لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة ومثل القادرية
والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا
وان كان الاخيران مفعولا مطلقا (وهو) اى المصدر (من الثلاثى)

وهذه الاربعة على المشهورة وزاد الفراء فعلة
والكوفيون زادوا فعلاء وجمع الكثرة ما عداها
اسكجى زاده

والفرق بين جمع القلة والكثرة انما هو اذا كان
مفردين غير معرفتين اما عند الاضافة والتعريف
او بغير فلا فرق حواشى هندى

قال العلامة التفتازانى فى التلويح اعلم انهم لم يعرفوا
فى هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره
على ان التفرقة بينهما انما هى فى جانب الزيادة بمعنى علامة
ان جمع القلة تختص بعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير
مختص بما فوق العشرة ثم قال وهذا هو الاستعمال
وان صرح بخلافه كثير من الثقاة وجيه الدين

قوله مع وجود الآخر آه يعنى يستعمل اللفظ الموضوع
للقلة فى الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة و
يستعمل ايضا اللفظ الموضوع للكثرة فى القلة مع وجود
لفظ يدل على القلة محرم

قوله ثلثة قروء آه والنكتة فى ذلك التنبيه على ان
ثلثة قروء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن
على الرجال عبد الحكيم

القرء الحيض وجمعه اقراء كافراخ وقروء كفلوس
واقرء كافلس والقرء ايضا الطهر وهو من الاضداد
مختار الصحاح

ولما تم الكلام فى الاسماء الجامدة اشتغل بذكر الاسماء المشتقة
وسمى الاسماء المتصلة بالافعال وهى ثمانية المصدر اسم الفاعل
اسم المفعول الصفة المشبهة افعل التفضيل اسم المكان اسم الزمان
واسم الآلة ولم يذكر ههنا سوى الخمسة الاول الباقى لاعمالها
كاخواتها فلا وجه لايرادها فى النحو محيى

قوله يعنى بالحدث معنى قائما بالغير المراد بالمعنى الامر المعنوى
الذى مما يقابل هو من مقولات الفعل والانفعال والانكسار
لا ما يقابل العين فلا يدخل فى الحد نحو السواد عن سياهى كما قيل
وايضا هو خارج بقوله الجارى على الفعل اذ لا يصح ان يقع بالمعنى

المجرد (سماع) اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى كتب
التصريف (من غيره) اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى
المجرد والمزيد فيه (قياس) اى قياسى كما (تقول) كل ما كان ماضيه
على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل (اخرج اخراجا واستخرج استخراجا
الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف (ويعمل) اى المصدر بالقطع
(عمل فعله) المشتق منه حال كونه (ماضيا) نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس
(و) حال كونه (غيره) اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى
اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما
لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل و
المفعول (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع
مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا
فيجى حكمه (ولا يتقدم معموله) اى معمول المصدر (عليه) لكونه بتقدير
الفعل مع ان وشئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب
زيد (ولا يضمر) اى معموله (فيه) او يكون الظرف مفعول ما لم يسم
فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل

ولا يعمل المصدر المصغر والموصوف لانهما ليسا مقدرين
بان مع الفعل ولذا لا يعمل المصدر المقترن بالحال لانه لا يكون
بتقدير ان مع الفعل لان الفعل الذى مع ان اذا كان ماضيا
يدل على المعنى لان ان فيه بمجرد المصدرية ولا يكون
للاستقبال وان كان مضارعا يدل على الاستقبال لان ان
مع الفعل المضارع للمصدرية مع الدلالة على الاستقبال
ولا يكون المضارع الذى فى اوله ان للحال فلا يكون المصدر
المقترن بالحال بتقدير ان مع الفعل سيد عبد الله

قوله بالقطع اى لا يكون على الاحتمال بان يكون العمل
للمصدر او للفعل وانما قيد بالقطع ليحصل التقابل بين
القسمين اللذين سيجيئان وبين هذا القسم لان فى
هذه المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط
دون فعله والثانى ان العمل للفعل فقط دونه والثالث
انه يجوز ان يكون العمل له او لفعله محمد

قوله فعله لمناسبته بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما هندى
قوله المشتق منه اشارة الى تلك المناسبة وهى مناسبة الاشتقاق
اى فعله الذى يشتق ذلك الفعل من ذلك المصدر فرح

قوله وذلك العمل اشارة الى الواسطة التى يعمل بها المصدر
يعنى ان علة عمل المصدر كعمل فعله لمناسبة الاشتقاق آه

قوله لمناسبة الاشتقاق آه اى التناسب بينهما فى اللفظ
والمعنى لكون معناه جزءا من معنى الفعل وهو الذى يقتضى
الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة
الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير
نظر الى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاؤه العقلى
فلذلك صار الفعل اصلا فى العمل والمصدر فرعا له فيه
وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف
المصدرى سيالكوتى

قوله لا باعتبار الشبه آه اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل
لا لفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته
مقامه بخلاف اسم الفاعل والمفعول محمد

وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعاً ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزاً لم يكن مضمراً فيه بل مضمراً مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدته ليخرج مثل ضربي زيداً حاصل (ولا يلزم ذكر الفاعل) اي فاعل المصدر لا مظهراً ولا مضمراً نحو اعجبني ضرب زيداً لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (ويجوز اضافته الى الفاعل) مع ان اعماله منوناً اولى لانه ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس (وقد يضاف) اي المصدر (الى المفعول) سواء كان مفعولاً به او ظرفاً او مفعولاً له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرباً للص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب (واعماله) اي اعمال المصدر ملتبساً (باللام) اي بلام التعريف (قليل) لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل لام التعريف على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقاً بين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملاً بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء

قوله لان النسبة الى فاعل ما اي مطلقا معينا كان او مبهما غير مأخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل المعين الغير المأخوذة في مفهومه مأخوذة في مفهومه ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات مأخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة عبد الحكيم

فان النسبة الى شيء ما مأخوذة في مفهومه لان مفهومها التركيبي الحدث والزمان والنسبة الى شيء ما وجيه

وهو اكثر من اضافته الى المفعول ومنه رفع فاعله بغير اضافة لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد سيد عبد الله

قوله مع ان اعماله اه اشارة الى دفع ما يرد من ان الاضافة الى الفاعل اكثر من المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف آه فاللائق ان يقول واضافته الى الفاعل اكثر ووجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منوناً فانه اولى حاشيه لك

مع ذكر الفاعل مرفوعاً وتركه نحو اعجبني دق الثوب القصار وقوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير لكون مدلوله غير الفاعل والمفعول فضرب زيد كبد زيد موشح

ولا يكثر اضافته الى المفعول الا اذا حذف الفاعل كما في قوله تعالى بسؤال نعجتك شرح الفية

واما قول الشاعر ❊ ضعيف النكاية اعدائه يخال الفرار ❊ يراخي الاجل ❊ فالمبرد منعه وجعله بتقدير في او تقدير مصدر منكراً عاملاً فيه اي هو ضعيف النكاية نكاية اعدائه او النكاية في اعدائه والنكاية ايصال القتل والجراحة الى الاعداء ويخال اي يظن ان الفرار يؤخر الاجل ويطول عمره تحيي وغيره

والمصدر المعرف باللام عند كونه عاملاً ليس من ذاته بل هو مقدر محشي

فان كان اي المصدر (مفعولاً مطلقاً) صرفاً من غير اعتبار ابداله من الفعل (فالعمل للفعل) من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكوراً نحو ضربت ضرباً زيداً او محذوفاً غير لازم نحو ضرباً زيداً (وان كان) اي المصدر مفعولاً مطلقاً واقعاً (بدلاً منه) اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو سقياً له وشكراً له وحمداً له (فوجهان) اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية في قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولاً مطلقاً وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على سواء ❊ اسم الفاعل ما اشتق (اي اسم اشتق (من فعل) اي حدث موضوعاً ذلك الاسم (لمن قام) اي الفعل (به) اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب (بمعنى الحدوث) يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيداً باحد الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة

قوله اي جاز ان يكون الفعل عاملاً وجاز ان يكون المصدر عاملاً من حيث انه نائب عن الفعل نحو سقياً زيداً فزيد منصوب بسقياً عند سيبويه من حيث انه قائم مقام سقى لا من حيث كونه مصدراً فقال السيرافي فالعامل هو الفعل المحذوف لانه اصل في العمل ايضاح

قوله اي فيجوز فيه وجهان اشارة الى ان قوله فوجهان فاعل لفعل محذوف رضا

قوله وقيل اي قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان احدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان في النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان في عمله احدهما عمل المصدر اه عبد الله

قوله وانما فصل آه يعني كان ينبغي ان لا يفصل بين قسمي المصدر بالجملة المعترضة لبيان بعض الاحكام بل يذكران معاً الا انه فصل بينهما لئلا يتوهم تعلقهما على السواء وجيه الدين

قوله واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولاً مطلقاً فان كونه مفعولاً مطلقاً مانع عنه لعدم صحة تأويله بان مع الفعل عبد الحكيم

قوله من فعل يشير الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاقه من المصدر بالواسطة والفعل لفظ مشترك لانه تارة وضع لمثل ضرب ويضرب وتارة للحدث فالمراد ههنا الحدث والقرينة يكون المراد به الحدث ان ضمير قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث لا مثل ضرب هند وحاشيته

قوله اي حدث وفيه نظر لانه قد سبق في صدر بحث المصدر ان المراد بالحدث معنى قائم بالغير ولا معنى لاشتقاق الاسم من المعنى اللهم الا ان يرتكب مجازاً بذكر الحدث وارادة اللفظ الدال عليه محشي

في شرح الكافية وهو الايضاح

قوله اي حدث والمراد بالحدوث ان يكون ذلك الوصف يعرض زماناً ثم يزول ثم يعرض كقولك تضارب وتشاعر والذاهب وانما يصح فيمن يحدث له هذه الصفات هذا هو الاصل فيما كان بمعنى الثبوت لم يكن على ذات الفاعل غالباً هندي

لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل ومايش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس

قوله وان يكون من قام به آه لان المتبادر من وضع اللفظ لشيء كونه قصديا واعترض الرضي بان هذا التعريف لا يشمل على زيد مقابل عمرو وانا متقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه لان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر ولم يتعرض الشارح لدفعه لانه مبني على مذهب القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالمتقاربين والجواز بالمتجاوزين والاخوة بالاخوين الى غير ذلك من الاضافات المتحدة في الجانبين والمحققون منع قيام العرض الواحد بالشخص بطرفين بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالآخر غاية الامر اتحادهما بالنوع مسيا لكوني

وهذا في اسم الفاعل ظاهر لان الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به النصرة ولم يعتبر فيه زيادتها على غيرها ولا نقصانها منه فخروج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام به بل لما وقع واما خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله فلو ضم آه عبد الله افندي

فحينئذ يكون الحق ان خروج اسم التفضيل مسند الى قوله لمن قام كما فعله المصنف لا الى قوله بمعنى الحدوث ثم ذكر الاسناد الغير الحق بقوله وخالفه آه ايوبي

قوله خرج اسم التفضيل آه ولا يخرج عنه اسم الفاعل من باب المبالغة نحو كارمني فكرمته لكرمه لانه موضوع للغلبة في معنى المصدر لا المعنى المصدر مع الغلبة في رضي الشافية ونفي بباب المبالغة اذ يغلب احد الامرين الآخر في معنى المصدر نحو كارمني فكرمته اى غلبته في الكرم سيا لكوني

قوله بمعنى الحدوث يرد عليه ان اسم التفضيل قد يكون بمعنى الثبوت وقد يكون بمعنى الحدوث نحو احسن كذا في حواشي الهندية فلا يخرج به اسم التفضيل مطلقا وجيه

اي ذلك الظن فاسد لانهم لم يتنبهوا لما هو معلوم وهو ان الاشتقاق آه تكملة

لان فيه مبالغة كما يكون في اسم التفضيل زيادة على اصل الفعل محرره

باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب (وصيغته) اى صيغة اسم الفاعل (من مجرد الثلاثي على) زنة (فاعل و) من (غيره) ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه (على صيغة المضارع) المعلوم (بميم) اى مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة (و) لا (و) مع (كسر ما قبل الآخر) وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل (نحو مدخل) فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة (ومستغفر) فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال (ويعمل) اى اسم الفاعل (عمل فعله) فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها (بشرط معنى الحال او الاستقبال) اى يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اى بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال

ولذلك سمي باسم الفاعل ولم يسم باسم المفعل واسم المنفعل مثلا لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له هكذا قيل وفيه نظر لان تسميته باسم الفاعل لا لكونه اسم من قام به الفعل وهو الفعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل سيد عبد الله

ثم فسر الشارح حرف المضارعة بقوله سواء كان آه ليشمل مضارع الرباعي والخماسي والسداسي شرح

واعلم ان الشارح تفنن في كلمة وضع ذكر في الاول وانثها في الثاني مع انها في الموضعين مسندة الى الميم فانها في الاول اسندت الى ظاهرها لجواز التذكير والتانيث اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقي واما في الثاني فاسندت الى ضميرها فوجب تانيثها تكملة

احدها الميم المضمومة الموضوعة موضع حرف المضارعة المضمومة كمدخل والثاني الميم المضمومة الموضوعة موضع حرف المضارعة المفتوحة نحو متفاعل آه هندي

احدهما الكسر الواقع في آخر المضارع كمدخل والثاني الكسر الغير الواقع في آخر المضارع نحو متفاعل لان في مضارعه لم يوجد الكسر وجيه الدين

يعني يكون كلام المص تاما لا نه لو اقيم كما يوجد مثال لكل من قسمي الكسر كما ذكرنا آنفا شرح

ولو صغر اسم الفاعل او وصف بطل عمله الا عند الكسائي فانه اجاز اعمال المصغر واعمال المنعوت وعن بعض العرب اظنني مرتحلا وسويرا موسخا واجاز انا زيدا ضارب اى ضارب ومما يحتج الكسائي في اعمال الموصوف قول الشاعر: اذا فاقد خطاء فرخين رجعت ذكرت سليمان في الخليط المزيل شرح العنيه

مفعول مطلق نوعيا ومفعول به لجعل لا منصوب بنزع الخافض كما قيل معرب

هذه المنفصلة حقيقية

فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الباسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن (و) بشرط (الاعتماد) اى اعتماد اسم الفاعل (على صاحبه) اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول والموصوف اوذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه (او) اعتماده (على الهمزة) الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام (او ما) النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان (فان كان اسم الفاعل المتعدى (للماضى) اى للزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله (وجبت الاضافة) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (معنى) اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة

فالظاهر الا ان المعنى حكاية بدليل انك لو اقف المضارع موقعه بجيوسط داود

وان ارادة حكاية الحال الماضية جاز فى اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد نجم الدين

لكن المتكلم الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته كانه موجود فى زمان بسط الذراعين فيكون زمان المتكلم مقارنا لزمان البسط تكملة

خلافا للاخفش والكوفيين فانهم لا يشترطون الاعتماد كما فى الظرف ضوء

والمراد بالصاحب المحكوم عليه والمراد بالاعتماد عليه كونه محكوما به على صاحب له تقدم نجم الدين

اعلم ان الفعل يقتضى شيئا للاسناد اليه لكونه دالا على فاعل ما بالالتزام وان الاسم يقتضى شيئا كما تقرر فى علم الوضع ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسماء الصفات عاملا لمشابهته الفعل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدم الاسناد وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاسناد فلزم فى العمل ان يكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية عبد الله ايوبى

خلافا للاخفش والكوفيين وكانهم اعتبروا نفسا لشبهه هندى بيان للفظ النحوى

واما فى معناها كما فى قول الشاعر وان امرأ لم يعن الا بصالح المغير سمين نفسه بالمطالع عن عمل فى نفسه لاعتماده على غيره رضى

قوله لان الاستفهام آه تعليل لاشتراط احدهما حين انعدام الاول لتحصل قوة الفعلية بجهة اخرى شرح

لان النفى والاستفهام معناهما يتعلق بالاحداث دون الذوات ثابتة للنفى والاستفهام اخ النفى غجدوانى

يعنى لاستقلال الصفة حين الاعتماد مع فاعله كلاما وهذا عند سيبويه وسائر البصريين خبيصى

اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس (خلافا للكسائى) فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه (فان كان له) اى لاسم الفاعل (معمول آخر) غير ما اضيف اسم الفاعل اليه (فبفعل مقدر) اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما (فان دخلت اللام) الموصولة على اسم الفاعل (استوى الجميع) اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ثم عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه (وما وضع منه) اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل (للمبالغة) فى الفعل المشتق منه (كضراب وضروب ومضراب) بمعنى كثير الضرب (وعليم) بمعنى كثير العلم (وحذر) بمعنى كثير الحذر (مثله) اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة

بعد قوله زيد معطى عمرو بان يكون جملة مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ مما قبله محمد

قوله الموصولة احتراز عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح بذلك الرضى وجيه الدين

اى عمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال وقال ابو على فى كتاب الشعر والرمانى ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس لم يوجد فى كلامهم عاملا الا ومعناه شيخ الرضى

ونقل عن المازنى ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول فليس ذو اللام عنده فى الحقيقة فعلا رضى

لان اسم الفاعل حين اذا دخل اللام عليه يجرى مجرى الفعل مطلقا اى فى الماضى والحال والاستقبال من حيث ان اللام موصولة واصلها ان توصل بفعل الا انه عدل الى الاسم كراهة ادخالها على الفعل وهو ايضا مما تمسك به الكسائى موشح

ولما كان فى دخول صيغة المبالغة فى تعريف اسم الفاعل تخديش بناء على ما فى ترجمة الشريفية وجه الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة المبالغة فقال بتغيير اى وضع آه تكملة

قوله بحيث يخرج احتراز عن تغير لا يخرجه كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار قيد الحيثية قوله للمبالغة ح

بمعنى ان تلك الاسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة فى الفعل الذى اشتق ذلك الاسم من ذلك الفعل عبد الله

خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة
ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن
للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا
الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من
المشابهة اللفظية (والمثنى) من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة
(و) كذلك (المجموع) منهما مصححا كان او مكسرا (مثله) اى مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث
ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون
ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون
عمرا الآن او غدا او امس (ويجوز حذف النون) اى نون المثنى والمجموع
(مع العمل) فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه
فان حذفها واجب (و) مع (التعريف تخفيفا) مفعول له للحذف اى يجوز
حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة
من قرأ المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير
مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل
لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق
من فعل) اى حدث موضوعا (لمن وقع عليه) اى لذات ما من حيث وقوع

بالفعل لعدم الملاحقة فى الفعل فلم تعمل لفواتها واما
مجرد الزيادة والمبالغة فى الحدث فمقرب لكونه بمنزلة
التجدد والى هذا الخلاف اشار الشارح بقوله نائب
مناب ما فات آه لمحرره رحمه

قوله لعدم تطرق آه لا يكفى ماذكره بوجه عمل جمع المكسر
الا ان يعتبر معه قصدا اطراد الباب قال الرضى اما
المثنى والجمع السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد
التى بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر
فلكونه فرع الواحد من القراءة فاسل محشى من

قوله بالحاق علامتى التثنية واما جمع المكسر فهو فرع
الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه فى حكمه حكيم

استيناف او اعتراض او عطف على ما قبلها بحسب المعنى
كأنه قيل يجوز حذف النون مع اضافة ويجوز مع العمل
معرب

يعنى اطلاق العمل غير مستقيم ولابد من تقييده بالنصب على
المفعولية ان لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة
الصلة بذكر المفعول عصام

قوله والقراءة جواب للسؤال المقدر كأن قائلا يقول
لم يكن ضعيفا مع وجود القراءة فيه فاجاب بان قراءة
النصب ليست بمتواترة والقراءة الغير المتواترة مما
لا اعتماد عليه عبد الله ايوبى

قوله اسم المفعول اى المفعول به على حذف الجار واستتار
الضمير يقال فعلت به الضرب اى اوقعته عليه
والا فالمفعول هو الحدث سيالكوتى

سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما
غير متعد بحرف الجر فلا يمكن بناء المفعول منه محشى

حقيقة او اعتبارا ليشمل نحو علمت عدم خروجك فهو
معلوم فان العلم تعلق بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل
على المعدوم حقيقة لكن الفعل بقسره واقعا عليه
محشى

الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذار اقامة
من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور
المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او
لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير فى ذلك
الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط (وصيغته من الثلاثى
المجرد على وزن (مفعول كمضروب ومن غيره) اى غير الثلاثى المجرد (على
صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر) لخفة الفتحة وكثرة المفعول
(كمستخرج) بفتح الراء (وامره) اى شانه وحاله (فى العمل) اى فى عمل
النصب (والاشتراط) اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على
صاحبه والهمزة او ما (كامر اسم الفاعل) اى مثل شانه وحاله واذا كان
معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل
ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه (نحو زيد معطى غلامه درهما)
الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس (الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث (ما اشتق من فعل
لازم) احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين (لمن) اى لما
(قام به على معنى الثبوت) لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب

وفيه نظر لان الكلام فى المفعول صيغة وكثرة المفعول
تركيبا لان عدد المفاعيل خمسة لا كثرة فى المفعول صيغة
لكاتبه وجوابه انه يجىء لفعل واحد مفعولين او مفاعيل
نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا ولا يجىء لفعل فاعلا اكثر من
واحد وكثرة المفعول على ما ذكر متحقق لمحرره

انه موضوع لمن قام به الفعل
ليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال و
الاستقبال فى اسم المفعول لكن المتأخرين كابى على ومن
بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما فى الفاعل
رضى

قوله يبقى على نصبه آه فاسم المفعول ان كان بمعنى الحال
والاستقبال مقدرا لا ان كان بمعنى الماضى كما فى
اسم الفاعل عبد الحكيم

والحاصل ان جميع احكام اسم الفاعل جارية فى اسم المفعول
الا فى شيئين احدهما جواز العطف على محل المجرور فى
اسم الفاعل وعدم الجواز فى اسم المفعول وثانيهما
ان عمل اسم الفاعل عمل الفعل المعلوم وعمل اسم المفعول
عمل الفعل المجهول كبير

يعنى الصفة التى ليست باسم الفاعل ولا باسم المفعول
ولكنها شبيهة باسم الفاعل ايوبى

وسميت الصفة المشبهة لشبهها باسم الفاعل معنى
لكونها لمن قام به الفعل ولفظا لانها يذكر ويؤنث
ويثنى ويجمع بالواو والنون كاسم الفاعل
نجم الدين

وجه المشابهة كونها بمعناه اذ لا فرق بينهما الا باعتبار
الحدوث والثبوت اى اتصاله به مع قطع النظر عن التقييد
باحد الازمنة الثلاثة ولذا يقصد بها الاستمرار بمعونة
المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدث
المقيد باحد الازمنة الثلاثة رضى

هذا بيان الاعتذار لتصير المصنف بمن مقام ما كما سبق

مما اُشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة

واللازم اعم من ان يكون لازمًا ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق

من رَحِم بكسر العين بعد نقله الى رَحُم بضمها فلا يقال رحيم الا

من رَحُم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له كَكَرُم بمعنى صار الكرم طبيعة له

والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه

نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت

بحسب الاستعمال (وصيغتها) اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف

انواعها (مخالفة لصيغة) اسم (الفاعل) او لصيغة الفاعل الذى هو

ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن

قطعا (على حسب السماع) اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف

منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف

اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل

بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص

لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر

(كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا) اى من غير اشتراط

زمان فيه لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط

الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام

لصيغ الثلاثى ولغيره ويحتمل ان يكون بمعنى انه على صيغة وهى لفظ فيختص بصيغة الثلاثى المجرد اشار الشارح بتوسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول وبقوله او لصيغة الفاعل الذى آه اشار الى الاحتمال الثانى بعنوان المراد بقوله لصيغة هى لفظ الفاعل ايوبى

وهذا تقسيم مسائل الصفة المشبهة

حَسَنٌ وَجْهُهُ قبيح	حسن وَجْهَهُ ق	حسن وجهِهِ ق
حسن الوَجْهُ	حسن الوَجْهَ	حسن الوَجْهِ
حسن وَجْهٌ	حسن وَجْهًا	حسن وَجْهٍ
الحسن وَجْهُهُ ممتنع	الحسن وجهَهُ م	الحسن وَجْهِهِ م
الحسن الوَجْهُ	الحسن الوَجْهَ	الحسن الوَجْهِ
الحسن وَجْهٌ م	الحسن وَجْهًا م	الحسن وَجْهٍ م

والبواقى من هذه الاقسام ثلثة اقسام

الاول ما كان فيه ضمير واحد وهو سبعة اقسام الحسن الوَجْهَ والحسن الوَجْهِ حسن الوَجْهَ حسن الوَجْهِ والحسن وجهًا وحسن وجهًا وحسن وجهٍ	والثانى ما كان فيه ضميران مثل حسن وَجْهَهُ والحسن وَجْهَهُ وهذا القسم حسن	والثالث ما لا ضمير فيه وهو اربعة اقسام الحسن الوَجْهُ وحسن الوَجْهُ وحسن وَجْهٌ والحسن وَجْهٌ وهذا القسم قبيح

والمذكور فى الصفة

واما فى المعمول مثل حسن وجهُهُ والحسن وجهُهُ وهذا القسم احسن

اى فى نصبها على التشبيه بالمفعول

٧ ويرد عليه ان ابن مالك صرح فى التسهيل ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى على وزن اسم الفاعل والجواب اشار الشارح بهذا التوجيه الى مذهب الجمهور لا الى مذهب ابن مالك محشى

الداخلة عليها ليست بموصولة (وتقسيم مسائلها) اى جعلها قسمًا

قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه

ويبحث عنه (ان تكون الصفة) ملتبسة (باللام او مجردة) عنها

(و) على كل من التقديرين (معمولها) اما (مضاف) او ملتبس (باللام

او مجردا عنهما) اى عن اللام والاضافة (فهذه) الاقسام (ستة

حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة (والمعمول) اى معمول الصفة المشبهة

فى كل واحد منها) اى من هذه الاقسام الستة (مرفوع) تارة (ومنصوب)

تارة (ومجرور) تارة اخرى فعلى هذا (صارت) اقسام مسائلها

(ثمانية عشر قسما) حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول

من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل (فالرفع) فى المعمول (على

الفاعلية) اى فاعليته للصفة المشبهة (والنصب على التشبيه) اى تشبيه

معمول الصفة (بالمفعول فى) المعمول (المعرفة وعلى التمييز) اى جعل

معمول الصفة تمييزا (فى) المعمول (النكرة) هذا عند البصريين وقال

الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال

بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى

والاولى التفصيل (والجر) فى المعمول (على الاضافة) اى اضافة الصفة

اليه (وتفصيلها) اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا

قوله بالمفعول اى مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام فى الجار والمجرور صحيح كما فى قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء محشى

قوله اى تشبيه معمول الصفة وجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا مرفوعها بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير اذا كانت فى اللفظ جارية على غير المعمول خبرا او نعتا او حالا وفى المعنى دالة على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه اولا نحو زيد غليظ الساقين اى قبيح فان لم تجر فى اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له فى نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح زيد ابيض الثوب فاضل سالكوتى

٨ وانما زاد الشارح قوله اى جعل آه للاشارة الى مغايرة الاعتبارين لان النصب فى الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس فى المعمولات معمول معين يقال له التشبيه فليس فيه الجعل واما ههنا فلما كان التمييز معمولا معينا اعتبر فيه الجعل تكملة

٩ اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون نصبه فى الاول على التشبيه وفى الثانى على التمييز شرح

١٠ ولما حكم البصريون بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبنيا على عدم جواز التمييز معرفة حيث اضطروا الى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين ان البصريين مضطرون الى هذا لعدم جواز التمييز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يحتاجوا ولم يضطروا الى الحكم بمعمول غريب تكملة

قدمه لتصحيح الحمل

(حسن وجهه) بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب (ثلثة) اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا (وكذلك) اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة (حسن الوجه) بالوجوه المذكورة (وحسن وجه) عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة (الحسن وجهه) بادخال اللام على صفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات اللام (الحسن الوجه) بالوجوه الثلثة (الحسن وجه) ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال (اثنان منها) اى من تلك الاقسام (ممتنعان) احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل (الحسن وجهه)

قوله وكذلك مبتدأ لان الكاف اسمية فسره بقوله اى مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه خبر لقوله كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الامثلة الثلثة وغير الاسلوب لنكتة ذكرها الشارح ومفصل اقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا كذلك يعنى ان هذين القولين مشتملان على تفصيل الاقسام فى ضمن الامثلة وانما قال كذلك لان تفصيلها فى نفسها علم مما سبق وهذا حل تركيب المتن عندى موافقا للشرح فاضل محشى زاده

ثم ان المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى فى الامثلة السابقة بذكر العاطف واتى فى الامثلة الآتية بحذفه اراد الشارح ان يبين وجها لذلك التغيير فقال وانما غير آه تكملة

قوله بترك العاطف اى بين هذه الاخبار الثلثة مع ذكره فى الخبرين السابقين عليهما

علة المغايرة اى هذه الامثلة مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة كانت آه

قوله الصفة باللام اى المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات واما المثنى نحو الزيدان حسنا وجهاهما والمجموع نحو الزيدون حسنوا وجوههم فهو مما اختلفوا فيه كما فى حسن وجهه شيخ

ومتى كان المعمول مضافا مرفوعا ومعرفا غير مرفوع فالعائد واحد واثنان لان كان معرفا غير مرفوع ولا عائد فى عكسه وهو قبيح ومن ثمه قيل فيه بتقدير الضمير ان لم يكن فى معمول اللام وبتقديره او باقامة اللام مقامه او ابدال معموله عن الضمير المستكن فيه ان كانت فيه اللام حاشيه

والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او ومما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام (مثل الحسن وجه) او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة (واختلف فى) صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف (مثل حسن وجهه) فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى الشعر ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه وقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمه مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين (والبواقى) من الاقسام الثمانية عشر التى

قوله منها اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضافة باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف ممتنع فهذا التركيب ممتنع محرم

حيث خفف ما اضيف اليه وكان ذلك التخفيف كافيا فى الاضافة اللفظية لعدم افتقاره اكتساب لتعريف او التخصيص شرح

قوله لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود اى لاضافة اللفظية يجرى مجرى الاضافة المعنوية واتحدا فى الصورة وان اختلفا معنى وجيه الدين

لان المعهود اضافة النكرة الى المعرفة لاكتساب التعريف وحسن وجهه خلاف ذلك قدقى

اى المعنوية فان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة اذ لا تفيد فيها فكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها فلا تخالفها من كل وجه الا لاصل عبد الحكيم

قال بعضهم لا يجوز لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه وقال بعضهم يجوز الاضافة لان الحسن اعم من الوجه فالاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص كقولنا خاتم فضة محاسع

والجار مع المجرور مفعول ما لم يسم فاعله لاختلف او نائبه ضمير المصدر فيه اى وقع الاختلاف فى قوله فى حسن وجهه ظرف لاختلف والجملة استيناف او اعتراض او عطف على جملة اثنان منها ممتنعان او على ما قبلها بحسب المعنى كانه قيل اتفق على امتناع هذين المثالين السابقين واختلف فى حسن وجهه هندى مع زينى زاده

من الصفة دون الضمير من المعمول الذى اضيفت اليه تلك الصفة رضا

خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما (ما كان فيه ضمير واحد منها) اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجهه بجره واما فى المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة (احسن) لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان (وما كان فيه ضميران منها) احدهما فى الصفة والاخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان (حسن) لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة (وما لا ضمير فيه منها) وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها (قبيح) لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال (ومتى رفعت معمول الصفة (بها فلا ضمير فيها) اى فى الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل (فهى) اى تلك الصفة (كالفعل) فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه (والا) اى وان لم ترفع

اى الضمير الواحد اما يوجد فى معمول الصفة ضميرا بارزا راجعا الى موصوف تلك الصفة تكمله

لحصول المقصود مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل هند

بجريه على القياس من حصول المحتاج اليه وهو الضمير من غير نقصان ولا زيادة خبيصى

والحاجة ربطة الصفة على الموصوف سواء كان فاعلا مستترا تحت الصفة او ضميرا مجرورا يضاف الى المعمول ففى تلك الاقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه قدقى وغيره

اى اللذان يكون الضمير الواحد فى المعمول قسمان آه

من المحتاج اليه بان يكون الضمير متروكة بالكلية كما فى اقسام القبيحة قدقى

ولما توهم ان يوجد الضميران فى الصفة معا او فى المعمول معا اشار الى ما هو الواقع شرح

لو قوعه بين الاحسن وبين القبيح

قوله لاشتماله على ضمير زائد آه يعنى ان الضمير فيه ليس الا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع وقد حصل الربط باحدهما فالثانى زائد بخلاف ما اذا جيء بالضمير ويكون الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعيين المضاف نحو زيد حسن ضربه من ضرب ابيه فى داره عبد الحكيم

قوله وما لا ضمير فيه نبه انه لم يقبح نعم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين الحسن الوجه وهما سيان فى الاشتمال على التعريف العهدى النائب عن الضمير فى الربط الى ان يقال لم يكن فى نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغى ان يتفاوت القبح فى الحسن الوجه والحسن وجه عصام

قوله لعدم الرابطة آه ليس اللام فى الحسن الوجه وحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما فى الرضى ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه رابطة وليست بدلا من الضمير سيالكوتى

معمول الصفة بها بل تنصب او تجر (ففيها ضمير الموصوف) ليكون فاعلا لها (فتؤنث) انت الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجهه (وتثنى) اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها (وتجمع) ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها (واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين) اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى المفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقى غير متعد الى مفعول (مثل الصفة المشبهة فى ذلك) اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له لكن نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك اى مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب

اى اسماء هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان هندى

المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله احترازا عن نحو ضارب زيدا ومعطى د رهما فانهما متعديان لا يجرى فيهما مع ما تعديا اليه من المعمول ما ذكر من الاقسام بل يجرى فيهما ما ينصب المعمول على المفعولية او خبره على الاضافة شارح الاول

ولما كان بين اسم الفاعل والمفعول فرق ههنا اراد ان يفصل مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله واسم المفعول

وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدى يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدى ما هو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدى الى مفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لما لم يجز اشتقاقه من الفعل اللازم بل كان هو مشتقا من الفعل المتعدى لا محالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدى ما لا يكون متعديا الى غير المفعول الواحد يعنى ان حكم اسم المفعول الغير المتعدى الى اخره عبد الله ايوب الانصارى

من الامتناع والاختلاف والجواز مع قبح والجواز مع حسن والاحسن من البعض كما مر تحريه

اراد بهذا ان المراد من الفاعل ههنا ما اسند اليه الفعل فيكون مفعول ما لم يسم فاعله فاعلا باعتبار اقامته مقامه حاسية حسنى

اى الالتباس بالفاعل فى المضاف الى الفاعل والتباس المفعول الاول بالمفعول الثانى فى المتعدى الى المفعولين حاسية حسنى

واضيف الى الصفة والمفعول محذوف قدقى

وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول الغير المتعديين كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس متوسط

مرفوعا ومنصوبا ومجرورا * (اسم التفضيل ما اشتق) اي اسم اشتق (من فعل) اى حدث (لموصوف) قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول (بزيادة على غيره) فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (وهو) اى اسم التفضيل من حيث صيغته (افعل) للمذكر (وفعلى) للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل (وشرطه ان يبنى) اى اسم التفضيل (من) حدث (ثلاثى) لا رباعى (مجرد) لا مزيد فيه (ليمكن البناء) اى بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروف متعذر لان هذه الصيغة لا تتسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل

وكذا باب المبالغة نحو طائل لانه موضوع للغلبة فى المعنى المصدرى كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة فى الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة فى وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وعندى انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللام فى الموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعة للزيادة مطلقا لا للزيادة على غيره وتفصيله فى سيالكوتى

شروع الى اعراب المتن وبيان فائدة القيود . وجيه

قوله ولا ابهام فى تلك الاسماء لانها تدل على المكان والزمان دلالة ما فيها نوع تعيين وما قيل انه لا حاجة فى الاخراج الى جعل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او آلة موصوف ففيه ان اسم التفضيل الذى جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذا تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل او وقع به الفعل سيالكوتى

ولا يرد صيغ المبالغة كضراب وان دلت على الزيادة حيث لم يقصد فيها الزيادة على الغير كما قصد فى اسم التفضيل وكان التعريف جامعا ومانعا . وجيه الدين مع غيره

قوله يخرج اسم الفاعل لعدم دلالتها على الزيادة على الغير لصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة فى ذلك الفعل كفاضل وعالم ولعدم دلالتها على الزيادة فى اصل الفعل بل فى خلقتها كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار

قوله يعنى ان صيغة اسم التفضيل افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وعلى هذا القياس التثنية والجمع وهذا بخلاف الصفة المشبهة فان لها صيغا كثيرة ولكل منها مؤنث وتثنية وجمع . وجيه الدين

واما تعرض لبيان صيغة المؤنث دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث فى افعل مطلقا . حكيم

اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واجدى لانه ليس بناء الثلاثى المجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب . متوسط

قوله من حدث فدو بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد نحو احنك الشاتين واقمن الناس شاذ لانه غير متصرف ولا من فعل لازم نحو ما نحس بجملة اى نكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفى واما افعال الناقصة فان قلنا انها لا تدل على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظاهر وان قلنا انها دالة على الحدث هو الحق فالظاهر جواز البناء منها قياسا ولا مانع من ان

ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى (ليس بلون) اى من ثلاثى مجرد ليس بلون (ولا عيب) ظاهرى (لان منهما) اشتق (افعل لغيره) اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع (مثل زيد افضل الناس) فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل (فان قصد غيره) اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره (توصل اليه) اى الى غير الثلاثى المجرد (باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا) مثال للثلاثى المزيد فيه (وبياضا) مثال للون (وعمى) مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه فى نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة

قوله فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد اللام للعهد اى غير الثلاثى المجرد المعهود اى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى المجرد بل اخص منه . عصام

والجملة صفة اخرى للثلاثى . هندى

واذا قصد فى هذه الامور التفضيل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين امنوا اشد حبا لله قال المحقق التفتازانى لم احب لله لان احب شايع فى المفعول واذا قصد التفضيل للمفعول فيما لم يجئ له افعل توصل ايضا كذلك اذا عرفت هذا فنقول كان الاولى ان يؤخر قوله فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه عن هذا الحكم ايضا ليتعلق به ايضا . شرح

بان يبين هذا الوزن للصفة اولا

اى مما يمكن بناء اسم التفضيل من فعل ثلاثى مناسب للمقصود ويؤتى بمصدره منصوبا على التميز مثل استخراجا او دحرجة او تدحرجا وهذا مثال غير الثلاثى المجرد . موشح وهندى

كما فى التعجب لكن المصدر ينتصب فى باب التعجب بعد اشد مفعولا وههنا ينتصب تميزا . شرح الغفور

اى غير وزن افعل

ولذا قيد الشارح قوله ولا عيب بقوله ظاهرى اراد ان يبين وجه الاحتياج الى التقييد فقال وحيث آه

اى هو اشد منه بيانا

اى النقض على كلام المصنف

وتقرير النقض ان قوله يشترط فى البناء ان لا يكون عيبا باطل لانه جاء على نحو اجهل وابلد وحكم المدعى متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود المشروط بلا شرط فيجاب عنه بتحرير المراد بانا لا نسلم ان قوله ولا عيب جار على مثاله فان مرادنا بالعيب المنفى هو العيب الظاهرى كالعور والعمى والعرج واما مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطنى فيجوز البناء منه . عبد الله الجيوبى

في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط
على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل
وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا
ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق
لمن لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون
آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل
والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد
من فلان واحمق (وقياسه) اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
(للفاعل) لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس
فاقتصروا على الاشرف (وقد جاء للمفعول) على خلاف القياس في مواضع
قليلة (نحو اعذر) لمن هو اشد معذورية (والوم) لمن هو اشد ملومية
(و) على هذا القياس (اشغل واشهر واعرف وتستعمل) اي اسم التفضيل
(على احد ثلاثة اوجه) وهي استعماله بالاضافة او بمن او باللام على سبيل
الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره
فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين

والظرف خبر لقوله وان يكون الثاني يعني يقتضي ان يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لا على سبيل القياس لكونهما عيبا ظاهريا تكملة

قوله ولا يقول آه ولم يقل به احد لما في غاية التحقيق الا ان الشارح قال ذلك مبالغة في شناعة ذلك القول حكيم

اي هذا الجواب فاسد لانه لم يحكم بذلك عاقل بل يحكم به مثلك ايها المجيب في عدم العقل ولا يقول ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما في الباطن فيكون الاشتقاق قياسا والاخر انهما في الظاهر كحماقة الظاهرة في هبنقة فيكون اشتقاقه شاذا كشله ايوبي

قوله والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد يعني لم يحكم بشذوذه على سبيل الانفصال الحقيقي وهو المنافات في التحقيق والانتفاء بمعنى انهما لا تنتفيان ولا تجتمعان بل يكون احدهما فقط وجيه الدين

وانما فسر الضمير المجرور بقوله اي قياس الواقع ولم يقل اي قياس اسم التفضيل ونفس كونه اسم التفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افعل اسم التفضيل يعني اذا وقع لفظ افعل اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا للفاعل اي دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره محرم

اذ التفضيل لمن له تأثير في الفعل بالزيادة في المفضل والنقصان في المفضل عليه وهو فيه الفا [?] وللالتباس موشح

بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل سيالكوتي

وانما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاثة وفسر الاولين شرح

بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل
من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد
فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل
(اما مضافا) نحو زيد افضل الناس (او بمن) نحو زيد افضل من
عمرو (او معرفا باللام) نحو زيد الافضل (فلا يجوز) الجمع بين
الاثنين منها (نحو زيد الافضل من عمرو) والا يكون ذكر اللام او من
لغوا واما قوله ؏ ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر ؏ فقيل من
فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا
يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض (نحو زيد افضل الا ان يعلم)
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف
باعتبار انه مستعمل بالاضافة اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر
من كل شيء (فاذا اضيف) اي اسم التفضيل (فله معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة) اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به
(على من اضيف اليه) اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال
اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول
(فيشترط) في استعماله بهذا المعنى (ان يكون) موصوفه بعضا (منهم)

قوله واما قوله آه وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل هربا عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما عصام الدين

الخطاب لعلقمة من بين هؤلاء باكثر منهم عددا بل اقل منهم وانما العزة والغلبة للكثير لا للقليل وجيه

البيت للاعشى المراد من الحصى العدد والكاثر الغالب اي لست بالاكثر منهم عددا وانما العزة للغالب وقيل المراد من الحصى الذهب ونصب حصى جلبي

وهي تفضيلية متعلقة بمحذوف اي لست بالاكثر منهم والمحذوف بدل فلا يرد هندي

والحاصل فضل الاعشى عامرا على عامر لكثرة اتباع عامر من اتباع علقمة محرره

مستثنى مفرغ اي يستعمل مع احد هذه الثلاثة في جميع الاوقات الا وقت ان يعلم المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر من كل كبير او يخرج من معنى التفضيل فيستغنى عنه بوجه آخر فاضل هندي

اكثر ما يكون الحذف اذا كان افعل التفضيل خبرا كقوله تعالى انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك وهو كثير في القرآن شرح [?]

ولم يعوض عنها التنوين لكون افعل غير منصرف ويجوز ان يقال ههنا بالبناء على الضم كما في قبل لانه مختص بالغايات وشبهها سيالكوتي

قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد به استشكل حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف المضاف اي قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اي ذو ان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به وكأنه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف وتعسف فاضل عصام

داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود في استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام (مثل زيد افضل الناس) اى افضل من مشاركيه في هذا النوع (فلا يجوز) بهذا المعنى قولك (يوسف احسن اخوته) لخروجه عنهم اى عن الاخوة (باضافتهم اليه والثانى ان تقصد به زيادة مطلقة) اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده (و يضاف) اسم التفضيل الى ما اضيف اليه (للتوضيح) اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه (فيجوز) بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك (يوسف احسن اخوته) فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغدادى اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأوه او مسكنه (ويجوز في) النوع (الاول) من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه (الافراد) اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير

اى المعنى الثانى حاصل بان يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده او قصد الثانى قصدك كذا او الثانى قصدك كذا وهنا تصحيح الحمل بين المبتدأ والخبر كما مر فى قوله احدهما ان يقصد به هندى مع غيره

وهنا تصحيح الحمل بين المبتدأ والخبر كما مر فى قوله احدهما ان يقصد به آه تأمل تسل ولا تتم فى القيل لمحرره

قوله غير مقيدة آه فمعنى الاطلاق العموم لا رفع القيد حتى يكون معناه الزيادة فى الجملة اى مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير مأخوذة فى مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه لمحرره

ولا يشترط ان يكون من جملة المضاف اليه بل يجوز كلا الامرين نحو محمد عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش ولم يقصد

قوله وتخصيصه عطف تفسير للتوضيح يعنى ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح اعنى ما يختص بالمعرفة كما فى قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بل معناه اللغوى اعنى رفع الابهام سلكوتى

لانه يلزم منه ان يكون داخلا وخارجا كما فى المعنى الاول قفاعى

انما فسر بقوله ما اضيف اليه لكون الاضافة فى ضمن يضاف يقتضى المضاف والمضاف اليه لكونها من اسماء النسبة واشار الى اهمال المصنف لمعلوميتهما اذ لا استعمل فى المعنى الثانى يضاف الى ما بعده لمحرره

بالنصب عطف على يقصد اى المعنى الثانى حاصل بان تقصد كذا ويضاف للتوضيح بالرفع على الابتداء وح يضاف للتوضيح كاضافة ما لا تفضيل فيه وعدل عن لفظ التخصيص الذى ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بنى مروان هندى

وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيدان والزيدان والزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه (والمطابقة) اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو) اى اسم التفضيل صفة (له) نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة (واما) النوع (الثانى) من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة (و) القسم (المعرف باللام) منه (فلابد) فيهما (من المطابقة) اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما (و) اسم التفضيل (الذى) استعمل (بمن مفرد مذكر لا غير) اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكأنها تمام الكلمة (ولا يعمل) اسم التفضيل (فى) اسم (مظهر) الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص نظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف

قوله منه اشار الشارح الى ان حكم اسم التفضيل الذى يقصد به زيادة مطلقة وحكم المعرف باللام الذى يقصد به زيادة مطلقة واحد حاشية

الفاء جزائية وهو خبر المبتدأين والضمير محذوف اى لابد لهما هندى

لعدم المشابهة لما اتى بافعل من تقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون او الافاضل وهند الفضلى والفضليان والهندات الفضليات جبيجى

لمشابهة اسم التفضيل افعل التعجب فى الوزن وفى انه لم يبن الا مما يبنى منه التعجب فلا يتغير الذى بمن كالوزن فى مثل التعجب موشح

قوله تمام الكلمة اى متممها ولذا يفصل بينهما الا لمعمول افعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو هى احسن لو انصفت من الشمس عبد الحكيم

لبعد مشابهته عن اسم الفاعل من حيث كان فى اصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولانه ليس لاسم التفضيل فعل بمعناه فى الزيادة ليحمل عليه عصمى

قد تقدم فى اول بحث المبتدأ والخبر اعماله فى الظاهر فى قول الشارح لخبر نحن عند الناس لمحرره

قوله الرفع بالفاعلية يعنى ان الحكم بنفى عمله فى المظهر مطلقا لا يصح لانه يعمل فى الظرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب لعمرو فلابد من التقييد ليصلح قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول بلا واسطة فقيدنا بالفاعل فى ندفع ما قيل انه يصلح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل بكونه متحققا فى ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى لا يعمل فى المظهر

لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص الفاعل لانه لا ينصب
المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل
دال على الفعل الناصب له كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل
احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط
لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم
راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا واعلم انه لا يعمل
الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل
عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما
هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا (الا اذا كان) اسم التفضيل
(صفة) اي وصفا سببيا هو في اللفظ (لشيء) معتمدا عليه بان يقع
له او خبرا عنه او حالا (وهو في المعنى) صفة (لمسبب) مشترك بين
ذلك الشيء وبين غيره (مفضل) ذلك المسبب (باعتبار الاول) اي اعتبار
تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا (على نفسه) اي نفس ذلك المسبب
(باعتبار غيره) اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون
باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه (منفيا) خبر بعد
خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمحذوف اي تفضيلا منفيا (مثل

في الاستدلال الاول بقوله لانه ليس له فعل بمعناه
سيالكوتي

اللام للانكار وحاصله ليس له فعل كذلك حتى يعمل اسم التفضيل بمشابهة ذلك الدال على الزيادة محاكمه

ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفاعل واورد الشارح علة الثاني بقوله ولانه لما كان آه محرره

هذه شروط رفع افعل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا يشترط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه بالفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه
شيخ الرضي

قوله اي وصفا سببيا بيان لحاصل قوله صفة وهو في المعنى سبب واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشرط العمل ثلاثة كما صرحوا به ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببي كما في المفتاح والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية
عبد الحكيم

تفسير لكونه صفة لشيء اي معنى كونه معتمدا على ذلك الشيء في اللفظ
شرح

قوله لمسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال المصنف اي بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اي فاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى السبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعل المتكلم سببا سواء كان ذا او سعيتما كذا في العصام ويقول الفقير حاصل التوجيه ذكروه في نكتة العدول عن التعبير بالمتعلق او بالسبب ان اطلاق السبب على المتعلق وعلى السبب اطلاق مجازي وفائدته الاشارة الى كون المسبب جعليا بمعنى انه مجعول السبب محرره

(مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فرجلا هو الشيء
الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين
عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما
اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه
ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان
من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك
المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات
ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك
فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم
التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون
اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا
انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل (لانه) اي احسن في هذا المثال (بمعنى
حسن) وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين
احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي

وفي العبارة تسامح لان الموصوف بالمفضل والمفضل عليه ليسا عينا رجل وزيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذي في عينهما ولعل العدول عن الحقيقة للاشارة الى علة تغاير العينين بالاعتبار حاشيه

قوله كالصفة المشبهة اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف في عمله كما كان كافيا في اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف واشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة في عدم الكفاية المذكورة ايوبي

شرع الشارح الى بيان فائدة تقييد المسبب بالاشتراك

قوله لئلا يبقى دليل لقصد الاخراج يعني انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث فيه اتحادهما بالذات ايوبي

قوله عن معنى التفضيلي بالنفي لعدم قوة المعنى التفضيلي لكونه ثابتا من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار
وجيه الدين

متعلق بقوله لئلا يبقى

قوله وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل يثبت بقيد كونه منفيا لا بجميع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط الاول لتحقق الاعتماد والشرط الثاني ليحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر ولقد احسن الشارح في بيان القيود والشروط
وجيه الدين

جعل الشارح هذا الدليل تمهيدا لكلام المص فقال وانما قلنا اه

على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه يثبت حسن كحل
عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا
الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يا باها
مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في
عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط
النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فنفي اصل
الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه
دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا
حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق
الاولى لاقتضاء المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا
لان في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي
المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع
ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح

فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم
التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه
من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل

والفاء جواب شرط المحذوف اى اذا لم يكن
ارادة المساوات مناسبا رجع معناه التركيب
تكملة

قوله مجردا عن الزيادة عرفا فان قيل لا يتأتى ذلك
مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها وقد يقال
انهم يجردون اللفظ الصريح عن بعض معانى الاصلية لاجل
فلايا عن التفضيلية التجريد لان الزيادة لا يلائم المدح
ان لا يلزم منه نفي المساواة حتى يتحقق كونه دونه مجردا
عن الزيادة فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل
بالنسبة الى حسن زيد مقيسا اليه اما بمساوات حسن زيد
ويكون دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام
مدح زيد لان المقصود اثبات كونه دونه لا نفي كونه
دونه فبنفي المساواة الا انه ينفي الزيادة فينفي بالطريق الاولى
لاقتضاء المقام ذلك او يقصد نفي الزيادة في الزيادة
في ضمن المساواة لان الزيادة لا تكون بدون المساواة
لان الزيادة على الشيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان
يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا سواء كانت في ضمن
الزيادة اولا لا يقال قد نفي الزيادة اى قبل التجريد فما
معنى النفي في ضمن المساواة لانا نقول بعد التجريد صار
التركيب مبتدأ لنفي المساواة واحتمل ثبوت الزيادة فنفي
الزيادة بوجهين بالطريق الاولى في ضمن المساواة
وجيه الدين

يعني ان حمل نفي المساواة على نفي الزيادة لامر اقتضاه
محرم

اى كما قصد به نفي المساواة بلا احتياج الى ضم المقام
اليه لان نفي المساواة مستلزم لنفي الزيادة

سواء بالزيادة كمساواة الثمانية مع زيادة العددين
او بالتساوي كمساواة العشر للعشر من غير زيادة العدد
بعض الحواشي

لما انتفى الشقان من المساواة والزيادة تعين قصد
الشق الثالث الذي هو النقصان تكملة

وجه الكمال ان فيه مبالغة من جهة ان حسن عين زيد لا يقاس
بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساوله في احد لا يكون
ذلك المساوي مشابها له في كيفيته وان كان مساويا في كميته
عبد الله ايوبي

ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد
ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي خلي بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود
بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان للفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة
ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو
رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن ومعموله
انما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا
له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين
معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له
من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل في الحقيقة معنى
الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق
اجنبيا ح فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله
منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث
انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد وركاكة وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو
عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة

وانما قيده بهذه الحيثية ليتحقق اجنبية الكحل في وقت
كونه مبتدأ بالنسبة الى خبره الذي هو احسن تكملة

اذ المبتدأ اجنبي من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير
معموله فانه كما امتنع الفصل اسم تمس تفضيل ظنه ان
لفصل بالضرورة كما يجوز العمل فيل من ابتلي ببليتين
يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه
باعتبار كونه اسم التفضيل وامتناع الفصل باعتبار
كونه عاملا وهذا الوجه اعم فالامتناع اقوى عند
فاذا انضم الضعف

قوله في هذه الحيثية اى من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى
الفعلية سواء كان معمولا له باعتبار الزيادة او باعتبار
معنى الفعل عبد الحكيم
الذي هو الجار والمجرور وهو منه جيبي

بخلاف ما لو عمل فيكون فاعلا والفاعل غير اجنبي
جيبي

اعلم ان النحاة اختلفوا في ان العامل في المبتدأ هو الخبر
بان يكون عاملا عاملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعلى
الاول يحتاج الى قيد الحيثية في اثبات اجنبية الكحل
ولذا قيده الشارح بالحيثية ناظرا الى المذهب الاول
وقوله ولا يخرجه ما عرض له اه ناظر الى المذهب الثاني
وهو مذهب المنصور يعني ان كان العامل في الكحل حال كونه
مبتدأ هو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل ايوبي
اى الكحل

ولما كان لزوم الفصل مبنيا على كون الكحل اجنبيا اقتضى
جواز الفصل على تقدير وقوعه غير اجنبي واشار اليه
بقوله بخلاف ما محرم

قوله بخلاف ما اى ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن
احسن عاملا في الكحل وكان عاملا لكن لا من حيث كونه
اسم تفضيل واما اذا عمل اه شرح

قوله ولو قدم جواب عن سؤال مقدر وتقرير السؤال انه لا يلزم
الفصل لجواز تقدم المعمول الذي هو منه بالكحل وفي الجواب
نظر لانه ح يرجع الضمير الى غير مذكور حواشي جيبي

في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها
وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه
على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر
منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه
واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال
(ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد) باقامة
من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه و
كلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور
المعنى المقصود وعلى كلا التقديرين فالمعنى على ما كان قبل هذا التغيير لان
اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا
يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ (فان قدمت
على اسم التفضيل (ذكر العين) التي كان الكحل فيها مفضلا عليه (قلت
ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) كان اصله ما رأيت عينا احسن
فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره
ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها
الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن
فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد

ان حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء موصوله على الجر لا نظير له في كلام العرب عبد الحكيم

قوله ولما نفتح بابا الاختصار اراد ان يشير الى جواز وجه اخصر من الاول ايضا

قوله ولو رفع لفظ آه لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع منه قياسا عصام

قوله اخصر مع ان من تركيبا من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهي الضمير وكلمة في كما في الاول وكلمة عين وكلما كثر الحذف كثر الاختصار محرم

وهو تفضيل الكحل على الكحل بالاعتبارين لان اصله من كحل عين زيد والمعنى عليه انه لا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل باعتبار كونه في عين رجل وفي عين زيد وجيه الدين

قوله لان اصله آه حيث قال وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول محرم

يعني انما لا يكون كذلك لانه لو ابقي على اصله لتعدد لفظ الكحل فلا يكون من قبيل المذكور محرم

قوله فيها اي في عين زيد متعلق باحسن او حال من فاعله اعني الكحل هذا اذا كان رأيت من افعال القلوب واما اذا كان بمعنى بصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد ص

قوله استغنى عن ذكره لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده شيخ الرضي

اشار الى جواز كون كعين زيد صفة لعينا في مثال المص والى كون الكاف اسما بمعنى المثل ردا على الرضي

قوله وتقديره ما رأيت آه فيكون الكحل في عين زيد احسن منه في غيرها لان ابقاءه على المساوات مما يأباه المدح وجيه الدين

حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل
ظاهر لو رفعنا افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع
مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا (مثل ولا ارى) مثل منصوب على انه
صفة مصدر محذوف فاء قلت ما رأيت كعين زيد آه قولا مماثل قول الشاعر
وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف
احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله
واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا
وتمام البيت مع ما يليه * مررت على وادي السباع ولا ارى * كوادي
السباع حين يظلم واديا * اقل به ركب اتوه تئية * واخوف الا ما وقى
الله ساريا * كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم
وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو
مخصوص براكبي الابل والتئية من ائي او اي كالتحية من حيي او حي وهو
المكث والتأني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من
رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع
حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع
مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف لتشبيه المستفاد
من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا

قوله على متعلق بمررت فان مررت كما يتعدى بالباء كما في مررت بزيد يتعدى بعلى كمررت على زيد فلا حاجة الى جعل على بمعنى الباء كما توهم زيني زاده

واضافة الوادي الى السباع اما لكثرة السباع لانه اذا قل مرور الناس بالوادي كثر السباع فيه واما المراد بالسباع اشرار الناس وقطاع الطريق زيني زاده

قوله ولا ارى الواو اعتراضية مثل قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وارى من افعال القلوب او بمعنى ابصرت

قوله كوادي السباع اسم موضع ومفعول ثان مقدم او حال متقدمة من قوله واديا وهو مفعول لا ارى بمعنى ابصر والظرف حال من واديا او مفعول ثان متقدم لا ارى

قوله حين مفعول فيه لمعنى التشبيه المستفاد من الكاف وجوز الهندي كونه ظرفا لقوله لا ارى معرب

قوله واديا عطف بيان او بدل او حال موطئة او تمييز عن نحو عبدي مثل زيد رجلا وانما اورد المظهر مع تقدم الذكر فلا يدخل المضمر ولمكان التهويل بالذكر عند سرعب

اعلم ان الركب اسم جمع وليس بجمع على الاصح كامر وهو جماعة الركبان مخصوص براكبي الابل في الاصل ثم اتسع فيه واطلق على كل من ركب دابة شرح المشكوة

قوله اتوه والجملة مرفوع المحل صفة ركب ولا محل لها استيناف لبيان سبب القلة زيني زاده

تثبتا وتوقفا وهو مصدر على وزن تفعلة من تئية المكي وهو منصوب على التمييز من نسبة الاقل الى فاعله

مبني للمفعول وقيل مبني للفاعل وعلى هذا كان اسناد اخوف الى الوادي مجازا عقليا بعلاقة المفعولية

وتعبيرها انشده سيبويه بالعبارة الاولى اذ تقول ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تئية بوادي السباع وبالعبارة

والجار فى به متعلق باقل والمجرور فى به عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة انوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركبا ومنصوب على المصدرية اى اتيانا تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف منه وما فى فما وفى مصدرية وساريا اى راكبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف فى كل وقت الا فى وقت وقاية الله تعالى ساريا تقول مررت الى واد منسوب الى السباع لكثرتها فيه والحال انى لا ارى مثل وادى السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى السباع فى كل وقت الا فى وقت وقاية الله سبحانه راكبا ساريا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب انوه منه بوادى السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبا توه من وادى السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال ❊ الفعل ما دل اى كلمة دلت (على معنى) كائن (فى نفسه)

المص بعد تغيير هذا الاصل اراد ان يشير الى العبارتين المذكورتين محرر

ولو لم يكن المراد بالمعنى الحدث فقط بل الحدث والزمان لزم اقتران الزمان بنفسه وهو باطل فتعين ان المراد به الحدث الله اعلم

فان الاصل صار صفة للوادى ومسندا الى الركب بالنسبة الى الوادى الذى ليس بمرئى بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة الى وادى السباع المرئى المثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى ايوبى

قوله على وجه آه على بمعنى فى كما فى قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اى فى تقسيم علم من دليل انحصاره فاللام عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير والصفة وان كانت كافية فى معلومية حدود تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم فلا بد ان لا مدخل للتقسيم فى معلومية الحدود سيالكوتى

قوله ولم يكتف يعنى ان الظاهر من قوله وقد علم اه ان يكتفى بكون تعريف كل من الثلاثة فى صدر الكتاب لكنه لم يكتف بهذا القدر اه ايوبى

اى عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل فلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل فى كونها اقساما للكلمة معلومة تعريفاتها من الدليل حكيم

وتسمية الفعل بالفعل لكونه مشتقا من الفعل الحقيقى الذى هو المصدر ودالا على الفعل تسمية للدليل باسم المدلول اى الفعل خبيصى

قوله الفعل ما دل على معنى فى نفسه آه هذه الدلالة باعتبار معناه التضمنى اعنى ان الفعل باعتبار مجموع معناه وهو الحدث والزمان والنسبة لا يمتاز عن الحرف فى عدم كونه دالا على معنى فى نفسه لان المراد بكونه دالا على معنى فى نفسه ان لا يحتاج الى ضم ضميمة والفعل باعتبار مجموع معناه يحتاج الى ضم ضميمة وهو الفاعل

اى فى نفسه ما دل بمعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره فى وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى بل اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمنى فيخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية (مقترن) وضعا (باحد الازمنة الثلثة) فى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة

قوله لكن استدراك لدفع توهم ناش من كون مآلهما الى امر واحد وهو انه كيف رجح الوجه الاول ومآله الى الثانى محرر

ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم وبعضها غير مستقل بالمفهومية اراد ان يبين ما هو المراد حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال اعلم اه ايوبى

هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو كالنسبة معنى حرفى غير مستقل عصام

قوله للحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه ولم يصدر كالطول والقصر رضى

قوله ولا شك آه اختلف فى ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثانى معنى حرفى لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعلها اجمالا وهو منفهم بذكر الفعل من غير الفاعل فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء لان معناه يتعلق بتعقل متعلق اجمالا منفهم من غير ذكره عصام الدين

قوله هو آلة لملاحظة طرفيها يعنى ان المقصود منها بالذات هما الطرفان والنسبة التى بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والآخر مسند اليه وجيه الدين

قوله الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث على ما هو المشهور بين القوم كما اختاره عصام

قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازى فى موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمنى لانه لا يصح ارادته فى تعريف الاسم والحرف وعدم صحة الالتزامى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم من المطابقى والتضمنى عصام

فلما كان بطلان ارادة الاخيرين ظاهرا تعرض لبطلان الاول فقط فقال فالمراد اه محرر

قوله بل اعم اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى فى تعاريف الاقسام الثلاثة على نسق واحد

لوجود الاحد فى الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك
من تعدد الوضع (ومن خواصه) اى خواص الفعل (دخول قد) لانها انما
يستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك
لا يتحقق الا فى ضمن الفعل (و) دخول (السين وسوف) لدلالة الاول على
الاستقبال القريب والثانى على الاستقبال البعيد (و) دخول (الجوازم) لانها
وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهى عنه كلا فى النهى
او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى
الفعل (ولحوق تاء التأنيث) عطف على دخول قد وانما خص بلحوق تاء التأنيث
لانها تدل على تأنيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها
بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم اختص
بالفعل (ساكنة) حال عن تاء التأنيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها
بالاسم (و) لحوق (نحو تاء فعلت) اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة
البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل
لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وخط فروعه عنه
بمنع احد نوعى الضمير تحرزا عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر (الماضى ما دل)
اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة (على زمان قبل زمانك)

فى امال يقال تنفست الخناق اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الحرف — شيخ رضى

فانهما وضعا لنفى الحدث الذى فى مدخولهما نحو لم يلد ونحو لما يعلم الله — شرح

كأنه قيل انتم قلتم ان تاء التأنيث الساكنة لم يلحق الا بما له فاعل ولم لم يلحق بالصفة المشبهة ولها فاعل فاجاب بما ترى — على المرتضى

كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

وانما اختص الساكنة والمتحركة بالاسم طلبا للتعادل وذلك لثقل الفعل وخفة الاسم — مفتاح

لان الفعل غير مستغن عنها — محرم

قوله حال عن تاء التأنيث وفيه اشارة الى انها فى الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تأنيث الاسم والفعل — س

قوله لحوق نحو تاء فلعت آه الاخصر ان يقول ولحوق تاء فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التأنيث ساكنة قلت ان كان لكنه ليس بواضح — لمحرره

قوله اراداه وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى التاء المخصوصة المعتبرة فى فعلت اعم من المخاطب والمتكلم والافراد والتذكير والتأنيث دون الحركة والى الاضافة الى فعلت واشار بلفظ نحو الى الغاء خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشاركه فى صفات وهى نون جمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع ان الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل عليه الدليل لان اعتبار المشاركة فى بعض صفات تاء فعلت دون بعض لا قرينة عليه فى عبارة المصنف — عبد الحكيم

مثال الفعل وفروعه نحو زيد ضارب وزيد ضرب — رمنا

الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم
بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان
فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع
الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصولة الفعل فلا
ينتقض منع الحد بمثل امس والمراد بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت (مبنى على الفتح) خبر مبتدأ
محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى
واما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته
المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موضع زيد ضارب
وشرطا وجزاء تقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك
واما الفتح فلكونه اخف الحركات (مع غير الضمير المرفوع المتحرك)
فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات
متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد
الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح
(و) مع غير (الواو) فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا
كرموا ❀ (المضارع ما اشبه) اى فعل اشبه (الاسم باحد حروف نأيت)
اى حال كونه ملتبسا باحد حروف انيت فى او ائله يعنى الحروف التى جمعها كلمة نأيت

لانه ان كان تقدمه بحسب الزمان كان معناه ان زمان الماضى يتقدم على زمانك قبل زمانك وهذا باطل — على المرتضى

قوله والمراد ولما توهم انتقاض التعريف منعا بانه يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه لا يصدق عليه المعرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله والمراد اه — ايوبى

اشار الى ان ما فى قوله ما دل يجوز ان يكون موصولا وموصوفا كما اشار اليه الشارح فيما سبق — لمحرره

والمقصود من هذا الكلام ومن قوله وبالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسيرا لها فلا تكرار — سيالكوتى

لان يضرب فى لم يضرب لا يدل على زمان قبل زمانك بحسب اصل الوضع بل على زمان ينتظر وجوده ولكن يدل على زمانك بسبب عروض لم اليه — محسه

ولم يجعل خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس جزءا من المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا كما تقرر ومن جوز كونها خبرا بعد خبر نظرا الى جانب اللفظ فقد سها — حكيم

قوله تقديرا اه فانه يمكن تقدير الفتحة فى آخر رمى وان لم تظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة على ما قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم — حكيم

قوله اما البناء على الحركة اما نفس البناء فلان الاصل فى الفعل البناء لفقدان المعانى الموجبة للاعراب اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا مقتضى للعدول عنه وهى المشابهة التامة كما فى المضارع — وجيه الدين

قوله فلكونه اخف الحركات وثقل الفعل لفظا اذ لا يجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا — س

ولما كان كونه مبنيا على الفتح مشروطا بشرط لا شئ اعنى بشرط عدم — ايوبى

وهذه المشابهة انما تكون (لوقوعه) اى لوقوع ذلك الفعل (مشتركا) بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين (وتخصيصه) بالجر عطف على قوله وقوعه اى تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال (بالسين) فانه للاستقبال القريب (وسوف) فانه للاستقبال البعيد كما مر كان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته بالاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا (فالهمزة) من تلك الحروف الاربعة (للمتكلم مفردا) مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب (والنون له) اى للمتكلم المفرد اذا كان (مع غيره) واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن (والتاء للمخاطب) واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا (وللمؤنث) الواحدة (وللمؤنثين غيبة) اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات اوذوى غيبة (والياء للغائب غيرهما) اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة

قوله بواسطة القرائن اشار بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون لخصص معنى واحد قرائن كثيرة والى كثرة الموارد
سيالكوتى

قوله كأن كلا الشبهين جواب سؤال مقدر كأنه قيل ما المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى للمضارع حتى يقال انه سمى المستقبل مضارعا لان المستقبل مشابه لاسم الفاعل وتسمية المشبه الذى هو المضارع مضارعا غير مفهوم فى كلامهم فما وجهها فاجاب بقوله كلا الشبهين
لمحرره

قوله فالهمزة آه لم يراع فى البيان ترتيب حروف نأيت بل يراعى قاعدة التصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهى الى الغائب
عصام

قوله فالهمزة شروع فى معانى حروف المضارعة
خبيصى

والقياس ان يكون الفا اذ حق الزوائد ان يكون من حروف المد واللين لكثرة دورانها فى الكلام اذ لا يخلو كلمة منها او من منشئها وهى الحركات الا انهم جعلوا الالف همزة لتعذر الابتداء بالساكن
خبيصى

قوله للمتكلم المفرد يجب تركه المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او بنضرب وانما وصف فى اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه فى نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير
عصام

قوله مع غيره مؤنثين او مذكرين او مختلفين
حكيم

مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا والفرق حاصل بالصوت ولذا لم يضعوا صيغة مستقلة لكل وتفصيله فى الصرف اى فى علم الصرف
لمحرره

لان همزة انا يدل على المتكلم ونون نحن يدل على المتكلم معه غيره فيكون همزة اضرب ونون نضرب كذلك
لمحرره

او بالنصب حال وهو الاولى لموافقته السابق (وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى) اى فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج ويقاتل ويفرح (ومفتوحة فيما سواه) اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما (ولا يعرب من الفعل غيره) اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله (اذا لم يتصل به نون التاكيد) ثقيلة كانت او خفيفة (ولا نون جمع المؤنث) لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل الاعراب (واعرابه رفع ونصب وجزم) يختص به كالجر بالاسم (فالصحيح) منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة (المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية) مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان (والجمع) المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن (والمخاطب المؤنث) مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد الغائب المذكر وتضرب فى الموضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد المذكر المخاطب واضرب فى المتكلم الواحد

لان نون جمع المؤنث لا يقبل الاعراب لانها ضمائر والضمائر مبنى والمبنى لا يعرب
لمحرره

قوله يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديرا لثقل محل الاعراب بالحركة كما فى غلامى ولا يخفى عليك الفرق بينهما وبين غلامى فانهما لشدة الاتصال صارتا كالجزء منه فلم يبق ما قبلهما محل الاعراب اصلا بخلاف غلامى
سلكوتى

قوله لشدة الاتصال اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونه المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه فى الوقف والاضافة ومع اللام فلا يصير ما قبله وسطا فاجرى الاعراب عليه
حكيم

اعاد اللام نظرا الى ان المدعى ذات جزئين فكان كل منهما مدعى براسه

وتلك المشابهة ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل فى الفعل اعنى البناء
حكيم

قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة اونون اقتضاها العامل لا بمعناها يتقوم به المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله نصب بمعنى فتحة اوحذف نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون اوحذف نون او حرف اقتضاها العامل
عصام

نحو يضرب وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل
عصام

ولقائل ان يقول ان الضمير البارز المرفوع لا يكون الا للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث فقوله للتثنية والجمع الخ مستدرك لا حاجة اليه
كبير

ونضربُ فى المتكلم مع الغير (بالضمة) فى حال الرفع (والفتحة) فى حال النصب (لفظا) اى حال كون الضمة والفتحة ملفوظتين (والسكون) فى حال الجزم (مثل يضربُ) ولن يضربَ ولم يضربْ (و) المضارع (المتصل به ذلك) اى ذلك الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع (بالنون) حالة الرفع (وحذفها) اى بحذف النون حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب فى الاسماء تابع للجر (مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين) ولم يضربا ولن يضربا اه (و) المضارع (المعتل) الآخر (بالواو والياء بالضمة تقديرا) فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى (والفتحة لفظا) فى حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعوَ ولن يرمىَ (والحذف) اى بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم (و) المضارع (المعتل) الآخر (بالالف بالضمة والفتحة تقديرا) لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى (والحذف) اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض (ويرتفع) المضارع (اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد) سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر عن عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق

قوله اى اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع فى خمسة مواضع وان كان الاتصال فى سبعة مواضع فان المؤمنين اعنى يضربن تضربن مبنيان خارجان بقوله ونون جمع المؤنث حكيم

قوله حالتى النصب والجزم اما فى حالة الجزم فظاهر لانه اسقاط الاعراب واما فى حالة النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلابد من زواله الا انه زال فى الواحد ببدله وهو الفتحة وههنا زال بلا بدل له فصار النصب تابعا للجزم وتحذف هذه النون مع نونى التأكيد اما لانه لا يكون فى المعنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات عبد الحكيم

قوله وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع فى الاسماء متوسط

قوله ولعل وجه المناسبة كونه بمنزلة الحركتين فالواو بمنزلة الضمتين وكذا الالف والياء وجيه

قوله المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة فى كونهما قابلين للسقوط عصام

قوله والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص محشى ع

قوله لان الالف لا يقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن التقدير فيه بخلاف آخر الجمع المؤنث فانه للزوم السكون له لا يقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقديرى فرع اللفظى فلابد من امكانه فى ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه عبد الحكيم

قوله وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفى فى كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصلى فى هذا المقام تمييز الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض لا بيان العامل عصام

اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء فى باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى (وينتصب) اى المضارع (بان) ملفوظة (ولن) قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش فى اى شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه (واذن) قيل اصله اذ ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه (وكى وبان مقدرة بعد حتى) نحو سرت حتى ادخلها (و) بعد (لام كى) نحو سرت لادخلها (و) بعد (لام الجحود) وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية (و) بعد (الفاء) نحو زرنى فاكرمك (و) بعد (الواو)

قوله فان السين لما صار كاحد حروف الفعل كان الواقع موقع الاسم هو الفعل مع السين لا الفعل وحده فلا يرد ما قيل ان السين من خواص الفعل فلا يكون يضرب فى سيضرب واقعا موقع الاسم لامتناع دخول السين على الاسم فانه لا يصح سقائم سيد على زاده

قوله ملفوظة حال من كلمة ان وانما قيد به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التى يجوز فيها تقديران كما سيجيء لا تكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة والثانى مقدرة واشار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول محرم

قوله للنفى المؤكد فى الاستقبال لا المؤبد كما زعمه المعتزلة لقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لان حتى للانتهاء وهو ينافى التأبيد اطول فيه انه يجوز ان يكون لن للتأبيد فاستعماله فى مثل لن يغفر الله تعالى للكافرين ويستعمل فى التأكيد مجازا لمانع فى مثل هذه الآية حسن شوقى

قوله ابدل الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب فى الوقف كذلك التنوين عصام

قوله ان التنوين والنون الخفيفة اذا انفتح ما قبلهما ينقلبان الفا فى الوقف لا دليل على قول الفراء ك

قوله وقال الخليل اصله لان يرده ان لا تضرب فى تقدير لا منزلك وهو ليس بكلام بخلاف لن تضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التى حقها ان يلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتأكيد النفى لا لتأكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفى التأكيد فاعمل عمل النصب لكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفى بتأكيد النفى عصام

قوله قال الشاعر يرجى المرء ما لا ان يلاقى ويعرض دون ادناه الخطوب اى لن يلاقى سلكوتى

قوله فحذفت تخفيفا فالتقى الساكنان وهو الالف والنون فحذفت الالف ثم ركبا اللام مع النون فصار لن زيحانى

نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن (و) بعد (او) نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه (فان) التي ينتصب بها المضارع (مثل اريد ان تحسن الي) مثال النصب بالفتحة ومثل (ان تصوموا خير لكم) مثال النصب بحذف النون (و) كلمة ان (التي تقع بعد العلم) اذا لم يكن بمعنى الظن (هي) ان (المخففة من ان المثقلة) لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه (وليست) اي ان الواقعة بعد العلم (هذه) اي ان الناصبة (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ان (التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان) لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان (ولن مثل لن ابرح ومعناها) اي معنى لن (نفي المستقبل) نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي معنى التابيد وحتى تقتضي الانتهاء (و اذن) التي ينتصب بها المضارع (اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها)

فانه في المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف او السين او قد او حرف النفي مع ان المخففة ولاختصاص المخففة بالافعال الداخلة على المبتدأ والخبر وافية

قيد للعلم يعني ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذي لا يكون بمعنى الظن انما اذا كان العلم مستعملا في معناه الاصلي وهو الاعتقاد الجازم الذي يكون بمعنى التحقق والتيقن لا اذا كان مستعملا في معنى الظن الذي هو الاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه وقال العصام وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك عبد الله ايوبي

قوله اذا لم يكن بمعنى الظن حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم قد يكون بمعنى الظن في الرضي جوز بعضهم ان يأول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وفي تفسير ابي حيان قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوي فيجوز ان يعمل في ان المصدرية ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات لان القطع بايمانهم غير متصل اليه عبد الحكيم

اراد ان الضمير لمجرد التاكيد والفرق بين الخبر والنعت سواء قلنا انه مبتدأ او ضمير فصل وليس لقصر المسند على المسند اليه ولا عكسه لانه يصير قوله وليست هذه تاكيدا كرارا والاصل عدمه حكيم

والفرق بين ان المخففة وان المصدرية ان ان المخففة يجيء بعد السين او سوف او لا النافية مثل ان سيقوم وان لا يقوم وافية

اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبته كثرته كما هو المتبادر عصام وقال عبد الحكيم فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون اكثري الوقوع

اي ان لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها المضارع لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فيما يسبقها حكما (وكان) عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان (الفعل) المذكور بعدها (مستقبلا) لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وقولك لمن يحدثك اذا اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذا اظنك كاذبا وجب الرفع (مثل) قولك لمن قال اسلمت (اذن تدخل الجنة) مثل تمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلاتها خواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر (واذا وقعت) اي اذن (بعد الواو والفاء فالوجهان) جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف (وكي) التي ينتصب بها المضارع (مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية) اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور (وحتى) التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان (اذا كان) اي المضارع (مستقبلا بالنظر الى ما قبلها) وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا (بمعنى كي)

ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلاثة اشياء تصديره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء نحو اذن والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه كما اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون وكقولك تأتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر رضي

قوله بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكأنهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لانهم وجدوها ولم يجد وها ذا وجهين تدبر عصام

قوله فالوجهان في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا وعلى الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ولا يجوز ان يقدر فيها الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس في اذن وجهان بل فيما بعدها الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والالغاء ولم يقدر الفعل لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء عبد الحكيم

اي الالغاء لحصول الاعتماد وهو الاكثر وبه جاء في التنزيل واذا لا يلبثون والاعمال لاستقلال الفعل مع فاعله وقرئ واذا لا يلبثوا في غير السبعة جبيجي

قوله بناء على ضعف آه لان حروف العطف لكونها اصلا في عطف المفردات يقتضي ان يكون المعطوف كالمعمول

اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية (اوالى) لانتهاء الغاية (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا (وكنت سرت حتى ادخل البلد) مثال لحتى بمعنى كى اوالى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا اوحالا او مستقبلا (واسير حتى تغيب الشمس) مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا (فان اردت) بالفعل الذى دخلته حتى (الحال) يعنى زمان الحال (تحقيقا) اى بطريق التحقيق بان تكون هى زمان التكلم بعينه (اوحكاية) اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية للحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول هيئت هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته فى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان لانها علم الاستقبال (كانت) اى حتى عند هذه الارادة (حرف ابتداء) لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم (فيرتفع) اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم (ويجب السببية) اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى

قوله فان التحقيق والحكاية قسمان من الفعل على ما تشعر به عبارة الشارح رحمه الله فى بحث الاسم الفاعل حيث قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكاية حكيم

قوله فان امس مفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له او منتهى اليه فيقتضى ان يكون الدخول ايضا محققا فيه اذ لو تحقق الدخول فى حال التكلم يكون للسير فى الحال ايضا مدخل فى تحقيقه فلم يكن السير فى الامس فقط سببا لتحققه حكيم

قوله كانك كنت آه يعنى اذا كنت دخلت البلد فزمان دخول البلد هو زمان الحال تحقيقا فالعبارة التى تؤدى هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكى ذلك الزمان فى زمان تكلمك وتفرضه موجودا فيه فكانك هيئت هذه العبارة وتحكيها على ما كانت عليه من الرفع فهنا توجيه من الشارح للرفع عند الحكاية لا انه معنى حكاية الحال حتى ما قيل جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المص وجيه الدين

قوله جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف والاظهر ان المراد زمان الحال المحكى به من حيث انه حال بان يبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال عصام

قوله لانها علم الاستقبال اى يقصد منها الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يراد ان يقدر بعد حتى اذا كان ما بعد حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لانه حينئذ لا يقصد منه الحال سلكوتى

قوله لا جارة لانها لاختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت فى كلامهم سيالكوتى

(مثل مرض فلان (حتى لا يرجونه) الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم (ومن ثمه) اى ومن اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها (امتنع) نظرا الى الامر الاول (الرفع) اى رفع ما بعد حتى (فى) قولك (كان سيرى حتى ادخلها فى) وقت حصول كان (الناقصة) فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى (و) امتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى (فى) قولك (اسرت حتى تدخلها) لامتناع ان يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال (وجاز فى) وقت حصول (كان التامة كان سيرى حتى ادخلها) فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن ولا فساد فيه (و) جاز (ايهم سار حتى يدخلها) بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه

قوله ولا يخفى ان الخبر فى صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلق بحتى فلك ان يقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره عصام

قوله فبقى الناقصة بلا خبر اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوى فلا يقدر لها عامل فلا يكون جارة فانها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه ما قاله العصام فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فكانه قال السير المحقق الحصول الذى هو مسبب عن الدخول سايره اى هو وجيه

بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضى الخبر نسخة

لامتناعه بخلاف الامر الاول فانه لا يلزم منه المحذورات وان كان يلزم منه باعتبار استلزامه السببية وهذا مراد الشارح بقوله نظرا الى الامر الثانى وجيه

المفاد سببية له حتى بحتى فلا يرد منع استلزامه لتعدد السبب سلكوتى

وبارادة الحال من المضارع

قوله ولا فساد فيه لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسرى فى المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسرى فيه ذكره العلامة التفتازانى فى حاشية الكشاف ولهذا عطف فى النسخة الاولى بتقدير الفعل وجيه الدين

علة عدم الجواز

اى يجوز الرفع ويختار النصب ايضا لانتفاء مانع الرفع اذ الاستفهام ههنا عن السائر وهو ليس بسبب السير فتحقق السببية موشح

لان الاستفهام كان عن تعيين الفاعل لان سبب الدخول هو السير لا ان السائر المعين وههنا لم يقع الشك فى السير حاشية

(ولام كى) التى ينصب المضارع بعدها بتقدير أن (مثل اسلمت لأدخل الجنة) وانما يقدر أن بعدها لانها جارة (ولام الجحود) التى ينصب بها المضارع بعدها هى لام تأكيد للنفى (بعد النفى لكان) لفظا (مثل وما كان الله ليعذبهم) او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها أن فان قيل انا صار الفعل بمعنى المصدر بأن المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم (والفاء) التى ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير أن فتقدير أن بعدها لانتصاب المضارع مشروط (بشرطين احدهما السببية) اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها (والثانى ان يكون قبلها) اى قبل الفاء احد الاشياء الستة لبعد تقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة (أمر) نحو زرنى فأكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى (او نهى) نحو لا تشتمنى فأضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فأفوز ولا تؤاخذ نى فأهلك (او استفهام) نحو هل عندكم ماء فأشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب

قوله جمل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدا ولاضرورة داعية اليه ومع ذلك لاوجه للفاء فى قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين عصام

قوله للتنصيص على السببية يعنى ان المقصود السببية فلابد ان يشترط للنصب ليدل على السببية كما ذكره الفاضل الهندى وغيره وقيل انما يشترط السببية لان كون الاول سببا والثانى مسببا علم الاخبار لا يحكم الاستعمال وجيه الدين

قوله لبعد تقديم الانشاء وما بمعناه اه اراد ان الفاء للعطف فتقدير ان ليعطف المفرد على المفرد المقصود من الانشاء المتقدم فلابد من اشتراط ذلك لبعد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة وجيه الدين

قوله عن توهم انما قال توهم لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب س

قوله جملة معطوفة من غير ان يقصد بسببية احدهما للاخرى اما بعد قصد السببية فيجوز ان يعطف مصدر احدهما على مصدر الاخرى باعتبار اشتراكهما فى الطلب او النفى عبد الحكيم

قوله ويندرج فيهما الدعاء ويندرج فيه التحضيض وما وقع على صيغة الترجى اشار بذلك الى دفع الاشكال وهو انه ماله ينفى ترك الدعاء والتحضيض وما على صيغة الترجى ووجه الدفع ان الدعاء مندرج فى الامر والنهى لكونه على لفظهما غالبا والتحضيض مندرج فى النفى والترجى الذى اريد به التمنى واذا كان على صيغة الترجى داخلا فى التمنى وجيه الدين

قوله فيندرج فى الامر والنهى هذا عند النحويين واما عند المناطقة الانشاء اقسام ثلثة لانه اما ان يقارن الاستعلاء فهو امر كقول المولى لعبده مثلا واما ان يقارن التساوى

(او نفى) نحو ما تأتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى (او تمن) نحو ليت لى مالا فأنفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فأطلع بالنصب على قراءة حفص (او عرض) نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلى لبنى تميم * والحق بالحجاز فأستريحا * بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر (والواو) التى ينتصب المضارع بتقدير أن بعدها مشروط (بشرطين) احدهما (الجمعية) مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما (و) ثانيهما (ان يكون قبلها) اى قبل الواو (مثل ذلك) اى ما يماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس (واو) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن (بشرط معنى الى أن او الا أن) اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على أن المقدرة بعدها الا أن

قوله اى عرض انما على المخاطب فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير رضا

قوله لاشتراكهما فى الطلب والنفى واختار الرضى انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب سيالكوتى

قوله فانما كان تقديرها كذا لانه لما قصد ان الاول سبب للثانى وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما اضمر ان كان ما بعد الفاء فى تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان يجعل ما قبله ايضا فى تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل واقية

قوله يعنى خلافا للاستعمال اضطرارا قيل يحتمل ان يكون مما دخل نون التاكيد الخفيفة فى الجواب حكيم

قوله جعل لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله بقولنا سيقع منى ترك منزل والحاق بالحجاز فاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل سأترك والحق فى معنى الامر اى لاترك ولا الحق فاستريحا عصام

قوله الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها اراد اجتماع ما قبلها لما بعدها فى زمان واحد كما صرح به بعض الشارحين والعلة فى اشتراط الشرطين هى العلة المذكورة فى الفاء لان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها ليعلم الجمعية لان تغيير اللفظ يدل على تغيير المعنى ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر فيكون عطف الاسم على الاسم وجيه الدين

قوله ولما كان على المص ان يقول كونها للجمع وقد عدل عنه فقال الجمعية بالياء المصدرية اشار اليه الشارح بقوله اى مصاحبة اه محرم

قوله فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشىء بنفسه ويحتاج الى المقام لفظ المثل واعتبار المغايرة الاعتبارية حكيم

ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لألزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي والا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي (والعاطفة) اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اي ينتصب المضارع بها بتقدير ان (اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا) نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليست من الحروف العاطفة المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى ظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول انه جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرناه يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يذكر في الاجمال وان خصته به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر (ويجوز اظهار ان مع لام كي)

قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان تضرب زيد فتشتم فانه لا يقدر ان لجواز عطفه على مدلول ان ونصبه بكلمة السابقة عصام

لان حتى مبتدا خبره محذوف وهو قولنا ينتصب المضارع بتقدير ان وان كان مستقبلا ظرف له ايوبي

قوله اعم مما ذكر يعني ان كان المراد بالعاطفة اعم من الفاء والواو يلزم انه ذكر العاطفة في التفصيل مع انه لم يذكره في الاجمال وان كان المراد به غير ذلك يلزم تخصيص الحكم اي حكم العاطفة به والواقع خلافه لجريانه في ثم ايضا وح اي حين جريانه في غير ما ذكر يرد عليه وجيه الدين

وهو ان ينتصب المضارع بعد الواو والفاء وحتى بتقدير ان رضا

قوله ويرد عليه انه كان المناسب آه ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة في تقدير ان على نوعين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه فعدا اولا المخصوصات شرط لينضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل عصام الدين

بان يقول وبان مقدرة بعد الواو العاطفة والفاء والعاطفة

قوله ويجوز اظهار ان اخذ في تبيين المواضع التي يجوز فيها اظهارها وما يجب فيها وما بقي مواضع الامتناع فلذا تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها سيلكوتي

نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم (و) مع الحروف (العاطفة) نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك لاكرامك واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها حتى التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في حتى التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصبا ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها (ويجب) اي اظهارها ان (مع لا) الداخلة على المضارع المنصوب بها (في) صورة دخول (اللام) بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع العمل مع الشذوذ كقوله * الا ايهذا اللائمي احضر الوغى * في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها (وينجزم) اي المضارع (بلم ولما ولام الامر ولا) المستعملة (في) معنى (النهي) احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا (وكلم المجازاة)

قوله ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشروط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل عصام الدين

قوله اعجبني قيامك اشار بالمثال الى ان المراد العاطفة المذكورة سابقا وهو ما يكون قبلها اسم صريح محشي لد

اي لفظ حتى لم تدخل على الاسم الصريح

اي على حتى بمعنى كي

يعني واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه العواطف الثلثة عبد الله ايوبي

حتى عد بعضهم من النواصب لعدم التخلف في النصب محرم

حتى لا يجتمع العاملان الناصبان احدهما ان المقدرة والآخر احد هذه الحروف التي توهمت عاملة تكملة

اي المتحركين وقوله فلا وابه لا يلغى لما بي ولا لما بكم ابدا شفاء شاذ حكيم

قيل المعيدي كان علما لابن حمزة الحكيم ولما مات الحكيم وصف ابنه عند السلطان بانه طبيب نحرير طاهر فامر السلطان ان يحضروه فلما جاء واحضروا عند السلطان وكان صغير الجثة كريه المنظر قال السلطان تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قال المعيدي المرء باصغريه يعني القلب واللسان فاعجب السلطان سيد شريف

وحاصله ان المنذر قد سمع المعيدي واعجبه ما يبلغه من فصاحته وبلاغته وعلمه وكماله فاراد زيارته فلما رآه استحقره لقصر قامته وقبح وجهه واعضائه وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال المعيدي جوابا للمنذر ان الرجال ليسوا

معناه ان الجزم بعدها مع ارادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة عبد الحكيم

قوله فشاذ اى ليس معنى الشاذ مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح لانهما اذا تضمنا معنى الشرط فالجزم بعدها قياس واقع في استعمال الفصحاء بل

قوله كيفما شذوذ وذان اذكونها من كلم المجازات كالجزم عصام

قوله تعالى وايا ما تدعوا اوبدونه بالتنوين وهو ايضا جاز جزم المضارع مطلقا سواء مع ما عصام

ولما كان بين المذكورات فرق في الجزم مطلقا وفي الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله واذ آه

دون لفظ الحروف لانه يعم الاسم والفعل بخلاف لفظ الحروف وجيه

اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان (وهى) اى كلم المجازاة (ان ومهما واذما وحيثما) فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا (وان ومتى) وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا (وما ومن واى وانى واما) انجزام المضارع (مع كيفما) واذا (فشاذ) لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به (وبان مقدرة) عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى (فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه) اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عائدا الى ما هو بحسب المعنى ماضيا (ولما مثلها) اى مثل لم فى هذا القلب والنفى (وتختص) اى لما (بالاستغراق) اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها

قوله في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم فانها موضوعة لتعليق شئ بشئ مفروض وجوده فى المستقبل مع عدم القطع بوقوعه اولا وقوعه محشى

قوله للامر المقطوع به اى وجوده فى اعتبار المتكلم فى المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرطية لان الشرط هو المفروض وجوده محشى

قوله ولا يبعد اى من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده فى الجملة وذلك لان لم يدخل المضارع ويؤثر فيه القلب والنفى معا وكونه لنفى الماضى انما يصح لو اعتبر النفى بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا زاد كلمة لو ولا فالظاهر ولا يبعد جعل الضمير آه سيالكوتى

وتقديم الجزاء وهو قوله ولا يبعد على الشرط وهو قوله لو جعل جائز عند الكوفية ويقدر الجزاء فى مثله عند البصرية هو

قوله وتختص اى لما بالاستغراق فلا يبعد ان يستفاد ذلك من تأكيد لم بما النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما عصام

هذا اشارة الى الفرق بين لم ولما بعد اشتراكهما فيما ذكر لمحرره

قوله ومن المتعذر آه فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا تكون متضمنة لمعنى ان فلا تجزم واما ما جاء فى الشعر فللضرورة باجرائه مجرى الشرط لكونه فى صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوائهما فى البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم تجزم سيالكوتى

قوله بين عامل اى بين العامل الحرف وما يكون ذا اعلى عليه معمولا وهو الفعل حيث يقلبه الى الاستقبال فلا يكون لم فانه فاصل ضعيف له ... الفعل بل على الحرف وذا لا يجوز بخلاف ... فيصح دخول ان عليه لبقاء نحاه فكانه من تتمة الفعل وجزء له وهو الفعل لمعموله ... لم جزء منه فلا يرد ما قيل على معموله وهو الفعل ... هو الكائن للمضارع المنفى بلم انه تصريح بان حرف الشرط ... وليس كذلك سيالكوتى

قوله ومعموله فيه بحث لان ان فى ان لم اضرب ليس عاملا فى اضرب لانه ... اضرب ليس عاملا فيه ... وانما مدخول ان لم اضرب ... عصام

قوله وقد يستعمل اشارة الى فائدة قوله غالبا يعنى ان الاختصاص الاستعمال الغالب لا لمطلق الاستعمال فانها قد تستعمل قليلا بالنسبة الى الاستعمال الاول لاري

(وجواز حذف الفعل) اى ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم (ولام الامر) هى (اللام المطلوب بها الفعل) ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا (ولا النهى) هى (لا المطلوب بها الترك) اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما (وكلم المجازاة) المذكورة من قبل (تدخل على الفعلين لسببية) الفعل (الاول ومسببية) الفعل (الثانى) اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة

قوله اللام المطلوب بها الفعل اى غير فعل الفاعل وهو المخاطب اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور واما فعل الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس فى امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبنى لزوال مشابهة الاسم بزوال الحرف المضارعة وقد جاء باللام وهو فى الشعر اكثر منه فى النثر عبد الحكيم

ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الدعاء ولكن الدعاء داخلا فى الامر اشار بقوله تدخل فيها آه الى انه وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكنها تدخل باعتبار صورتها تكملة

راجع الى الالف واللام فى المطلوب

قوله وهى مكسورة للفرق بينها وبين لام الابتداء التى دخلت على المضارع ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل لتشبهه اللام الجارة التى تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وجيه الدين

قوله كلم المجازاة وهى من الحروف ان ومن الاسماء غير الظروف من وما واى ومن الظروف الستة الباقية بلا شذوذ وهى اين ومتى وانى ومهما وحيثما واذما ومع الشذوذ كيفما واذا خبيصى

ولما كان السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجعلى وكان المراد هذا الاعم ولم تساعد عبارة المص فى كافيته لافادة المراد اراد ان يفسر مراده فقال اى لجعل آه محرره

اى الدلالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه والتعبير بافادة كون الاول سببا للثانى خال عن هذه الفائدة بل يتبادر منه السببية الحقيقية فلذا لم يفسرها بها سيالكوتى

اى كلم المجازاة

قوله لجعل الاول آه وهذا قرينة على ان مراده بالسببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سببا له فى الحقيقة او فى اعتبار المتكلم محرره

دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه منها بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (ويسميان) اى هذان الفعلان اولهما (شرطا) لانه شرط لتحقق الثانى (و) ثانيهما (جزاء) من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل (فان كانا) اى الشرط والجزاء (مضارعين) نحو ان تزرنى ازرك (او الاول) فقط (مضارعا) نحو ان تزرنى فقد زرتك (فالجزم) واجب فى المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل (وان كان الثانى) مضارعا (فالوجهان) اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضى والفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد آتيه او آتيه (واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا) تفصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت (او معنى) ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل

فوله الجزاء على الفعل يعنى انه من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به محرم

وان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم فى كل واحد منهما لكونهما مبنيين وافية

والثانى ماضيا الخبر كان محذوف نحو فانى وقيار بها لغريب او الاول عطف على المضمر المرفوع المتصل وهو ضمير كانا بلا تأكيد لمكان المتصل هندى

مثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالى ولا حرم محشى

على كون الجزاء مرفوعا فان علامة الرفع فيه الياء وحذفها علامة الجزم محرم

لما فرغ من المسائل التى تتعلق بوجوب الجزم وجوازه شرع فى المسائل التى تتعلق وجوب ادخال الفاء وجوازه وامتناعه فقال واذا كان آه محرم

اشار الى بيان الجزاء الذى يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذى يجوز ولا يجب والجزاء الذى يجب والضابطة فيه اذا اثر حرف الشرط فى الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تأثيره وعدم تأثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب الشرط وافية

فصدقت اى فقد صدقت (لم يجز الفاء) فى الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه (وان كان) اى الجزاء (مضارعا) مثبتا (او منفيا بلا) احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى (فالوجهان) الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واثرت فى تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه (والا) وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين (فالفاء) لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تأثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى الرابطة وهى الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى بما او لم او لن

مثال دخول الفاء فى المضارع المنفى بلا كقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا امير

قوله معنى قيد به لانه المناط لترك الفاء وايراده حكيم

مثل ان قمت فيقوم اى فهو يقوم من حيث انه جعل خبر مبتدأ محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط وافية

مثل ان قمت يقوم من حيث انه لم يجعل خبر مبتدأ بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف وافية

لان المضارع المثبت والمنفى بلا كان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول الاداة سالكوتى

لتعذر تأثير اداة الشرط فى الجزاء هو فيما كان الجزاء جملة اسمية كقوله تعالى افان مت فهم الخالدون اذ يتعذر تأثير حرف الشرط فى الاسم لكن يجوز العطف على الجملة الاسمية بالجزم لكونها فى محل مجزوم ومنه قوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم فى بعض القراءة وقرأ مرفوعا حملا على ظاهر الجمل خبيصى

قوله اما ماض آه لان انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية وبانتفاء كونه ماضيا ومضارعا بمعناهما المحققين فيكون اما امرا او نهيا او دعاء او استفهاما او انشاء من غير طلب او بانتفاء تجرد الماضى عن قد ونحوه فيكون بقد وماولا وبانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف واذ ولام الامر ولا النهى او بانتفاء كون المضارع المنفى بلا بان يكون منفيا بلن وما فانه يجب فى جميع هذه الصور الفاء حكيم

اما فى لفظ الماضى فظاهر واما فى معناه فلانه لما كان مقارنا بقد امتنع ان يراد به الاستقبال [illegible]

الى غير ذلك كالتمنى والعرض ففى جميع هذه المواضع لاتأثير لحرف الشرط فى
الجزاء فاحتاج الى الفاء (ويجيء اذا) التى للمفاجأة (مع الجملة الاسمية)
التى وقعت جزاء (موضع الفاء) لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ
عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما
اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية
فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون (وان) التى تجزم بها المضارع حال كونها (مقدرة)
انما كانت مقدرة (بعد الامر) نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك (والنهى)
نحو لاتفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك (والاستفهام) نحو
هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه (والتمنى) نحو ليت
لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه (والعرض) نحو الا تنزل تصب
خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة
صالحا لان يكون مسببا لما تقدم و (قصد السببية) اى سببية ما تقدم له فيقدر
ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما
بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى
مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل

لان غاية التعقيب ان يحدث امر اعقيب امر وهما
مشتركان فى تلك الافادة ايوبى

قوله بعد الامر آه اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب
المضارع بعدها يصح ان يجاب بمضارع مجزوم
الا النفى حكيم

وانما قيد بذلك لان قصد السببية متوقف والا
فالشرط هو قصد السببية وجيه الدين

قوله اذا كان آه اعتبر الصلاحية لان فى الطلب
مع ذكر يصلح جزاء له معنى الشرط على ما صرح به الرضى
وليس مجردا لنفسه او ادعاء السببية كافيا فى ذلك
كما وهم

الواهم عصام الدين حيث قال لاحاجة فى تقدير
ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفى قصد السببية
فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كاذبا
او ادعاء لنكتة فتدبر على رضا

ظرف للانجزام المفهوم اى انما ينجزم المضارع وقت
قصد السببية محرم

اى سببية الاول للثانى والمعنى فى الجميع ان وقع
الاول وقع الثانى امير

من الامر والنهى ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتمنى
والعرض وغيرها مثلا يؤخذ المقدر فى زرنى اكرمك
لفظ تزرنى وفى لاتفعل الشر اى لاتفعل وهكذا
ايوبى

اى بان المقدرة وجزاء للشرط المقدر فيكون الاشياء
المذكورة قرينة على ذلك المقدر ويكون السببية قرينة للشرط
فانه لم تقصد السببية لم يجز الجزم بل يرفع فيكون اما صفة
او حالا ايوبى

المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فيجزم بها (نحو اسلم تدخل الجنة) فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو
مطلوب وفائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصدا تلك السببية فقدر ان
مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل
الجنة (ونحو لاتكفر تدخل الجنة) اى ان لاتكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة
الفعل المنفى لا المثبت (و) لهذا (امتنع لاتكفر تدخل النار) عند الجمهور خلافا
للكسائى) فانه لايمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور (لان التقدير) على
ما عرفت (ان لاتكفر) تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه
عند الكسائى فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه
المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية
واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان
صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى ويرث من آل يعقوب اى
وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين او
بالاستيناف كقول الشاعر، وقال رائدهم ارسوا نزاولها، فكل حتف امرئ
يجرى بمقدار (الامر) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان
المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون
صيغهما وفى بعض الشروح وانما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع

قوله لان التقدير على ما عرفت اى يجب ان يكون المقدر
مثل المظهر اثباتا او نفيا واما قولهم فى العرض الا تنزل
بنا تصب خيرا بمان تنزل فلان كلمة العرض همزة الكارية
دخلت على حرف النفى فتفيد الاثبات عبد الحكيم

اى لفظ ان
وهو كون النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت

قوله وهو ظاهر الفساد لان عدم الكفر ليس سببا
لدخول النار وانما سببه الكفر وجيه الدين

قوله واما عدم امتناعه آه يعنى يجوز عند قيام القرينة ان
يضمر المثبت بعد النفى والعكس فيجوز لاتكفر تدخل النار كما
يجوز لاتكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى
ان لاتسلم تدخل النار وماذكر ليس ببعيد ان ساعده النقل
رضى

يعنى ان مثل هذا التركيب يعارض مدلول القرينتين احديهما
قرينة النهى فمقتضاها الامتناع والاخرى قرينة العرف فمقتضاها
الجواز فاعتبر الجمهور الاولى والكسائى الثانية
عبد الله افندى

قال رائدهم هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء
هذا اشارة الى الغنم وسائر المواشى ارسوا اى اقيموا
من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة نزاولها اى
نحاول تلك الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار
اى اقيموا القتال فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى
لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وفيه حث على الشجاعة
مختصر فى بحث الفصل

طط اى متحيرين ومترددين صحاح

اصله ارسيوا من الارساء وهو الاثبات اى اثبتوا
فى مكانكم امير

اى اضرب وافعل

من الافعال كذلك اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود
وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره
المص في شرحه (صيغة يطلب بها الفعل) شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا
او متكلما معلوما او مجهولا (من الفاعل) احتراز عن المجهول مطلقا فانه
يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل (المخاطب) احتراز عن الغائب والمتكلم
(بحذف حرف المضارعة) احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على
صيغة المخاطب وعن مثل صه ورويد (وحكم آخره) اى آخر الامر في الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف
المضارعة لان مشابهته بالاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة
(حكم المجزوم) اى مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون
الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي له
حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب
لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب
مجزوم بلام مقدرة (فان كان بعده) اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه
حرف متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب
ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف (ساكن وليس)
المضارع (برباعي) والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف

قوله شاملآه اى هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعرف فلا ينافي في ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد فقوله يطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي — سيالكوتي

قوله فانه اى مما حصل به الاحتراز لان المجهول يطلب به الفعل آه — محرم

قوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فلتفرحوا آه والحق انه ليس من تتمة التعريف لان التعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف المضارع — عصام

قوله فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة — محرم

قوله وحكم آخره لم يقل وحكمه لان وظيفة النحو بيان حكم آخره لا مطلقا — سيالكوتي

قوله وحكم آخره اى آخر الامر في الحقيقة يعني ان الامر عند البصريين مبني وان حكمه في الحقيقة البناء على السكون لانتفاء علة الاعراب الا انه جعل في الصورة حكمه حكم آخر المضارع المجزوم في حذف الحركات وحذف حرف العلة والنون لما شابه الذي فيه اللام معنى اعطي حكمه وعند الكوفيين انه معرب مجزوم قالوا حذف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة — وجيه الدين

قوله اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه — كذ

قوله ... حقيقة بازالة الحركة او حكما باسقاط النون وحرف العلة اللتين هما بمنزلة الحركة — حكيم

تفسير لضمير ليس

من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير (زدت همزة وصل) على ما بقي بعد
حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة (مضمومة
ان كان بعده) اى بعد الساكن (ضمة) دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم
على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اُقتل اَقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول
وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اُقتل بكسر التاء (ومكسورة فيما سواه)
اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل
اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في
اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي (نحو اقتل)
مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة (واضرب) مثال لما يكون بعده كسرة
(واعلم) مثال لما يكون بعده فتحة (وان كان رباعيا فمفتوحة) اي فالهمزة
مفتوحة لانها همزة اصل زدت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين
في المتكلم الواحد لا همزة وصل (مقطوعة) لذلك بعينه (فعل ما لم يسم فاعله)
اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او
على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية (وهو ما حذف
فاعله) واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق
(فان كان) الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه (ماضيا)

... الساكن ليس بحاجز عند اتباع حركة الهمزة حركة العين مع ان في فتح الهمزة التباسا — فاضل امير

ظرف زدت او بقي على اعتبار مرجع الضمير بعده

قوله والصواب بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل — عصام

قوله مكسورة فيما سواه اى زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن بعده ضمة اى في صورة وجود ساكن فيما بقي سوى الساكن السابق فما عبارة عن الساكن و الكلام على حذف المضافين وهذا مراد الشارح رحمه الله وارجاع الضمير الى امر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة تعسف لا يخفى — سيالكوتي

قوله وان كان رباعيا عطف على قوله وليس برباعي بحسب المعنى اى فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا — عبد الحكيم

قوله لارتفاع موجب آه وتحقق مقتضى وهو امتناع الابتداء بالساكن ترك لظهوره بخلاف عد فانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسر لعدم مقتضى الرد واما نحو ام فانما زدت الهمزة طردا للباب ومن هذا ظهر وجه عدم اعتداد المص له — سيالكوتي

قوله في المتكلم الواحد فانه لم يجيء على صورة امر المخاطب المعلوم واسلوبه لم يعتبروا الاطراد فيه اى في امر المخاطب في حذف الهمزة بخلاف امر الغائب معلوما او مجهولا فافهم ولا تغفل — فاضل امير

خبر المبتدأ

اى فعلا ما لم يسم فاعله

يعني ان الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزاد للابتداء بالكلمة لا لافادة معنى زائد على اصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هي تزاد لافادة معنى زائد على المعنى الذي ...

غيرت صيغته دفعا للبس بان (ضم اوله وكسر ما قبل آخره) مثل ضرب ودحرج
واعلم واختير له هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب
لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسر
الى الضمة وان كان غريبا يدل الى غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى
الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخفه (ويضم
الثالث مع همزة الوصل) نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج
بالامر من ذلك الباب (و) يضم (الثاني مع التاء) مثل تعلم وتجوهل وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت (خوف اللبس) هذا
علة لقوله ويضم الثالث والثاني (ومعتل العين) اى ما يكون عينه فقط معتلا
لئلا يرد عليه مثل طوى وروى عن المصنف فانه لا يعتل عينه لئلا يفضي الى
اجتماع اعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب اذ يقال معتل العين المنقلبة عينه
الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض
واختلاف في المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول
وان لم يكن فيه ما ذكرنا (الافصح فيه قيل وبيع) اصلهما قول وبيع نقل الكسرة
من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل (وجاء الاشمام) وهو فصيح في نحو قيل
وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل

منصوب محلا على التشبيه بالمفعول كما في حسن الوجه — مغنى اللبيب

اى الفعل الماضي المجهول منه وفيه ثلاث لغات واشار المص الى ما هو الافصح — آمير

ولما كان معتل العين شاملا للمعتل العين وحده ومع اللام اراد ان يقصره على وفق المراد — ايوبى

قوله فقط معتلا فان الاطلاق قد يكون قرينة التجريد عن زائد — سيالكو

قوله لئلا يفضي الى اجتماع اه يعني لو اعلت العين من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال لانه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لكون الطرف محل التغيير فيلزم اجتماع الاعلالين متواليين في الثلاثي وذا لا يجوز ولو لم يعل آخره واعل العين فقط وقيل يطاى مثلا لزم ضم الياء ولا يحتمل في الفعل لثقل ياء مضمومة وان كان قبلها ساكن كما يحتمل في الاسم عوداء لخفته — س

قوله لئلا يرد مثل عور وصيد مما لا يجيء البناء منه لان كل واحد منهما لازم ولو اتصل به حرف التعدية فكذلك لا يجيء هذا البناء منه لانه في معنى ما يجب تصحيحه — وجيه الدين

اى على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية فلو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب — حكيم

قوله وانما خص معتل العين الى قوله ما ذكرنا سهو من الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وتبعية ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر المتعدى وغير المتعدى — عصام

قوله لزيادة الغموض والاختلاف في المبنى للمفعول منه اما مزيد الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو رمى ودعى فانه لا نقل ولا ابدال في رمى ولا نقل في دعى واما الاختلاف

الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة و
القراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال
بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم
والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف (و) جاء
(الواو) ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها (ومثله) اى مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد
باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو (اختير وانقيد)
في مجيء اللغات الثلاث فيه اذ خير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت (دون استخير
واقيم) اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ
اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما
ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة
واحدة (وان كان) اى الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
(مضارعا ضم اوله) وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج
ويدحرج (وفتح ما قبل آخره) لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة (ومعتل العين
المبني للمفعول (ينقلب) العين فيه (الفا) باء كانتا او واوا نحو يقال ويباع ويختار
وينقاد ويستجار ويستقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما (المتعدي

ولا يجيء الاشمام والواو فيهما لعدم كون ما قبلهما مضموما في الاصل كما في اختير وانقاد — آميه

معطوف على جملة ان كان ماضيا الى آخره — معرب

لما فرغ من بيان الماضي المجهول شرع في بيان حكم مضارعه فقال وان كان آه — تكمله

اى النحاة والقراء فانه لا رواية عند القراء بطلل القراءة — ايوبى

والجملة خبر المبتدأ بتقدير العائد الى المبتدأ اى فيه وبهذا اشار الشارح بتقدير فيه — لمحرره

قوله لتحركهما علة لمقدر وانما ينقلب العين الفا في المذكورات — لمحرره

قوله حقيقة كما في ينقاد اذ اصله ينقيد فالياء متحركة او حكما اى بعد النقل كما في يقام فانه كان في الاصل متحركا واما انفتاح ما قبلها فهو حقيقة لا غير — وجيه الدين

قوله المتعدي وغير المتعدي هذان قيدان لقسمي الفعل لا قسمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزء من معنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فمقول المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل — عصام

اى فالفعل اما متعدا وغير متعد

مطلب المتعدي

وغير المتعدي فالمتعدي (من الفعل (ما يتوقف فهمه على متعلق) اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي (كضرب) فان فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن (وغير المتعدي بخلافه) اى بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل (كقعد) فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا وبتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد (والمتعدي يكون متعديا (الى) مفعول (واحد كضرب) وهذا فى الكلام كثير (و) الى (اثنين) ثانيهما غير الاول (كاعطى) الى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه (نحو علم) (و) الى (ثلثة) مفاعيل (كاعلم وارى) بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد

تعليل لتخصيصه فى الاصطلاح بغير الفاعل ولكون اعتبار قيد التعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد به ما صدق عليه غير داخل فى مفهومه لم يتعرض لتعليلهما

قوله فان التعلق قد دل عبارته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم الفاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم المفعول بالحذف والايصال فما وقع فى التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين فكان ان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به فافهم بان تعلق الفعل معنى المتعلق الذى هو المفعول عصام

وعلامة المتعدي ان يكون فعل عضو كضرب بيده وركض برجله وابصر بعينه وسمع باذنه وتكلم بلسانه او كامر كذاق وشم او قلب كعلم وظن خبيصى

والمراد بالبعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين فى زمان واحد اى لا يمكن تعقل ضرب الابعد تعقل المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة مأخوذة فى مفهومه وفهم النسبة متأخرة عن فهم الطرفين زمانا س

ان كان الفعل لا يوجد بدون هذه الامور وجيه

وعلامة اللازم ما كان فعل جميع البدن كقام وذهب وشبههما او ما كان من فعل مضموم العين او من فعل مكسوره موشح

قوله وهيئة الفاعل قد حقق ان المفعول بين الحال اعم من المفعول فلا وجه لترك هيئة المفعول فى هذا المقام فان اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول فاضل محشى

قوله وغير المتعدي وما قيل ان المتعدي يصير لازما بنون الانفعال وتاء التفعل فتوهم اذ معنى التعدي وصول الفعل الى المفعول وعدم التعدي انقطاع عنه فلا بد فيه من الاشتراك فى المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال والتفعل معناه التأثر والقبول والمطاوعة تر

مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهى (انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث) فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام (وهذه) الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل (مفعولها الاول كمفعول) باب (اعطيت) فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا و الاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا (والثانى والثالث) من مفعوليها (كمفعولى علمت) فى وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر وجواز تركهما معا (افعال القلوب) وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى (ظننت وحسبت وخلت) وهذه الثلثة للظن (وزعمت) وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم (وعلمت ورأيت ووجدت) وهذه الثلثة للعلم (تدخل) اى هذه الافعال (على الجملة الاسمية لبيان ما هى) اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة (عنه) من الظن و العلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما كقولك علمت لبيان ان ما انشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال (فتنصب) اى هذه الافعال (الجزئين) اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها (ومن خصائصها) هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصائص افعال القلوب (انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر

قوله بواسطة اشتمالها اه لان الانباء والتنبئة والتحديث بمعنى الاعلام واما فى نفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم نبؤنى بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر فى المغنى ان اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق والخامس صوغه على حد نصر ينصر لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا والسادس التضمين والسابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الانباء والبواقى الحقها غير غيره واما احدث فلم يستعملوه بمعناه والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو ارى اليه فى النوم عمرا سالما سالكوتى

وانما سميت هذه الافعال القلوب لانها لا تحتاج فى صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفى فيها القوة العقلية فاضل امير

وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا حكيم

عطف على الخبر المحذوف اى افعال القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشارح تبع عبارة المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقدر لقوله ظننت مبتدأ آخر حاشية له

هذا خلط اللغة باصطلاح الميزانيين والا ففى اللغة الشك خلاف اليقين على ما فى القاموس عصام

وقد جاء ظن بمعنى علم قال الله تعالى الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم ورأى بمعنى ظن كقوله تعالى يرونه بعيدا ونراه قريبا اى يظنونه ونعلمه خبيصى

قوله من حيث الاخبار لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دلت عليه من علم او ظن طابق الواقع اولا فالمقصود منها اعلام المخاطب بالعلم او الظن القائم بالفاعل بالمتعلق بالنسبة حكيم

فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحته بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر لا تخلنا على غراتك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى (بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقير من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا (ومنها) اى من خصائص افعال القلوب (جواز الالغاء) اى ابطال عملها (اذا توسطت) بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم (او تأخرت) عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقدير

قوله قلة اى مع بقائه على المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول مقامه فهو واقع على كثير كما مر فى بحث المفعول به ـ سيالكوتى

وجعل الذين يبخلون فاعله واما على قراءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف الى بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخيرا مفعوله الثانى ـ محمد

والمعنى لا تظن انا جازعون لاغراتك الملك اذ قد وشى قبل ذلك الوشاة اى النمام عند الملك فلا يضرنا ـ وجيه

كلمة على بمعنى اللام متعلق بالمفعول الثانى المحذوف والغراء بمعنى الاغراء اى التحضيض مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف والملك وكلمة ما فى طالما كافة لطال عن العمل فى الفاعل ولهذا دخل على قد وشى يقال وشى الى السلطان اى سعى بالغمز بنا متعلق بوشى والاعداء فاعل له وجملة قد وشى مرفوعة المحل على انها خبران فى انا وجملة انا فى مقام التعليل لقوله لا تخلنا ـ محرره

قوله وقد يحذف فان نسيا منسيا جملة مستأنفة كأن سائلا يقول قد علم حال بابى علمت واعطيت فى الاقتصار على احدهما فما حالهما فى المفعولين وفيهما اندفاع لتوهم جواز حذف مفعولى باب علمت مطلقا المستفاد من قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بطريق المفهوم المخالف ـ س

وان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبهه نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت ذلك فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الاقتصار عليه وان لم يكن احد المفعولين جاز الاقتصار انتهى قول شرح التسهيل فاندفع ما قيل لا نسلم عدم حصول الفائدة لجواز ان يحصل امر آخر سوى المفعولين ـ س

قائله صاحب الامتحان

فقائل اظن واعلم بدون قرينة دالة على تجدد ظن او علم بمنزلة قائل النار حارة ـ ك

الاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم فى ظنى وفى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها فى هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعنى بين معموليها او تأخرت يعنى عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه (ومنها) اى من خصائص افعال القلوب (انها تعلق) وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى لسبب وقوعها (قبل) معنى (الاستفهام) بلا واسطة كما يجىء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت

لكونهما حينئذ فى معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع عليهما ـ حاشية ك

مع قبح ذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج ـ وجيه

لانها قويت بالتقديم لانه دليل العناية والالغاء دليل عدمها اذ فيه جعل وجود الشئ كعدمه فلا يجتمعان ـ وجيه الدين

لان عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل النصب لفظى فمع تقدمها يغلب اللفظى المعنوى ـ س

شرع فى بيان احوال هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقال وهذه آه ـ محرم

لتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى وانا وقع المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان التقدير فى ظنك ـ عباب

اى صاحب المتوسط حيث قال وينبغى ان يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تأخرت ـ محرره

يعنى فى صور توسطها بين الفعل وفاعله الى بين المعطوف والمعطوف عليه ـ محرره

قوله فلهذا اى فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المعمولين لا بين الاجنبيين ـ محرر

قوله فلهذا قيده تقديم الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشان العلة لا للحصر اى لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط المخصوص اعنى بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فلاخراج صورة التقديم فان قلت ان المصنف يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتأخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلامنا فى المفعولين ـ سيالكوتى

(و) قبل (النفي) الداخل على معمولها (و) قبل (اللام) اى لام الابتداء
الداخلة على معمولها (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) مثال للتعليق بالاستفهام
وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت
لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة ومعناها
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي
ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم
امرأة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا
بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل
لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان
كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها
على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب و
الثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ
لا في المعنى (ومنها) اى ومن خصائص افعال القلوب (انه يجوز ان يكون فاعلها)
اى فاعل افعال القلوب (ومفعولها ضميرين) متصلين (لشيء واحد) وانما
قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل

ابقيت الجملة على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل
كولي

لكن الجزئين اللذين هما قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليها بالحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ
وافيه

شروع في بيان معنى العرفي للتعليق وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين المعنى الاصطلاحي
كولي

اى لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من بينهما لموت بينهما
ح

كالاختين اذا تزوجهما رجل ولم يدر الاول من نكاحهما فهما ليستا بذات بعل لا يجوز نكاحهما ولا مطلقة لانه لا يجوز تزوجهما بزوج آخر
افتاح

قوله والفرق آه فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قولك ومنها جواز الالغاء استدراك ولما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين معنى الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصتي الالغاء والتعليق في هذا الباب باب الالغاء جائز ولهذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولم يقيد بالجواز بل يسبق الكلام فيه بحث بقيد الوجوب فتدبر
عصام

قوله والفرق آه مع اشتراكهما في ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور منها لتخرج الصور الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط
سيالكوتي

قوله ان الالغاء جائز لان ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب لان ترك الاعمال لمانع بعنوان الالغاء مأخوذ في مفهومه الجواز والتعليق مأخوذ في مفهومه الوجوب
حاشية ك

دون آخر نحو اياك ظلمت (مثل علمتني منطلقا) وعلمتك منطلقا ولا
يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي
وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا
واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمه قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني
فان الفاعل والمفعول به ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون
كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى
ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل
والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به
فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك
اجرى رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيها من كون
فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح
دريئة * من عن يميني تارة وامامي * وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا
(ولبعضها) اى لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت
(معنى آخر) قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه

قوله واعمال اذا اعتبر تغايرهما بقدر الامكان هذا خلف حتى يجري فيه ما يجري في غيرها من الافعال من اصالة تغاير الفاعل والمفعول به
تكملة

فان المفعول به في قولنا علمت زيدا قائما ليس زيد فقط بل مجموع قيام زيد فكان قولنا علمتني قائما بمنزلة علمت قيامي وهو بعينه كقولنا ضربت نفسي
شرح الشرح

اى الفاعل والمنصوب الاول في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اى مؤثرا او متأثرا اما الفاعل فلعله كون افعال القلوب من قبيل التأثير واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة وبهذا ظهر ان الدليل يختص بافعال القلوب
فاضل محشي

قوله رأى البصرية والحلمية اى الرؤية التي بمعنى ابصر والتي بمعنى رأى في المنام مجرى رأى التي بمعنى علم للتشارك اللفظي وان كان منصوبها يتعلق الفعل به حقيقة في القاموس الحلم بالضم وبضمتين الرؤيا
سيالكوتي

قوله ولقد اراني للرماح دريئة الدريئة بهمزة ولا يهمز الحلقة التي يتعلم عليها الطعن وهو مفعول لاراني ومن عن يميني فمن اسم بمعنى جانب واما الظهر فالقاموس لم يكن منعه احدا والمعنى والله لقد رأيت نفسي مرارا كثيرا كأني للرماح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن فما تبين من الجانب كلها تم سلت ورجعت من المحرب وجهه اليمين
جمع زنج

قوله دريئة حال من مفعول اراني لا مفعول ثان اذ اراد الرؤية البصرية لا تتعلق بالوصف ولو كان مفعولا يلزم ذلك المفعول في الحقيقة مضمون المفعولين
فاضل امير

ذلك الفعل
في اول الوهلة

بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت (يتعدى به) اى بذلك المعنى الآخر (الى) مفعول (واحد) لا اثنين (فظننت بمعنى اتهمت) من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى تهمته اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم (وعلمت بمعنى عرفت) تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه (ورأيت بمعنى ابصرت) ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى (ووجدت بمعنى اصبت) نقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم او الظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن ❀ الافعال الناقصة ❀ انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة (ما وضع) اى افعال وضعت (لتقرير الفاعل على صفة) اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج

قوله ولما كان دفع لما يتوهم ان لهذه الافعال المذكورة معانى سوى ما ذكر فلم يتعرض لها ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كأنه قال معانى أخر كل واحد منها قريب من العلم والظن. حاشية ك

قوله وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل فى التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها من غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى يتم بمرفوعها وفيه ما فيه. عصام

قوله كالافعال الغير الناقصة اما خبر لا تتم او حال من ضمير تتم او مفعول مطلق اى تاما مثل الافعال التامة يعنى ان مرفوعها لا تصير مركبا تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه لترتب الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتم اى بهما ويفيد كان تقييد بمضمونه فان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول فى الزمان الماضى وقس على ذلك. سيالكوتى

وقد تقدم ان بعضهم يسمى المرفوع بعد كان فاعلا ومنهم المصنف فلا تغفل. رئيس زاده

ان تنسب الى الفاعل باعتبار حال له ولا يتم الفاعل الا بذلك الحال ولذلك سميت ناقصة وعن الزجاج وتابعيه انها حروف لكونها دالة على معنى فى غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفته اى صفة الكينونة والصيرورة والدوام فهى تدل على كينونة فى الخبر فيكون حرفا لدلالته على معنى فى غيره وهو الخبر والجواب ان هذه الافعال وان دلت على معنى فى غيره فهى تدل على معنى فى نفسها ايضا لان كان يدل على حصول كون فى الماضى وصار على صيرورة فى الماضى والحرف ما لا يدل الا على معنى فى غيره فظهر الفرق. خبيصى

عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له فى الافعال الناقصة لا التامة لاشتمالها على معانى زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع افعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا (وهى) اى الافعال الناقصة (كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ) بالهمزة وقيل بالياء (وما برح وما دام وليس) ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما يقول اتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما

حيث لم يقل فى التفسير ان التقرير هو تمام ما وضعت له بل قال هو العمدة فيما وضعت له الافعال الناقصة

اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى هى الحدث والنسبة الى الفاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجهه الشارح على تقرير جعل اللام فى تقرير الفاعل صلة الوضع. ايرى

قوله ان يجعل آه ويجعل التقرير مصدرا مبنيا للفاعل وفاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له. سيالكوتى

قوله لا يحتاج الى قيد زائد دفع لما قاله الرضى من انه كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير صفة مصدره لئلا يرد الافعال التامة والحق عندى انه تام من غير اعتبار التكلفات التى ذكرها الشارح ومن غير اعتبار قيد زائد. عبد الحكيم

كأنه اشار الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره عن العبارة. عصام

وهو لثبوت خبره لاسمه فى الماضى دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار اظهر

قوله وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وقدمها لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول قدمه على الثانى. نتائج الافكار

يقال راح زيد اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولا يخفى ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات. امتحان

من زال يزال كخاف يخاف لا يستعمل الا ناقصا للاستمرار خبرها لاسمها من وقت صلاحيته له ويلزمه النفى لا من زال يزول من باب قال يقول ولا من زال يزيل من اليائى اى فرقه نحو كال يكيل لانهما تامتان. فتح الاسرار

اى صار زيد عالما كاملا (وقد جاء) فى قولهم (ما جاءت حاجتك) ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها امّا بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اى لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير فى ما جاءت يعود اليها وانما انّث باعتبار خبرها كما فى من كانت امّك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك (و) جاء ايضا قعدت ناقصة فى قولهم ارهف شفرته (حتى قعدت) اى صارت الشفرة (كانها حربة) اى رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذى استعملها العرب فيه خلافا للفراء (تدخل) هذه الافعال وما كان نحوهن (على الجملة الاسمية) المركبة من المبتدأ والخبر (لاعطاء الخبر) اى لاجل اعطائها الخبر (حكم معناها) اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر وهو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه (فترفع) هذه الافعال الجزء (الاول) لكونه فاعلا (وتنصب) الجزء (الثانى) لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه (مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة) كائنة (لثبوت خبرها) لاسمها ثبوتا (ماضيا) اى كائنا فى الزمان الماضى (دائما) من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا (او منقطعا) نحو كان زيد غنيا فافتقر

قوله ومعناه اية حاجة آه والاستفهام انكارى اى لم تصر حاجة من الحاجات متصفة بوصف كونها حاجة لك وروى برفع حاجتك لخبر ما تقدم لتضمنه معنى معنى الاستفهام عبد الحكيم

قوله ارهف شفرته والارهاف التحديد من الحدة الشفرة بفتح الشين او ضمها السكين العظيم يقال فلان حدد سكينه حتى صارت تلك السكينة مشبهة بالرمح القصير وحتى ابتدائية زينى زاده و وجيه الدين

قوله كانها حربة فى موضع النصب خبر قعدت واصل التركيب وجاء لفظ فى قول الاعرابى ارهف شفرته حتى قعدت حربة ثم اقتصر على هذا افصاح

ولما انفهم من كلام المص كون قعدت وجاء مستعملين ناقصا فى هذين التركيبين فقط وان المص ذهب الى المذهب قال انه لا يتجاوز اشار الى المذهبين فقال قال الاندلسى آه محرم

قوله لا يتجاوز جاء وقعد ولهذا جاء المص بالتركيبين اللذين هما وقعا فيهما لكنه قال المص فى بعض تصانيفه الحق فى جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقيل فى ضبط مواضع استعمال قعد ان يكون الخبر كانه هذا عصام

قوله وما كان نحوهن اشارة الى عموم هذا الحكم يعنى الافعال الناقصة وكذا الافعال التى كانت مثلها فى كونها نواسخ المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل عبد الله

احترازا عن المركبة من المبتدأ والفاعل نحو اقائم زيد وما قائم زيد عصام

كما يعطى الخبر حكم معناها يعطى الاسم ايضا فصار زيد غنيا يجعل الغنا منتقلا اليه ويجعل زيد منتقلا حاشية

قوله لكونه فاعلا اى فاعلا اصطلاحيا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظى ولذا لم يعد المصنف اسمها فى المرفوعات على حدة سياكوتى

(وبمعنى صار) عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر ❊ بتيهاء قفر والمطى كانها ❊ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ❊ اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا (وتكون فيها ضمير الشان) هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله ❊ اذا مت كان الناس صنفان شامت ❊ وآخر مثن بالذى كنت اصنع ❊ (وتكون تامة) عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب (بمعنى ثبت) ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون (و) تكون (زائدة) وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها (وصار للانتقال) اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول قال الله تعالى فارتد بصيرا

اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها لو كانت بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيا وقت كونها فراخا وليس كذلك ايوبى

ولا يجوز ان يقال البيض فراخ فان الفراخية لا تثبت على البيض محرم

لا حال البيوضة ولا قبلها فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر لاسمها ولا تامة بان يكون فراخا حالا لانها تقتضى اجتماع البيوضة والفراخة سياكوتى

فى الحال او فى الاستقبال بالانتقال من صفة الى صفة اخرى امير

والقرينة قوله صنفان مأخوذ بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير الشان لكان بالياء تكمله

والمثنى اسم فاعل من اثنى عليه بالخير وهو من يمدح الناس وجيه

والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح بموتى ونوع يحزن ويثنى بالذى كنت اصنع فى حياتى وجيه

قوله ووقع زاده على طبق الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت المسبوق اعنى الحدوث وقال القاضى فى تفسير قوله اذا وقعت الواقعة اى حدثت والكائنة الحادثة والمقدور من قدر الله تعالى ذلك عليه بقدره قدرا بمعنى قدره عليه تقديرا واورد الامثلة الثلثة اشارة الى مجيئها تامة بتصرفاتها حكيم

قوله وكقوله تعالى كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن فى موقع الايجاد بمعنى ثبت وفى موقع جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون فى الجميع ناقصة ويكون فى مقام الايجاد وايضا بمعنى كن موجودا عصام

قوله وكقوله اعادا انجارا اشارة الى شرافته ومعنى كن احدث فيحدث سواء كان حدوثه فى نفسه او فى محله لان خطاب كن تابع للارادة كما تدل عليه الآية وهى صفة تخصص وقوع المقدورات فى وقت دون وقت وليس معناه كن كذا كما توهم سياكوتى

وقال الشاعر: ان العداوة تستحيل مودة * وقال: فيالك من نعمى تحولن ابؤسا

(واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران (و) تكون (بمعنى صار) نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة (وتكون تامة) بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح (وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما) فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله (وبمعنى صار) نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وغدا وعاد وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل وانما اسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال

فان معنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول فى وقت الصبح فى الزمان الماضى   رضى

يعنى ان سرور زيد مقارن بوقت المساء فى امسى وان حزن زيد مقارن بوقت الضحى فى اضحى

كقوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا اى صرتم لان خصوصية الاخوة فى وقت الصباح ليست المرادة وقول الآخر ضحوا كانهم ورق جف فالذى به الصبا فالذى بر الصبا والدبور   حبيص

اشار بهذا الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لا يكون المراد منها انه صار اه

ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقول الآخر اضحى جيدها والمعنى دخل الجيد فى وقت الضحى   موشح

اى الثلثة المذكورة وفى شرح التسهيل وتكون الثلاثة ايضا بمعنى اقام فى الاوقات المذكور   محرره

ومضارع ظل يظل بفتح العين ظلا وظلولا بمعنى الكون فى جميع النهار   سابكوى

كقوله تعالى ظل وجهه مسودا اى صار اذ ليس المراد السواد من النهار بل عم فى الليل والنهار وكقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين اى صارت وانه لا يختص بزمان دون زمان   عصبجى

قال ابن مالك يقال بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم ليلا يستعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره تكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى دام وطال وزاد بعضهم وبمعنى اقام نهارا   س

قوله وبمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال تعالى ظل وجهه مسودا فى الرضى مجئ بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسى جاء فى الحديث بات بمعنى صار وهو قوله عليه السلام واذا استيقظ احدكم من نومه

وكأن الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات (ومازال) من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة (وما برح) بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية (ومافتئ) ايضا بمعناه (ومانفك) اى ما انفصل (لاستمرار خبرها) اى خبر تلك الافعال (لفاعلها) قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات (مذ قبله) اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى مازال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة وانما دلالتها على الاستمرار فلان النفى مأخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا (ويلزمها) اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت (النفى) بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم الاستمرار المقصود منها (ومادام لتوقيت امر) اى بعينه (بمدة ثبوت خبرها لفاعلها) بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله

من حيث انه ركن من الكلام لا يتم الافادة بدونه وان هذه الافعال فى المعنى قيد بخلاف غيره من المفعولات   وجيه

قوله مذ ظرف من الظروف المبنية بمعنى اول المدة مبنى على السكون مرفوع مبتدأ عند المص كما مر فى بحث الظروف وجملة فعلية صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ بتقدير الزمان اى زمان قبله وعند الزجاج مذ خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر وعلى هذين القولين فالجملة اسمية   زينى زاده

قوله اى من وقت وهذا تفسير لمذ يعنى ان المراد بقوله مذ قبله ان الخبر مستمر للفاعل وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذى يمكن   تكملة

وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق   محشى

قوله اما دلالتها انما احتيج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بمفردها ليس بوضع شئ وضع المفردات فلا يرد ان هذه الافعال بمعنى كان دائما معتمد قبله بحسب الوضع فلا حاجة الى هذا البيان   حكيم

بحث فقد نسبته الى الفاعل فى جزء غير معين من اجزاء الزمان الذى هو مدلول تلك الافعال   كذا

لان معانى كل منها دالة على نفى وهو الزوال والانفصال فاذا دخلت عليه حرف النفى يكون نفى النفى اعنى نفى الزوال والانفصال   ايوبى

وذلك ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود   وجيه الدين

قوله واعتبار الصلاحية شروع فى بيان فائدة قوله مذ قبله يعنى كانه قيل ان الاستمرار مدلول تلك الافعال وهذا ظاهر واما دلالتها على الصلاحية فليست بمدلولها ولا اعتبروها فقال واعتبار الصلاحية   عبد الله افندى

يجعل خارجا عن الوضع مع ان ظاهر عبارة المص بما لا مقتضى له يعنى ان المص لما قيد بقوله مذ قبله اقتضى عدم التفريق بين الدلالتين لاعتباره القيد مع المقيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق الواقع لا تفسير كلام المص يعنى انه فى الواقع كذا وكذا

اى بمعونته والحاصل ان الفرق بين الدلالتين ان الاولى وضعية اى داخلة والثانية عقلية اى خارجة   الجرمى

(وبين ثمه) اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (احتاج الى) وجود (كلام) مستقل بالافادة (لانه) مع اسمه وخبره (ظرف) و الظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس فلم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها و اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها (وليس لنفى مضمون الجملة حالا) اى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور (وقيل) هى لنفى مضمون الجملة (مطلقا) ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى كما تقول ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه (ويجوز تقديم اخبارها) اى اخبار الافعال الناقصة (كلها على اسمائها) اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم و ج يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور (وهى) اى الافعال الناقصة (فى تقديمها) اى تقديم اخبارها

يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به — شيخ الرضى

هذا اذا كان الاختلاف بينهم فى الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور فى الوضع فالتنافى بين المذهبين باق — سيالكوتى

ودليل المذهب الثانى راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل ينفيهما — محمد

احتراز عما اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد قائما وان زيدا قائم فانه لا يجوز تقديم العامل — سيالكوتى

قوله فان اريد بجواز التقديم الخ يمكن ان يختار هذا الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمنع من هذا التقديم وقد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها ههنا — عصام

قوله كم كان مالك الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل فى تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قولهم قسم يجوز — عصام الدين

وانما ينبغى ان يقيد به ليخرج ما اذا عرض ما يقتضى التقدم والتأخر لانه ح يكون التقديم والتأخير واجبا لا جائزا فعلى هذا بطل ارادة الامكان الخاص — وجيه وغيره

ولما كان قوله ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها غير ظاهر فى التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لمثال اشارة الى دخوله فيه — محرره

على ما هو مقتضى الامكان العام الى التقديم بما ذكر لان الصورة المذكورة ايضا من صورة الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغى ان يقيد بما اذا لم يمنع من التقديم مانع لانه اذا كان مانع يمنع عن التقديم لا يجوز التقديم كما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة نحو كان موسى عيسى ولا حاجة الى هذا القيد اذا اريد بالجواز المعنى الاول وهو ظ — وجيه

(عليها) اى على تلك الافعال واقعة (على ثلثة اقسام قسم يجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو من كان الى راح) وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا و جواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها (وقسم لا يجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو) اى هذا القسم (ما فى اوله) كلمة (ما) نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى عليه لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم اخلافا ثابتا (لابن كيسان) بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكأنه لا مخالفة منهم (و) ذلك الخلاف منه (فى غير ما دام) لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى (وقسم مختلف فيه) ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا (وهو) اى القسم المختلف فيه كلمة (ليس) فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما فى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

لانها للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا فى اصل الفعل — وجيه

قوله فكأنه لا مخالفة منهم ولا يتحقق التخالف المقتضى للمشاركة فى اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثانى فى القسم الثالث — محشى

وان كان لازما من حيث الصورة والموجب للصدارة تغير المعنى والحق انه اعتبر نسبة الفعل اولا الى الجملة ثم اعتبر النفى كان النفى الذى هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفى الى الفعل ولا ثم اعتبر بعد الصيرورة مثبتا نسبة الى الجملة لم تكن الجملة معمولة النفى فيجوز التقديم والظاهر هو الثانى لان صيرورته ناقصة — محمد

قوله فان الافتعال دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب الافتعال فلا دلالة على المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم فكأنه اجاب عنه بان الافتعال وان لم يدل على الخلاف لكنه دل عليه ههنا — محمد

قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانها للمشاركة بين فى اصل الفعل من احد الجانبين صريحا ومن الآخر ضمنا

قوله وسيبويه فى شرح التسهيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضى ذلك على انه يجوز فى الرأى وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فيوم يأتيهم معمول لمصروفا واذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل واجيب بان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو اما زيدا فاضرب وبان ينصب يوم بفعل مقدم اى يعرفون يوما او بانه مبتدأ بنى لاضافته الى الجملة وبان الظرف قد يتوسع فيه — سيالكوتى

وهو ما لم يكن فى اوله ما مع كونه للنفى

و ذلك ان المخالف فى ليس طائفة كثيرة من محققى البصريين بخلاف غير ما دام فان المخالف فيه ابن الانبارى فلم يعتد باختلافه — وجيه الدين

افعال المقاربة ما وضع) اى فعل وضع (لدنو الخبر) اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل (رجاء) منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به (او) وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل (حصولا) اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله (او) وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل (اخذا فيه) اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالقصد بما يفضى اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه (فالاول) اى ما وضع لدنو الخبر رجاء (عسى) قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف (وهو غير متصرف) حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت فى الاغلب من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها (تقول) على احد استعماله (عسى زيد ان يخرج) وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع

حاصل كلامه ان الدنو الذى اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشاؤه رجاء المتكلم لحصول الخبر للفاعل وقد يكون جزمه باشراف الخبر على الحصول من غير ان يشرع فيه وقد يكون جزمه بشروع الفاعل فى الخبر فالدنو يتنوع انواعا ثلثة باعتبار منشأ وسبب حصوله فى ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثانى مدلول كاد والثالث مدلول طفق فاضل محشى

يعلم منه ان عسى موضوع لرجاء دنو الخبر ومثل لنفس دنو حصول الخبر ومثل اخذ لدنو الشروع فى الخبر وليس كذلك فان عسى لم توضع لطمع دنو الخبر بل للطمع مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او مدة مديدة نحو عسى الله ان يدخلنى الجنة واخذ وامثاله موضوعة لنفس الشروع فى الخبر لا لدنو الشروع فيه صرح بذلك فالعبارة المحررة كما قال صاحب المنهل اقول للمقاربة ما وضع للدلالة اما على دنو حدوث الخبر ككاد او على رجائه كعسى او على الاخذ فيه كطفق وجيه

يعنى ان لفظ عسى يجب كون اتصال الفاعل بالخبر نوعان الاول طمع ايوبى

قوله عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغى ان يقول رجاء او اشفاقا لا تقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول هذه الحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها عصام

قوله قال سيبويه عسى طمع المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسى وليس عسى مختصا به فانه يجئ للاشفاق ايضا وح لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المص رجاء او اشفاقا اذ ليس المقصود ضبط المعانى بل ضبط الاقسام ولا قسم خارج عن الاقسام الثلثة وان كان لما وضع للقسم الاول معنى آخر سيالكوتى

مصدرية ان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيدا اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر نحو عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان معنى الاصل قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بدل لاشتمال عما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا وتفصيلا وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب (وتقول) على الاستعمال الآخر (عسى ان يخرج زيد) بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى

قوله ناقصة بمعنى انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت حكيم

وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة

وهذا التوجيه موافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة محرره

شروع الى توجيه آخر الذى يقتضى ان يكون عسى من الافعال التامة ايوبى

قوله تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف فى اللفظ ابدا لا فى الخبر كذا فى الرضى واعتذر بعضهم بانه من باب رجل عدل وصوم فلا يقدر مضاف وجيه

اى فى كونه منقولا الى الانشاء فالمضارع الذى محرم

فصار عسى زيد ان يخرج منقولا من معناه الاصلى الذى هو اخبار بالمقاربة الى معنى الانشاء فكان المتكلم قال انشاءت طمعى بهذا اللفظ محرم

والظرف المستقر خبر مقدم

اى طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدى وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو فى الاستعمال الاول كالفعل المتعدى وفى الاستعمال الثانى كاللازم سيالكوتى

قوله فى صورة الخبر كما فى ما احسن زيدا فان قيل معناه شئ جعل حسن ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب فلم يكن مفعولا فصار فى صورة المفعول ومشبها به وجيه الدين

اى مع فعله الذى هو المضارع ليس منصوبا بالخبرية فى التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كما فى التوجيه الثانى بل هو فى محل الرفع تكملة

قوله بدلا مما قبله والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا فى المغنى واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذ وان اولى بتضمنها معنى كان او على تقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا حذف الفعل مع ان لكثرة وقوعه بعد عسى

وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان أعمل
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان أعمل الثانى كان اسم
عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا (وقد يحذف أن) عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيها
لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه أن كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه أن
كقولهم عسى الهم الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون
وراءه فحذف أن دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد
بقولك كاد زيد يخرج (والثانى) اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول (كاد تقول
كاد زيد يجئ) فيخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال ففاعله
اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافى للحال (وقد يدخل أن
على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف أن عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله
* قد كاد من طول البلى ان يمصحا * فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر أعطى لكل منهما
حكم الآخر من وجه (واذا دخل النفى على كاد فهو) اى كاد (كالافعال) اى كسائر الافعال
فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها (على) القول (الاصح) ماضيا او مستقبلا
(وقيل نفيه) اى نفى كاد (يكون للاثبات مطلقا) ماضيا كان او مستقبلا اما فى
الماضى فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها

والمعنى عسى الحزن الذى امسيت فيه وصرت واقعا فيه يكون وراءه فامامه فرج وانفراج قريب — شرح

هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت فى الاستعمال الاول — عصام

فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يأت فيه الا الماضى والمضارع ومعناه قارب كذا فى الاتفاق يأتى فى الاشهر واوى عند الاصمعى — ك

فى القاموس اشرف المريض على الموت اشفى عليه وفى التاج الاشفاء بركارى چيزى رسيدن — سيالكوتى

قوله باشرافه على الحصول اى باشراف الخبر واطلاعه على حصوله للفاعل قال فى الصحاح اشرفت عليه اى اطلعت عليه من فوق — وجيه الدين

قوله فى الحال متعلق بالحصول فى الزمان الحال لشدة قربه منه الا انه لم يشرع فيه على ما فى الرضى فاذا كاد فى الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان فى النفى يدل على شدة نفى القرب لا على نفى الشدة كما ان الجملة الاسمية المنفية تدل على دوام النفى لا على نفى دوامه فاندفع ما قيل انه لا يظهر الاشراف فى قوله تعالى وما كادوا يفعلون وفى لم يكد رسيس الهوى — عبد الحكيم

فانه لو كان اسما لا يدل على الحصول والحدوث بل الثبوت مطلقا ولو كان ماضيا فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر فى الماضى بخلاف ما كان مضارعا — محشيه

قوله لدلالته على الاستقبال اى لدلالة ان على زمان الاستقبال المنافى للحال فلا ينافى سبب ذكره مع كاد الذى مدلوله الاشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب — سيالكوتى

واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكد *
رسيس الهوى من حب مية يبرح * فانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم
وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفى كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره
لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح
وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد
انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت
آخر واما عن الثانى فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئى ذى الرمة وذو الرمة فى تسليمه
تخطئتهم روى عن عنبة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة
فغيره فقال عنبة حدثت ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه والخطأ
ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها (وقيل يكون
اى النفى الداخل على كاد وما يشتق منه (فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال
اى كسائر الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه (تمسكا) فى الدعوى الاولى (بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون) وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه (و) فى الدعوى الثانية
(بقول ذى الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح *) حيث اراد
بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفى الداخل
على يكاد كالنفى الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفى تمسكه عليها

اى كلام المشتمل عليه حبه فان كان المراد به اثبات الفعل فانا مقر بخطائه وانما غيره لما اجمعوا على نفيه فكلامه على الصواب — ايوبى

يعنى ان المراد بالفعل الواقع خبرا لكاد حال كونه منفيا مضارعا انما هو النفى فانه فى معنى لم يرها فان المراد بتلك الآية تمثيل حال الناس بمن كان فى ظلمات عظيمة وبلغت فى العظمة مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك الناظر يده اى اعضائه التى هى اقرب برئاته لم يكد اى لم تقرب لرؤية يده فضلا عن رؤية ما هو ابعد منها فح يكون معناها انه لم يرها وهو منفى ولو كان المراد به الرؤية فهو فى ظاهر الفساد — تكملة

وهو شروع فى القول الثالث وهو الفرق بين الماضى والمضارع عند ذلك القائل — ح

زاد ههنا لانه لا يصح الحكم على النفى الداخل على كاد انه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كسائر الافعال فان التفصيل لا بد من الاجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة او ولا يصح ههنا واختار ما يشتق على قوله ومستقبله اشارة ههنا الى جواز تقديم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق كالعكس اذا وجد قرينة على تعيين المشتق وههنا قوله فى المستقبل واما كون الماضى مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه مأخوذا منه وان الاصل للكل المصدر — حكيم

وقوله وقد عرفت وجه التمسك وهو المراد اثبات الفعل اى الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها واما الجواب عنه فهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها لا من النفى الداخل على كاد وهذا مسلم بناء على ما مر من جواب لا يهيئته — وجيه الدين

وهو انه لم يكن نفى كاد للاثبات للزم التناقض بين قوله تعالى فذبحوها وبين قوله تعالى وما كادوا يفعلون — وافيه

اى بمجرد التمسك بالقولين

وهو انتفاء عدم فعلهم الذبح فى وقت وثبوت الذبح فى وقت فلا يلزم التناقض — وافيه

قوله فى الدعوى الثانية لا نقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول جعله اذا مستقبلا وكان من خطأ ذا الرمة رأى انه ماض وكانه غيره ذو الرمة اما لغفلته عن تغييره او لسلب الاعتراض عن القاصرين — عصام

(والثالث) وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ و شروع في الخبر (طفق) بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب (وكرب) بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب (وجعل) بمعنى طفق (واخذ) بمعنى شرع (وهي) اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال (مثل كاد) في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل او جعل زيد يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان (واوشك) بمعنى اسرع عطف على قوله طفق (وهي) اي اوشك (مثل عسى وكاد في الاستعمال) فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء ❊ فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب) وفي بعض النسخ افعال التعجب في اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا و واهاله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء (وله) اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء

حاصله ان اريد بافعال التعجب افراده وهي ما انصره ما اقربه ما اخرجه وغيرها فالتعريف يحمل على الجنس الموجود في ضمنها كما ان الناس في الناس حيوان ناطق لما اريد به زيد وعمرو وبكر وغيرهم حمل التعريف على الحيوان الناطق الموجود في ضمنهم وان لما اريد بفعل التعجب نوعان وهما افعله وافعل به فالتعريف يحمل على الجنس الموجود في ضمنهما كما ان انسانان في انسان حيوان ناطق لما اريد به زيد وعمرو وبكر مثل حمل التعريف على الحيوان الناطق الموجود في ضمنهما واقيه

وهو ما يستعمل لانشاء التعجب و ليس بفعل فاذا تعجب من خير متشخص قلت لله دره اي خيره

قوله فهو ما وضع يعني فعل وضع يعني ما اعتبر في النسختين الاخيرتين للمفرد المذكور في ضمن التثنية و الجمع كان المآل هو ما وضع يعني الى المفرد فلا يضر العدول عن الاصل في التعريف اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يزيف الجواب المذكور في الحواشي الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع بجعل المضاف جنسا وتفصيل هذا البحث في وجيه الدين فارجع اليه ان كنت من اهل الدين ايوبي وغيره

صوت يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف بجعل الموصول عبارة عن الفعل عبدالله افندي

قوله ولا شل ذلك الشل اليبس في اليد وذهابها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشرة الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمي عصام

دليل الانتقاض يعني ان كل واحد من قاتله الله من شاعر ولا شل فعل وضع الخ محرره

في نفس مصدرهذا الفعل و قاتله الله من شاعر ولا شل عشره ليس كذلك عصام

التعجب (صيغتان) احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب (ما افعله) ولاخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب (افعل به) بشرط ان يكونا في هذين التركيبين (وهما) اي فعلا التعجب (غير متصرفين) فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة (مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان) اي فعلا التعجب (الا مما يبنى منه افعل التفضيل) لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام وما امقتا لكذب (ويتوصل في) الفعل (الممتنع) بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب (بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه) اي يتوصل بناؤهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء (ولا يتصرف فيهما) اي في صيغتي التعجب (بتقديم) اي بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل (وتأخير) اي تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى وا جيب با ذكر التاخير

لمشابهتهما اياه في خروج كل منهما عن موضعه الاصلي و تحقق الغرابة فيهما عبدالحكيم

قوله للمبالغة والتاكيد فان المقصود من افعال التعجب في قولنا ما احسن زيدا اثبات الحسن له على وجه الكمال والتقرير وكذا المقصود من زيد افضل القوم كماله في الفضل سيالكوتي

ما اشتهى بصيغة المجهول يعني يتعجب ان الطعام غير مشتهى ايوبي

قوله وما امقتا الكذب بصيغة المجهول ايضا لم يصر الكذب بالمذكور مبغوضا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكوما بشذوذيته عبدالله ايوبي

ولما حكم بامتناع بناء فعل التعجب مما امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يشير الى طريق بنائه في ذلك فقال ويتوصل تكملة

اي الفعل الممتنع وهو استخرج مثلا

التوصل وهي طلب الوصلة الى شيء بتكلف

ولما كان الممتنع صيغة الفعل لكنه غير مسند اليه بل الى متعلقه اشار الى ذلك المتعلق بقوله بناء

كالسواد ويمتنع منه اخذ ما افعله وافعل به وكذا عور يمتنع منه ما افعله وافعل به محرره

اي ظاهري واما الباطني فيجيء منه نحو ما اجهله سيالكوتي

وانما جعل الممتنع ههنا مفعولا وفي افعل التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب سيالكوتي

قوله بتقديم وتأخير وفصل حصر الوجوه بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل و يجوز حذف المتعجب منه نحو اسمع بهم وابصر حكيم

انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد (ولا) يتصرف فيهما بايقاع (فصل) بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق (واجاز المازني الفصل بالظروف) لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق (واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا) ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله (وما ابتداء) اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر (نكرة) بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه (عند سيبويه وما بعدها) اي ما بعدها (الخبر) من باب شر اهر ذا ناب (وموصولة) اي ما موصولة (عند الاخفش والخبر محذوف) اي الذي احسن زيدا شيء عظيم (وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها) قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين (واما احسن بزيد) فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم (وبه) اي مجروره (فاعل) لهذا الفعل (عند سيبويه) والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا غير عند سيبويه (في افعل) لان الفاعل لا يحذف الا (وبه) اي مجروره (مفعول

قوله وما ابتداء آه هذه التقريرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر من ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلي سيالكوتي

فكأن معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب سيالكوتي

قوله لان النكارة آه فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه زيدا حسنا قال الرضي مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير مضافة نادر نحو فنعما هي على قول مثل في مبتدأ فعلى هذا من باب شر اهر ذا ناب في مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده خبره وجيه الدين

عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شيء خفي احسن زيدا لا امر خفي اما من جعل المعنى شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شيء لا [illegible] فيلزم ستشنيع الشيء من نفسه عصام

كأنه قيل لا يصح وقوع النكرة مبتدأ ما لم يتخصص بوجه من وجوه التخصيص فلم صح ههنا فاجاب بقوله هو من باب شر اهر ذا ناب لك

جوز الاخفش ان تكون موصولة معرفة والجملة صلتها وان يكون نكرة موصوفة والجملة صفتها لك

واعلم ان مذهب سيبويه اضعف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر فنعما هي على قول ولم يرد مع ذلك مبتدأ واظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام قد يستعمل في التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز وهم

اذ المعنى ما اعلمك وما مبتدأ وادريك مع المتعلقات خبر ما الاولى

عند الاخفش) لا حسن بمعنى صار ذا حسن على ان تكون همزة افعل للصيرورة (والباء للتعدية) اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن (او) الباء (زائدة) على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج (ففيه) اي في الفعل (ضمير) هو فاعله اي احسن انت زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري اذ احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص ⁂ (افعال المدح والذم) يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب (ما وضع) اي فعل وضع (لانشاء مدح او ذم) فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء (فمنها نعم وبئس) وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم (وشرطهما) اي شرط نعم وبئس (ان يكون الفاعل معرفا باللام) للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد (او) يكون (مضافا

قوله يعني الافعال المشهورة يعني ليس المراد مفهوم التركيب الاضافي لئلا ينتقض الحد بمثل مدحته وذممته وغيرهما مما لم يوضع للانشاء والظاهر ان يقال فعل المدح والذم في اصطلاح النحويين ما وضع لانشاء مدح وذم كما ان المراد من قوله فعل التعجب هذا وجيه الدين

قوله بهذا اللقب اي بهذا الاسم المشعر بالمدح او الذم بالوضع اللغوي كاللقب وليس بلقب لعدم كونه علما سيالكوتي

قوله لانشاء المدح وذلك اذا قلت نعم الرجل فانما ينشأ المدح ويحدث بهذا اللفظ وليس موجودا في الخارج في احد الازمنة عبد الحكيم

قوله فلم يكن مثل مدحته لان القصد منه الاعلام بمدح موجود في الزمان الماضي يقصد مطابقة هذا الكلام اياه سيالكوتي

واعلم ان البصريين اتفقوا على ان نعم وبئس فعلان ماضيان وتابعهم الكسائي بدليل لحوق الضمائر كنعموا وبئسوا وتاء التأنيث الساكنة وقال الكوفيون والفراء انهما اسمان لدخول حرف النداء في يا نعم المولى والنداء مختص بالاسم لان المنادى مفعول به ويجاب عنه بان المنادى محذوف فيكون التقدير يا الله نعم المولى فيكون الصواب ما ذهب اليه البصرية شرح عوامل عتيق

اما اذا لم يقصد بهما المدح والذم فهو كسائر الافعال كما كان في عدم القصد بهما اياهما كسائر الافعال تحرير

اشار الى ان ورود فاعلهما نكرة نحو نعم رجل زيد او مضافا الى النكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم س

الى المعرف بها) اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا (او) يكون (مضمرا مميزا بنكرة منصوبة) مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا وحسن الوجه انت (او) تمييزا (بما) بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز (مثل فنعما هي) اى نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم فيكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اى نعم الذي فعله هي اى الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هي نعم الشئ هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهي مخصوصة (وبعد ذلك) الفاعل (المخصوص) بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح (وهو) اى المخصوص (مبتدأ وما قبله) اى الجملة الواقعة قبله غالبا (خبره) ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدي مقامه (او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد) فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكأنه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان (وشرطه) اى شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا (مطابقة الفاعل) اى مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الافراد والتثنية والجمع

قوله او بما اما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كما في نعما يعظكم به او مذكور كما في بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في نعما هي وقوله دققته دقا نعما عبد الحكيم

وهذا التركيب من النوع الثالث وهو مذهب الجمهور واختاره المصنف اشار الى مذهب المخالف بقوله وقال الفراء شرح

قوله فيكون آه اشارة الى تضعيفه لان حذف الصلة بالجمعها قليل وكذا يضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس سيالكوتي

قوله معرفة تامة يضعفه عدم مجئ ما تامة بمعنى شئ في غير هذا الموضع بل بمعنى شئ نكرة اما موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم في نحو قوله تعالى نعما يعظكم به حذف موصوف الجملة اى شيئا يعظكم به والقول بكون الجملة معترضة لبيان استحقاق شئ المدح حكيم

وانما فعل ذلك لكون ذكر الشئ مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من وقوعه مفسرا اولا واللام في فاعل لتعريف المعهود حتى يتصور الابهام في الذهن على الاصح او يفسر الفاعل بالواحد والجمع فلو كان للجنس لم يجز تفسيره بالشئ وكذا المضاف الى المعرف باللام والمضمر اى المعهود في الذهن وعن بعضهم انه للعموم اى للجنس اعلم ان المراد بالعموم اما افراد الجنس او وهو الجنس خبيصي مع حواشيه

قوله وبعديته كأنه قيل انتم قلتم ان المخصوص بالمدح والذم يذكر بعد الفاعل مع انه ليس كذلك بل يقدم في بعض المواضع فاجاب بقوله وبعديته آه محرم محرره

قوله لقيام لام التعريف يعني انهم قصدوا الى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شموله في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام اللام باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحت ما يقدر من احاده في المعنى عبد الحكيم

وعند النحوي للجنس يشمل المخصوص وغيره ولم يحتج الى ضمير كما في قوله تعالى فان الله لا يضيع اجر المحسنين فاللام في المحسنين للجنس شامل للمبتدأ وغيره فلا يحتاج الى الضمير موشح

والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما (و) قوله تعالى (بئس مثل القوم الذين كذبوا) جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم (وشبهه) مما لا يطابق الفاعل المخصوص (متأول) بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم (وقد يحذف المخصوص اذا علم) بالقرينة (مثل) قوله تعالى (نعم العبد) اى ايوب بقرينة ان ذلك في قصته (وقوله تعالى فنعم الماهدون) اى نحن (وساء مثل بئس) في افادة الذم والشرائط والاحكام (ومنها) اى من افعال المدح والذم حب في (حبذا) وهو اى حبذا مركب من حب الشئ او حب اذا صار محبوبا ومن ذا (وفاعله) اى فاعل هذا الفعل (ذا ولا يتغير) اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريانها مجرى الامثال التي لا تغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند (وبعده) اى بعد حبذا (المخصوص واعرابه) اى اعراب مخصوص حبذا (كاعراب مخصوص نعم) على الوجهين المذكورين (ويجوز ان يقع قبل المخصوص) اى مخصوص حبذا (او بعده) اى بعد مخصوصه (تمييز او حال على وفق مخصوصه) في الافراد والتثنية والجمع

قوله اى نحن يعني ان الممدوح ذاته تعالى بقرينة ما قبله وهو قوله تعالى والسماء بنيناها بايد وانا لموسعون والارض فرشناها فنعم الماهدون فان الباني في السماء و الفارش للارض وما هداها هو الله تعالى وابراده بالجمع للتعظيم عبد الله افندى

قوله من افعال المدح والذم لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح او الذم مع ان حبذا بعد دخول لا يفيد الذم ايضا سيالكوتي

قوله وحب يريدان في حب لغتان حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضمها بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اى هو حبيب عصام

لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدأ وما بعده خبر او لانهم عاملوا معاملة المضمر في نعم واعراب مخصوصه كاعراب مخصوص نعم فاضل امير

قوله وفاعله ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا لما في اسماء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب والمشار اليه بذا الامر الذهني وان كان وضع اسماء الاشارة اليه في الخارج عبد الحكيم

قوله المخصوص خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف بيان وانما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبئس اشارة الى صيرورة ذا جزءا من حبذا عبد الحكيم

يعني كونه مبتدأ وما قبله خبره وعلى كونه خبرا للمبتدأ المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخواته تكملة

والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التميز او الحال اما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص ❁ الحرف ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح ان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمه اى لاجل انه يدل على معنى في غيره ﴿احتاج في جزئيته﴾ للكلام ركنا كان او غيره ﴿الى اسم يتعقل﴾ معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة ﴿او فعل كذلك﴾ نحو قد ضرب ❁ حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل﴾ اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال ﴿او معناه﴾ اى معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك ﴿الى ما يليه﴾ سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد و انا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر ﴿وهي﴾ اى حروف الجر ﴿من والى وحتى وفي﴾ ذكر هذه الحروف على سبيل

بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير مستقلا تبعية لا قصدا وبالذات فلا يصلح ان يكون محكوما عليه و به — حاشيه

قوله بحيث متعلق بالمنفي يعني ان المراد بعدم الاستقلال انه لا يصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدا و فاعلا او لان يحكم به بان يكون مسندا الى غيره بان يكون فعلا او خبرا — محرم

قوله بحيث يصلح متعلق بالمنفي اعني الاستقلال بالمفهومية وفي اكثر النسخ لا يصلح فح يتعلق بالنفي اعني لا يكون — حسن افندي

اى في كونه جزأ من الكلام فانه يصح ان يكون جزأ من الكلام وان لم يصح ان يكون ركنا — محشى

قوله في جزئيته للكلام بخلاف الاسم والفعل فانه لا يحتاج احدهما الى الآخر في الجزئية بل في تأدى الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام و تندفع ما قيل الاولى ان يقال في جزئيته لما تقارب شيء كلا ما كان او مركبا ناقصا — س

اى في ان يصير جزأ من الكلام من مسندا او مسندا اليه لان دلالته على معناه الافرادي مشروط بذكر متعلق — امير

من ذلك الكلام اعني المحكوم عليه وبه هذا مخالف لما حققه الشريف الفاضل في بعض مصنفاته من حاشية المطول والرسالة الحرفية من ان الحرف لا يكون محكوما عليه ولا به لا وحده ولا مع غيره وان كان موافقا لما وقع في الصغرى في تقسيم اللفظ الى الكلمة والاسم والاداة فعليك بالتأمل الصادق — امير

قوله يتعقل معناه آه قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام لئلا يرد الموصولات فانها محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس كذلك مما يتعقل معناها بالنسبة اليه لكون معانيها مستقلة بالمفهومية — حكيم

الحرف قد يحتاج الى المفرد كما في حروف الجر و قد يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام والشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم ولا وكانا قد خرجت ولما — رضى

الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها ﴿والباء واللام﴾ ذكرهما باسمهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ﴿ورب وواوها﴾ اى الواو التي تقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر بحث وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا وفعلا ﴿فمن للابتداء﴾ اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه ﴿والتبيين﴾ بالجر عطف على الابتداء اى ويجيء من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى ﴿والتبعيض﴾ اى وقد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم ﴿وزائدة﴾ عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا ﴿في غير﴾ الكلام ﴿الموجب﴾ نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد

لانه اذا جررت بها ما بعدها يكون حرفا جارة واذا نصبت تكون افعالا — على رضا

وفي القاموس المسافة البعد فليست المسافة مختصة بالمكان على ما وهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة توجب ان يكون استعمالها في الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح به الشارح — عبد الحكيم

قوله اطلاقا لاسم الجزء على الكل يعني ان النهاية جزء للمسافة كالابتداء فاطلق الغاية واريد المسافة اذ الابتداء لا يكون للانتهاء وانما هو للمسافة مثلا اذا قلنا سرت من البصرة يكون ابتداء السير من اول المسافة الى آخرها لا من اول آخر المسافة وهو وارد على الحكاية — وجيه الدين

قوله وكثيرا ما يطلقون الغاية اى يستعمل العلماء لفظ الغاية الذي هو يطلق في اصطلاحهم للفائدة المرتبة على الشيء بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدم الفاعل على الفعل وبمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون غرضا ومقصودا به كما اذا كان مختارا وليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية ولا يصح على العقد من اول النهار الى آخره على ما وهم — سيالكوتى

قوله او من الزمان اختيار لمذهب الكوفيين من ان من الابتدائية تستعمل في الزمان على الحقيقة لانه الظاهر الكثير وقال البصريون انها للابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو — حاشيه

في الصراح لجأ بفتحتين پناه كرفتن يقال لجأت و التجأت وعذت به ولجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى — سيالكوتى

قوله بالجر عطف آه اشار بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ والتبيين باعادة الجر غلط اذ لا معنى لاعادة الجار ههنا وتركه في قوله للتبعيض — س

خلافا للكوفيين والاخفش) فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين
بقولهم : قدكان من مطر : فاجاب عن استدلالهم بقوله (وقدكان من مطر ونحوه
مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب (متأول) بكونها للتبعيض او التبيين
اى قدكان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كأن قائلا قال هل
كان من مطر فاجاب بانه قدكان من مطر (والى للانتهاء) اى لانتهاء الغاية
فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان
نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار
الشوق والميل (وبمعنى مع قليلا) كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم
اى مع اموالكم (وحتى كذلك) اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية (وبمعنى مع كثيرا
ولم يكتف فى كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة (وتختص) اى حتى (بالظاهر) اى بالاسم الظاهر
فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها اى بعد حتى (خلافا للمبرد) فانه جوز دخولها على
المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوزونه قياسا (وفى للظرفية) اى لظرفية مدخولها لشئ حقيقة
نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق (وبمعنى على قليلا) كقوله تعالى
ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل (والباء للالصاق) اى لافادة

من الفعل المتعدى بحتى وهو انقضاء الشئ الذى تعلق به شيئا فشيئا الى ان يأتى على جميعه وذا لا يتحقق بدون الدخول وذهب الفراء والسيرافى الى القول بدخول الجزء دون الملاقى فعلى الاول لم يأكل الرأس ولم ينم الصباح وعلى الثانى اكل الرأس ونام الصباح وعلى الثالث اكل الرأس ولم ينم الصباح دماميني شرح ابن مالك

قوله اى حتى اى الجارة واذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاء فى القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك رضى

بخلاف الى لانها تدخل على المضمر والظاهر نحو ذهب زيد الى عمرو واليك لمحرره

فان حتى يجئ للعطف ويقع بعدها المرفوع والمنصوب والمجرور فيقع الالتباس تقرير

مع تخالفهما فى المعنى وان المنصوب يجب دخوله فيما قبله لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم ذو الاجزاء لفظا نحو : فلا والله لا يلقى اناس : فتى حتاك يا ابا زيد : ورده صاحب المغنى بان قال فى العاطفة حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفى الجارة حتاك بالوصل كما فى البيت فلا التباس والجواب فى السيالكوتى لمحرره

الفرق بين الشاذ والنادر ان الشاذ هو الذى يكون على خلاف القياس وان كان كثيرا والنادر هو الذى يكون وجوده قليلا لكنه على القياس لمحرره

اى لحلول شئ فى غيره نحو جلس فى الدار والمال فى الكيس والحلاوة فى العسل والسخاوة فى حاتم والشجاعة فى على رضى الله عنه تجبيصى

ولما كان الظرفية امرا نسبيا بين الظرف والمظروف وكان لتلك الكلمة متعلقا ومدخولا اراد ان يبين تعين الطرفين فقال اى لظرفية ايوبى

لصوق امر الى مجرور الباء وهذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق
مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه (والاستعانة) اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل
عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم (والمصاحبة) نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه
فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج
حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس (والمقابلة)
اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك (والتعدية) اى جعل
الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب
زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر
فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف (والظرفية)
نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد (وزائدة فى الخبر والاستفهام) بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم (والنفى) بليس نحو ليس زيد براكب وبما
نحو ما زيد براكب فهى زائدة فى الخبر فى هذه الصور (قياسا وفى غيره) اى غير الخبر
الواقع فى الاستفهام والنفى (سماعا) سواء لم يكن خبرا (بحسبك زيد) وكفى بالله
شهيدا (والقى بيده) اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا
فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد (واللام للاختصاص) بملكية نحو المال لزيد و
بلا ملكية نحو الجل للفرس (والتعليل) اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربت للتأديب

قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع فى عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر فى كل فى الثلاثى المجرد وغيره فمخصوص بالباء عصام

معناه فى وقت الاستفهام اى فى جملة الاستفهام ظرف لزائدة بعد تعلق فى الخبرية ك

تعريض للمصنف بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنفى حاشيه

قوله وبما خص النفى بليس وما لان زيادتها لم تثبت فى ان النافية واختلف فى لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى فى والظاهر من كلامه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه وبين ما التميمية وهو المختلف فيه فذهب الفارسى والزمخشرى الى انها لا تزاد فى خبرها وجوزه غيرهما سيالكوتى

قوله فى هذه الصور يعنى فى الاستفهام بهل وفى النفى بليس وبما محرره

وتزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت ورأيت وسمعت وتبينت وحسبت رضى

زيادة الباء فى بحسبك وفاعل كفى وتصرفاته وفى فاعل فعل التعجب على مذهب سيبويه قياس ولا منافاة لان زيادتها من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماع ومن حيث النظر الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياس وكذا الحال فى افعال القلوب التى مرت سيالكوتى

قال الزجاج دخلت الباء فى فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتف وقيل فاعله مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقى مفعوله دالا عليه وعلى هذا لا يكون الباء زائدة فاضل المحشى

اى مختص لزيد لكونه مالكه

والمراد من العلة التأديب ومن الشئ الضرب لمحرره

اوخارجا نحو خرجت لمخافتك (وبمعنى عن مع القول) نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر
اى قلت عنه (وزائدة) نحو ردف لكم اى ردفكم (وبمعنى الواو فى القسم للتعجب)
نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
(ورب للتقليل) اى لانشاء التقليل (و) لهذا وجب (لها صدر الكلام) كما ان كم
وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير (مختصة بنكرة) لعدم احتياجها الى
المعرفة (موصوفة) ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار
اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو (على المذهب الاصح)
وهذا مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا
الذى ذكره من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة (وفعلها) اى فعل رب يعنى الذى يتعلق به رب فعل (ماض) لانها
للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل
كريم لم افارقه (محذوف) اى ذلك الفعل الماضى (غالبا) اى فى غالب الاستعمال
لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته (وقد تدخل) اى رب (على مضمر مبهم)
لا مرجع له (مميز بنكرة منصوبة) على التمييز (والضمير مفرد) وان كان المميز مثنى
او مجموعا (مذكر) وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء (خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز) فى الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة

قوله ورب للتقليل فيه ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف فالاوجه الاربعة مع تاء التأنيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء ومنهم الحرفين مع التشديد والتخفيف كذا فى المغنى
عبد الحكيم

ظاهرة كانت تلك النكرة او مضمرة نحو رب رجل لقيته ورب رجل — لمحرره

قوله لانه اذا وصف الشيء آه الظاهر ان المراد بالتقليل هو هذا الموصوف والذى يظهر من كلامهم انه وصفها لتقليل نوع من جنس فوجب وقوع النكرة لحصول معنى الجنس ووصف النكرة ليحصل النوع
شرح المفصل للمصنف

قوله واشتراط كونها اشارة الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لا النكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه — سيالكوتى

يعنى ان رب وضع فى الاصل لمعنى التقليل ثم استعماله مجازا فى معنى التكثير فصار كالحقيقة فى افادة ذلك المعنى بلا قرينة وقل استعماله فى معناه الحقيقى وهو التقليل فصار كالمجاز فى افادة ذلك المعنى بقرينة
وافية

فان كلمة لم تقلب معنى المضارع ماضيا فيكون لم افارقه ماضيا معنى — امير

قوله لم افارقه اشارة الى ان التقليل المحقق متصور فى المضارع المنفى بلم ولما لدلالته على الماضى — لمحرره

وانما قيد الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به — امير

لان رب جار والجار تدل على حذف الفعل كما فى بسم الله الرحمن الرحيم — محمد وانى

وربهما امرأتين وربهن نساء (وتلحقها) اى رب (ما الكافة) اى المانعة عن العمل
(فتدخل) بعد لحوق ما (على الجملة) نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة
فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل (وواوها) اى واو رب فى
حكمها (تدخل على نكرة موصوفة) مثل: وبلدة ليس بها انيس * الا اليعافير والا
العيس * وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن فى اول الكلام
فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب
فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف (وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل)
اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا
من اصلها اعنى الباء (لغير السؤال) يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى
كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء (مختصة بالظاهر) يعنى الواو مختصة
بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال
والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء
بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته (والتاء مثلها) اى مثل الواو فى
اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال (مختصة باسم الله) من الاسماء الظاهرة
حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه
ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى (والباء اعم منهما) اى من الواو والتاء

الانيس الديك واليعافير جمع يعفور وهو ولد الظبى وولد البقر الوحشى والمعنى رب بلدة صارت خرابا بحيث لا يتوطن فيها احد او ديك او مؤانس الاحزان فقوله اليعافير مرفوع بدل من انيس وجاز نصبه على الاستثناء
شرح ابيات

اليعافير جمع يعفور وهو حمار الوحشى والعيس جمع اعيس وهو الظبى الاحمر والاستثناء منقطع لان الانيس بمعنى الانسان فاليعافير ليس من جنس الانسان فكان حقه ان ينصبه لما مر فى الاستثناء المنقطع وقيل ان الانيس يراد به ما يؤانس به وهو اعم من ان يكون انسانا او غيره فاليعافير داخلة فى الانيس فالاستثناء يكون متصلا فى الكلام المنفى فيرتفع على البدل كما هو الافصح
والله اعلم

قوله وان كانت فى اوله بان لم يكن قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام او لا — سيالكوتى

قوله لصيرورتها بمعنى رب بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها فى وسط الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن فى الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله ووالله ثم والله — شيخ الرضى

قوله لان ذلك تعسف اى تقدير المعطوف عليه تعسف فان قلت وجوب ارتكاب الفاء وبل ليسهل ذلك ويخرج عن كونه تعسفا قلنا ان هذه الواو وكانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب مجردة كما تجرد لو كانت للعطف جاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء فظهر الفرق بينهما فالتعسف باق — وجيه الدين

اى لا يكون عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والآخر خبرا لفساد المعنى فافهم — عصام

(في الجميع) اي جميع ماذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر
مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره
نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن
وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن
وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة ونحو بالرحمن لافعلن بخلافهما
فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ماذكر من الامور
المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه
لمكان التنافي (ويتلقى) اي يجاب (القسم) الذي لغير السؤال (باللام وان وحرف
النفي) كما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله
لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا القائم وما ولا في المنفية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود
القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى
الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد (و) قد (يحذف جوابه) اي
جواب القسم (اذا اعترض) اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
(او تقدمه) اي القسم (ما يدل عليه) اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله
لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب

بوجودها فلا يرد ان الاعمية في الحذف مثلا تفيد
كون حذف الفعل في الباء اكثر من حذفه فيها وهو
فاسد — عبد الحكيم

قوله ويتلقى القسم اه في الصحاح تلقاه استقبله
ومنه قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اي
استقبلها وفي الحديث نهى النبي عليه السلام عن
تلقي الجلب اي استقبال ما يجلب الى البلد فالمعنى
يستقبل القسم بكذا اي يؤتى في جوابه اللام وان آه — سيالكوتي

قوله لغير السؤال اشارة الى ان اللام في قوله القسم
للعهد اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السؤال — عبد الحكيم

اي كلاهما في الاثبات نحو ان سعيكم لشتى في جواب
والليل اذا يغشى — هندي

اي مع المضارع والماضي والجملة الاسمية — تسهيل

قوله لا تفتؤ قدر لا لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع
والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا — محشيه

اي الجملة التي يؤتى لاجلها بالقسم كان القسم ويطلبها
كالسؤال للجواب — محشيه

قوله اذا اعترض يقال اعترض اي صار كالخشبة المعترضة
في النهر كذا في الصحاح فالمعنى اذا صار كالخشبة المعترضة
في النهر اي متوسطا بين اجزاء الجملة فقوله اي توسط
بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما وهم
لان اعترض لازم — عبد الحكيم

ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم (وعن للمجاوزة) اي لمجاوزة شئ و
تعديه عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثاني ووصوله الى الثالث نحو
رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او
بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين (وعلى للاستعلاء) اي لاستعلاء شئ
على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين (وقد تكونان) اي عن وعلى (اسمين)
يعلم ذلك (بدخول من عليهما) نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي
من فوقه (والكاف للتشبيه) نحو زيد كالاسد (وزائدة) نحو ليس كمثله شئ
اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه (وقد تكون) اي الكاف (اسما) بمعنى المثل
نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته (وتختص)
اي الكاف (بالظاهر) اي الاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه
بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت (خلافا للمبرد) فانه
اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم (ومذ ومنذ للزمان) الماضي
او الحاضر فيهما (للابتداء في) الزمان (الماضي) يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد
ان مبدأ زمان الفعل المثبت والمنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه
كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون
هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان
هذه السنة وامتد الى الآن (والظرفية) عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة

لان المقصود نفي ان يكون الشئ مثله لا نفي ان يكون
شئ مثله بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى
فاطر السموات والارض — وجيه

نحو جلست من عن عنده ومنه قول الحماسي ولقد
رأني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
والآخر غدت من عليه بعدما عطشها اي من فوقه — خبيصي

فان قيل يرد عليه قوله تعالى فتوكل على الله فانه ليس
للاستعلاء لا حقيقة ولا حكما اجيب بانه لمعنى الاعتماد
والاستناد ففيه معنى الرفعة ايضا من حيث
المعنى لان المراد به الاعتماد على فضل الله تعالى وحفظه — منه

وانما فسر من عليه بقوله من فوقه لان على اذا كان اسما
يكون بمعنى الفوق — محرره

قوله اذ التقدير ليس مثله شئ به قال الاكثرون اذ لو
تقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شئ فيلزم المحال
وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان
زيادة الحروف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن ضيف
ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك لا
يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن ذاته لانهم اذا نفوه
عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه والتفصيل
في سيالكوتي فارجع اليه اذ كنت من اهل المراق — عبد الحكيم

وانما قال على بعض الوجوه لان في هذه الآية ثلثة اوجه
احدها زيادة الكاف وثانيها زيادة المثل وثالثها عدم زيادتهما — وافيه

فمنه ما لا زيادة فيه شئ وهو ان نفي مثل المثل كناية عن
نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان لمثل وهو الله تعالى لان
المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول
ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة
احق بالترجيح — عصام

من غير اعتبار معنى الابتداء (فى) الزمان (الحاضر) اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبرته حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر (نحو ما رأيته مذ شهرنا و مذ يومنا) اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رأيته مذ دخول شهرنا (وحاشا وخلا وعدا للاستثناء) اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا (الحروف المشبهة بالفعل) وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة (وهى ان وان وكأن ولكن وليت ولعل) اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة (ولها) اى لهذه

يعنى ان حمل المصنف على ترك المثال للاول لا يليق بالظاهر حمله على انه اورد المثالين للقصد كما هو الظاهر من حاله ايوبى

ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو فى مذ ومنذ الاسمين ليصح الحمل كما مر عبد الحكيم

وحاشا على الاصح وعدا وخلا على الاضعف ولولا عند سيبويه اذا كان مجرورها مضمرا وهى لامتناع شئ لوجود غيره ولات عند عيسى اذا كان مجرورها ظرف زمان لب الالباب

قوله لاستثناء ما بعدها اه واذا استعمل حاشا فى الاستثناء وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فيه او فى غيره فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى رضى

قوله الحروف المشبهة كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة حرف الجار فى العمل لها وفرعية هذه الحروف عصام

وقال ابن مالك ان سبب اعمالها اختصاصها بمشابهة كان الناقصة فى لزومها الخبر والمبتدأ والاستغناء بهما خبيصى

اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال وجه شبهها اى وجه المشابهة التى اعتبرت ولم يقل بعين وجه شبهها عبد الحكيم

قوله فلانقسامها اى باعتبار تمام حروفها الى الاقسام كالفعل باعتبار تمام حروفه وكونه سداسيا ايضا بعتبر لا يضر فى تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا منقسما الى تلك الاقسام اذ غايته انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها س

الحروف (صدر الكلام) وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من انواع الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى (سوى ان) المفتوحة (فهى بعكسها) اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك (وتلحقها) اى هذه الحروف (ما) الكافة (فتلغى) اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة (على الافصح) اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم (وتدخل) هذه الحروف (حينئذ) اى حين اذ تلحقها ما (على الافعال) لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل (فان) المكسورة (لا تغير معنى الجملة) ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم اخذت ما اخذت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد (وان) المفتوحة (مع جملتها) اى مع اسمها وخبرها سميناها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما (فى حكم المفرد ومن ثمه) اى ومن اجل الفرق المذكور (وجب الكسر فى موضع الجمل) اى فى موضع يقتضى الجمل (ووجب الفتح فى موضع المفرد) اى فى موضع يقتضى المفرد (فكسرت ان ابتداء) اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم (و) كسرت ايضا (بعد القول) وما يشتق منه

اى لا حاجة عدم اقتضاء الصدارة على قوله بعكسها بل الحاجة اقتضاء ان المفتوحة محشيه

وح يحمل الكلام على التأسيس لا على التأكيد ان حملنا العكس على عدم اقتضاء الصدارة كان تأكيدا وان حملنا على اقتضاء عدم الصدارة يكون تأسيسا والتأسيس اولى من التأكيد

فلو حمل العكس الى عدم اقتضاء الصدارة لكان قوله فهى بعكسها لغوا ومستدركا لان الاستثناء مشعر ذلك المعنى اعنى عدم الصدارة محشيه

لان اقتضاء عدم الصدارة ينافى الصدارة بخلاف عدم اقتضاء الصدارة لانه لا ينافيه والحيه

والغرض من الحاق ما على آخر هذه الحروف للحصر والتأكيد فى انما والمبالغة وافادة معناها فى الجملتين الاسمية والفعلية فى الكل

قوله ما الكافة عند الجمهور ما الكافة قسم من الزائد على ما فى المغنى اذ الزائدة نوعان اى كافة وغير كافة سيالكوتى

كقول النابغة قال: الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقدى: والحمام بالنصب اسم ليت على جعل ما زائدة ولنا خبره واما اذا جعل ما كافة فهذا الحمام مرفوع مبتدأ ولنا خبره والى حمامتنا اى مع حمامتنا ونصفه عطف على حمامتنا وفقدى اصله بالسكون للبناء وكسرها للشعر وهو فى محل الرفع خبر مبتدأ محذوف فذلك فقد والاستشهاد على جواز ما فى ليتما كافة

ليفيد معانيها فى الجملة الفعلية كما افادت فى الجملة الاسمية فتقول انما قام زيد وانما زيد يقوم امير

نحو انما قام زيد وانما يقوم زيد قال الشاعر اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت النار الحمار المقيدا: ويفيدان مع ما فى الجملة ما يفيد النفى والاثبات اذا كانت كافة فاذا قلت انما زيد قائم فمعناه ما زيد الا قائم بخلاف ما لو كانت زائدة فان قولك انما زيدا قائم

لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم (و) كسرت ايضا (بعد الاسم (الموصول) لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم (وفتحت ان) حال كونها مع جملتها (فاعلة) نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مفعولة) نحو كرهت ان زيدا شاخص لوجوب كون المفعول مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مبتدأة) نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مضافا اليها) نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا (وقالوا لولا انك) بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية (لانه) اى ما بعد لولا الامتناعية (مبتدأ) وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انك معادك زعمت اى لولا زعمت انك معادك ولولا انك ضربتني اى لولا صدر الضرب منك (و) كذلك قالوا (لو انك) بفتح الهمزة (لانه) اى ما بعد لو (فاعل) لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك (فان جاز) في موضع (التقديران) اى تقدير المفرد وتقدير الجملة (جاز الامران) اى الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة (مثل من يكرمني فاني اكرمه) مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة واذا كان المراد من يكرمني

وبعد ما المصدرية نحو لا اكلمك ما ان في السماء نجما اى ما ثبت ان في السماء نجما وبعد حرف الجر نحو ذلك بان الله هو الحق وحتى العاطفة والجارة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فيقدر المصدر منصوبة على كونها عاطفة ومجرور على كونها جارة — خبيصي

خص ذكر لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعدها حرف الشرط مبتدأ — عصام

قوله وقالوا لولا انك اه غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولو لان المقصود منه دفع توهم اعتراض يرد على قاعدة التمييز بين ان المكسورة والمفتوحة على ما صرح به في شرح المفصل — حاشية

قوله الواجب دخول لولا اه لان التحضيض انما يكون على معاني الافعال دون الاسماء والحروف — س

عطف على لولا انك يعني ان النحاة كما قرأوا مادة الالف والنون اذا وقعت بعد لولا بفتح الهمزة كذلك قرأوها اذا وقعت بعد لو — ايوبي

اذ بعد لو لا يكون الا فعل حقيقة او تقديرا لكونه حرف شرط قال الله تعالى ولو انهم صبروا قال الشاعر ٭ ولو ان قومي انطقتني رماحهم ٭ نطقت ولكن الرماح اجرت ٭ وعن سيبويه ان ان المفتوحة بعد لو مع صلتها مبتدأ ساد مسد جزئي الكلام — توضيح

قوله نحو لو انك قائم صوابه لو انك تقوم لان من شرط لو اذا وقع بعد المبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في الصورة عوضا عن الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى ولو انهم فعلوا الاية — س

فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ (و) مثل قول الشاعر ٭ اذا انه عبد القفا واللهازم ٭ مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت ٭ وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ٭ اذا انه عبد القفا واللهازم ٭ قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناشزان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا (وشبهه) بالجر عطف على اذا انه عبد القفاه اى مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول (ولذلك) اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط (جاز العطف على محل (اسم) ان (المكسورة)

قوله وكما قيل جملة معترضة فائدتها تاييد الحكم بقوله انه غيره — سيالكوتي

بيان مثل — عت وهو عبد القفا

يعني يعبد ويخدم القفا واللهازم بمعنى ان همته ان يكتب لياكل ويعظم قفاه ولهازمه — وجيه

قوله ان ياكل ليعظم قفاه وهو غاية اللوم ولذا قيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه او بارادتهما مع حواليهما كما في قولك جب مذاكيره وسائر مفارقه — س

كما يخدم العبد مولاه فالمراد بالعبد معناه اللازمي اعني الخادم — ك

جمع لهزمة بالكسر وهو اصل الحنكين قال ابن الاثير في النهاية — رضا

فعلى هذا يكون ما مقولا لا قولا

فعلى هذا يكون اللهزمة بمعنى ما يطلق عليه اللهزمة عموما مجازا وهذا المعنى يصدق على اللهزمة وجوانبها فغلب اللهزمتان على جوانبهما وجمعتا — وافية

وانما قال اول مقولاتي بالجمع لان لفظ ما يراد به الواحد والمتعدد ولفظ الاول يضاف الى المتعدد — وافية

فيكون خبرا فقط عن المصدر ربا المصدر ولا يكون الحمد الحمد بهذا اللفظ — كذا

من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة (لفظا او حكما بالرفع) بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله (دون ان المفتوحة) فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها (ويشترط) في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع (مضي الخبر) اي ذكر خبرها قبل المعطوف (لفظا) مثل ان زيدا قائم وعمرو (او تقديرا) مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر من المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل (خلافا للكوفيين) فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد (ولا اثر لكونه) اي لكون اسم ان (مبنيا) في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما

حال من المكسورة اي متميزا عن المكسورة وقيل ظرف لجاز — رضي

لان اسم ان بمنزلة جزء الكلمة والعطف على جزء الكلمة لا يجوز — محرره

قوله لا يصح فرض عدمها فلا يكون لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من يجوز ذلك — محاشيه ك

يعني فالبصريون يشترطون مضي الخبر مطلقا سواء كان اسمها مظهرا او مضمرا — حبيبي

اي الشرط ان يذكر خبر تلك المكسورة التي عطف على اسمها بالرفع — محرره

فان قائم خبر ان زيدا لكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهما لكان تثنية حينئذ وان كان مذكورا بعد المعطوف لفظا لكنه في التقدير مقدم عليه — ايرلي

فان العامل في نصب لفظ زيد كلمة ان والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل المعنوي ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا مرفوعا لزم ان يعمل في رفعه عاملان احدهما العامل اللفظي والاخر العامل المعنوي — عبد الله افندي

قوله وهو باطل لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد — سالكوتي

قوله ولا اثر لكونه آه اشارة الى بطلان قول الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان المكسورة اذا كان اسمها مبنيا جاز العطف على محلها قبل مضي الخبر لفظا او حكما لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار الى بطلانه بقوله ولا اثر لكونه مبنيا لان المانع موجود هنا وعدم استعمال الفصحاء وذلك

(خلافا للمبرد والكسائي) فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور (ولكن) في جواز العطف على محل اسمه (كذلك) اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التأكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها (و) ايضا (لذلك) اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره (دخلت اللام) التي هي لتأكيد معنى الجملة (مع المكسورة) التي هي ايضا لذلك التأكيد (دونها) اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة (على الخبر) متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم (او) دخلت (على الاسم) اي على اسمها (اذا فصل بينه) اي بين اسمها (وبينها) اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا (او) دخلت (على ما) وقع (بينهما) اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي تأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل (و) دخول اللام (في لكن) على اسمها او خبرها او على ما بينهما (ضعيف) لانها

ويجوز العطف على الضمير المستتر في الخبر في الجميع مع التأكيد او الفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف نحو لكن زيدا منطلق هو وعمرو وليت زيدا قائم هو وعمرو — موشح

اي للتأكيد الذي استفيد من اللام وهو تأكيد معنى الجملة ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يجز تأكيدها باللام لان التأكيد فرع وجود المؤكد — محرم

المثبت المؤخر عن الاسم وان كان بعيدا مفردا كان كقوله تعالى وان ربك لذو فضل على الناس او جملة اسمية على اول جزئها على الاكثر كقول الشاعر ان الكريم لمن يرجوه ذو جدة ۞ او فعلية مضارعية بغير حرف التنفيس مثل ان زيدا ليقوم او بعدها نحو ان زيدا لسوف يقوم لشبه المضارع الاسم او ماضية مقرونة بقد نحو انك لقد قمت لشبه الماضي بالمضارع او غير متصرفة نحو ان زيدا لنعم الرجل لاستلزام الانشاء الحضور وشبه ما في المضارع دون المنفي لاجتماع لامين في اكثره وكراهتهم ذلك طرد الباب في الباقي والمقدم على الاسم لامتناع ان لعندك زيدا وان نحوا لعندنا زيدا والماضي المتصرف بغير قد لبعد شبه الماضي بالمضارع حينئذ اي المتصرفة بغير قد — خبيصي

قوله ان زيدا لقائم اشار بذلك الى انها تدخل الخبر المتأخر كيلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان لفي الدار زيدا وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التأخير

وذلك لا يكون الا بالظرف وهو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيدا لقائم — عبد الحكيم

قوله وانما خص اللام بهذه الصور يعني ان هذه اللام لام الابتداء المذكور في جواب القسم وكان حقه ان يدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وجعلوها في هذه المواضع

وان لم تغير معنى الجملة الا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ؛ ولكنني من حبها لعميد (وتخفف ان المكسورة) لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيلزمها) بعد التخفيف (اللام) وح يجوز الغاؤها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل (ويجوز دخولها) اي دخول ان المخففة (على فعل من افعال المبتدأ) اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ او الخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر لا غير رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين (خلافا للكوفية في التعميم) اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر ؛ بالله ربك ان قتلت لمسلما ؛ وجبت عليك عقوبة المتعمد ؛ وهو شاذ عند البصريين (وتخفف المفتوحة) كالمكسورة (فتعمل

قوله فيلزمها اللام ذهب ابو علي الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة قد عمل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين ونحو قول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما اجاب عنه ابن مالك بان رتبته التقديم فكانه مقدم لفظا   سيالكوتي

قوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا وان كل نفس لما عليها حافظ واعمالها على اقتضاء الاسمية كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة نافع وابن كثير   خبيصي

اي لكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء   عصام

قوله وعكس لان لام الابتداء لكونها لتاكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفي لانه لما حذف النون بالتخفيف كانت الزيادة في المخففة اولى لتكون كالعوض عن المحذوف   سيالكوتي

قوله تعالى ان هو الا وحي يوحى فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين فانها مخففة لدخول اللام   ايوبي

قال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية قال الرضي فعلى قوله يلزم اذا كان معربا او مبنيا مقصورا   وجيه

قوله تعالى وان كنت من قبله لمن الغافلين وقوله وان اكثرهم لفاسقون بخلاف سائر الافعال لعدم اختصاصها بالجملة الاسمية   [illegible]

وحينئذ يجب الغاؤها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك   حكيم

قوله لا غير انما ترك المص هذا القيد لانه يفهم من قوله خلافا للكوفيين في التعميم   وجيه الدين

اشارة الى محل الخلاف وهو تعميم الدخول والتخصيص   ايوبي

عند التخفيف على سبيل الوجوب (في ضمير شان مقدر) والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في اللفظ وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى (فتدخل) اي المفتوحة (على الجمل) الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان (مطلقا) سواء كانت اسمية او فعلية او داخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل (وشذ اعمالها) اي اعمال المفتوحة المخففة (في غيره) اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب او هذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المظهر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق (ويلزمها) اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة (مع الفعل) اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون

قوله فقدروا ضمير الشان لانه يجب تقدير المعمول لتكون جملة بعد تقديره كما كانت قبله وما ذلك الا ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير الشان وقدر سيبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك   وجيه

مشهد رعبته كما في التنزيل وان الحمد لله رب العالمين او مصدره بحرف النفي نحو ان لا اله الا هو فهل انتم مسلمون او فعلية دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها متصرفة كقوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم او مصدرة بقد كقوله تعالى ولنعلم ان قد صدقتنا او بلو كقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب او بحرف تنفيس كقوله تعالى علم ان سيكون منكم او نفي كقوله تعالى افلا يرون الا يرجع اليهم قولا وايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه   خبيصي

هنا شروع الى فرق آخر

قوله فلو انك اه بفتح الكاف وسكون النون وعن ابن انباري انه نقل عن الفراء الكسر يصف نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول لو انك في يوم الرخاء والسعة والزمان الذي لا يوجب الفرقة سألتني ان افارقك لم ابخل بذلك وطلبت رضاك وانت صديق محبوب   سيالكوتي

قال صاحب الكشف الوافية المضمر ان الكاف والتاء المكسورة على انه يخاطب امرأة يعني فراقك على اشد من كل شديد ووصلك الي احب من كل محبوب ومع ذلك لم ابخل مما سألتني حتى سألتني فراقك لاحببته وذلك مبالغة في ارتضائه اياها   جلبي

قد اقترب (السين) نحو علم ان سيكون منكم مرضى (او سوف) كقول الشاعر واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا (او قد) نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم
ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة (او حرف النفى) نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس
لزوم حرف النفى لا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه
ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية اما من حيث اللفظ فلانه ان كان
الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة (وكأن للتشبيه) اى لانشائه
وهى حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل
انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت
الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل
جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة
وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر (وتخفف) اى كأن (فتلغى) عن العمل على
الاستعمال (الافصح) لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر
ونحر مشرق اللون ❊ كأن ثدياه حقان ❊ وان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه
يحمل على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان
مقدر عندهم كما فى ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الد

قوله لانشائه وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن سيدة انه لا يكون الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف كأن زيدا قائم او فى الدار او يقوم فانها فى ذلك كلمة للظن لان الخبر فى المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه ولذا لا يقال كأن المسيء
سيلكوتى

قوله ومذهب الخليل فهى عنده للتشبيه والتأكيد فى المغنى انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالمجمع عليه
حكيم

وقال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم او تقوم لان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه والجواب ان الخبر ليس عبارة عن الاسم لان المعنى كأنك رجل قائم الا انه لما حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر صار الضمير فى الصفة عائدا الى الاسم لا الموصوف فيقال كأنك تقوم بخطاب تقوم وان كان فى الاصل كأنك رجل يقوم بالغيب
سيد عبد الله

اوله وصدر مشرق النحر ❊ على ما فى الرضى
ووجه مشرق النحر ❊ على ما فى شرح التسهيل
ونحر مشرق اللون ❊ على ما فى شرح لب الالباب
محرره

قوله ونحر مشرق اللون آه والواو بمعنى رب والنحر بفتح النون وسكون الحاء المهملة الصدر وهو معروف وقوله مشرق اللون من قولهم اشرق وجهه اى اضاء وتلألأ والثدى يذكر ويؤنث وهو للمرأة والرجل ايضا والجمع اثد وثدى وامرأة ثدياء اى عظيمة الثديين والحقان تثنية حقة بضم الحاء المهملة وهى مصدرة وانما حذفت التاء من الحقان والاصل حقتان بتاء التأنيث لضرورة الشعر
شرح ابيات

اليه كما كان فى ان المخففة (ولكن) وهى عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هى
مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كأن فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا
واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها (للاستدراك) والاستدراك رفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما
من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ (بتوسط) اى لكن (بين كلامين
متغايرين) نفيا واثباتا (معنى) اى تغايرا معنويا والضرورى هو المعنوى ولهذا
اقتصر عليه واللفظى قد يكون النفى صريحا نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب (وتخفف) اى لكن (فتلغى) عن العمل لخروجها عن المشابهة
واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها بخلاف ان وان المخففتين فانه
ليس لهما ما اجريتا عليه وفى بعض النسخ على الاكثر وكأنه اشارة الى ما جاء عن يونس
والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضى ولا
اعرف له شاهدا (ويجوز معها) مشددة او مخففة (الواو) وهى اما للعطف الجملة
على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاخير اظهر (وليت للتمنى)
اى لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب
يعود يوما (واجاز الفراء ليت زيدا قائما) بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمنى
فكأنه قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان

اشارة الى انه مفعول مطلق بيان لنوع التغاير وهو التغاير المعنوى

ولم يكتف بالاطلاق الذى يفيد التغاير الكامل وهو التغاير اللفظى
محرره

هذا المثال مما اثبته الرضى واحكمه القرآن حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون
اسفرائينى

وخالف فيه يونس فاعملها كالمشددة وليست عنده حرف عطف وهو ضعيف لانه لم يظهر لها عمل اصلا فى موضع من الاستعمال
قطب فالى

يعنى ان مادة الالف والنون مخالفة لهما بعد التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بحرف غير عامل مثلهما هنا فى النسخ الكثيرة من غير قيد
عبد الله افندى

بان يعطف قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على ما قبلها
محرره

لان لكن المشدد للاستدراك فلا مانع من دخول العاطف بخلاف المخففة فانه للعطف فلا ينبغى ان يدخل عليها العاطفة فلو دخلته قيل انتقل معنى العطف الى الواو وتجردت لكن للاستدراك واما المشددة فليست بعاطفة فيجوز معها الواو مطلقا
قطب فالى

ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء

قوله وجعل الشارح الرضى الاخير اظهر قال وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى لعل وجهه ان الاعتراض لا يتعلق بما قبله وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالتأكيد وغيره من الاستدراك من جملة الاغراض فيكون انسب بالاعتراض
وجيه الدين

توجيه الكسائى مطرد فى التكميل ... فانه لايجوز فى ... كان البيت ... بخلاف ما قاله المحققون ... بعود بعدما اتمى الرجع الى الفاء من الشيب ... الكورة ... يعود الجار والمجرور المحذوف عن عامله

بدل من لنا اث ... والجار ... وعمل الضمير ... الى انها تكون ... قوله ولعل للترجى ذهب الاخفش والكسائى الى انها تكون ... وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ... التعليل بمعنى اللام ... ونقل البعض عن الفراء ان لعل ... الاستفهام ... وقال بعضهم ان كونها للتعليل والاستفهام والشك ... عبد الحكيم ... لعله يحدث بعد ذلك امرا

على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان ومتمسكهما قول

الشاعر ؛ ياليت ايام الصبى رواجعا ؛ فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا

والكسائى يقول اى ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب

على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها

راجعة (ولعل للترجى) اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو

او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول (وشذ الجر

بها) اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة العقيلية وانشد السيرافى فى ذلك ؛ وداع

دعا يا من يجيب الى الندى ؛ فلم يستجبه عند ذاك مجيب ؛ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت

دعوة ؛ لعل ابى المغوار منك قريب ؛ واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية

كذا قال المص فى شرحه يعنى انه وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه

او كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل

مراد المص بما ذكر من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة

والا فلا حاجة الى التأويل بعدما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه ؛ الحروف العاطفة

العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه

سميت عاطفة (وهى الواو والفاء وثم وحتى واو واما) بكسر الهمزة (وام ولا

وبل ولكن) وعد بعضهم اى المغترة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما

قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد

قوله وداع دعا يقال استجاب له استجابة بمعنى اجابة اى رب داع هل من مجيب الى الندى اى اهل اخذ بمنح المحتاجين فلم يستجبه فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابى المغوار منك قريب فتجيبك ويمنحك فانه الجواد ؛ والشاعر يقول على طريق التلهف والتحسر على فقد من فقد — شرح ابيات الكشاف

فابى مجرور بلعل ولم يكن لها متعلق لانه من الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم كانه جرها بالياء والمغوار بالغين المعجمة المقاتل بنى للمبالغة كالنجار والمكثار وابى المغوار كنية للممدوح له — شيخزاده

المغوار كثير الغارة ابى فى لعل ابى موصوف بانه كثير الغارة اى لعل الشان والقصة ابى قريب منك فاسم لعل ضمير الشان وهو مبتدأ والمغوار صفة قريب منك خبره والجملة خبر لعل وعلى هذا لا يكون شاذا — لمحرره

اى لانسلم ان يكون انشاده دالا على استعمالها جارة لانه آه

لانه انشاد والانشاد قراءة شعر الغير فيجوز ان يكون قرائته بالياء حكاية عن منشئه لا لالتزامه تلك اللغة — ايوبى

قوله او كان اشتهر ذلك ومنه ما وقع فى كتابة على رضى الله عنه كتبه على بن ابوطالب — عصام

ويكون ابى منصوبا على انه اسم لعل وقريب خبر لكنه استعمل لفظ ابى فى محل النصب بناء على شهرته بذلك — ايوبى

فلم لا يجوز ان يكون منصوبا لكنه ترجح نصبه لترجيح استعمال اللفظ الاشهر فاذا اشتهر لفظ بها ليستعمل عليها فى الاحوال الثلث كما يقال كتب على بن ابوطالب بالواو مع ان المقتضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه للابن — محرره

وجا صلته ان المراد بها العطف ... فقوله فالاربعة الاول ... يعد اشتراكها فى الحكم ... وقسم يثبت به الحكم ... بين المفرد وبين ... او حالين ... يكون موضوعا للجمع ... مع ملاحظة

بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما

معها ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط (فالاربعة الاول

للجمع) اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد

الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى

الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اى

حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر (فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها) فقوله

لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم

هذا الترتيب منها وجودا وعدما (والفاء للترتيب) اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة (وثم

مثلها) اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة (بمهلة وحتى مثلها) اى مثل ثم فى الترتيب

بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم

المفيدة للمهلة (ومعطوفها) اى المعطوف بحتى بحسب مآل قضيتها ووضعها (جزء) قوى

او ضعيف من حيث انه قوى وضعيف (من متبوعه) اى متبوع معطوفها (ليفيد) اى

العطف (بها قوة) فى المعطوف (او ضعفا فيه) اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة

والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل

ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء

وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من

وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم

بيان لتصحيح التفسير يعنى انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة — محرره

قوله ومراد النحاة بالجمع اه بل اجتماعهما فى فعل المجيء اذا قلت جاءنى زيد وعمرو والذهاب اذا قلت ذهب زيد وعمرو لان مجيئهما وذهابهما ليسا بشرطين بان يوجدا فى زمان واحد او فى مكان واحد — وافيه

مبتدأ خبره اى حصل لانه فى تأويل معناه حصل اه ومثله كثير فى كلام المصنفين — وجيه الدين

من زيد وعمرو سواء كان فى زمان واحد او فى زمانين او فى مكان واحد او فى مكانين يعنى المراد بالجمع هنا

واعلم ان الواو لا توجب الترتيب كقوله تعالى واسجدوا واركعوا فى تقديم السجود على الركوع اى لو كانت الواو للترتيب لتقدم الركوع على السجود كما لا يخفى — محرره

اى فتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه فقام زيد وعمرو احتمل الثلاثة — سيالكوتى

كما نقل عن المبرد والكسائى وبعض الفقهاء او عدمها بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب اكثر وعكسه قليل — مغنى

اى لجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثانى بعقب الاول من غير تراخ ولا مهلة نحو جاءنى زيد فعمرو — وجيه

قوله للجمع مع الترتيب فليس الجمع فى معنى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى الحصول معتبرا فى الترتيب فلذا زاد الشارح بمعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب — س

وفى هذا المقام تفصيل ان كنت من اهل المراق فارجع الى وجيه الدين وجد فيه نفع كبير — محرره

لا فى الترتيب المطلق وانما لم يقل ثم للترتيب بمهلة لبشاعة التكرار — حكيم

اى لفظ ثم

اى من متبوع معطوف حتى

وثانيهما أن المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاء في زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب
الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق
بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب
في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على مشاتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس
ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى
او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء
الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم
لجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة
ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى
للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان
اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا
في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم
الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع
في بعض الحواشي ﴿واو واما وام﴾ كل من هذه الحروف الثلثة ﴿لاحد الامرين﴾
اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد ﴿مبهما﴾ اي غير معين عند
المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لكل من الامرين

ولما كان الانتهاء في كلام المص مقيدا بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف جزءا من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذي هو من مستعملات حتى خارج عنه فاشار الشارح ان ينبه عليه بقوله واعلم ايوبي

قوله كذلك الانتهاء يعني ان المقصود من اعتبار القوة والضعف ليس الا ليصح جعله غاية وليحصل المقصود اعني شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقي يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية في نفسه سيالكوتي

اي كنت نائما في الليلة الماضية على هذا اليوم حتى انتهى نومي الى الصباح فان الصباح غير داخل في اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهي اليها الجزء الاخير من الليل عبدالله

في الانتهاء بالجزء الاقوى وفي الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير امير

بيان لوجه الترجيح في تعيين البعض للترك يعني انما استعملوا حتى الجارة التي هي الاصل وخصصوها بالاستعمال في المنتهى الملاقي وتركوا استعمال ذلك في العاطفة لان هذا المعنى ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذي هو كون المنتهى جزءا فاستعملوا العاطفة التي هي الفرع عبدالله ايوبي

انما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والا فخصوصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب سيالكوتي

قوله كما في بعض الحواشي لكنه لو لم يقل ليشمل المجاز ولم يمثل بنمت البارحة حتى الصباح لامكن توجيه كلامه بان مراده ...

لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم في سياق النفي لا من كلمة او ﴿وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام﴾ اي غير مستعملة
بدونها ﴿يليها﴾ اي يذكر بعدها بلا فاصلة ﴿احد المستويين و﴾ المستوى ﴿الآخر يلي
الهمزة﴾ اي همزة الاستفهام ﴿بعد ثبوت احدهما﴾ اي احد المستويين عند المتكلم ﴿لطلب
التعيين﴾ من المخاطب ﴿ومن ثمه﴾ اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة
بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ﴿لم يجز﴾ تركيب ﴿ارأيت زيدا ام عمرا﴾ فان المستويين فيه
زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول
عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب
ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية
انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروء على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين
والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمه ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه
لتنزله من مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد
ضعيفا وبالجملة كلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه
﴿و﴾ ايضا ﴿من ثمه﴾ اي من اجل ما ذكر بعينه ﴿كان جوابها﴾ اي جواب ام المتصلة
﴿بالتعيين﴾ اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه ﴿دون نعم او لا﴾ لانهما
لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك
اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المراد بالسؤال ان احدهما

قوله اي غير مستعملة اه يعني ان اللزوم بالمعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية جيد وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشئ حتى يرد ان الصواب وام المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة دون العكس حكيم

ولذا كانت ام المتصلة مختصة بعطف الاسم وقد تكون بين الفعلين والفاعل واحد نحو اقام زيد ام قعد ما لو كان الفعل واحدا نحو اقام زيد ام قام عمرو كانت منفصلة لامكان المجئ بالمفرد فالعدول الى الجملتين دليل الانفصال بخلاف الفعلين المشتركين في الفاعل لعدم امكان المجئ بالمفردين عباب

يعني ان ما اختاره المص مخالف لما نقل

اي حين كون المنقول عن سيبويه هذا

الفارسية المنسوبة الى سيد الشريف

من المفردين او فعلين او اسمين او حرفين مونشي

قوله عند المتكلم نبه بقوله عند المتكلم بالاستواء في علم المتكلم وبما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام عمرو عصام

اشار الى ان التعيين لما لم يوجد للمتكلم وجب احالته الى المخاطب محمد

قوله وفي الترجمة الشريفية اشارة الى تخليص المصنف عنه بان الحكم بعدم الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه اه شرح الشرح

قوله ولا يخفى اشارة الى ان في النسخة التي وجدت هكذا خللا ايضا لان حاصل اشتراط الولي للافصح والحكم بضعف هذا التركيب لا بطلانه عبداللطيف

لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه ثمه في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخ عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمه لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى (و) ام (المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول (و) مثل (الهمزة) للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر (مثل) قولك (انها لابل ام شاة) اي ان القطيعة التي اراها الابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل أهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني (واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما) اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك (جائزة مع او) يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو ما جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت

قوله على شرطين احدهما ان يكون ما يليها احد المستويين والاخر الهمزة والمفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور والثاني لطلب التعيين والمفرع عليه كان جوابا بالتعيين سيالكوتي

لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشارك كل منهما استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة يقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار حكيم

لكن ما ذكره المص اظهر لعدم الاحتمال فيه على طريق جعل كل واحد منهما اشارة الى شرط فاضل محشي

هذا هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا نحو قوله تعالى ام انا خير اذ لا معنى للاستفهام هنا وكان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام عصام

سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه فلا يليها الا الجملة اما ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرة احدهما كما في مثال المتن عبد الحكيم

وهذا يتعلق بقوله يليها احد المستويين والآخر الهمزة

بان يقول ومن ثمه لم يجز ارأيت زيدا ام عمروا وكان جوابها بالتعيين وهذا يتعلق بقوله لطلب التعيين محرم

قوله للشك في الثاني هذا بالنظر الى اصل المعنى لان الهمزة للاستفهام قد يجيء للانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير منه ونحو هل تستوي الظلمات والنور سيالكوتي

وهي الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطع على غير قياس كأنهم جمعوا قطعا سيالكوتي

هي ايضا للعطف يلزم ايراد العاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطفها ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو (ولا وبل ولكن) هذه الحروف الثلثة (لاحدهما معينا) اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه (ولكن لازمة النفي) اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد

قوله فكلمة لا اه فلا يجيء الا بعد الاثبات اللفظي او المعنوي نحو ما زال زيد قائما لا قاعدا ولا تعطف الا الاسم وعطف الفعل بها نادر سيالكوتي

اي عن دليلهم الاول وهو منافات التقدم للعطف

قوله لصرف الحكم اه هذا التفصيل في عطف المفرد على المفرد بل واما في عطف الجملة على الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو قالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم مكرمون واما الانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كذا في المغني فلذا لم يتعرض الشارح ويجوز ان يوافق ما بعدها لما قبلها اثباتا او نفيا قال الله تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقال الله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك …

اي ذكر لم يكن مهتما او كان خطأ او عمدا او سهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد …

اي لكون الاخبار عن مجيء زيد غير مقصود محرم

فانه لو كان المقصود اثبات الحكم المجيئية اليهما لقال جاءني زيد وعمرو ولو كان نفيه عن الاول لقال لم يجئ زيد بل عمرو ولما تعدد الحكم تلاوة بالوجهين ثم شرع في استعمال الثاني لها فقال واما كلمة … ايوبي

اي في كون الاول في حكم المسكوت عنه كما في الاثبات وفي كونه محكوما عليه بالنفي محرم

اي لم يبق على السكوت عنه بل يجوز ان يحكم عليه بالمجيء محرم

يعني انها تصرف حكم عدم المجيئية في هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو …

فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما نفي عن الاول فتكون لا ازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو واذا كانت لعطف الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي (حروف التنبيه الا واما وها) يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخلها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء (حروف النداء يا اعمها) استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد (وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء (والهمزة للقريب) وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فان القريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب (حروف الايجاب نعم وبلى واي) بكسر الهمزة وسكون الياء (واجل وجير وان) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب (فنعم مقررة لما سبقها) اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد

الا واما مخففتين وضعتا لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة اسمية كانت او فعلية اخبارية او انشائية وتحريضه على حسن الاستماع ليتفطن لما يقال نحو الا ان زيدا منطلق والا قام زيد واما انك خارج وفي التنزيل الا يا اسجدوا وفي الشعر اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى ويقال عما هما ام عم بابدال همزة اما هاء او عينا وحذفت الالف من الجميع — خبيصي

اي يؤتى بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها فالا واما واجبتا التصدير وها جائزة التصدير الا اذا فصل بينهما وبين اسم الاشارة نحوها لعمر الله فاقسم — سيالكوتي

قوله حتى لا يغفل اه ومع ذلك يفيد الا واما تحقيق ما بعدها لتركبهما من همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي ولذا لا تكاد تقع الجملة بعد الا المصدرة بما يتلقى به القسم نحو قوله تعالى الا ان اولياء الله لا خوف عليهم واما من مقدمات اليمين نحو اما والذي لا يعلم الغيب غيره — سيالكوتي

يعني ان الاولين تختصان بالدخول على الجملة بخلاف ها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلة في جميع المفردات بل تدخل من الاسماء على اسماء الاشارة — ايوب

لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة — محمد سعيد(؟)

ايا من حروف النداء وينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة اعلم ان يا لما انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فتكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها او بوا — عصام

بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي (وبلى مختصة بايجاب النفي) يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى وربنا اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما قول في جواب اقام زيد بلى قام زيد (واي اثبات بعد الاستفهام) ولا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص (ويلزمها القسم) اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري (واجل وجير) بالكسر والفتح (وان تصديق للمخبر) وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر

يعني اذا اخبر احد نفي قيام زيد بقوله ما قام زيد وقلت في جوابه بلى كان معناه اي قد قام — محرم

قوله بعد الاستفهام بالهمزة او بهل وكذا جميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام لطلب التعيين وحرف الايجاب لتقرير الحكم — سيالكوتي

كما هو المختار لا انها لتقرير الاثبات المفهوم من نفي النفي كما هو غير المختار — محرم

ولما كان مراده به ان كونها كذلك غالبي لا لزومي اشار اليه بقوله ولا شك — ايوب

قوله وذكر ابن مالك اه في المغني اذا اي بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيد ونحوهن كما تقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب بعد الاستفهام

لانه يقتضي ان يذكرها مع نعم بان يقول فنعم واي مقررتان لما سبقهما ولما ذكرها المص ههنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا لذلك وبل يوافق ماذكره ابن مالك — عبد الله ايوبي

يعني لا يجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه في باء القسم وهذه خاصة اخرى — تكملة

قوله واجل بسكون اللام جعله في المعنى بمعنى نعم والاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن حروف اكثر ما يكون بعده

هذه الثلاثة تصديق للمخبر كقولك من جوابه من يقول قام زيد اجل وجير والمراد بالمخبر هو المتكلم اعم من ان يتكلم بالخبر والانشاء يشمل الاستفهام والدعاء وغيرهما لا الذي بالخبر فقط — امير جان(؟)

متعلق بجاء

ليت شعري هل للمحب شفاء ❊ من جوى حبهن ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء
للمحب فمجيئها فى هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر
(حروف الزيادة) وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها
لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة
لها اصلا فان لها فوائد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية
فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا
لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء لا سيما فى كلام البارى تعالى
(ان وان) مخففتين (وما ولا ومن والباء واللام فان) بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد (مع ما النافية كثيرا) لتأكيد النفى نحو ما ان رأيت زيدا اى ما
رأيت زيدا (وقلت) زيادة ان (مع ما المصدرية) نحو انتظر ما ان جلس القاضى
اى مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت (وان) بفتح الهمزة
وسكون النون (تزاد مع لما) كثيرا نحو فلما ان جاء البشير (و) تزاد (بين لو والقسم
المتقدم عليه) نحو والله ان لو قام زيد قمت (وقلت) زيادتها (مع الكاف) نحو
كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر (وما) تزاد (مع اذا)
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) مع (متى) نحو متى ما تذهب

قوله ان وان قيل لم يبينوا فى ان هل هو ان الشرطية او النافية او المخففة من المثقلة وفى ان هل هى المخففة او الناصبة او المفسرة والاحتمال قائم وهو فانها غيرها لذكرها مقابلا لها فى المغنى ذكر فيه ان الاخفش قال ان الزائدة تنصب المضارع كن والباء الزائدتين وجعل منه قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا الا نقاتل فى سبيل الله وقال غيره انها مصدرية وانما لم يجز ثلا ثمة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه كالحرف الاصلى فى الاختصاص بالاسم فذلك عمل ثم قال ولا معنى لان الزائد على التوكيد كسائر الزوائد
سياكوتى

وعند الفراء انها ان النافية دخلت على ما النافية للتأكيد واجتماعهما لتأكيد النفى كاجتماع ان واللام لتأكيد الاثبات وعند غيره ان جواز اجتماعهما فى الاثبات لوجود الفاصل
موسم

دخلت على جملة كما فى الشرح او اسمية كقولنا فان ظباء بيض وفى هذه الحالة تكف ما الحجازية عن العمل وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد الا الاستفتاحية
حكيم

وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم وبعد الا للتنبيه نحو الا ان قام ابوه
عصام

قوله كان ظبية ❊ اوله ويوما توافينا بوجه مقسم
والمعنى يوما تأتينا الحبيبة بوجه حسن كظبية تمد جيدها الى غصن ناظر من هذه الشجر وانما شبهها بها فى هذه الحالة يكون احسن منظر
وجيه الدين

اذهب (و) مع (اى) نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى (و) مع (اين) نحو
اينما تجلس اجلس (و) مع (ان) نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات
مع ما (شرطا) اى ادوات الشرط (و) مع (بعض حروف الجر) نحو فبما رحمة من الله
لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق كما ان عمرا اخى (وقلت) زيادة
ما (مع المضاف) نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها
نكرة والمجرور بعدها بدل منها (ولا) اى كلمة لا تزاد (مع الواو) العاطفة (بعد النفى
لفظا) نحو ما جاء زيد ولا عمرو (او معنى) نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين (و) تزاد
بعد (ان المصدرية) نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد (وقلت)
زيادة لا (قبل اقسم) نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه
على جلاء القضية بحيث تستغنى عن القسم فيبرز لذلك فى صورة نفى القسم (وشذت)
زيادتها مع المضاف كقوله ❊ فى بئر لا حور سرى وما شعر ❊ اى فى بئر حور والحور المهلكة
جمع حائر اى هالك من حار اى هلك (ومن والباء واللام تقدم ذكرها) مشتملا
على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها (حرفا التفسير اى) فهى تفسر كل مبهم
من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات (وان)
وهى اى ان (انما) تفسر (فعلا) (فى معنى القول) اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى
الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى لا
تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه

فى كبد وقيل زيدت لمجرد التأكيد ورد بانها لا تزاد كذلك صدرا بل حشوا وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفى وقسم على ان يكون اخبارا لا انشاء اى لا اعظمه بالاقسام به لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك قال الزمخشرى وقيل المنفى شىء متقدم وهو لا ما حكى عنهم كثيرا من انكار البعث اى ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم
منهل

قوله ذهب ان لا قد يكون اسما بمعنى غير وذلك اذا دخل عليها حرف الجر كقولك خرجت بلا زاد وغضبت من لا شىء
امير چلبى

قوله فى بئر لا حور تمامه بافكه حتى اذا الصبح حشر البيت للعجاج الحور الهلكة كذا فى الصحاح ويقال فى محاورة اى نقصان ويحتمل ان يكون اسم جمع بحائر بمعنى الهالك قيل بئر يسكنها الجن والردى الهلكة والافك الكذب حشر الصبح انشق قيل يصف فاسقا او كافرا سرى بالحيلة فى بئر الهلكة او النقصان او مهالك الهالكين وما علم لفرط غفلته انه صار فيها حتى يعلق بكاشفات ملحقات الشروق وما يعنيه على ذلك ولكن ينقصه ذلك العلم وتفصيله فى العصام والسياكوتى فانظر اليهما وجدت حقه من الدر
لمحرره

قوله اى بفعل مقدر اه اشارة الى ان فى عبارته فى قوله فى معنى القول مجازا لان الفعل الذى بمعنى القول ليس داخلا فيه بل دالا عليه فشبه معنى القول بالظرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف فى التقرير بقرينة ان هذا الفعل
ايرى

قوله بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف آه اشارة الى كون المعنى ظرفا للفظ وهم يجعلون تارة اللفظ مظروفا والمعنى بناء على ان اللفظ يقدر بالمعنى كالظروف يقدر بالمظروف وتارة بالعكس بناء على ان المعانى تو خذ من الالفاظ وتزيد بزيادة الالفاظ وتنقص بنقصها فانها كانت الالفاظ قوالب لنصب فيها المعانى بقدرها
وجيه

قوله اى بفعل آه اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتبارى يستعار له اداة الظرف
عصام

ان يا ابراهيم فقوله أنْ يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو
قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كَتَبْتُ اِلَيْهِ اَنِ ائْتِ اى كتبت اليه شيئا هو ائْتِ
فَاَنْ حرف دال على اَنِ ائْتِ تَفْسِيرُ للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى مَا قُلْتُ لهم
الا ما امرتنى به اَنِ اعْبُدُوا الله فقوله اَنِ اعْبُدُوا الله تفسير للضمير فى به وفى امرت
معنى القول وليس تفسيرا لما فى قوله تعالى ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد
يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى اُمِّكَ ما يُوحى اَنِ اقْذِفِيهِ
فى التابوت فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا
(حروف المصدر ما واَنْ) المفتوحة (واَنَّ) المشددة (فالاولان) اى ما واَنْ
المفتوحة المخففة (للفعلية) اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية
فتجعلانها فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى
برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك
واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوّز غيره بعدها
الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة
بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية (واَنَّ) المفتوحة المشددة (للاسمية) اى للجملة الاسمية
خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تأويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى
انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر

يعنى ان ما فى ما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التى هى رحبت وجعلتها فى تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر
عبدالله افندى

ثم انه لما كان فى اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيبويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان المص ذهب الى مذهب سيبويه فقال واختصاص ما آه
تكملة

وهنا اشارة الى دليل سيبويه يعنى انه رجح عدم التجويز لقلة وقوعها

قوله او فى معناه اى فى تأويل المفرد الذى فى معنى المصدر ان لم يكن الخبر مشتقا ولكنه فى معنى المشتق نحو اعجبنى ان زيدا اخوك فالاخوة وان لم يكن مصدرا لاخوك لكنه فى معنى المصدر لكونه فى معنى يواخيك او مواخيك
وجيه

قوله فان تعذر اى تعذر مصدر خبرها او ما هو فى معناه بان يكون الخبر جامدا محضا نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا لان كل خبر جامد نسبة الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كان زيدا ومعناه واحد
وجيه

فقدرنا الكون نحو اعجبنى اَنَّ هذا زيد اى كونه زيدا (حروف التحضيض هلّا واَلّا)
مشددتين (ولولا ولوما لها صدر الكلام) لدلالتها على احد انواع الكلام
فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع (ويلزمها الفعل) وفى بعض
النسخ وتلزم الفعل (لفظا) نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا (او تقديرا) نحو
هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك
الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا
يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه
ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل
مثل ما فات (حرف التوقع) والتقريب (قد) سمى بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف
اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى بعض
المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قرب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قرب
ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان
مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون مع التحقيق والتقريب من غير
توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه (و) هى (فى المضارع) المجرد عن
ناصب وجازم وحرف تنفيس (للتقليل) اى يضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل
نحو ان الكذوب قد يصدق ويستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى

اذا تقدم الظرف نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم فهو مفعول للفعل المتأخر لتوسعهم فى الظرف
سيالكوتى

قوله فمعناها اى اذا دخلت على الماضى للتوبيخ واللوم لان التحضيض على ما فات سبب للتوبيخ واللوم اذ لا معنى للحض على ما فات عليه سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا او كنائيا والظاهر الاخير لما يجىء انها لا تخلو عن الحض على مثل ما فات وفى المفتاح وفى الماضى للتنديم وهذه المعانى لازمة للحض على ما فات فان كان المخاطب ذا شرف فتنديم والا فتوبيخ ولوم
عبدالحكيم

عطف على قوله فمعناها اذا قلت

قوله الا انها بمعنى لكن لدفع توهم اطلاق حروف التحضيض عليها اذا دخلت على الماضى لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الاضافى لا بالنقل كما ولذا سماها السكاكى فى المفتاح حروف التنديم والتحضيض
فاضل محشى ك

قوله فكأنها للتحضيض اه هذا فيما يمكن له مثل آه اما فيما لا يمكن له ذلك نحو قوله عليه السلام هلا شققت قلبه فلا
حكيم

من المعانى

قوله حرف التوقع اضافوها الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه بها وللرد على من قال انها ليست للتوقع فى الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا وهذه المعانى لقد اذا كانت حرفا وقد يستعمل اسما بمعنى حسب مبنيا عند البصريين لمشابهة الحرفية فيقولون قد زيد درهم وبنون الوقاية نحو قدنى درهم وقدنى اى كفانى
سيالكوتى

التجريد

التقريب قد الماضى الى الحال كقول المقيم قد قامت الصلوة
خبيصى

تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت و
قد لعمرى بت ساهرا (حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولهما صدر الكلام) لا يتقدم
ما فى خبرهما بدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر (وتدخلان على الاسمية و الفعلية
تقول فى الاسمية (ازيد قائم و) فى الفعلية (اقام زيد وكذلك هل) تقول فيهما
هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر
فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد
قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على اصل فى
قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال
فاذا رأيت فعلا فى خبرها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة (والهمزة اعم تصرفا) اى
التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف فى هل
(تقول ازيدا ضربت) بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا
ضربت لما عرفت (و) تقول (اتضرب زيدا وهو اخوك) باستعمال الهمزة لانكار
ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه
فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير
مستحسن منك وهل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها
قوية فيه (و) تقول (ازيد عندك) ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة

قوله عهودا بالحمى العهود جمع عهد والحمى كالى ما يحمى من الكلاء بمعنى المحمى والمراد هيهنا الارض التى فيها الكلاء وحنت اما من الحنو بمعنى الميل او من الحنين بمعنى الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الالفة يقال حنت الالف اى الالفة والمعانقة در آغوش كرفتن وتسلت عنه الظاهر اسلت عنه عليها فى الصراح والكلام تصوير و تمثيل لحال هل بحال العاشق والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلى يصح تركها سيالكوتى

قوله اى التصرف فيها اه جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اى اعم تصرفه وجعل اضافته الى الضمير لادنى ملابسة لانه عنى به التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة اى الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل فى مواقع لا يدخل فيها هل وكلما تدخل تصرف فى الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم عصام الدين

وهو ضربت فى حيزها لما سبق من انها تدخل على كل اسمية

قوله على وجه الانكار التوبيخى اى ما بعدها ما كان ينبغى ان يقع وان فاعله معلوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد يجيء للانكار الابطالى اى ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفاكم ربكم بالبنين ولافادتها نفى ما بعدها الذى لزم ثبوته اذ كان منفيا لان نفى النفى اثبات ومنها اليس الله بكاف عبده والانكار بالتسمية يختص بالهمزة عبد الحكيم

فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة
التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه انسب والیق ويقع هل مع ام المنقطعة
لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال
الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فانقول هل زيد عندك ام
عمرو فى تقدير بل اعندك عمرو (وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة (بخلاف هل) لكونها
فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها (حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام
لما مر (فان للاستقبال وان دخل على الماضى ولو عكسه) يعنى الماضى وان دخل على
المستقبل وفى بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضى ومعناه ان ان للاستقبال
سواء دخلت على الماضى او الاستقبال نحو ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك
فمعنى المثال الثانى بعينه معنى المثال الاول يعنى ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال
وقع منى ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضى على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت
ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اى لو وقع منك ضربى فى الماضى فقد وقع منى ضربك
ايضا فيه وقد تستعمل كان فى المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهذا لان معناها
فانها موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى لحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
فى الماضى كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو

اى ليعلم من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع امير

فان المعنى والله اعلم ان لا تعجبكم او تعجبكم وقال الرضى وقد تكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله تعالى يود المجرم لو يفتدى لا يجوز ان تكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لها شيخ الرضى

قوله اعلم ان المشهور آه النحاة قالوا ان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول وخطأهم المص وقال بل هو لامتناع الثانى وذلك ان الاول سبب والثانى مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشئ اسباب مختلفة كالنار والشمس لاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف المسبب فانه يوجب انتفاء السبب قال الشيخ الرضى وفيما قال المص نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما فى قولك لو كان لى مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة ثم قال الرضى الصحيح ان يقال كما قال المص هى موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثانى اى امتناع الثانى يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التى ذكرها المص بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود فى الماضى ووجوده فى الماضى يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اى الجزاء لان الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه انتهى اذ لو يحقق الملزوم بدون اللازم لانتفى الملازمة بينهما فعلى ذكره يكون دليله باطلا ودعواه حقا ووجه العلامة التفتازانى قول النحاة انها لامتناع الثانى لامتناع الاول بان معناه انها الدلالة على ان انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول بمعنى ان علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج وهى انتفاء مضمون الشرط غير التفاوة الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية بسبب انتفاء المشية ولا يجوز ان العلة اذا تحققت تحقق المعلوم وجيه

لأكرمتك فقد علّقت حصول الإكرام في الماضي بحصول مجيء مقدّ فيه فيلزم انتفاؤهما
معاً وكون انتفاء الإكرام مسبباً لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا
المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو
ههنا تدعى لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم منه انتفاء
التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ
عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء
اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين
المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني
لأكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الإكرام كيف وكلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الإكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك
لو اهانني لأكرمته لبيان استمرار وجود الإكرام فانه اذا استلزم الإهانة الإكرام
فكيف لا يستلزم الإكرامُ الإكرامَ (ويلزمان) اي اذ ولو (الفعل لفظاً) كما مر
في الأمثلة (او تقديراً) نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم
تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان
لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظ واما انتم فلانه كان ضميراً متصلاً

٣ قوله توهم المص قد صرح المص بسبب تخطئتهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه ان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفائه انتفاؤه — عصام الدين

٤ اي عكس انتفاء وهو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول

٥ ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم — محشي

الذي هو قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم — محرم

٦ فبسبب هذا القصد ربط القائل ذلك الشيء الذي اراد بيان استمراره — ايوبي

٧ بل يكون استلزامه له بطريق الاولوية اذ هو اقرب النقيضين منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على كل حال — عبد الله افندي

٨ قوله ويلزمان الفعل اي الشرط واما الجزاء فقد يكون اسمية او مضارعاً مجزوماً بلم او ماضياً في اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع خبرها صلة نحو الذي لو ضربني شكر والمحال شرط كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جواباً كما في قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير — سيالكوتي

فلما حذف الفعل صار منفصلاً بارزاً وليس تأكيداً للفاعل الفعل المحذوف لان حذف
الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده (ومن ثمه) اي ومن اجل لزوم الفعل
بعدهما (قيل) بعد (لو) المحذوف فعلها (انك بالفتح) لا بالكسر (لانه) اي
ان مع معموليه (فاعل) للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة
لا المكسورة (و) قيل (انطلقت بالفعل) اي بصيغة الفعل (موضع منطلق)
اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون
الفعل المذكور موضع اسم الفاعل (كالعوض) من الفعل المحذوف فيقال لو انك
انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر
وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض
عنه من حيث المعنى والفعل الواقع فيه عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما
عوضاً حقيقياً عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقاً يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره (وان كان جامداً) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (جاز) وقوع ذلك
الاسم الجامد خبراً (لتعذره) اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو انما
في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقاً يوضع فعله في موضعه (واذا تقدم
القسم اول الكلام) اي في اول زمان التكلم بالكلام فصح تركه في لكونه ظرف زمان
واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط (على الشرط) متعلق بتقدم (لزمه الماضي)
اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضياً (لفظاً او معنى) ليكون على وجه

٥ قوله اي في موضع يليق آه اراد ان يبين وجه انه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال ان انطلقت وقع موقع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظراً الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه ان جعل الخبر ماضياً لغو لدلالته على ما ضمنوه اعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة وتحذف اللام قليلاً الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافاً للزمخشري — عصام

وانما عدل عن الاصل اللائق بالمقام وقيل انطلقت ليكون آه

٦ قوله وانما قال كالعوض ولما توهم الشارح ههنا سؤالاً وهو ان يقال لم قال المص كالعوض ولم يقل عوضاً هل لذلك نكتة اجاب عنه بقوله وانما آه — عبد الله افندي

١٠ اي عن ان والفعل الواقع خبراً

٧ لان ان تدل على الثبوت المقدر تدل على الثبوت فيكون من جهة المعنى عوضاً عنه — وافيه

٩ قوله اي في اول زمان التكلم استشكل الناظرون وجه نصب اول فذهب الشارح الى انه ظرف زمان بحذف لفظ زمان والمراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من التعسف اللفظي والبشاعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم في اول الكلام كما يفصح عنه قوله اي القسم بين اجزاء الكلام — سيالكوتي

٩ قوله اي في اول زمان التكلم بالكلام اشار بذلك الى دفع اعتراض اورد في الحواشي الهندية وهو ان شرط تقدير في ان يكون الظرف زماناً او مكاناً مبهماً واول ليس كذلك لانه مكان معين وتقرير الدفع ظاهر وهو ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام واجب في الحواشي

لايتعمل فيه ادوات فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى
فى الجواب (وكان الجواب للقسم) فقط (لفظا) لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان
يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم ليكون اليمين عليه
وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط (مثل والله ان اتيتنى) مثال للماضى
لفظا او لم تأتنى مثال الماضى معنى (لاكرمتك وان توسط) اى القسم بين اجزاء الكلام
(بتقدم الشرط عليه او غيره) اى تقديم غير الشرط (جاز ان يعتبر) ويلغى الشرط
(وان يلغى) ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم
وان يلغى الشرط ويعتبر القسم (كقولك انا والله ان تأتنى آتك) فعلى المعنى الاول
هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز
كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز
اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط
على ترتيبه (وان اتيتنى والله لآتينك) وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم
على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى الاول هذا مثال التقديم الشرط و
جواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال
التقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثانى
على غير ترتيبه ففى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه

قوله واما معنى بيان لفائدة قوله لفظا ومعنى لانه اذا
روعى جهة المعنى فالقسم والشرط قيدان للجواب اورد
للتحقيق والتوجيه فيكون جوابا لهما واذا كان
اعتبار احدهما مقدما على الآخر يفيد ان يكون جواب
احدهما مقيدا وجواب الآخر فاندفع ما قيل ان جواب
الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على العكس
ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى
مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل بعد معنى
كونه جواب القسم معنى لان الجواب مجموعهما اعترف
بكونهما جواب الشرط معنى فبين كلاميه تدافع
عبد الحكيم

فانه روعى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون
التأكيد وهذا معنى كون الجواب له لفظا س

قوله اى تقديم غير الشرط فقوله غير عطف على الشرط
لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تأخره لا يستلزم
الوسط ويجب ان يكون ذلك الغير يطلب الجزاء اعنى
المبتدأ قبل النواسخ او بعدها نص عليه الرضى
محاسنه

فيراعى فيه لزوم عدم الجزم ودخول نون التأكيد
اذا كان مضارعا مثبتا

اصله آتيك بالياء حذفت لاجل الجزم لانه جواب الشرط
وجوابه ان يكون مجزوما لا جواب القسم لانه لا يكون
مجزوما واقعه

قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز لان فى اللف كل
من تقديم غير الشرط ولغو القسم متأخر وفى المثال
قدم كل منهما اما تقديم الغير فظاهر واما تقديم اللغو
فلانه قيل انك مع تجويز آتيك فى هذا المثال فكأنه قيل
انا والله ان آتيتنى آتك وآتيتك بخلاف المعنى الثانى فان
النشر باعتبار التقدم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط
على ترتيبه فان تقدم الغير مؤخر وقدم فى المثال واعتبار
الشرط مقدم وقدم فى المثال ايضا كما ذكرنا وجيه

بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر
على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له
بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما (وتقدير القسم
كاللفظ) اى كالتلفظ به او مقدره كملفوظه فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى
بعده المضى وكان الجواب للقسم (نحو) قوله تعالى (لئن اخرجوا لا يخرجون) اى
اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء
الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا (و) كذا قوله تعالى (وان
اطعتموهم انكم لمشركون) اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم
لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء (واما للتفصيل) اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر
نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه
او اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل
وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد غير المذكور لدلالة
احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه مقدر يعنى واما الذين
ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما

قوله على تقدير تقدم آه واما اذا ذكر مثال لكل من اللفين
بجنبه بان يقال اذا توسط القسم بتقديم الشرط جاز
ان يعتبر القسم ويلغى نحو اذا اتيتنى فالله لآتينك وكذا
اذا توسط بتقديم غيره نحو انا والله ان تأتنى آتك
يحصل اتصال المثال بها الممثل له بتمامه س

اى اذا كان تقدير القسم كاللفظ فيلزم الذى بعد ذلك
القسم المضى بناء على ما مر آنفا من انه اذا تقدم القسم
اول الكلام على الشرط لزمه المضى وكان الجواب للقسم
قابل افندى

هذا قيد فى المتوسط وغيره والظاهر منه ان القسم
لا يقدر فى الوسط وجيه

قوله لكان الجزم بحذف النون اولى به انما قال ذلك لان
الشرط اذا كان ماضيا لم يجب الجزم بل كان اولى وجيه

لان حذف الفاء لا يجوز الا فى الضرورة ولهذا زيف قول
من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن فى لزوم
الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية فى مقام
جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثانى فيجعل مجموع
الشرطية جزاء الشرط وتدخل الفاء على اداة الشرطية
الجزائية عصام

لانها اكثر استعمالا قال الرضى فى بحث اما نحو ان ضربتنى
اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتنى فاكرمك س

قوله يلزم الاتيان بالفاء وخص الفاء بالذكر لانه
الاصل والا فاللام مثل الفاء واذا المفاجأة وهذا
اللزوم فى السعة واما فى الشعر فيجوز نحو من يفعل
الحسنات الله يشكرها عبد الحكيم

قوله واما للتفصيل قال الرضى وقد يحذف اما لكثرة
الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا
او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيدا
فضربته ولا زيد فضربته بتقدير اما هذا فما وقع
فى توجيه اما فى اوائل الكتب من قولهم وبعد فات
الى آخره من انه بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير
كما ينبغى فاضل اسفرائينى

للشرط للزوم الفائدة في جوابها وسببية الاول للثاني (والتزم حذف فعلها
الذي هو الشرط (وعوض بينها) اي بين اما (وبين فائها) الواقعة في جزائها (جزء
مما في حيزها) اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان
ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم
الجمعة فزيد منطلق (مطلقا) اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك
الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية
جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا (وقيل) القائل المبرد (هو) اي ما وقع بينها
وبين فائها (معمول) الشرط (المحذوف) عملا (مطلقا) اي معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه (مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان
تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط
الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا
يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما
على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة
معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل
لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا (وقيل) القائل المازني (ان كان) ما
يتوسط بين اما وفائها (جائز التقديم) على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال
المذكور (فمن) قبيل القسم (الاول) وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء وقدم على الفاء

قوله اما زيد فمنطلق تقديره على حذف الفعل والعوض بين اما وبين فائها جزء في حيزها مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط مع متعلقه ووسط زيد بين اما والفاء واخر الفاء الى الخبر كراهة توالي حرفي الشرط والجزاء لفظا فصار اما زيد فمنطلق — لمحرره علي المرتضى

اذ المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل فحذف الفعل وجعلوا الاسم عوضا عنه وهو جزء مما في حيز جوابها وهذا عند سيبويه — محبى

اشار الى ان مطلقا مفعول مطلق لعوض بتقدير الموصوف او مفعول فيه بتقدير الموصوف اي زمانا مطلقا وهذا كثير في كلامهم — لمحرره

اي مع قطع النظر من الفاء والا فيمتنع تقديم مع الفاء ايضا فلا معنى للتعميم فان وقع بعد اما شيء يمنع تقديمه نحو ان وما النافية مما له الصدر لا يجوز نحو لنا يوم الجمعة فانك مسافر فسيبويه يجعل ما في حيزه في كلا الصورتين عوضا عن الفعل تقول لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه — وجيه الدين

مفعول مطلق لمعمول او ظرف له بتقدير الموصوف اي عملا مطلقا كما قدره الشارح او زمانا مطلقا كما قدره الهندي وقيل حال من المعمول او مفعول مطلق لقيل — معرب

اي من متعلقات الفعل المقدر قبل الفاء فاما زيد فمنطلق تقديره مهما حصل فعل زيد فهو منطلق — موشح

(والا) اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر
مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها (فمن) قبيل
(الثاني) وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون
وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني
هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان
اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير
الرفع فمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل
الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب فمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر
مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب
وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب
مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبا
لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها (حرف الردع كلا) الردع هو الزجر والمنع تقول
لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب

اي في لا جائز التقديم مع ما يكون مانع آخر غير الفاء مثل ان في المثال المذكور — لمحرره

قوله هذا تقدير الكلام آه اذا كان المتوسط ما سوى الظروف من المفاعيل كالمفعول به في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر فجريان التقدير الثاني فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقال مهما يكن اليتيم على ان اليتيم معمول لفعل الشرط

قوله مهما يكن زيد اه على ان مهما لعموم الاحوال والعائد محذوف اي اي حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق — عبد الحكيم

ولما كان في هذا المقام مذهب آخر في توجيه المرفوع والمنصوب المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يرده — ايوبي

اي على المذهب الثاني مبتدأ وقوله تقديره عطف عليه وقوله فوجهه غير ظاهر خبره والجملة استينافية — س

ومهما عبارة عن الاحوال والرابط محذوف اي اي حالة يذكر زيد عليها — حكيم

قوله فوجهه غير ظاهر لعل وجهه ظاهر لجريانه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف تقدير يكن كما سبق لكنه غير جار في المفعول به والحال والجار والمجرور كما لا يخفى — عبد الحكيم

قوله مع انه يوهم اه انما قال يوهم اذ المقصود في التقدير بيان وجه الاعراب في صورة الرفع والنصب الواقعين في الاستعمال وليس متفرعا على التقدير لكن نقول المقدر في الحالتين يوهم ان الاعراب تابع للتقدير ومن هنا ظهر ان الايهام في تقدير مهما يكن — [illegible]

اي مع ان نصب زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز — عبد الله

لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذلك ﴿وقد جاء
اى كلا ﴿بمعنى حقا﴾ والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو
حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن
النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقوية تحقيق مضمون
الجملة كالمؤكدة فلم يخرجه ذلك عن الحرفية ﴿تاء التأنيث الساكنة﴾ لا المتحركة لانها
مختصة بالاسم ﴿تلحق﴾ الفعل ﴿الماضى﴾ ليكون من اول الامر علامة ﴿لتأنيث
المسند اليه﴾ فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة
بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر
بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما لحقته لانهما كالحرف الاخير
مما تلحقانه ﴿فان كان﴾ اى المسند اليه اسما ﴿ظاهرا﴾ غير مؤنث حقيقى ﴿فبالخيار﴾ اى فانت
مخير بين الحاق تاء التأنيث وعدمه او فهو اى الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف
والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام
المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التأنيث ﴿واما الحاق علامة التثنية
والجمعين﴾ اى جمعي المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
﴿فضعيف﴾ لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث
لان تأنيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور

قوله بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعنى يشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصنف
عبد الحكيم

قوله فنبه من اول الامر اى قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضى قد تكون على زنة الاسم والحرف والامر نحو فاذا قيل علم قبل التأمل فى معنى الكلام انه صيغة الماضى
سيالكوتى

قوله كالحرف الاخير اما تاء الاسم فلجريان الاعراب عليه واما تاء الفعل فشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل المؤنث قصدا
س

قوله فان كان اى المسند اليه والمعنى فان كان تأنيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقى او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقى
عصام

اى كون لحوق تأنيث وعدمه مخير عند كون المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى
محرم

هذه دفع لما ذكره صاحب المتوسط حيث قال ان هذا تكرار لانه قد ذكر من قبل
وجيه الدين

قوله وهذه المسئلة آه وبهذا يندفع كون ذكرها مستغنى فالوجه ان يقال المتبادر من قوله وتلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقى
عصام

واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى
حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التأنيث وفى شرح الرضى
هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة
فى مثل هذا الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل وتكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض
كون الخبر مهما ﴿التنوين﴾ فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون
الشيء اعنى النون تنوينا اشعارا بالحدوث وعروضه فى المصدر من معنى الحدث ولهذا
سمى سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح ﴿نون ساكنة﴾ اى بذاتها فلا تنتقض بالحركة
العارضة مثل عاد الاولى وهى شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله
﴿تتبع حركة الآخر﴾ اى آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها
وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به
من غير تخلل شيء بينه وبينها وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة
هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم فى الفعل ﴿لا لتأكيد الفعل﴾ فخرج به نون التأكيد الخفيفة ولا
ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها
لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا
المعنى ﴿وهو﴾ اى التنوين ﴿للتمكن﴾ وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف وح لا يتصور معناه فى غير المنصرف

قوله اى آخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل تنوين قائمة وبصرى واخ بل المراد بالآخر ما ينتهى اليه التكلم فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره منوى لكنه ينتهى به التكلم
عصام

فان النون الساكنة من من مثلا هى نون ساكنة وآخر كلمة من
عبد الله افندى

ولو قال تتبع الآخر لم يوجد اللحوق بتلك الصفة لانها لاحقة بالآخر مع حصول التخلل بينهما
عبد الله ايوبى

فان ضمة زيد المرفوع مثلا متخللة بين الدال التى هى آخر الكلمة وبين النون الساكنة
تكمله

فالمتحركة ساكنة فى الاصل فلا يرد ان التنوين ليس بجامع لخروج التنوين المتحركة
كه

يعنى ان النون الواقعة فى الآخر انما سميت تنوينا اذا كانت داخلة عليه لا لتأكيده
تكمله

فانها ساكنة يصدق عليها التعريف واما الثقيلة غير ساكنة ولذا لم يدخل
عروت

فانه يوهم ان قوله نون ساكنة تتبع حركة الآخر لتأكيد الفعل بعينه يصدق على النون الساكنة فى قوله انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام فى رجل فاجاب بانه لا يرد النقض به
محرم

قوله فهو الدال آه قال الرضى فى مختصه بالصوت واسم الفعل عند سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل يقفون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس س

من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه مختص بالصوت واسم الفعل ويطرد فى ما فى آخره ويه

قولهم اسكت السكوت الآن فاسمعه معناه اسكت سكوتا عصام

قوله واما التنوين آه انما خص التمثيل بنحو احمد [illegible] لان غير المنصرف اذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة فى عدم [illegible] التنكير سواء [illegible] ولا ليس تنوينه للتنكير بل للتمكن لانه [illegible] عاد بخلاف سيبويه س

[illegible] فيجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم للتنكير والتمكن معا [illegible] يدل عليهما س

(والتنكير) وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين
بخصوصه اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما وأما صهْ بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت
الآن واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى
وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد
التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن (والعوض) وهو ما لحق الاسم عوضا عن
المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كان
مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة
لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض
اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى كل واحد وامثال ذلك (والمقابلة) وهو ما يقابل
نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة جمع
المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى آخره ليقابله وتوهم بعضهم
انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن
لزال للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما
كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه (والترنم) وهو
ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت
فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات

قوله فاذا جعلته دفعا لما قال من انه للتنكير لما بقى فى نحو رجل بعد العلمية وفى بعض نسخ الرضى واما التنوين فى نحو رب احمد وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف س

قوله عوضا عن المضاف اليه لم يقل عوضا عن حرف اصلى لجوار او زائد بجندل فان تنوينه بدل من الف جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف وليس ذهاب الالف الدالة على الجمعية كذهاب الياء من جوار وفى تخصيص الامثلة باذ وكل وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمات محشى مدقق

جبرا للنقصان فلو لم يجبر تبقى الكلمة ناقصة وهذا معنى قوله لئلا تبقى الكلمة ناقصة وجيه الدين

قوله لزالت ولذا سميت بمسلمة زال تنوينها وقال الزمخشرى انها تنوين الصرف وان سمى به لضعف تأنيثه لعدم تمحض تائه للتأنيث لان مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقدير تاء فيه غيرها لان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يابى عن ذلك كتاء اخت وبنت مع ان التاء فيهما بدل من الواو يمنع عن تقدير تاء اخرى سالكوتى

قوله لعدم مساعدة المعنى اى معنى العوض ههنا اذ لا شئ محذوف ههنا حتى يعوض عنه وجيه الدين

لمشاركة النون فى كون كل منها علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شئ

وانما سمى هذا التنوين الترنم لانها انما يجى بها لوجود الترنم هو رفع الصوت يقال ترنم بكذا اذا رفع الصوت وذلك لان حرف العلة مدة فى الحلق فاذا احدث منها التنوين يحصل الترنم لان التنوين يمسه الخيشوم سعيد چلبى

قوله القافية المطلقة القافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن [illegible] وروى عنه ايضا ان [illegible] المتحرك قبل ذلك الساكن [illegible] القافية مشتقة من القفو [illegible] ان يجيء بعضها اثر بعض والروى هو [illegible] الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا من رويت الحبل اذا فتلته او رويت البعير اذا شددت عليه الرداء وهو الحبل الذى يجمع بالاحمال او من الرى لان البيت يروى عنه فيقطع حكيم

والبيت لجرير اراد يا عاذلة اقلى لومك وعتابك على ما يجرى فيما افعله فقولى لقد اصاب ان عاذلته على الخطا فى فعل وانصفى ولا تكابرى وفيه تغزل كردى

وان كان للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائزا بل واقعا كما يشاهد من اصحاب
الغناء لان محل التغنى به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات
والمصاريع ولا يخل بفهم المعانى وهو اما يلحق القافية المطلقة وهى ما كان رويها
متحركا مشبعا باشباع حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف
حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال
حروف الاطلاق به كما فى قول الشاعر * اقلى اللوم عاذل والعتابن * فقولى ان اصبت
لقد اصابن * فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف
عند التغنى نون الترنم واما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا
كان او غير صحيح وسميت هذه مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك
حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر * وقاتم
الاعماق خاوى المخترقن * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * فان روى القافية فى هذا
البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغنى بالفتح او الكسر والحق
بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالى لان الغلو
هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا
بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى فى عده
تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح

اللوم بفتح اللام وسكون الواو والعذل بفتح العين وسكون الذال المعجمة والعتاب بالكسر كلها اظهار العداوة مع اضمار العداوة لغة

والمعنى اقلى لومك وعتابك على ما افعله وتأمل فيه فان كنت معيبا فصفى بمعنى وجيه

اى الالف والياء والواو

مفعول قولى والشرط متخلل فى اجزاء ما دل على الجزاء ك

قوله القاتم المظلم والعمق بضمتين وما المظلم ما بعد من اطراف المفازة والجمع اعماق والخاوى الخالى والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهب الريح بحرقة والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به فى الطريق والخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حركة للضرورة والمراد بالسراب الخافق نعت المصدر والمعنى رب مفازة مظلمة الاطراف خالية الممر لم يسكنها احد ولم يتميز فيها اعلام لظلمتها او لغموضها لماعة السراب وجواب رب محذوف اى قطعته سيالكوتى

الواو واو رب وجوابه محذوف اى قطعته وجيه

والمعنى رب مهمه مظلم الجواب فى المراى بعيد الاطراف خالى الطريق عن الاشجار مشتبه الاعلام غير متميزة لماع السراب قطعته وجيه

اى لاجل التجاوز عن حد الوزن

واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل (ويحذف) اى التنوين وجوبا (من العلم) حال كونه (موصوفا بابن) حال كون الابن (مضافا الى علم آخر) نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاء رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا تلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم (نون التأكيد) قسمان (خفيفة ساكنة) لانها مبنية والاصل في البناء السكون (ومشددة مفتوحة) لثقلها وخفة الفتحة (مع غير الالف) اى غير الف التثنية نحو اضربانّ (والف الجمع) اى الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية (تختص) اى نون التأكيد (بالفعل المستقبل) الكائن (في) ضمن (الامر) نحو اضربنْ بالتخفيف واضربنّ بالتشديد (والنهى) نحو لا تضربنّ (والاستفهام) نحو هل تضربنّ (والتمنى) نحو ليتك تضربنّ (والعرض) نحو الا تنزلنّ بنا فتصيب خيرا (والقسم) نحو والله لافعلنّ بالتخفيف والتشديد في جميع

قوله وخطا بحذف الف ابن وما فيها بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما لعلة قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العرب محشى فاضل

قوله وكذلك آه فالعلم اعم من ان يكون صريحا او كناية عنه كذا ما يجرى مجرى العلم نحو سيد بن سيد وطاهر بن طاهر وهى بن هى

قوله لقلة استعماله مع التنوين انما حذف في الموصوف ولكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وهذه العلة ليست موجودة في المبتدأ مع الخبر وجيه الدين

قوله وحكم الابنة ولم يذكره المص اكتفاء بذكر الاصل او لانه اختلافي فان منهم من منع ذلك لان موضع الاسماء الابن حكاه ابن كيسان شرح التسهيل

سواء كانت بين العلمين او غيره

قوله نون التأكيد واشار الى جعله قسمين الى انهما اصلان كما هو مذهب البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناهما التأكيد وقال الخليل التأكيد بالثقيلة ابلغ حكيم

قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها عصام

كالاستثناء من قوله مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف ايوبى

قوله والف الجمع اختاره الشارح رعاية لمناسبة التثنية وجعل عبارة القوم تفسيرا له وهو الاطلاق واخترعه الشارح لمناسبة التثنية والشايع الف الوصل سيالكوتى

هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا (وقلت) اى نون التأكيد (في النفى) فلا يقال زيد ما يقومنّ الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيها له بالنهى (ولزمت) اى نون التأكيد (في مثبت القسم) اى جوابه المثبت لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز (وكثرت) اى نون التأكيد (في مثل اما تفعلنّ) اى في الشرط المؤكد حرفه بما فانهم لما اكدوا الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره (وما قبلها) اى ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة (مع ضمير المذكرين) وهو الواو (مضموم) ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين اذا اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى ولثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر (و) مع ضمير (المخاطبة) وهو الياء (مكسور) ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة (و) ما قبلها (فيما عدا ذلك) المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة (مفتوح) طلبا للخفة وظاهر انه ما عدا ذلك يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله (وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ

قوله في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندى ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر وتقتضى الملزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقديم المثبت بان لا يتعلق ظرف او جار متقدم عليه فاضل اسفراينى

نحو قول الشاعر

والله لا احسن المرء محتسبا * فعل الكرام وان فاق الورى حسبا

والاكثرون ان لا يؤكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت شرح التسهيل

صلاحا تاما احتراز عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل الماضى المثبت وفيه مانع

سواء كان التأكيد لازما كما في حيثما واذاما او جائزا كما في متى ما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط

لما فرغ من بيان مسائله من حيث تلفظه وبحوقه شرع في بيان تلفظ حرف يقع قبل النون

يعنى ان الواو اذا حذفت اما لالتقاء الساكنين على غير حده ان اشترط في التقاء الساكنين ان يكون الساكنان في كلمة واحدة لان التقاءهما ههنا في كلمتين لان النون المشددة كلمة اخرى واما لثقل الواو بعد الضمة وجيه

قوله اذا اشترط آه فلا يكون مما نحن فيه من التقاء الساكنين على حده فتحذف المدة واعلم ان نون التأكيد ليس بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا في جمع المذكرين والمخاطبات فيهم التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية الثانى قالوا في التثنية والجمع المؤنث ان التقاء الساكنين على حده ولهذا يعكس للزوم الثقل في الاولين والالتباس واجتماع النونات في الاخيرين سيالكوتى

واضربنانّ) بمنزلة الاستثناء عنه فيقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
واضربنانّ في الجمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات (ولا تدخلهما) اى التثنية وجمع المؤنث (النون الخفيفة) للزوم التقاء الساكنين
على غير حده (خلافا ليونس) فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في
الوقف وهو ليس بمرضى عند الاكثرين (وهما) اى النون الثقيلة والخفيفة (في غيرهما) اى غير التثنية
وجمع المؤنث (مع الضمير البارز) اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة (كالمنفصلة) اى كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو
والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند
الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على
ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزُوا وارمُوا واخشَوا والواحدة المؤنثة
نحو اغزِي وارمِي واخشَي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ
فان النون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزُنّ وارمُنّ يا قوم بحذف الواو كما حذف
في نحو اغزُوا الكفار وارمُوا الغرض وكذا اغزِنّ وارمِنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت
في اغزِي الجيش وارمِي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشَوُنّ كما ضمتها مع المنفصلة
نحو اخشَوُا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشَيِنّ
كاخشَيِ الرجل (فان لم يكن) اى مع الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ
(فكالمتصلة) اى فالنون كالكلمة المتصلة وتعني بها الف التثنية تقول اغزُونّ وارمِيَنّ

قوله فان التقاء الساكنين اجيز في الوقف فان قولك نستعين اذا وقفت عليه اسكن النون مع ان الياء ساكن ايضا فيجتمع الساكنان احدهما الياء والثاني النون مع ان الثاني ليس بمدغم واذا وقفت على نحو نصر ايضا فيه اجتماع الساكنين مع ان الاول ليس بحرف مد والثاني ليس بمدغم
عبد الله ايوبي

قوله ليس بمرضى اه مع امكان التكلم ومجيئه كقراءة نافع محياى وقراءة ابي عمرو واللاى لان كمال الفصاحة في تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه وحال الوقف حال المتكلم ولا يقاس عليه حال التكلم س

لا يخلو من ان يكونا مع ضمير بارز او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة تقول في اضربوا اضربن بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم بحذف الواو وتقول في اضربي اضربن بحذف الياء كما تقول اضربي القوم بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة تقول في اضرب اضربن وانما قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال المعتلة متوسط

من اللحوق في الثقيلة المكسورة بعد الف التثنية الف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس ك

عطف على قوله ما ذكر عطف معمولي عامل واحد والمراد بالضميرين كونهما كالمنفصل محشي

واخشَيَنّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزُوا وارمِيا واخشَيا (ومن ثمه) اى لاجل
ان مع غير الضمير البارز كالمتصلة ومع الضمير البارز كالمنفصلة (قيل هل ترينّ) في هل
ترى كما يقال تريانّ هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كالفتح مع المتصلة
(وهل ترونّ) في هل ترون باسقاط نون الجمع قبل الحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها
في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون (وهل ترينّ) في هل ترين باثبات
الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال لما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون (واغزُونّ)
عطف على هل ترينّ لا على ترينّ اى ومن ثمه قيل اغزُونّ برد الواو المحذوفة كما ترد مع
ضمير التثنية في اغزُوا (واغزُنّ) في اغزُوا بحذف الواو للمضموم ما قبلها كما قيل اغزُوا
القوم (واغزِنّ) في اغزِي بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل اغزِي القوم وهذه الامثلة
وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل
وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصلة كما اشرنا اليه (و) النون (المخففة تحذف
للساكن) اى لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء
الساكنين كقول الشاعر لا تهينَ الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه * اى لا تهينن
حذف النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقى فتحة ما قبلها لتدل
عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهنِ الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما
وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا
والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة (في) حال (الوقف) على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم

قوله لالتقائها الساكن المذكور بعدها فلا يرد نحو اضربن فانه فيهما ملاقي الساكن قبلها فلا يحذف والقرينة على ذلك انه في مقابلة الوقف كأنه قيل يحذف في الوصل وقت لقاء الساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل واضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساكنين لتشبيهها بحرف العلة اذ لاحظ لها في الحركة وما قيل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول ففيه انهم صرحوا بلا خلاف في ان المحذوف من معقول الواو الاول والثاني س

قوله لا تهين الفقير علك بمعنى لعلك لغة فيه اجرى مجرى عسى في دخول ان في خبرها والمعنى لا تهينن الفقير عسى ان تركع وتزل والزمان رفعه واعزه فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم
وجيه الدين

اول البيت

لكلاهم من الهموم سعه * والمسى والصبح لا بقاء معه
قد يجمع المال غير آكله * ويأكل المال غير من جمعه

بدون الياء فانها يحذف لاجتماع الساكنين وهو الياء والنون رضا

قوله ولم يحركوها هذا جواب عن سؤال وهو ان يقال حذف النون المخففة من لا تهين لالتقاء الساكنين ولم يحركوها كما حركوا التنوين حين لزوم التقاء الساكنين في مثل عادا الاولى فاجاب بقوله ولم يحركوها اه
علي المرتضى

اى بين النون المخففة والتنوين

علة الحفت

قوله فان حذفه في الوقف لايوجب رد المحذوف عند الفصحاء فتقول في جاءني قاض جاءني قاض محشي

قوله وقفت اغزواه في حال الوقف على تضربن وتضربين فترد الواو وفتحة الرفع فاضل

قوله وكذا تقول هل تضربن هل تضربون وهل تضربين

قوله تحذف ولايمتنع دليل على مقصودها التي جاءت

قوله اذ دخولها في الوقف خطأ لانها لا تدخل بمعنى التوكيد شرح تسهيل

قوله وجب ان ترد المحذوف لزوال المانع قبل والذي يظهر

اي اذا اردت الوقف على الواو والياء والامر بناسب العبارة مرتضى

اعم من الرد في الكتابة ايضا

قوله فيردما حذف لامتنع على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف للساكنين الا اذ يجعل الرد عصام

والمفتوحة تقلب التقييد بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله محشي

قوله لايرد اي حال الوقف ما حذف لاجل التنوين فتقول قاض ورام بالتنوين ولا تقول قاضي باعادة الياء عبدالحكيم

قوله تقلب الفا بتاء الكتابة في الآخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم ينفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس عصام الدين

قوله نحو اصبت خيرا لا يخفى ما فيها التمثيل من حسن الختام على وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة كما في آخر الكتاب وتممه بالالف وهو ساكن ابدا اشارة الى الاستراحة بعد المحنة عبدالحكيم

ولما ختم الشارح آخر امثلة بالخير تفاؤلا وقصد الى ادعية بليغة فقال اللهم اه

اوكسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك (فيرد ما حذف) لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي قلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لايرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم (و) المخففة (المفتوح ما قبلها تقلب الفا) كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا او اصابني خير واختم لي بخير؛ اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا؛ ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا؛ واجعل نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في موقف الندامة؛ منقلبة بالف اداب عبوديتك على نهج الاستقامة؛ وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية؛ وعن مضرة اسقام الجهالات شافية؛ وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه؛ قد استراح من كد الانتهاض؛ لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض؛ العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته للاعراض؛ عن مطالبة الاعواض والاغراض؛ ضحوة الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية عليه افضل التحية

تم ١٣١٤

الحمد لله الذي من علينا باتمام تسويد تحشية فوائد الضيائية اخذا من النسخ المقبولة والمأخذ بامعان النظر والفكر العالية؛ وهذا اخر ما اردنا جمعه من التحشية ونظمه من الايضاح مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن لكن الله تعالى جلت حكمته قد وفقنا الاتمام كما اتمه علينا من البلاغة المختصر المنار ومن المنطق قول احمد والفناري على هذا الاسلوب المقبول بين الانام وحقق لنا الفوز بهذا المرام؛ وقد تهيأ الفراغ من نقله الى البياض يوم الاربعاء السابع عشر من جمادى الثاني لسنة ثلث وثلثمائة بعد الالف بمدينة القسطنطينية صانها الله تعالى عن الافات والبلية؛ وكان الافتتاح يوم الاثنين من جمادى الاولى الواقع في سنة تسع وتسعين ومائتين بعد الالف بمدينة المذكورة؛ والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يشيعوني بصالح الدعاء ويشكروا الى ما عانيت في هذه التحشية من الكد والعناء؛ والى الله اتضرع في ان ينتفع بها المحصلين الذين هم للحق طالبون؛ كما نفع باصلها واصولها وعن طريق الحق ناكبون؛ وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين؛ وانا الفقير الحقير المحتاج الى رحمة ربه القدير (الشهير بدولوزاده السيد علي رضا بن عثمان الدوللي القيصري) من تلاميذ مستشار السابق عليه رحمة الخالق ابراهيم افندي الاكيني؛ وهو من تلاميذ شمس فلك الفضائل وقطب دائرة الافاضل الشيخ الاسلام السابق علامة الزمان بالاتفاق الحاج عمر اللطفي البدروسي؛ اطال الله عمره بالعز الابدي وجعله الله تعالى مصحوبا بالصحة والعافية الدائمي؛ آمين اللهم آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين؛ اللهم احشرنا مع المنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين؛ وحسن اولئك رفيقا؛ واجعل لنا كلهم دليلا وخليلا وكل عملنا حسنا جميلا واجعل آخر كلامنا لا اله الا الله محمد رسول الله

الحمد لمن انعم علينا بطبع هذا الشرح اللطيف مع التحشية والايضاح المنيف المشتهر بين الاماثل بملا جامي المؤسس المتقن في القواعد والمباني المنسوب الى الفاضل الالمعي عبد الرحمن الجامي انار الاله مرقده وجعل بحبوحة الجنان مضجعه وهو في زمن حامي البلاد ومكرم العلماء وملجاء العباد وحاسم عرق اهل الضلال والعناد؛ اعني به السلطان بن السلطان السلطان الغازي عبد الحميدخان؛ حفت رياض دولته بازهار اللطائف والعرفان في مطبعة عبدالله افندي القريمي بالرخصة والامتياز؛ وقد تصادف ختام طبعه في اوائل ربيع الاول لسنة اربع عشرة وثلثمائة بعد الالف من هجرة من كان يرى من الامام والخلف صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه المكملين بكماله ما لاح بدر تمام وفاح مسك ختام